



بعنوان:

تسيير المديونية العمومية في ظل تقلبات الإيرادات البترولية - دراسة حالة الجزائر -

إشراف الأستاذ الدكتور:
شعيب بفسداد

إعداد الطالب:
بلجيلالي أحمد

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن منصور عبد الله
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. شعيب بغداد
مناقشا	جامعة تلمسان	أستاذة محاضرة (أ)	د. خواني ليلي
مناقشا	جامعة سعيدة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بلعربي عبد القادر
مناقشا	الملحقة الجامعية بمغنية	أستاذ محاضر (أ)	د. شيببي عبد الرحيم
مناقشا	جامعة سعيدة	أستاذ محاضر (أ)	د. بوريش لحسن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فاتحة كل خير
وتمام كل نعمة

إهداء:

إلى:

العظيمة المكافحة، وطيب القلب ملهمي، حفظها الله ورعاها

أمي وأبي

أنسي وسندي ومنبع سعادتي

زوجتي

ولدي: هواري محمد الأمين، محمد عبد الوهاب بهجتي ومتنفسي ومصدر طاقتي في الحياة وإن شاء الله

بعد الممات.

رفقتي وزادي وأهل عشيرتي وفخري

إخوتي وأخواتي زوجاتهم وأزواجهم وأبنائهم كل باسمه وصفته

أستاذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشلف

زملائي

" أساتذتي، أصدقائي وزملائي.... "

من ساندني وأعانني

لخير الأمة الإسلامية ووطني الجزائر

الصامدون المكافحون

لهؤلاء أهدي هذا الجهد المتواضع

أحمد بلجيلالي

كلمة شكر:—

الحمد لله الواحد الأحد الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفؤاً أحد، فما بنا من نعمة إلا بفضلته جلّ في علاه؛

ثم وافر الشكر وجزيله للبروفيسور "شعيب بغداد" على تفضله بالإشراف على هذا العمل وتوجيهاته القيمة ومرافقته الدائمة ولقاءاته بنا التي تجسدت كلها طلبناها، فجزاه الله عنا خير الجزاء، إذ تقصر نحن عن الوفاء بحقه علينا، كما أخص بالشكر الأخ الدكتور "ترقو محمد" على جميل تفضله بإبداء النصح والتوجيه لإتمام هذا العمل؛

أتقدم بخالص الشناء والامتنان للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة، على تفضلهم بمراجعة هذا العمل وقبول مناقشته، حفظهم الله جميعاً وأدام صحتهم وعافيتهم، وبارك في علمهم وأنار دروبهم؛

لا يفوتني كذلك أن أجزل الشكر لكل من علمني حرفاً، أو فتح علي فيها أو ساهم باليسير أو الكثير في بلوغي هذه المرحلة، فلكل هؤلاء أقول لهم بارك الله لكم في عطاءاتكم وتولى قضاء حوائجكم، وأثقل موازينكم بفضائل أعمالكم.

أحمد بلجيلالي

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
21	مصادر التمويل الأجنبية المتاحة لتمويل التنمية	01-01
69	تغطية عائدات صادرات البترول لإجمالي واردات دول الأوبك مجتمعة	01-02
82	تقلبات معدل سعر نفوط سلة أوبك	02-02
100	توازن الموازنة العامة في الجزائر للفترة 1990-2016	03-02
107	إنتاج واستهلاك المشتقات النفطية في الجزائر للفترة 1995-2015	04-02
111	تطور عائدات صادرات الجزائر من المحروقات للفترة 1990-2015	05-02
130	مسار تطور المديونية الخارجية بالجزائر للفترة 1970-2015	01-03
135	نسبة المديونية الخارجية لبعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2015	02-03
139	العلاقات الجدلية الوثيقة بين التضخم والمديونية الخارجية	03-03
148	تطور معدل التضخم بالجزائر للفترة 1990-2015	04-03
168	مستويات احتياطي الصرف، المديونية الخارجية، إجمالي واردات	05-03
172	تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات لإجمالي النفقات	06-03
180	تطور السلسلة الزمنية للمديونية الخارجية DETTE	01-04
181	تطور السلسلة الزمنية لإجمالي الجباية البترولية FPT	02-04
182	تطور السلسلة الزمنية لإجمالي واردات IMP	03-04
182	تطور السلسلة الزمنية لإجمالي الصادرات R	04-04
183	تطور السلسلة الزمنية لسعر الصرف TCH	05-04
186	تطور السلسلة الزمنية لتوازن الموازنة العامة BE	06-04
194	مستوي المديونية الخارجية الحرج والتوازي، وعاملي التأثير	07-04
195	اختبار صلاحية النموذج	08-04

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	تطور رصيد الدين العام الداخلي لبعض الدول العربية ونسبته للنتائج المحلي الإجمالي	38
02-01	تطور أرصدة الديون الخارجية ونسبتها للـ PIB لبعض من الدول النامية	41
03-01	إنتاج وصادرات وواردات الوطن العربي من جملة الحبوب ونسبة الاكتفاء الذاتي	50
01-02	عائدات صادرات البترول إلى إجمالي واردات دول الأوبك	68
02-02	تطور الطلب العالمي على النفط للفترة: 2000 - 2015	71
03-02	إجمالي الاحتياطي العالمي المؤكد للنفط للفترة: 2000 - 2015	72
04-02	الإنتاج العالمي من النفط الخام للفترة: 2000 - 2015	74
05-02	صادرات العالم من النفط الخام ومشتقاته للفترة: 2000 - 2015	75
06-02	أهم تواريخ انضمام الدول الأعضاء لمنظمة الأوبك	78
07-02	أهم التطورات في معدل سعر نفوط سلة الأوبك	82
08-02	تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 1990 - 2016	95
09-02	تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990 - 2016	97
10-02	توازن الموازنة العامة في الجزائر للفترة 1990 - 2016	99
11-02	احتياطيات البترول الخام والغاز الطبيعي بالجزائر للفترة 1990 - 2015	104
12-02	إنتاج الجزائر للبترول الخام والغاز الطبيعي للفترة 1990 - 2015	105
13-02	إنتاج واستهلاك المشتقات النفطية في الجزائر للفترة 1995 - 2015	106
14-02	حجم صادرات الجزائر من المحروقات للفترة 2001 - 2015	109
15-02	تطور أسعار صادرات الجزائر من النفط والغاز للفترة 2001 - 2016	110
16-02	تطور عائدات صادرات الجزائر من المحروقات للفترة 1990 - 2016	111
17-02	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام للفترة 2000/2015	112
18-02	تسعيرة الرسم المساحي المطبقة	117
19-02	معدلات الإتاوة المطبقة على قيم الإنتاج	117
20-02	معدلات الرسم على الدخل البترولي في القانون 05-07	118
21-02	معدلات الرسم على الدخل البترولي في القانون 13-01	120
22-02	تطور الجباية البترولية ومساهمتها في الموازنة العامة للفترة 1990-2016	121
23-02	فائض الجباية البترولية الموجه لصندوق ضبط الإيرادات	123
01-03	تطور المديونية الخارجية بالجزائر للفترة 1970 - 1979	127
02-03	تطور خدمة المديونية الخارجية بالجزائر للفترة 1970 - 1979	128
03-03	طور المديونية الخارجية بالجزائر للفترة 1980 - 1989	129
04-03	تطور المديونية الخارجية بالجزائر للفترة 1990 - 1999	129

130	تطور المديونية الخارجية بالجزائر للفترة 2000-2015	03-05
134	تطور نسبة المديونية الخارجية لبعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر	03-06
145	تطور الطاقة الاستيعابية للجزائر للفترة 1990-2015	03-07
147	أقساط الفائدة المسددة ورصيد ميزان المدفوعات للفترة 1990-2015	03-08
156	موجز عمليات البنك الدولي للإنشاء والتعمير للفترة 2012-2016	03-09
165	الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي	03-10
167	تطور إجمالي الاحتياطات بالعملة الصعبة الوحدة	03-11
169	اتفاقيات التسديد المسبق للديون الخارجية	03-12
170	تطورات موارد صندوق ضبط الإيرادات واستخداماتها	03-13
171	تطورات الديون العمومية الداخلية وتدخلات صندوق ضبط الإيرادات	03-14
183	تطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	04-01
185	تطور توازن الموازنة العامة في الجزائر للفترة 1990-2015	04-02
187	تطور متغيرات الدراسة القياسية 1990-2015	04-03
189	نتائج اختبار استقرار سلسلة DETTE_a	04-04
189	نتائج اختبار استقرار سلسلة FPT	04-05
190	نتائج اختبار استقرار سلسلة IMP	04-06
190	نتائج اختبار استقرار سلسلة R	04-07
191	نتائج اختبار استقرار سلسلة TCH	04-08
191	نتائج اختبار استقرار سلسلة BE	04-09
193	نتائج اختبار استقرارية البواقي (RESID01)	04-10

أ.....	قائمة الأشكال.....	1
ب.....	قائمة الجداول.....	2
د.....	الفهرس.....	2
2.....	مقدمة.....	9
9.....	الفصل الأول: الإطار النظري للمديونية العمومية.....	10
10.....	تمهيد:.....	11
11.....	المبحث الأول: نظرة أولية لماهية الدين.....	11
11.....	المطلب الأول: الدين من منظور الشريعة الإسلامية.....	11
11.....	1/ الدين في اللغة والاصطلاح الفقهي:.....	12
12.....	2/ مشروعية القرض (الاستدانة):.....	12
12.....	3/ أنواع القرض:.....	13
13.....	المطلب الثاني: ديون وتاريخ.....	13
13.....	1/ ديون فرنسا اتجاه الجزائر:.....	13
13.....	2/ ديون روسيا اتجاه الغرب ما قبل 1917:.....	14
14.....	3/ المديونية وانحياز السلطة بتركيا:.....	14
14.....	المطلب الثالث: أهمية التمويل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.....	14
14.....	1/ الاستثمارات والتنمية:.....	15
15.....	2/ التمويل والتنمية:.....	16
16.....	أولاً: مصادر التمويل المحلية للتنمية.....	18
18.....	ثانياً: مصادر التمويل الأجنبية للتنمية.....	22
22.....	المبحث الثاني: القرض العام والمفاهيم الأساسية المتعلقة به.....	22
22.....	المطلب الأول: ماهية القرض العام الداخلي.....	23
23.....	1/ مفهوم القرض العام الداخلي:.....	24
24.....	2/ مصادر القرض العام الداخلي:.....	25
25.....	المطلب الثاني: القرض العام الخارجي والمفاهيم الأساسية المتعلقة به.....	25
25.....	1/ مفهوم المديونية الخارجية:.....	26
26.....	2/ مصادر القروض الأجنبية:.....	28
28.....	3/ تقسيمات القروض الخارجية:.....	

29	المطلب الثالث: مبررات الاقتراض العام
30	أولاً: مبررات الاقتراض العام الداخلي
31	ثانياً: مبررات الاقتراض العام الخارجي
35	المبحث الثالث: المديونية العمومية أسباب تعاضمها والآثار الاقتصادية المتعلقة بها
35	المطلب الأول: تعاضم المديونية العمومية للدول النامية
36	1/ تطور حجم المديونية:
43	2/ مشكلة قياس المديونية العمومية للدول النامية:
45	3/ طاقة الدول على خدمة ديونها:
47	المطلب الثاني: أسباب تزايد حجم المديونية
48	1/ مسؤولية الدول النامية عن تعاضم الطلب على المديونية:
52	2/ مسؤولية الدول الصناعية عن تعاضم ديون الدول النامية:
55	3/ انتقال عدوى المديونية للدول المتقدمة:
56	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للمديونية العمومية
57	1/ الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية:
58	2/ الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية:
60	خلاصة:
61	الفصل الثاني: مساهمة الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر
62	تمهيد:
63	المبحث الأول: الاقتصاديات النفطية والعوامل المحددة للأسعار البترولية
63	المطلب الأول: الاقتصاديات النفطية، مفاهيم ونظريات
64	1/ نظريات نشأة النفط:
65	2/ ماهية النفط والغاز الطبيعي:
70	المطلب الثاني: العوامل المحددة للأسعار في السوق البترولية
76	المطلب الثالث: الأسواق النفطية والفاعلون فيها
80	2/ معايير ضبط المعاملات بأسواق النفط العالمية:
84	المبحث الثاني: تركيبة الموازنة العامة في الجزائر
84	المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة

90	المطلب الثاني: هيكل الموازنة العامة في الجزائر
93	المطلب الثالث: توازن الموازنة العامة في الجزائر
94	1/ تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 1990 – 2016:
96	2/ تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990 – 2016:
98	3/ عجز الموازنة العامة في الجزائر للفترة 1990 – 2016:
101	المبحث الثالث: الأهمية الاستراتيجية للبتترول في الجزائر
101	المطلب الأول: إمكانيات الجزائر من النفط والغاز الطبيعي
101	1/ الشركة الوطنية للمحروقات "سوناطراك":
102	2/ إحتياطات الجزائر من النفط والغاز الطبيعي:
104	3/ إنتاج المحروقات في الجزائر:
108	المطلب الثاني: عائدات صادرات الجزائر من المحروقات
108	1/ تطور حجم صادرات النفط والغاز ومشتقاتهما:
109	2/ تطور أسعار النفط والغاز الطبيعي:
110	3/ تطور عائدات صادرات المحروقات بالجزائر:
113	المطلب الثالث: الأهمية الاستراتيجية للجباية البترولية بالجزائر
113	1/ ماهية الجباية البترولية:
114	2/ الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر:
121	3/ مساهمة الجباية البترولية في تمويل الإيرادات وتغطية النفقات العامة:
122	4/ مساهمة الجباية البترولية في تمويل صندوق ضبط الموارد:
125	الفصل الثالث: تسيير المديونية الخارجية وتطورها بالجزائر
126	المبحث الأول: مسار تطور المديونية الخارجية بالجزائر وأسباب تعاضمها
127	المطلب الأول: تطور حجم المديونية الخارجية بالجزائر
127	1/ تطور المديونية للفترة 1970-1979:
128	2/ تطور المديونية الخارجية للفترة 1980-1989:
129	3/ تطور المديونية الخارجية للفترة 1990-1999:
130	4/ تطور المديونية الخارجية للفترة 2000-2015:
131	المطلب الثاني: قياس مستوى المديونية الخارجية ببعض المؤشرات الاقتصادية

131	1/ مفهوم قياس المديونية الخارجية:
133	2/ مؤشرات القابلية على الوفاء بالمديونية الخارجية:
136	المطلب الثالث: أسباب تعاضم المديونية الخارجية بالجزائر
137	1/ الأسباب الداخلية:
140	2/ الأسباب الخارجية:
142	المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية
143	المطلب الأول: إضعاف المديونية الخارجية لقدرة الجزائر على الاستيراد
146	المطلب الثاني: أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات
148	المطلب الثالث: تأثير المديونية الخارجية في مستويات التضخم، الاستثمار والبطالة
148	1/ تأثير المديونية الخارجية في معدل التضخم:
149	2/ أثر المديونية الخارجية على الاستثمار والنمو والبطالة:
151	المبحث الثالث: إعادة جدولة الديون الخارجية وتسديدها المسبق
152	المطلب الأول: المؤسسات المالية الدولية الفاعلة في تسيير المديونية الخارجية
152	1/ صندوق النقد الدولي:
154	2/ البنك الدولي:
157	3/ نوادي المانحين:
159	المطلب الثاني: ماهية التصحيح الهيكلي وإعادة جدولة الديون الخارجية
159	1/ مفهوم ومحاور التصحيح الهيكلي:
160	2/ مفهوم إعادة جدولة الديون الخارجية:
161	3/ شروط إعادة جدولة الديون الخارجية:
162	4/ إعادة هيكلة القروض الخارجية:
164	المطلب الثالث: إعادة جدولة المديونية الخارجية للجزائر وتسويتها
165	1/ إعادة جدولة الديون الخارجية:
167	2/ التسديد المسبق للديون الخارجية:
169	3/ دور صندوق ضبط الإيرادات في تسديد المديونية العمومية الداخلية:
174	الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر تقلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية
175	تمهيد

176	المبحث الأول: الدراسات السابقة للموضوع وخلفية ومتغيرات الدراسة
176	المطلب الأول: الدراسات السابقة للموضوع
179	المطلب الثاني: تقديم وتحليل متغيرات الدراسة
179	1/ المديونية الخارجية (DETTE):
180	2/ إجمالي الجباية البتروولية (FPT):
188	المبحث الثاني: اختبار استقرار المتغيرات وتقدير وتحليل نتائج النموذج
188	المطلب الأول: اختبار استقرار السلاسل الزمنية:
188	1/ اختبار استقرار السلسلة الزمنية للمتغير DETTE:
189	2/ اختبار استقرار السلسلة الزمنية للمتغير FPT:
190	3/ اختبار استقرار السلسلة الزمنية للمتغير IMP:
190	4/ اختبار استقرار السلسلة الزمنية للمتغير R:
191	5/ اختبار استقرار السلسلة الزمنية للمتغير TCH:
191	6/ اختبار استقرار السلسلة الزمنية للمتغير BE:
192	المطلب الثاني: تقدير النموذج وتحليل نتائج الدراسة القياسية
192	1/ تقدير العلاقة الإنحدارية:
193	2/ اختبار استقرار البواقي (RESID01):
193	3/ تقدير نموذج تصحيح الخطأ:
195	4/ اختبار صلاحية النموذج:
197	المبحث الثالث: استراتيجية تسيير المديونية العمومية وتحقيق توازن الموازنة العامة
198	المطلب الأول: معالجة عجز الموازنة العامة والميزان التجاري كآلية للتحكم في المديونية العمومية
199	1/ تهمين الإيرادات وترشيد النفقات العمومية:
204	2/ ترقية الصادرات والتحكم في الواردات واستقطاب الاستثمار الأجنبي:
208	المطلب الثاني: استراتيجية ترشيد إدارة المديونية العمومية
208	1/ الحدود الآمنة لحجم المديونية العمومية:
209	2/ أساسيات ضبط إدارة المديونية العمومية:
213	المطلب الثالث: علاج مشكلة المديونية من منظور إسلامي
214	1/ التمويل على أساس البيع:

215 /2 التمويل على أساس المشاركة في الربح:
216 /3 التمويل على أساس المشاركة في الإنتاج:
216 /4 القروض الشرعية:
216 /5 فرض التوظيف:
219 الخاتمة .
225 قائمة المراجع والمصادر .
234 الملاحق .

مقدمة

يشكل موضوع المديونية العمومية خاصة في شقها الخارجي إحدى الموضوعات التي تلقى اهتمام الفاعلين في الشأن الاقتصادي المالي العالمي، وبالنسبة لدول العالم النامي أصبحت هذه الظاهرة إحدى المعوقات الرئيسية للتنمية، وسببا رئيسيا لغياب استقلالية القرار الاقتصادي والاجتماعي، فقد أدى القصور في الموارد العامة، كنتيجة لانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي بهذه الدول بمقابل تزايد نفقاتها العامة، إلى تسجيل عجوزات في ميزان المدفوعات والموازنة العامة واستمرارها بل وتزايدها لفترات طويلة نسبيا، مما دفع بهذه الدول إلى التوجه للبحث عن تمويل خارجي لتغطية هذه العجوزات، على أمل أن يسمح توظيف هذه الموارد المالية المقترضة بخلق قيم مضافة تستخدم كمرحلة أولى لتسديد مستحقات هذه القروض، وفي أخرى موالية للرفع من معدلات النمو الاقتصادي بما يفضي إلى تغطية الفجوة في الموارد المادية والمالية المحلية، غير أن فشل الكثير من هذه التجارب الاقتصادية وثقل أعباء خدمة الدين العام، واستهلاكه لنسب مرتفعة جدا وصلت لحدود 80% من عائدات الصادرات (الجزائر سنة 1993)، واستمرار الاتكاء المفرط على الموارد الطبيعية الخام (البتروال الخام حالة الجزائر) وتحكم السوق العالمية في أسعار هذه الموارد بما يفيد مصالح الدول المتقدمة على حساب تلك المتخلفة، كلها عوامل ساهمت في تأزيم ملف المديونية، لا سيما بالنسبة للدول النفطية خلال الفترات التي شهدت أسعار البترول انخفاضا شديدا.

إن تتبع مساري تطور مستويات المديونية الخارجية وأسعار البترول يوضح للوهلة الأولى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، حيث شهدت المديونية الخارجية للجزائر تسجيل مستويات قياسية في الفترة 1986-1996 (33,65 مليار دولار سنة 1996) وهي الفترة ذاتها التي سجلت فيها أسعار البترول الجزائري (صحاري بلند) مستويات منخفضة (13\$/للميل سنة 1986)، بالمقابل تبرز الفترة (2006-2013) كفترة معاكسة للأولى، حيث انخفضت المديونية الخارجية إلى أدنى مستوى لها (3,39 مليار دولار سنة 2013) في الوقت الذي بلغت فيه أسعار صحاري بلند مستويات قياسية (9,112\$/للميل سنة 2011)، والتوقعات تشير إلى إمكانية توجه الجزائر للاستدانة من الخارج آفاق 2018 إذا ما استمرت مستويات أسعار البترول في الانخفاض (43,44\$/للميل 2016)، وهو الانخفاض الذي أدى إلى تدني عائدات صادرات المحروقات من 77,19 مليار دولار سنة 2011، إلى 33,08 مليار دولار سنة 2015 ما انعكس على انخفاض احتياطي الصرف إلى 144,67 مليار دولار في نهاية 2015 بعد أن بلغ 194,71 مليار دولار مع نهاية 2013، والمعطيات تشير إلى اهتلاك هذا الاحتياطي لتغطية العجز في الميزان التجاري الذي بلغ سنة 2015 حوالي 16,51 مليار دولار، في حدود أربع أو خمسة سنوات كأقصى تقدير إذا ما استمرت أسعار البترول الصادرات، والواردات في نفس المستوى، وهذا على شاكلة صندوق ضبط الإيرادات الذي بلغ رصيده مع نهاية 2016 حوالي 840 مليار دينار جزائري، بعد أن وصلت الأموال المودعة به في نهاية 2012 حوالي 5633 مليار دينار جزائري، ورصيده مرشح لبلوغ الصفر مع نهاية سنة

2017 وهذا لتغطية عجز الخزينة العمومية الذي بلغ 2886,5 مليار دينار جزائري سنة 2015، وتجاوز 1333,84 مليار دينار جزائري في العشرة أشهر الأولى من سنة 2016.

هذه المعطيات وغيرها من المؤشرات فتحت المجال واسعا لكثير من النقاشات التي أعادت للأذهان التجربة المريرة للجزائر مع مديونيتها الخارجية (1990-1998)، أين وقفت الجزائر عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه الخارج، وكنتيجة لعلق المؤسسات المالية أبوابها في وجه الجزائر، اضطرت هذه الأخيرة للدخول في مفاوضات عسيرة مع مؤسستي صندوق النقد والبنك الدوليين، والدول الدائنة، حيث أفضت هذه المفاوضات إلى إعادة جدولة الديون الخارجية للجزائر، بمقابل الخضوع لشروط قاسية تنوعت بين تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وخصوصة المؤسسات العمومية، وتسريح العمال، ورفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية، وفتح المجال أمام السلع المستوردة، والتخفيف من الرسوم الجمركية، ما يعني غياب الصلاحيات المطلقة في انتهاج السياسات الاقتصادية المناسبة، وإحلالها بمقاربات تحددها الهيئات المانحة.

ما كان للجزائر أن تخرج من واقعها المرير هذا لولا الطفرة التي شهدتها عائدات صادرات المحروقات، حيث كان وقعها إيجابيا على توازن الموازنة العامة بسبب الحصيلة المعتبرة للجباية البترولية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تسجيل فائض في الميزان التجاري سمح بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية، غير أن ما يعاب على الاقتصاد الجزائري والسياسة الاقتصادية المنتهجة ككل، هو استمرارية الاعتماد على قطاع المحروقات كمحرك أساسي وكضامن للتوازنات العامة، وهو القطاع الذي يبقى رهين تجاذبات دولية لا يمكن السيطرة عليها، ما يعني إمكانية تجدد أزمة المديونية بمجرد اتجاه أسعار المحروقات نحو الهبوط، وهو الواقع الذي بدأت تداعيات تحققه بادية كما ذكرنا آنفا، الأمر الذي يقودنا إلى طرح السؤال الموالي كإشكالية رئيسة لهذا البحث:

◀ الإشكالية الرئيسية:

ارتأينا أنه يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث من خلال السؤال التالي:

كيف تؤثر تقلبات الإيرادات البترولية في تسيير المديونية العمومية؟

◀ الأسئلة الفرعية:

من أجل الإحاطة بالموضوع من الجوانب ذات العلاقة المباشرة، ارتأينا طرح بعض الأسئلة الفرعية نوجزها فيما يلي:

❖ ما المقصود بالمديونية العمومية وما هي الأسباب المؤدية إليها؟

- ❖ هل هناك علاقة بين حجم المديونية الخارجية والإيرادات البترولية في الاقتصاد النفطي؟
- ❖ كيف يتأثر مستوى المديونية الخارجية في الجزائر بتقلبات الإيرادات البترولية وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى؟
- ❖ فيما تكمن السبل المثلى والسياسات الناجعة للتحكم في حجم المديونية في ظل عدم استقرار المداخيل النفطية؟

← فرضيات البحث:

- كإجابة أولية على الأسئلة السابق ذكرها ارتأينا صياغة الفرضيات التالية:
- ❖ قد تعود أسباب المديونية العمومية إلى التخلف الاقتصادي لدول العالم الثالث، واعتمادها شبه المطلق على الموارد الخام (اقتصاد ريعي).
- ❖ يمكن أن يكون لتقلبات الإيرادات البترولية بالغ الأثر على حجم المديونية الخارجية.
- ❖ يمكن أن يظهر وجود رابطة علاقة عكسية بين حجم المديونية الخارجية في الجزائر وارتفاع أسعار وعائدات صادرات البترول.
- ❖ قد يكون تنويع مصادر الدخل الوطني ولاسيما هيكل الصادرات سبيلا ناجعا للتحكم في العمومية بشقيها الداخلي والخارجي.

← أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها، من خلال تتبع الأثر الذي تتركه تقلبات الإيرادات البترولية على الواقع الاقتصادي، الاجتماعي، وحتى السياسي، فالارتباط الشائك للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، جعل الاستراتيجيات التنموية تعتمد بدرجة كبيرة على ما يدره هذا القطاع من عملة صعبة وعوائد جبائية تستخدم في تمويل التنمية، ولأن هذا القطاع يتسم بتقلبات أسعار منتوجاته في السوق العالمية، تبرز أهمية دراسة أثر هذه التقلبات على الاقتصاد الوطني، حيث حاولنا التركيز على مسألة العلاقة بين هذه التغيرات ومستويات المديونية الخارجية، باعتبارها عائقا امام استقلالية القرار السياسي، وعاملا مستهلكا لمقدرات البلد من الصرف الأجنبي دون أن يكون لهذا الاستهلاك أثر إيجابي في الغالب.

❖ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة صياغة استراتيجية ناجعة لتأطير المديونية العمومية، والتحكم في الظاهرة في ظل تقلبات الإيرادات البترولية، كما يمكن إبراز هذا الهدف العام من خلال الغايات الفرعية التي سعت لها هذه الدراسة والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- ❖ توضيح الفروقات التي تحول المديونية العمومية من واقعة اقتصادية إلى أزمة اقتصادية.
- ❖ الوصول إلى نموذج قياسي يحدد بدقة أثر تقلبات الإيرادات البترولية على المديونية العمومية بإدراج المتغيرات الأخرى ذات العلاقة بما يفضي إلى توقع الأزمة قبل حدوثها.
- ❖ البحث في الأسباب التي أدت إلى بروز أزمة المديونية الخارجية بالجزائر، وصياغة الحلول الكفيلة بمواجهتها.
- ❖ محاولة صياغة استراتيجية شاملة لتحقيق تحول في الاقتصاد الجزائري من ريعي إلى متنوع.

◀ حدود الدراسة:

سوف تتمحور دراستنا لهذا الموضوع، حول التطرق لتطورات مستويات المديونية الخارجية للدول النامية كمدخل لهذا الموضوع، ثم نختص بتطور المديونية الخارجية في الجزائر بداية للفترة 1970-2015، مع التركيز على تقلبات الإيرادات البترولية في الفترة 1990-2015، وهي الفترة التي اعتمدت كسلسلة زمنية في الدراسة القياسية، باعتماد تغيرات، المديونية الخارجية، الجباية البترولية، عائدات صادرات المحروقات إجمالي الواردات، سعر الصرف، توازن الموازنة العامة، الناتج المحلي الإجمالي لهذه الفترة.

◀ منهج الدراسة:

استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بأسلوبي الاستقرار والاستنتاج لتوضيح مختلف المفاهيم ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وعلى المنهج الاستنباطي الاستدلالي من خلال أداة القياس من أجل اكتشاف العلاقة بين متغيرات الدراسة بتتبع تغيراتها خلال فترة زمنية، كما دعمنا دراستنا بالأسلوب القياسي باعتماد بتوليفة من المناهج الاحصائية لمعرفة درجة ارتباط وتأثير قطاع المحروقات على المديونية الخارجية لاختبار صحة الفرضيات النظرية، وذلك بالاستعانة ببرنامج EViews7.

◀ الدراسات السابقة:

لقد شهد ميدان الدراسة العديد من البحوث التي تناولت بعض جوانب هذا الموضوع لعل من بينها:

01) روايح عبد الباقي "المديونية الخارجية والاصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة" (1) حيث تناول الباحث الإطار النظري للمديونية الخارجية للبلدان المتخلفة مع تحديد أسبابها وآثارها على اقتصاديات هذه الدول، والحلول المقترحة لمعالجة الظاهرة، ثم عالج برامج التصحيح الهيكلي المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي باختبار فعاليتها، على عينة من الدول شملت الجزائر، مصر، المغرب وتونس.

02) نجود أحمد ملحم "المديونية الخارجية وعلاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي دراسة حالة الأردن للفترة 1990-2004" (2) حيث تعرضت الدراسة إلى بيان أثر الديون الخارجية على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في دول العالم الإسلامي عامة وفي الأردن بشكل خاص، وأوضحت الدراسة أن أثر الديون الخارجية كان سلبيا وأدى إلى مزيد من الفقر والبطالة في دول العالم الإسلامي بما فيها الأردن. كما تعرضت الدراسة لأهم الحلول المطروحة لحل أزمة المديونية الخارجية للدول، والتي لم تنجح في حل الأزمة بل كان لانتهاج سياسات التصحيح وإعادة جدولة الديون آثارا سلبية كبيرة عمقت من مديونية العالم أجمع، فكان لابد من البحث عن حلول شرعية لحل أزمة المديونية الخارجية.

وطرحت الدراسة حلولاً وقائية للحد من وصول الدولة إلى اللجوء للاقتراض الخارجي، وذلك من خلال فرض ضرائب في أموال الأغنياء، وبعض العقود الشرعية التي توفر للدولة حاجتها من الإيرادات، وبينت الدراسة دور السياسة الشرعية في حل الأزمات الاقتصادية في الإسلام، ومن باب تقديم المصلحة العامة على الخاصة طرحت الدراسة مسألة رؤوس الأموال الهاربة، وإمكانية تقييدها وإرجاع جزء منها حسب حاجة الدولة.

03) أشرف محمد موسى، "المنظمات النقدية الدولية وأثرها في أزمة المديونية العربية" (3) وقد تناول الباحث من خلال هذه الدراسة المنظمات النقدية الدولية والقوانين الناظمة لها، بالإضافة إلى التعرف على طبيعة أزمة المديونية العربية وهيكلتها والاسباب التي أدت لها، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية لسياسات التثبيت والتعديل الهيكلي في الدول محل الدراسة، حيث كان التقييم باستخدام منهج "ما قبل وما بعد" تطبق برامج الإصلاح، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي - التضخم المديونية - فجوة التجارة الخارجية - عجز الموازنة) كما تطرقت الدراسة للآثار الاجتماعية لسياسات التثبيت والتعديل الهيكلي باستخدام المنهج ذاته لبعض المؤشرات الاجتماعية (البطالة - التعليم والصحة - الفقر) كما قدم الباحث جملة من الاقتراحات للحد من الأزمة والتقليل قدر الامكان من أثرها في مختلف المجالات وذلك من خلال الوقوف على وضع المناخ الاستثماري العربي وإمكانيات تفعيل مؤسسات التمويل العربية، بالإضافة إلى استعادة الاستثمارات العربية في الخارج.

1- روايح عبد الباقي، "المديونية الخارجية والاصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة باتنة 2005/2006.

2- نجود أحمد ملحم "المديونية الخارجية وعلاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي دراسة حالة الأردن للفترة 1990-2004"، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جماعة اليرموك، الأردن 2007.

3- أشرف محمد موسى، "المنظمات النقدية الدولية وأثرها في أزمة المديونية العربية" رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد بجامعة حلب، سوريا 2007.

04) بوفليح نبيل "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية - الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"⁽⁴⁾ حيث استعرضت الدراسة أهمية النفط كمصدر للطاقة وتوزيعه الجغرافي بالإضافة إلى العوامل المتحركة في السوق العالمي للنفط وآليات تحديد أسعاره، وقد قام الباحث بتصميم مؤشر يسمح بقياس مد ارتباط اقتصاديات الدول النفطية بهذه المادة الحيوية، ثم تطرقت الدراسة للصناديق السيادية بتبيان ماهيتها، أنواعها ودوافع إنشائها، وموقعها في النظام المالي العالمي، بالإضافة على دورها في تمويل اقتصاديات البلدان النفطية، وسبل حوكمة هذه الصناديق ومؤشرات قياس أدائها، وقد استعرضت هذه الدراسة تجارب بعض الدول مع هذه الصناديق على غرار النرويج، الكويت، والإمارات، مع محاولة تحديد الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى نجاح هذه التجربة في بعض البلدان وفشلها في بلدان أخرى، مع استشراف آفاق هذه الصناديق في ظل التحديات التي تواجهها، وقد ختم الباحث دراسته بتقييم تجربة الجزائر في هذا المجال، واستخلاص مزايا ونقائص هذه التجربة، وفي الأخير تم اقتراح نموذج بديل لصندوق ضبط الإيرادات يتميز بالكفاءة والفعالية والاستدامة، وتتعدد مصادر تمويله.

05) بلقلة ابراهيم "سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر"⁽⁵⁾ حيث تطرق الباحث من خلال هذه الدراسة لمحددات أسعار النفط وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع محاولة قياس أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة لمجموعة من الدول العربية، ثم تناولت الدراسة بالتفصيل وضعية الموازنة العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط، كما صاغ الباحث سياسة لإدارة الموازنة العامة لتبقى في منأى عن التأثير بتقلبات أسعار النفط، كما استعرض في الأخير استراتيجية التنوع الاقتصادي، باعتبارها داعما أساسيا لتنوع مصادر تمويل الموازنة العامة.

06) موري سمية "أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية"⁽⁶⁾ تطرقت هذه الدراسة لأسواق النفط العالمية والعوامل المحددة للأسعار والأزمات النفطية التي شهدتها العالم، كما استعرضت الباحثة من خلال هذه الدراسة واقع قطاع المحروقات في الجزائر وآفاقه المستقبلية، لتتناول فيما بعد استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، بالتركيز مناهج التنمية الاقتصادية المتبعة في ظل تغيرات أسعار البترول، وقد ختمت بحثها بدراسة قياسية حاولت من خلالها الباحثة قياس أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية بالجزائر، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة في

4- بوفليح نبيل "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية - الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بجامعة الجزائر 3، 2010-2011.

5- بلقلة ابراهيم "سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة حسينية بن بوعلي بالشلف، 2014-2015.

6- موري سمية "أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بجامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2014-2015.

المدى الطويل حسب اختبار التكامل المشترك بين سعر البترول والنتاج المحلي الحقيقي، معدل البطالة، متوسط الدخل الفردي الحقيقي، وتدفقات الاستثمار الصافي، في حين أن سعر البترول ومعدل التضخم تغيب العلاقة طويلة المدى بينهما كون الزيادة في سعر البترول لا تؤدي إلى زيادة في معدلات التضخم في المدى الطويل وهذا مقبول اقتصاديا حسب الدراسة كون سياسة البنك المركزي تحاول التحكم في إبقاء مستويات التضخم في حدود مقبولة.

← محتوى الدراسة:

انطلاقا من الدراسات السابقة لجوانب ذات علاقة بموضوع الدراسة، وكتمة لها، وللإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية المتفرعة عنها، وتحقيقا لهدف الدراسة، فقد تناولنا هذا الموضوع في أربعة فصول جاءت على النحو التالي:

الفصل الأول: تناولنا في هذا الفصل المديونية العمومية نظريا، بالتركيز على مسبباتها والآثار الاقتصادية المتعلقة بها، والمصادر الأخرى المتاحة لتمويل التنمية، مع استعراض بعض أزمات الديون تاريخيا ما بين الدول.

الفصل الثاني: تناولنا في هذا الفصل الاقتصاديات النفطية والعوامل المحددة لأسعار البترول في السوق العالمية مع تبيان مدى مساهمة الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر، باستعراض هيكل الموازنة العامة ومقارنة حصيلة الجباية البترولية، التي ركزنا على الجانب القانوني المتعلق بها، بإجمالي الإيرادات والنفقات العامة.

الفصل الثالث: جاء في الفصل الثالث سرد لمسار تطور المديونية الخارجية بالجزائر وخدمتها، مع محاولة قياس ثقلها باستخدام المؤشرات الاقتصادية الدالة على المقدرة على الوفاء، مع التطرق للتسديد المسبق للمديونية الخارجية، كنتيجة للطفرة التي حدثت في أسعار المحروقات ما انعكس بالإيجاب على حصيلة عائدات الصادرات.

الفصل الرابع: جاء الفصل الرابع كدراسة قياسية لأثر الجباية البترولية وعائدات صادرات المحروقات، بالإضافة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى على مستوى المديونية الخارجية، وخاتمة لهذه الدراسة حاولنا بناء استراتيجية كفيلة، بتأطير المديونية الخارجية، بما يضمن عدم تأزمها وبقائها في حدودها الآمنة، مع ذكر بعض النقاط التي تصب في إصلاح المالية العامة، وتقوية اسس الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول: الإطار النظري للمديونية العمومية

تمهيد:

إن الدول أيا كان توجهها اشتراكي أو رأسمالي أصبحت مضطرة بحكم الظروف الداخلية أو الخارجية إلى التدخل في الكثير من ميادين النشاط الاقتصادي والاجتماعي، فأخذت تفرض الضرائب والرسوم لأهداف اقتصادية واجتماعية، وتضع القيود والقوانين لحماية الصناعة والتجارة، وتقوم بمراقبة المصارف التجارية وتضع حدودا وقيودا على الائتمان والاستثمار، كما أن الدول أخذت تتدخل لأهداف اجتماعية مثل تحقيق العدالة الاجتماعية، والعدالة في توزيع الدخل والثروة القومية، كما أنها تتدخل لحماية مؤسساتها وهيئاتها العمومية وكذا الطبقات الهشة والمحرومة في المجتمع، حتى توفر لها المستوى اللائق من الحياة الإنسانية. وهذا كله جعل الدول تحتاج إلى توفير الأموال اللازمة للإنفاق على أداء هذه الأغراض والخدمات العامة⁽¹⁾، ومن بين مصادر الأموال هذه نجد الاقتراض العام أو ما يعرف بالمديونية، هذه الأخيرة ليست ظاهرة جديدة، إنما أدى نسيان الأحداث التاريخية إلى غرض النظر عن الروابط العضوية الموجودة منذ إحداث النقود ما بين النشاط الاقتصادي وتمويله بالديون، إن القرض والدين ملتحمين بتداول النقود والعملة، وإذا قمنا بإعطاء تعريف للدين النقدي فيمكن اعتباره كعلاقة ما بين دائن تتوفر لديه فوائض نقدية يبحث عن توظيفها ومدين في حاجة إليها، نزول هذه العلاقة المؤقتة في مبدئها بسد الأموال المقترضة⁽²⁾، ويشير التاريخ إلى أن العلاقة بين الدائنين والمدينين لا تتسم في الغالب بالبساطة، ففي كثير من الحالات لم يستطع من على عاتقه الدين تسديد ديونه، فأدت هذه الأوضاع إلى إحداث قواعد تنظم القرض وتضمن تسديده مثل رهن أملاك المدين أو مصادرة ممتلكاته إذا عجز عن سد الأموال.

في هذا الفصل التمهيدي سوف نتعرف على ماهية عملية الاقتراض، هذا من دون أن نغفل البحث في الحاجة إلى التمويل، أو بمعنى آخر لماذا تقترض الدول؟ وطبيعي أن نحاول فهم الظاهرة من وجهة الشريعة الإسلامية، لتكتمل الرؤيا بإدراج تجارب لبعض الدول مع المديونية - باختصار - في الماضي غير القريب، مع التركيز على الأسباب التي أدت لتفاقم معضلة المديونية، والآثار الناجمة عن هذا التفاقم.

1- وليد خالد الشايحي، "المدخل إلى المالية العامة الإسلامية"، دار الفنائس، الأردن 2005، ص19.

2- Ahmed henni " LA DETTE", Mofem Editions, Alger, 1992, p 05.

المبحث الأول: نظرة أولية لماهية الدين

لم يكن هناك تمييز في الماضي بين ديون الدول وديون الأفراد، حيث أن الأفراد وهم السلاطين والملوك كانوا يتصرفون باسمهم الشخصي مكان الدولة، وحتى القرن الثامن عشر كانت الدولة تتجسد في شخص الملك الذي كان يقترض ديونا باسمه الخاص، ويدخل هكذا في علاقة خاصة مع ملوك آخرين أو أصحاب أموال، وبانفصال مالية الدولة عن مالية الحكام أصبحت العلاقة بين الدول الدائنة ونظيرتها المدينة تحددها مجموعة من الضوابط والقواعد، تتبناها مجموعة من الهيئات والمنظمات المالية الدولية.

المطلب الأول: الدين من منظور الشريعة الإسلامية

لما بزغ فجر الإسلام الحنيف جاء ليقر عقودا ويبطل أخرى، ويصحح غيرها فكان مما صححه عقد القرض فأقر فيه وجه الإرفاق والإحسان ومساعدة الآخرين، وأبطل ما كان فيه من أكل لأموال الناس بالباطل وظلم لهم متمثل في الزيادة الربوية على مبلغ القرض، فجاءت النصوص من القرآن تحث على القرض وأعمال الخير بعمومها، فقال تعالى: ﴿من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له وله أجر كريم﴾⁽¹⁾، وفي الوقت نفسه حثت نصوص أخرى على نبد الربا وما فيه من ظلم للغير واصفة له بأبشع الصفات، فقال تعالى: ﴿الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس﴾⁽²⁾، وبذلك استقر التعامل الإقراضي في الشريعة الإسلامية بأفضل صورة، مبني على الإحسان والرفق ورفع الحرج عن الناس، بعيدا عن كل ما يشوب هذه المعاملة من ظلم وجور وتعد على أموال الناس وحقوقهم.

1/ الدين في اللغة والاصطلاح الفقهي:

أ) **الدين في اللغة:** قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة: الدال والياء والنون أصل واحد إليه يرجع فروعه كلها، وهو جنس من الانقياد والذل، فالدين: الطاعة، والدين من قياس الباب المطرد، لأن فيه كل الذل ولذلك يقولون: "الدين ذل بالنهار وغم بالليل"⁽³⁾.

ب) **الدين في الإصطلاح الفقهي:** أشار جمهور الفقهاء من الشافعية والمالكية والحنابلة إلى أن الدين عبارة عن ما يثبت في الذمة من مال بسبب يقتضي ثبوته، فتدخل فيه كل الديون المالية سواء منها ما ثبت في نظير عين مالية وما ثبت في نظير منفعة، وما ثبت حقا لله من غير مقابل كالزكاة.

1- القرآن الكريم، الجزء السابع والعشرون، "سورة الحديد"، الآية 11.

2- القرآن الكريم، الجزء الثالث، "سورة البقرة"، الآية 275.

3- محمد بن علي العقلاء، "مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية وآثارها"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر 1999، ص 03.

2/ مشروعية القرض (الاستدانة):

جاءت مشروعية القرض في القرآن وتأكدت في السنة المطهرة والإجماع والمعقول، إذ يقول المولى عز وجل: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه﴾⁽¹⁾، فقد دلت الآية على مشروعية الديون وتوثيقها لحفظ حقوق العباد بالكتابة والإشهاد.

وعن عبد الله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " ما من مسلم يقرض مسلما مرتين إلا كان كصدقتها مرة"⁽²⁾، ووجه الدلالة من الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم حث على الإقراض، لما فيه من الخير والمساعدة وتفريج كربات المسلمين، وفي ذلك دلالة واضحة على مشروعيته.

3/ أنواع القرض:

قسمت القروض حسب علماء الشريعة الإسلامية تبعا لنظر كل واحد منهم إلى طبيعة عقد القرض وعليه فقد اختلفت تقسيماتهم إلى أنواع عدة نذكر منها⁽³⁾:

أ) القروض الحسنة والربوية: فالقرض الحسن هو ما يعطيه المقرض من مال إرفاقا بالمقرض ليرد مثله دون اشتراط زيادة طلبا للثواب والأجر عند المولى عز وجل. في حين أن القرض الربوي هو القرض الذي يشترط فيه المقرض شيئا زيادة على ما أقرض في مقابل الأجل، وهو محرم شرعا بالقرآن والسنة وإجماع جمهور العلماء.

ب) القروض النقدية والعينية: فالقروض النقدية هي الدراهم والدنانير والنقود وما تعامل به الناس في سد حوائجهم كوسيط تبادلي، ويصح إقراضها لثبوتها في الذمة. أما القروض العينية فهي التي يكون فيها موضوع القرض عينا أو عرضا غير النقد، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مات ودرعه مرهونة عند يهودي في ثلاثين صاعا من شعير اقترضها منه.

ج) القروض الاستهلاكية والإنتاجية: عرفت القروض الاستهلاكية بأنها ما يقترضه المعسر لحاجاته الضرورية وسمي استهلاكيا لأن القرض يأخذ للاستهلاك. أما القروض الإنتاجية فهي ما يقترض الشخص المعسر أو الميسر لاستخدامه في مشروعات استثمارية تعود عليه بالربح.

1- القرآن الكريم، الجزء الثالث، "سورة البقرة"، الآية 282.

2- نذير عدنان عبد الرحمان الصالح، "القروض المتبادلة، مفهومها وحكمها وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي"، دار النفائس، الأردن 2011، ص 53.

3- نفس المرجع، ص 57.

المطلب الثاني: ديون وتاريخ

يمكن تفسير أزمة الاقتراض الدولي التي يشهدها العالم اليوم عند وضعها في أفقها التاريخي، ذلك أن الظاهرة ليست حكرًا على التاريخ الاقتصادي المعاصر، ويمكن توضيح تاريخ تلك الأزمات بالرجوع إلى بعض القضايا والصراعات التي شهدتها بعض الدول في الماضي البعيد وكان موضوعها الدين:

1/ ديون فرنسا اتجاه الجزائر:

كانت الجزائر قد قامت ببيع بعض السلع لفرنسا في القرن الثامن عشر (حبوب وغير ذلك) وتم البيع لأجل لم تكن هذه العمليات صفقات من دولة إلى دولة بل قام بها تجار خواص كانوا وكلاء للداي (ملك الجزائر آنذاك)، ولم يسدد الفرنسيون مبلغ مشترياتهم التي استفادوا منها طوال السنوات 1780 و1790م احتج ملك الجزائر عدة مرات وطالب مرارا بتسديد هذه الديون من طرف الفرنسيين، لكن في نهاية الأمر جاء غزو 1830م، وهكذا ألغت فرنسا الديون التي كانت تربطها بالجزائر، ولم تكثف بذلك بل صادرت الممتلكات والأموال التي كانت بحوزة الداوي وكبار التجار، بما مكنها من تغطية مصاريف اجتياحها العسكري للجزائر⁽¹⁾.

2/ ديون روسيا اتجاه الغرب ما قبل 1917:

لما استولى الحزب البولشيفي على السلطة في روسيا سنة 1917م، كان هذا البلد متعهد بديون تتمثل في سندات حكومية مضمونة من طرف الحكومة الروسية، وكان قد اكتتب فيها الجمهور من فرنسا وانكلترا وكذلك البنوك الغربية، وفور إعلان الحكم الشيوعي في روسيا قامت البلدان الغربية بشن حرب على روسيا لإحباط حكم الحزب البولشيفي الشيوعي فيها، ولم تفلح القوى الغربية في ذلك مما أدى إلى ترسيخ السلطة الشيوعية في روسيا وانقطاع العلاقات ما بينها وبين الغرب، ومنذ ذلك الوقت لم تقم روسيا بتسديد ديونها المبرمة ما قبل 1917م، الأمر الذي أدى إلى غلق الأسواق المالية الدولية أمامها ومنعها من اقتراض أموال جديدة من الغرب، لكن بعد 70 سنة من هذا الإقصاء افتتحت من جديد الأسواق المالية الغربية لروسيا في نهاية الثمانينات، واستطاع الاتحاد السوفيتي أن يستمد أموالا جديدة دون أن يقوم بتسديد سندات ما قبل سنة 1971م.

1.- Ahmed henni , op cit, p 07.

3/ المديونية وانهيار السلطة بتركيا:

كانت تركيا ما بين القرن الخامس عشر والقرن الثامن عشر مقر إحدى الإمبراطوريات العظمى التي عرفها التاريخ وهي السلطنة العثمانية وعاصمتها إسطنبول، والشيء الذي لم تحققه روسيا ودول الغرب—أي إحباط السلطنة العثمانية بالسيف— حققته المالية الغربية في القرن التاسع عشر، حيث أنه وما بين سنتي 1860 و1870 اتجه أصحاب الأموال نحو توظيف فوائضهم المالية عن طريق الاكتتاب في السندات التركية ذات أسعار الفائدة المرتفعة جدا، لكن السلطة التركية مقابل مقدرتها على جلب الأموال الغربية بعرض أسعار فائدة معتبرة فهي لم تستخدم هذه الأموال في التوظيف الإنتاجي، وإنما في تمويل حروب ضد الانفصاليين، وبالتالي لم تولد هذه الأموال مليما واحدا يسمح بتسديد تلك القروض، وعندما جاء أجل التسديد اضطرت الدولة التركية إلى فرض ضغط جبائي مرتفع على مواطنيها، مما أدى إلى تمرد ثم قمع فتدهور أكبر للدولة، وفي شهر جويلية 1876 أدت الأحداث إلى نيتها المتوقعة أي إعلان عجز الخزانة العمومية التركية عن تسديد ديونها وإعلان إفلاسها، ولم يبق للدائنين إلا فرض الوصاية على البلاد حتى يسترجعوا أموالهم، وهكذا أصبح الأجانب يشرفون على إدارة الجمارك وإدارة الجباية التركية، وأصبحت موارد الخزانة توظف أولا لتسديد ديون السلطنة.

المطلب الثالث: أهمية التمويل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

إن جوهر عملية التنمية الشاملة يتجسد في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات (نمو الناتج المحلي)، بحيث تحصل زيادة مستمرة في نصيب الفرد الواحد من السلع والخدمات، وهكذا يمكن القول أن النمو الاقتصادي السريع والمتراكم والمنظم في الدخل الفردي الحقيقي والذي يدوم فترة ممتدة من الزمن هو أساس بل ركيزة التنمية الاقتصادية.

1/ الاستثمارات والتنمية:

إن عملية الاستثمار الإنتاجي وتكوين رأس المال هي عملية اقتصادية طويلة الأمد، ولا يمكن أن تتم لوحدها مطلقا، ذلك لأن الاستثمارات تحتاج إلى دراسة وتخطيط وتصميم واستعداد للتخلي عن بعض عناصر الإنتاج وأهمها المال والوقت، إضافة إلى قابلية تحمل المخاطر والمجازفة للقيام بهذه الاستثمارات والمستثمر سواء كان دولة أو شخص اعتباري أو طبيعي يقوم بكل هذه الأعمال لأنه ينتظر من وراء استثماراته المالية عوائد اقتصادية واجتماعية عالية، لذا نراه يخطط ويقترض من الأموال من الغير ويتحمل المخاطر في سبيل القيام بالمشروع.

إن عملية القيام بالاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت، يرجع عادة إلى عوامل اقتصادية وأخرى غير اقتصادية، تتجسد الأولى فيما يلي⁽¹⁾:

- ❖ كيفية تمويل المشروع؛
- ❖ مصادر هذا التمويل (ذاتية، أو خارجية، أو أجنبية) ونسبة كل منها إلى المجموع؛
- ❖ عوائد هذه الاستثمارات المتوقعة ونسبتها إلى مجموع الإنفاق الاستثماري (الجدوى الاقتصادية للمشروع)؛
- ❖ المشاكل المتوقعة في كل مصدر من مصادر التمويل (تتكلفة القروض وحجم الفوائد، ومواعيد تسديد الأقساط مع الفوائد).

أما العوامل غير الاقتصادية للاستثمارات فمنها حب الظهور، ودافع السيطرة والتوسعة أو الترفيه عن النفس أو المحاكاة لما قام به الغير.

2/ التمويل والتنمية:

يعرف التمويل بأنه توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك، فالتمويل إذن هو الحصول على رأس المال النقدي بغض النظر عن مصدره من أجل إنفاقه على أغراض استثمارية إنتاجية أو أغراض استهلاكية، وهكذا فإن التمويل للتنمية يوجد له معنيان، المعنى الأول وهو المعنى الحقيقي والمقصود به هو توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية، وهذه الموارد الحقيقية هي تلك السلع والخدمات والمواد اللازمة لتكوين رؤوس الأموال الجديدة.

أما المعنى الثاني فهو المعنى النقدي للتمويل والمقصود به إتاحة الموارد التي يتم بموجبها توفير المواد الحقيقية التي توجه لتكوين أموال جديدة⁽²⁾، وعلى العموم فإنه إذا ما تجاوزت أهداف التنمية الاقتصادية المنشودة حدود وإمكانات الموارد المحلية للتمويل، اتجهت خطط التنمية بالضرورة لموارد التمويل الخارجي متمثلة فيما يمكن أن تحصل عليه الدول من نقد أجنبي، بمعنى أنه إذا لم تكفي المدخرات المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية فإن الأمر قد يستلزم اللجوء إلى المدخرات التي تكونت في بلاد أخرى لتمويل هذه الاستثمارات.

تجدر الإشارة إلى أن المصادر المالية لتمويل التنمية أيا كان منبعها، فهي تتوزع بين مصادر محلية (داخلية) وأخرى أجنبية (خارجية) وسوف نوجزها فيما يلي:

1- ميشم صاحب عجم، علي محمد سعود، "فخ المديونية الخارجية للدول النامية"، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن 2006، ص33.

2- محمد عجمية، صبحي تادرس، محمد يونس، "مذكرات في التنمية والتخطيط"، دار النهضة العربية، بيروت 1984، ص103.

أولاً: مصادر التمويل المحلية للتنمية

التمويل المحلي، الداخلي أو الذاتي، يعني مجموع الموارد التمويلية التي يمكن توفيرها من المصادر المحلية والتي يتم توجيهها للاستهلاك أو للاستثمارات، وتكوين الطاقات الإنتاجية في جميع القطاعات والمجالات الاقتصادية ومن المعروف أن تمويل خطط التنمية لا يعتمد على الموارد المحلية فقط، بل تتم الاستعانة بالموارد الأجنبية أيضاً، إلا أن العبء الأكبر في تمويل مشروعات التنمية يجب أن يتم بواسطة المصادر المحلية ذلك أن الموارد الأجنبية ليست مضمونة على الدوام، إضافة إلى ارتباطها بمشاكل لا حصر لها تمس السيادة الوطنية، ويمكن التلطف إلى بعض المصادر الرئيسية للمدخرات المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية، وهي على النحو التالي:

1/ مدخرات القطاع العائلي:

تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح - أي الدخل بعد تسديد الضرائب - وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، وتندرج الأغلبية الساحقة من السكان في الدول النامية ضمن أصحاب الدخل المنخفضة، لذلك تتجه تلك الدول إلى أوجه الإنفاق على مستلزمات الحياة الضرورية من مأكلاً وملبس ومسكن، وعادة ما يكون الميل المتوسط للاستهلاك مرتفعاً بحيث لا يسمح بفائض للادخار لكن وبالرغم من هذا يبقى الدخل المتاح للأفراد من بين أهم العوامل المحددة للادخار في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء⁽¹⁾.

2/ مدخرات قطاع الأعمال العام:

إن أغلب مشروعات القطاع العام ولاسيما في الدول النامية تتمتع بمراكز احتكارية، وبذلك يمكن زيادة أرباح هذه المشروعات وتحقيق مدخرات عالية، نتيجة لإتباعها سياسة سعريّة احتكارية في الأسواق فباعتماد الدولة هي المالك لمشروعات القطاع العام يصبح من السهل تعبئة مدخرات هذا القطاع، وتوجيهها في خطط استثمارية لتمويل خطط ومشاريع التنمية في البلد.

3/ مدخرات قطاع الأعمال الخاص:

إن أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تمويل مشروعات التنمية يعتبر دوراً متواضعاً، وذلك لصغر حجم هذا القطاع خصوصاً في معظم الدول النامية، كذلك ليس من الضروري أن كل ما يحقق من أرباح لدى

1- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجما، "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، مصر 2007، ص 218.

المشروعات الخاصة يتم تخصيصه لمشروعات جديدة، فقد يزداد الاستهلاك التفاخري، أو أن بعض هذه الأرباح يحتفظ بها لإشباع دافع الاحتفاظ بالسيولة لمواجهة أي ظروف طارئة⁽¹⁾.

4/ التمويل التضخمي للتنمية (التمويل بالعجز):

المقصود بالتمويل التضخمي هو تغطية الفجوة بين الموارد المحلية المطلوبة لتمويل جزء من الإنفاق العام الاستثماري، وبين حجم الفوائض الادخارية التي يمكن تحقيقها في القطاعات الاقتصادية المحلية، بموارد تغذية جديدة من الجهاز المصرفي (القرض المزيف)، تتسبب في إحداث ظاهرة التضخم النقدي وارتفاع الأسعار (التضخم الحلزوني)، أي أنه ادخار إجباري مبرمج عن طريق ارتفاع أسعار السلع والخدمات، ويطلق على هذا النوع من التمويل بالتمويل بالتضخم أو بالعجز.

5/ التمويل من الموازنة العامة للدولة:

الميزانية العامة هي أحد المصادر التمويلية لخطط التنمية الاقتصادية باعتبارها جزءا هاما من التدفقات المالية للدولة، وهي بمثابة المنبع المالي الذي يتم من خلاله تمويل النفقات العامة الجارية، ويتفاوت دورها في تمويل النشاط الاقتصادي من دولة إلى أخرى، حيث يلاحظ أن الميزانية في النظام الاشتراكي يزداد دورها في العملية التمويلية، وذلك لأن الجزء الأكبر من المدخرات لهذه الدول يقع على عاتق القطاع العام للدولة أما في الدول التي تتبع النظام الرأسمالي فإن الموازنة يكون دورها محدودا في تمويل الاستثمارات، ويكون الممول الرئيسي لهذه الاستثمارات في هذا النظام هو مدخرات الأفراد وقطاع الأعمال الخاص⁽²⁾.

6/ قروض الجهاز المصرفي:

تعتبر البنوك والمؤسسات المالية من بين المؤسسات التي تؤدي دورا بارزا في الاقتصاد الحديث ولا شك أن لها تأثير كبير على دورة النشاط الاقتصادي، وذلك عن طريق توسعها أو انكماشها في منح القروض لذلك تضع الدول استراتيجيات وخطط الائتمان المصرفي، تتماشى والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة، وكذا الأهداف المراد بلوغها، وعلى العموم فإن القروض المصرفية تعتبر مصدرا هاما من مصادر التنمية المتاحة.

1- محمد عجمية، صبحي تادرس، محمد يونس، مرجع سبق ذكره، ص 121.

2- كريمة كريم، "التخطيط العيني والمالي للاقتصاد القومي" دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة 1985، ص 130.

ثانياً: مصادر التمويل الأجنبية للتنمية

بالنظر لعدم كفاية المصادر المحلية - بشقيها الاختياري والإجباري - عن الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية، أي وجود فجوة ادخار واسعة، فإنها تلجأ إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية. إن المنشآت الوطنية الخاضعة للقطاع العام أو القطاع الخاص تحصل على القروض بأنواعها المختلفة من مصادر التمويل المحلية المختلفة، ولكن بالعملة الوطنية فقط، وبما أن هذه المنشآت بحاجة إلى الآلات والمعدات والخبرات الفنية ومستلزمات الإنتاج، وهذه لا حصر لها، وتستورد في الغالب من الخارج وتدفع قيمها بالعملات الأجنبية، فلا بد من إيجاد مصادر أجنبية لتوفير هذه العملات، وبخاصة في الحالة التي يكون الموجود منها لدى البنك المركزي لا يكفي احتياجات والتزامات الاقتصاد الوطني (وجود عجز في النقد الأجنبي) وعلى العموم يمكن تصنيف مصادر التمويل الأجنبية على النحو الآتي⁽¹⁾:

1/ المنح والإعانات:

المقصود بها تحويل موارد من الدول المانحة إلى الدول الممنوحة إليها وتكون على شكل نقدي متمثلة في عملات قابلة للتحويل، أو على شكل عيني تتجسد في خبرات فنية أو سلع وخدمات استهلاكية أو استثمارية. والمعنى الدقيق لكلمة منحة هي أنها هبة خالصة لا ترد، أما الإعانة فقد يمتزج فيها عنصر الهبة مع القرض، وهذه القروض تسمى بالقروض السهلة (الميسرة)، والتي تعقد بشروط تجارية تتضمن عنصراً من عناصر الهبة أو المعونة ويتمثل في طول أجل القرض، وضآلة معدل الفائدة، وتعتبر هذه المنح والإعانات مصدراً مرغوباً فيه بدرجة كبيرة في الدول النامية، وذلك لأن حصول هذه الدول على موارد بهذا الأسلوب لا يترتب عليه التزامات لاحقة على اقتصادها الوطني.

وتندرج المنح والإعانات والمساعدات والهبات وما هو في حكمها في ميزان المدفوعات كمقبوضات من قبل الدول المدينة في الجانب المدين من الميزان، والعكس صحيح في حالة المدفوعات بالنسبة للدول المانحة ويطلق على المنح والإعانات مصطلح التحويلات من جانب واحد، إذ ليس من الضروري أن يكون لها ما يقابلها في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات للدول النامية. وهناك ثلاث جهات تقوم بتقديم المنح والإعانات هي:

أ) القطاع الخاص (القطاع العائلي): يقوم القطاع الخاص (الأفراد والشركات) بتقديم المنح والمساعدات لكثير من الدول النامية، بسبب دوافع اقتصادية واجتماعية وإنسانية أخلاقية، أما الشركات فإنها في الغالب تقدم المساعدات، بهدف الحصول على منافع آنية ومستقبلية من هذه الدول النامية (تنفيذ عقود).

1- ميثم صاحب عجم، علي محمد سعود، مرجع سبق ذكره، ص 67، 68.

ب) القطاع الحكومي: كذلك تقوم الحكومات الغربية والدول التي تمتلك احتياطات صرف معتبرة (الدول النفطية) بتقديم المنح والإعانات للدول المحتاجة، بدافع الحصول على مواقف مؤيدة لها في المنظمات الدولية أو بدافع إنساني أخلاقي، استراتيجي.... إلخ، وهناك أمثلة كثيرة جدا حيث تتحول القروض إلى منح وإعانات بسبب مواقف سياسية محددة.

ج) المنظمات الدولية (البنك الدولي والمؤسسات التابعة له): أنشأت الوكالة الدولية للتنمية عام 1960 كهيئة تابعة للبنك الدولي، وأهم أعمالها هو منح قروض بشروط ميسرة، ولفترات طويلة تصل إلى 50 سنة، منها فترة سماح لمدة 10 سنوات، إضافة لإمكانية تسديد القروض بالعملة المحلية، ولا تفرض فوائد على هذه القروض إنما تحسب رسوم إدارية بنسبة 0.75% فقط، وفي أكثر الأحيان تتحول هذه القروض إلى منح وإعانات، خاصة بالنسبة للقروض الموجهة لدول العالم الثالث الأكثر معاناة⁽¹⁾.

2/ الاستثمارات الأجنبية:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية مصدرا مهما للتمويل، وتقوم بهذه الاستثمارات جهات ثلاث هي:

أ) الاستثمار المباشر وغير المباشر للقطاع الخاص (أفراد وشركات): عند تصنيف الاستثمارات الخارجية التي يقوم بها القطاع الخاص وفقا لشكل التمويل الخارجي، يتبين أن هناك أربعة أنواع رئيسية هي:

❖ الاستثمارات المباشرة: وهي تتركز في استثمار مشاريع طويلة الأجل، يكون فيها الإشراف من حق صاحب رأس المال فقط، ويفضل القطاع الخاص عادة الاستثمار في المشروعات التصديرية التي تولد دخلا إضافيا من جهة، وتمنح القدرة على تجنب الآثار السلبية التي يحدثها التضخم في قيمة الأصول النقدية في الدولة المستثمرة فيها من جهة أخرى.

❖ مشروعات المشاركة بالمخاطر: خوفا من المخاطرة برأس المال، دأبت العديد من الدول النامية (القطاع العام والخاص) على مشاركة إحدى الشركات الأجنبية ذات الخبرة العالية، عند إقامة مشاريع التنمية الجديدة وذلك بهدف الحصول على الخبرة والمعرفة في إقامة المشاريع وإدارتها بصورة ناجحة، حتى أصبحت هذه المشاركة مع الأجانب ضرورية، للتأكد من نجاح المشروع، إضافة إلى تخفيف وتوزيع المخاطر بين الأطراف.

❖ الاستثمارات الخارجية النقدية في سوق الأوراق التجارية: تستثمر رؤوس الأموال النقدية في السوق الدولية للأوراق التجارية لفترات قصيرة الأجل، ويطلق على هذا النوع من الاستثمار (حافطة الاستثمارات) والملاحظ فيما هذا النوع من الاستثمارات النقدية هو أن قوانين الأوراق المالية في بعض الدول قد لا تسمح للأجانب إلا بتملك نسبة معينة من إجمالي الأسهم المصدرة أو المتداولة لإحدى شركاتها.

1- ميثم صاحب عمام، "التمويل الدولي"، دار الكندي، إربد، الأردن 2004، ص 270.

❖ الاستثمارات الخارجية النقدية في الأسواق المالية: وهي التي تتمثل في تقديم القروض المقومة بالعملات الدولية من قبل المؤسسات المالية الكبرى (متعددة الجنسيات/ دولية النشاط)، وتتميز هذه الاستثمارات النقدية بأنها لا تخضع لرقابة السلطات النقدية والمالية في الدولة المستثمر فيها، إضافة إلى إعفائها من الضرائب ومن قيود التحويل الخارجي، علما أن مثل هذه الاستثمارات مخاطرها الوطنية على بعض الدول النامية.

ب) الاستثمار المباشر وغير المباشر للقطاع العام (الحكومي): لقد انتقلت رؤوس أموال ضخمة من الدول الغربية إلى دول العالم الثالث، بهدف استغلال الثروات الطبيعية في هذه البلدان، وعلى هذا الأساس قامت قطاعات اقتصادية متطورة جدا في هذه الدول مثل قطاع النفط والغاز، والمواد الخام الأخرى، كما تقوم الحكومات الأجنبية بتمويل العديد من المشروعات في الدول النامية مقابل الحصول على جزء من منتجات هذه المشروعات، إضافة إلى منح الحكومات الأجنبية الضمانات المصرفية اللازمة لتنفيذ المشاريع من قبل شركاتها العاملة في الدول المستقبلية للاستثمار.

ج) الاستثمار المباشر وغير المباشر للمنظمات الدولية: على سبيل المثال فإن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي تضطلع ببعض المهام في هذا الخصوص، ومن هذه المهام نذكر:

❖ القيام بالاستثمارات المباشرة وتشجيع وإجراء القطاع الخاص في الدول النامية على القيام بالاستثمارات الصناعية والزراعية.

❖ المشاركة المباشرة مع القطاع الخاص في شركات إنتاجية على أساس توزيع المخاطر، وذلك بتوفير نسبة من رأس المال تصل إلى 25%.

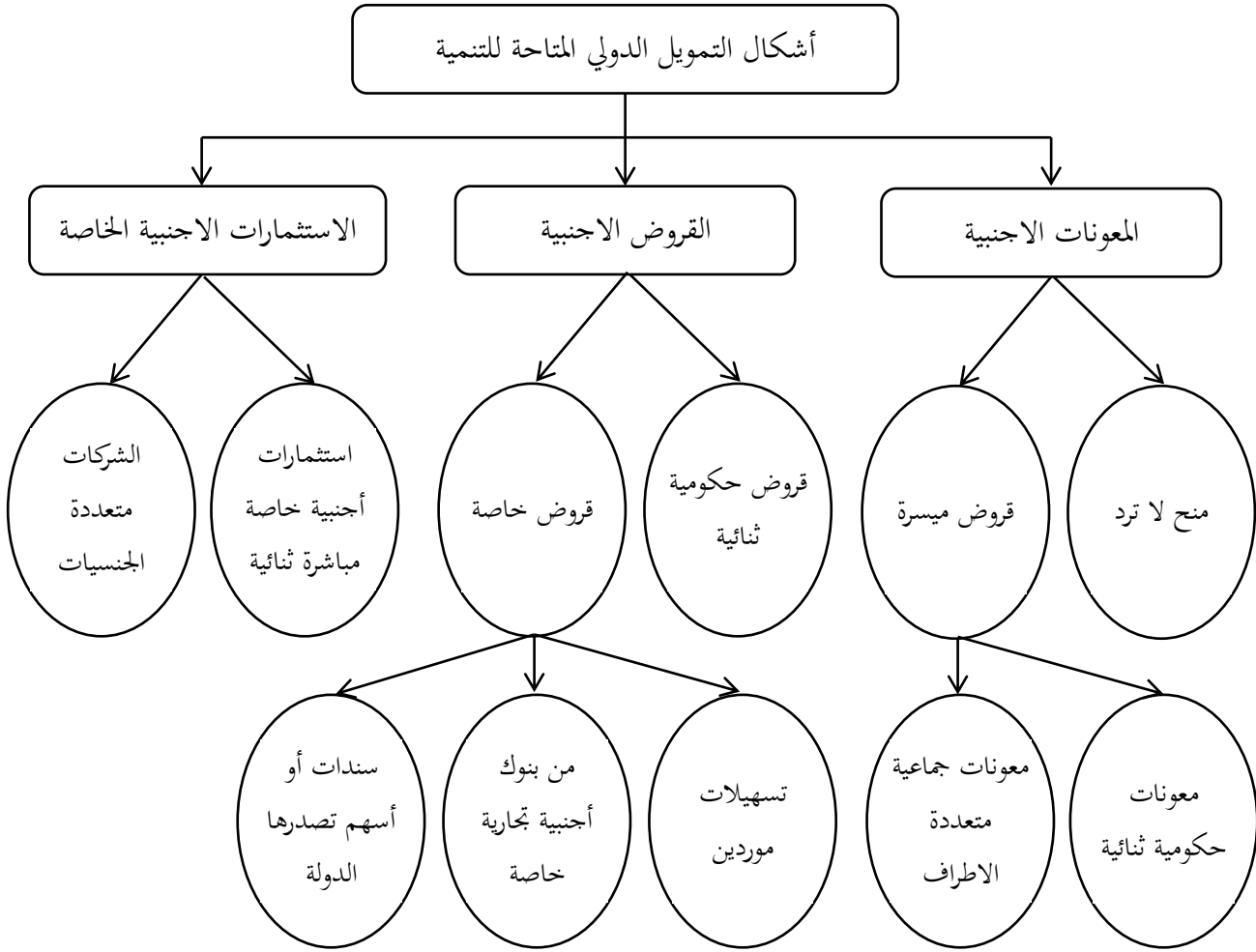
❖ تقوم مؤسسة التمويل الدولية ببيع مشاركتها في الشركات الإنتاجية بعد نجاحها إلى شركات أخرى بهدف تدوير رأس المال وتوسيع نشاطها ومدى تأثيراتها إلى دول وقطاعات أخرى.

3/ القروض الأجنبية:

هي وسيلة تحويل الموارد من الجهة المقرضة (الدائنة) إلى الجهة المقترضة (المدينة) وتكون هذه القروض إما عامة أو خاصة، فالقروض العامة الأجنبية تعقدتها الحكومات المقترضة في الدول النامية مع الخارج من حكومات وهيئات أو أشخاص طبيعيين أو معنويين، سواء كانت لحكومات أجنبية أو دولية أو إقليمية كالبنك الدولي أو مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية للتنمية أو صناديق التمويل الإقليمية.

يوضح الشكل الموالي يلخص صور التمويل الخارجي المتاحة للتنمية:

الشكل رقم (01-01): يوضح مصادر التمويل الأجنبية المتاحة لتمويل التنمية



المصدر: سمير محمد عبد العزيز، "التمويل العام: المدخل الادخاري والضريبي، المدخل الإسلامي، المدخل الدولي"، مطبعة الإشعاع، مصر 1998 ص 308.

المبحث الثاني: القرض العام والمفاهيم الأساسية المتعلقة به

إن المال بكل أشكاله وأنواعه كان ولا يزال عصب الحياة، بالنسبة للمواطن الفرد والدولة، فهو يعتبر أحد أهم الدعائم الأساسية للمشروع وللإقتصاد الوطني، ويلجأ الأفراد إلى طلب القروض من الأصدقاء والأقارب أو من المرابين أو من المصارف التجارية، نتيجة لتقلص المدخرات الخاصة (الموارد المالية المتاحة) مقارنة بالاحتياجات الآنية الاستهلاكية والاستثمارية، كذلك تضطر الدول إلى اللجوء إلى الاقتراض المحلي أو الخارجي بهدف زيادة القدرة الإنتاجية، وبذلك إمكانية الخروج من دائرة التخلف.

إن الكثير من الدول ولاسيما النامية منها لا تزال تعاني من شح مالي بسبب قصور الادخار المحلي لذلك تلجأ للاستدانة سواء من الداخل أو من الخارج في سبيل تمويل مشاريعها التنموية، بيد أن انحراف القروض الخارجية عن مسارها الطبيعي وابتعادها عن أهدافها المرسومة، سيجعل من الاستدانة عاملاً للوقوع في أزمة مديونية بعد أن كانت الغاية الخروج من أزمة قصور مالي، وعليه فقد أصبحنا نرى اليوم الكثير من الدول وحتى المتقدمة منها مثقلة بالديون الخارجية، فهي مكبلة مالياً غير قادرة على الانطلاق حيث أن نصيباً من إيراداتها بالعملة الصعبة تخصصه لخدمة ديونها الخارجية.

المطلب الأول: ماهية القرض العام الداخلي

تزايد الاهتمام في الفترة الأخيرة بقضية الدين العام الداخلي نظراً للتزايد المستمر في حجمه، وبالتالي في أعباء خدمته في الكثير من الدول النامية والمتقدمة، ولا شك أن ظاهرة الدين العام الداخلي في الدول النامية تمثل إحدى المشاكل الرئيسية في هذه الدول، نظراً لما تعاني منه من قصور في مواردها العامة كنتيجة لانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي بها، في الوقت الذي تتزايد نفقاتها العامة لمواجهة احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية، مما يتسبب في عجز مستمر بل وفي أحيان كثيرة متزايد في موازنتها العامة، ونظراً لما يسببه عجز الموازنة من مشاكل سواء في الدول النامية أو المتقدمة، الذي يكون أحد أسبابه تزايد أعباء خدمة الدين العام الداخلي، فكان من الطبيعي أن تمثل نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي أحد الشروط المؤهلة للبلاد الأوروبية للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية، فقد وضعت اتفاقية ماستريخت (Maastricht 1991) ضمن ما وضعت من شروط ضرورة أن لا تزيد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عن 60% لدى الأعضاء الراغبين في الانضمام للوحدة النقدية الأوروبية، وأن لا يتجاوز متوسط عجز الموازنة العامة 03% من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾، فإن دل هذا على شيء فإنما يدل على الاهتمام الكبير للدول المتقدمة بالثقل الذي يفرضه وجود دين عام على ذمم الدول.

1- عبد العزيز دحية، "المديونية العامة"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2007، ص151.

1/ مفهوم القرض العام الداخلي:

القرض العام هو مبلغ من المال تقوم الدولة بالحصول عليه من أفراد المجتمع، أو الوسائط المالية أو الهيئات الأجنبية أو من الحكومات الأخرى، بهدف تغطية حاجات الإنفاق العام لعدم كفاية مصادر الإيرادات العامة الأخرى كالضرائب والرسوم والإتاوات وفائض المشروعات العامة⁽¹⁾.

تنقسم المديونية العامة إلى قسمين: فهي تشمل المديونية العامة الداخلية (الدين العام الداخلي)، وكذا المديونية العامة الخارجية (الدين العام الخارجي)، وفيما يخص الشق الأول أي الدين العام الداخلي أو القرض العام الداخلي، فهو يمثل في لحظة معينة حجم الاقتراض الحكومي السابق لتلك اللحظة والذي لم يسدد بعد أو بعبارة أخرى، يمثل الدين العام الداخلي ما تقتضيه الجهات العامة في الدولة من الغير، لتمويل أعمالها نظرا لعجز مواردها الذاتية عن الوفاء بما تتطلبه تلك الأعمال من نفقات⁽²⁾.

تعرف كذلك القروض العامة الداخلية بأنها تلك القروض التي تمول بواسطة أفراد المجتمع (الطبيعيين أو الاعتباريين)، من المدخرات سواء كانت اختيارية أو إجبارية، فيكتتب أفراد المجتمع في هذه القروض العامة في الحالة الأولى كاستثمار، بينما يكتتب أفراد المجتمع في الحالة الثانية كادخار إجباري واستثمار بالطبع⁽³⁾.

يطلق على القروض الداخلية تسمية "القروض الوطنية"، حيث يكتتب فيها من جانب الوطنيين أو المقيمين على إقليم الدولة، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، فالسوق الداخلي هو الذي يغطي هذا القرض وبناء على ذلك فإن القروض الداخلية تستلزم توفر المدخرات الوطنية الكافية لتغطية مبلغ القرض، كما يشترط أن يكون حجم الفائض من هذه المدخرات أكبر من حاجة السوق الداخلي للاستثمارات الخاصة⁽⁴⁾.

نشير إلى أنه لم ترد تعاريف كثيرة شافية وواقية تشرح بدقة معنى القرض العام المحلي، غير أنه ومن خلال بحثنا نلخص إلى أن القرض العام الداخلي هو: "عقد يربط بين طرفين أو أكثر، تكون الدولة أو إحدى مؤسساتها أو هيئاتها العمومية طرفا فيه، بحيث تستفيد من مبلغ مالي على شكل سلفه لفترة زمنية محددة، من طرف أو أطراف العقد الآخرين، الذين يشترط فيهم الإقامة داخل الدولة والخضوع لقوانينها، على أن تلتزم الدولة برد أصل هذا القرض والفوائد المستحقة عنه عند ميعاد تاريخ الاستحقاق".

1- المرسي السيد حجازي، "مبادئ الاقتصاد العام: الموازنة العامة - الإيرادات العامة - القروض"، الدار الجامعية، بيروت 2009، ص 208.

2- عبد العزيز دحية، مرجع سبق ذكره، ص 152.

3- المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 243، 234.

4- محرز محمد عباس، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008، ص 294.

2/ مصادر القرض العام الداخلي:

تحتاج الدول إلى القروض العامة الداخلية لوجود فجوة في الموارد الاقتصادية وعدم إمكانية تغطيتها بالوسائل الأخرى كالضرائب والصادرات وغيرها، وتنشأ هذه الفجوة نتيجة زيادة حجم النفقات العامة للدولة عن الإيرادات العامة، وهنا يمكن التفرقة بين فجوة الموارد المحلية وفجوة الصرف الأجنبي⁽¹⁾، فبالنسبة للفجوة الأولى فإنه يمكن تغطيتها عن طريق القروض العامة الداخلية، باللجوء لأحد المصادر التالية:

أ) الاقتراض من الأفراد والمؤسسات الاقتصادية أو المالية غير المصرفية: تقترض الدولة من الأفراد أي الجمهور، أو المؤسسات الاقتصادية والمالية غير المصرفية سواء العمومية أو الخاصة، بهدف تعبئة الادخار المتاح لدى هذه الأطراف، ويتم ذلك في الغالب عن طريق إصدار سندات الخزينة المتفاوتة المدة، وطرحها في السوق المالية لتكتتب فيها تلك الأطراف.

ب) الاقتراض من البنوك التجارية: إن الخزينة العمومية ممثلة للدولة ومن أجل الحصول على المبالغ المالية التي تحتاجها لتغطية نفقاتها العامة التي لم تكفي الإيرادات العامة العادية لتغطيتها، تتوجه نحو البنوك التجارية وبالنظر إلى طبيعة نشاط هذه الأخيرة الهادف إلى الربح، فإنها توظف جزء من مواردها في شراء السندات الحكومية، والمتمثلة عادة في أذونات الخزينة نظرا لانعدام المخاطرة بها من جهة، وقابلية خصمها لدى البنك المركزي من جهة ثانية.

ج) الاقتراض من البنك المركزي: هذا النوع من الاقتراض العام يسمى بالاقتراض الصوري أو الزائف لأنه عبارة عن صورة مقنعة للإصدار النقدي، وينتج عنه آثار كالتصديق عن الإصدار النقدي وتلجأ إليه الدولة عندما تريد إخفاء عملية إصدارها لنقود جديدة مباشرة، لأنها تخشى من الردود السياسية والنفسية لدى الشعب عند اعتماد الإصدار النقدي كوسيلة للتمويل، لارتباطه بالإسراف والبدخ الحكومي والارتفاع التضخمي للأسعار⁽²⁾، وبالنسبة للجزائر فإن اقتراض الخزينة العمومية من بنك الجزائر المركزي يأخذ إحدى الصور التالية⁽³⁾:

❖ تسبيقات الخزينة والمحددة حاليا بـ 10% من إيرادات ميزانية السنة المالية السابقة لسنة الاقتراض ولمدة أقصاها 08 أشهر؛

❖ خصم السندات المضمونة المحررة لأمر محاسبي الخزينة، التي لا يزيد تاريخ استحقاقها عن 03 أشهر؛

2- وليد خالد الشايحي، مرجع سبق ذكره، ص133.

3- أنظر المواد 78، 79، 80، من القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض.

❖ السيولة المودعة لدى مركز بريد الجزائر من طرف البنك المركزي، والتي تعتبر كتسبيقات غير مباشرة مقدمة من طرف هذا الأخير للخزينة، وهذا نظرا للعلاقة الموجودة بين مركز الصكوك البريدية والخزينة العمومية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: القرض العام الخارجي والمفاهيم الأساسية المتعلقة به

مع بروز أزمة المديونية الخارجية على صعيد الاقتصاد الدولي في بداية ثمانينيات القرن الماضي، أولى كثير من الاقتصاديين بالغ الاهتمام لموضوعها من حيث الدراسة والتحليل، ولكن بالرغم من ذلك لا يكاد يكون هناك إجماع حول مسألة تعريف المديونية الخارجية، لذلك يمكن القول أنها "عملية أو حالة، أي ليست نتاج اللحظة ولكنها ناجمة عن العديد من الأسباب والعوامل التي تفاعلت عبر مراحل زمنية تطول وتقتصر وتؤدي إلى الحالة التي عليها الآن من عدم القدرة على السداد للالتزامات أو الحصول على الالتزامات الجديدة والعودة إلى التوازن المالي والنقدي والتشغيل⁽²⁾، وعلى أساس ذلك يلازم غالبا مصطلح المديونية الخارجية مصطلح الأزمة خاصة عندما يتعلق الأمر بالدول النامية نظرا لهشاشة اقتصادياتها وضعف بناها الإنتاجية، والذي يعتبر امتدادا لتراكمات ديونها الخارجية. أما بالنسبة للدول المتقدمة فالأجدر استعمال مصطلح الدين الخارجي، لأن حجم المبالغ التي في ذمتها لا تشكل خطرا حقيقيا على اقتصادياتها، باعتبار توفرها على مصادر مالية هائلة ومتنوعة تضمن لها تسديد ديونها دون أدنى مشكلة.

1 / مفهوم المديونية الخارجية:

للمديونية صفة "مخزون" وصفة "تدفق"⁽³⁾، فمن جهة هي مخزون من الالتزامات لاستحقاقات متعددة قامت بها الدولة في الماضي، ومن جهة أخرى، فالمديونية تدفق حيث ينجر عنها خدمة الدين (الأقساط + الفوائد).

وتجدر الإشارة إلى أنه في حقل الأدبيات الاقتصادية لا يكاد يوجد تمييز بين مفهوم المديونية ومفهوم الدين فإذا كانت المديونية حسب التعريف السابق عملية، فإن الدين الخارجي هو مبلغ محدد، حيث يعرف هذا الأخير على أنه: "جملة القروض المتعاقد عليها مع غير المقيمين مهما كانت طبيعة المقرض (دولة، مؤسسة عمومية أو خاصة...)" وغالبا ما يسدّد الدين الخارجي بالعملة الصعبة (بعملة البلد الدائن، أو عملة دولية كالدولار)⁽⁴⁾.

1- M.E BNISSAD, "La réforme économique en Algérie", O.P.U, Alger 1991 , P40.

2- محسن أحمد الحضيبي، "الدين المتعثرة: الظاهرة، الأسباب، العلاج" الطبعة الأولى، القاهرة، 1996، ص98.

3- Elias Gannage, «Économie de l'endettement international », PUF, Paris 1994, P07.

4- Christian Jimenez, «Économie Générale », éditions NATHAN, Paris, 1992, P167.

أما بالنسبة لكل من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فقد تم اعتماد تعريف المديونية الخارجية بأنها: "في لحظة ما هي مجموع الالتزامات التعاقدية الجارية والمؤدية إلى دفع المقيمين في بلد إلى غير المقيمين سندات وفاء الدين الأساسي مع الفوائد أو بدونها، أو دفع الفائدة مع سداد المبلغ أو بدونه"⁽¹⁾.

2/ مصادر القروض الأجنبية:

يمكن تصنيف مصادر القروض الأجنبية على النحو الآتي⁽²⁾:

أ) **قروض القطاع الخاص (أفراد وشركات):** نتيجة للعلاقات التجارية الدولية والمصالح المتبادلة تحصل المشروعات الوطنية التابعة للقطاع العام أو الخاص على قروض قصيرة الأجل من المستوردين، أو من المصدرين الأجانب وذلك بالطرق الآتية:

❖ **إعتمادات المستوردين:** حيث يستطيع المشروع الوطني المورد (المصدر) أن يطلب من المستورد الأجنبي، أن يدفع له قيمة المبيعات له مقدما قبل التوريد، وما أكثر ما لجأت الأقطار العربية المصدرة للنفط إلى الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط لديها لطلب قروض منها، لتستقطع فيما بعد من حصص الدول من الإنتاج.

❖ **إعتمادات المصدرين:** والمقصود بها حصول المشروعات الوطنية (العامة والخاصة) في الدول النامية على قروض قصيرة الأجل من الشركات الأجنبية المنفذة للمشروع أو الشركات الموردة للأجهزة والمعدات، أي أن الشركات الأجنبية تقوم بتمويل المشروع مقابل جزء يتفق عليه من منتجات المشروع لتسديد قيمة القرض كما قد تلجأ بعض الشركات الأجنبية إلى تقديم القروض بشروط ميسرة لتمويل المشروعات في الدول المستفيدة نظير الحصول على عقد تنفيذ المشروع.

❖ **قروض من الشركة القابضة:** للعديد من الشركات والمؤسسات في العالم فروعاً تجارية أو مشاركات ومساهمات في استثمارات ومشاريع إنتاجية أو خدمية في أنحاء العالم، ويطلق على الشركة الأصلية (الشركة القابضة أو الشركة الأم)، وتقوم هذه الشركات بتقديم القروض إلى فروعها في الخارج وذلك حسب شروط

1- Benoît de la Chapelle Bizot, « La dette des pays en développement, 1982- 2000 », La documentation Française, Paris 2001, P13.

2- ميثم صاحب عجم، علي محمد سعود، مرجع سبق ذكره، ص 72، 73.

خاصة، وفي حالة عدم وجود شروط وقيود خاصة على التحويل الخارجي (مراقبة النقد الأجنبي)، فإن العملية يكون مجرد نقل للأموال من بلد لآخر، وذلك عن طريق المصارف التجارية.

ب) القروض من المصارف التجارية والدولية: المصارف التجارية على اختلاف أنواعها وأحجامها تعتبر المصدر الأول والمهم لمصادر التمويل الدولي، فهي التي تقدم القروض بأنواعها وأحجامها، ولكن على أسس تجارية صرفة (الربحية).

فالمصارف الدولية هي الوسيط الذي يعتني باستثمار رأس المال النقدي في السوق الدولية للأوراق التجارية (أسهم وسندات)، كما أنها تقدم القروض المقومة بالعملة الدولية لجميع الدول والشركات المضمونة وعملية تقديم القروض من المصارف التجارية الخاصة خاضعة لحركة السوق (العرض والطلب)، وأسعار الفائدة المصرفية تكون أعلى من مصادر التمويل الأخرى، كما أن فترات الاستحقاق أقصر بكثير من تلك الخاصة بمصادر التمويل الأجنبية الأخرى.

وتقوم الدولة المقترضة أو الشركات الكبرى فيها بالاتصال مباشرة بالمصارف التجارية الدولية وتطلب القروض منها مباشرة، وفي الحالة التي تكون فيها قيمة القرض المطلوب تفوق إمكانيات المصرف الواحد المالية تجتمع عدة مصارف وتشكل "إتحادا ماليا" فيما بينها لتمويل المشروع المطلوب. وفي حالة عدم تمكن المصارف المديرة للقروض من توفير المبالغ اللازمة بنفسها، فإنها تصدر سندات دين وتعرضها على المصارف التجارية الأخرى وزبائنها والمؤسسات المالية لشرائها.

ج) القروض الحكومية الرسمية: تقوم الحكومات الأجنبية وما يتبعها من إدارات ومصالح بتوقيع اتفاقيات رسمية (اتفاقيات ثنائية)، يتم على أساسها تقديم القروض أو المساعدات أو الهبات أو الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، وتختلف شروط هذه القروض من دولة لأخرى، حسب العلاقات السياسية والاقتصادية والجدير بالذكر أن أسعار الفائدة لمثل هذه القروض تكون أقل من أسعار الفائدة في الأسواق المالية، كما أن فترات استحقاقها أطول.

د) قروض من المنظمات الدولية: هي القروض الخارجية التي تحصل عليها الدولة المقترضة من المنظمات والهيئات الدولية، وذلك حسب اتفاقيات تعرف بالاتفاقيات المتعددة الأطراف، حيث أن الدولة المقترضة تواجه العديد من الدائنين المشاركين في تقديم القرض.

ويعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وصندوق النقد الدولي وما يتبعهما من مؤسسات وهيئات من أهم المنظمات الدولية التي تمنح القروض للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتختلف القروض الأجنبية المتحصل عليها من الحكومات عن تلك القروض من المنظمات والهيئات الدولية، ذلك لأن لكل منها مزايا وعيوب كثيرة، تتعلق بمدى تأثير هذه المنظمات الدولية على الحياة الاقتصادية والسياسية في الدول المقترضة فبعد أن كانت القروض من المنظمات الدولية هي المفضلة بالنسبة للدول النامية، لان المنظمات لا تتدخل في الأمور الداخلية للدولة المدينة، أصبحت قرارات هذه المنظمات هي السبب الرئيسي في الأزمات الاقتصادية الدولية.

كما أنشأت منظمات إقليمية تقدم القروض والمساعدات للدول النامية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، صندوق النقد العربي، المصرف الإسلامي، وبنك منظمة الأوبك، كما أنشأت مصارف للتنمية في كثير من الأقطار العربية المصدرة للنفط هدها تقدم القروض للدول والمعونات للدول الشقيقة والصديقة، التي تضررت من جراء ارتفاع أسعار النفط بعد عام 1974.

3/ تقسيمات القروض الخارجية:

تنقسم القروض الخارجية التي تحصل عليها الدول المقترضة من الخارج، من حيث الاقتراض إلى: قروض عامة وقروض خاصة، فالقروض العامة هي تلك القروض التي تعقدتها حكومات الدول النامية مع المقيمين في الخارج، سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين أو حكومات أو هيئات دولية- مثل البنك الدولي أو مؤسسة التنمية الدولية- أو هيئات إقليمية - مثل بنك التنمية الإفريقي- أما القروض الخاصة فهي تلك القروض التي يعقدتها الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون في الدول المقترضة مع المقيمين في الخارج، سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين أو هيئات التمويل الدولية والإقليمية⁽¹⁾.

وتنقسم القروض التي تحصل عليها الدول من حيث الشروط التي تعقد بها والمتعلقة بأجل السداد وسعر الفائدة وفترة السماح، إلى نوعين أساسيين هما: القروض السهلة (الميسرة)، والقروض الصعبة، فالأولى هي تلك القروض التي تشتمل في جزء منها على عنصر المنحة، حيث تزداد فيها فترة السماح، وتعقد بأسعار فائدة أقل من أسعار الفائدة التجارية، وفيها يزداد أجل القرض، وقد تسدد بعض أجزاءه بالعملة المحلية أو بجزء من إنتاج المشروع الممول بالقرض، بينما القروض الصعبة فهي تلك القروض التي تعقد بالشروط التجارية من حيث سعر الفائدة المرتفع وشروط السداد التجارية الأخرى، كذلك هناك تصنيفات أخرى للقروض الأجنبية، وهذا تبعا للاختلاف والتباين الوارد فيما بينها وسوف نوجز أهمها فيما يلي⁽²⁾:

1- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 300.

2- ميثم عجم، "النظرية الاقتصادية"، دار النخلة، طرابلس 2002، ص 54، 53.

أ) تصنيف القروض بحسب أوجه الصرف: وهي بذلك تنقسم إلى نوعين قروض إنتاجية توجه لإنشاء أو توسيع المشاريع الإنتاجية أو الخدمية، وقروض استهلاكية تنفق على الاستهلاك النهائي.

ب) تصنيف القروض بحسب فترة الاستحقاق: هنا نميز القروض قصيرة الأجل التي لا تتجاوز فتراتها سنتين، بالإضافة للقروض الطويلة الأجل حيث تمتد فتراتها من سنتين إلى عشرة سنوات، بالإضافة للقروض طويلة الأجل التي تزيد فترات استحقاقها عن العشرة سنوات.

ج) تصنيف القروض بحسب الضمانات التي تقدمها الدولة المقترضة: حسب هذا التصنيف فإننا نميز:

- ❖ قروض ذات ضمانات حكومية (الحكومة المركزية هي الضامنة للجهة المقترضة)؛
- ❖ قروض يضمنها طرف ثالث (ضمانة دولة شقيقة أو صديقة)؛
- ❖ قروض تضمنها سندات وأذونات الخزينة العمومية؛
- ❖ قروض مضمونة بالذهب الاحتياطي المرهون؛
- ❖ قروض مضمونة بصادرات البلد إلى الخارج.

د) تصنيف القروض بحسب نوعية القرض: فنجد القروض النقدية والقروض العينية

هـ) تصنيف القروض بحسب طريقة التسديد: فميز بذلك قروض تستحق الدفع مرة واحدة، وقروض أخرى تدفع على شكل أقساط، مع تحديد قيمة القسط الواحد المتضمن لجزء من أصل الدين والفائدة المترتبة عليه، وموعد التسديد.

و) تصنيف القروض بحسب الإشراف والتوجيه: حسب هذا المعيار فإننا نميز بين القروض الموجهة حيث يتم الحصول عليها بعد التحديد المسبق للوجهة التي ستأخذها، لتتفق فيما بعد تحت إشراف المقرض أما الصنف الثاني فهي القروض غير الموجهة، حيث يكون للمدين حرية التصرف في إنفاقها.

المطلب الثالث: مبررات الاقتراض العام

إن ظاهرة الاقتراض قديمة العهد، حيث ارتبطت بالتبادل التجاري الدولي، ولم تكن مشكلة المديونية تتعدى آنذاك حدود الدائن والمدين، وكانت تنتهي بالسداد أو بالاحتلال العسكري، وبعد الحرب العالمية الثانية نالت العديد من الدول النامية استقلالها السياسي، فسارعت بذلك حكوماتها إلى تطبيق سياسات تنمية طموحة تطلبت رؤوس أموال كبيرة، ذلك أن معظم هذه الدول كانت تعاني من انخفاض معدلات الادخار المحلي، وعدم كفاية المدخرات المتاحة لتمويل الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية، مما شجعها على

اللجوء إلى التمويل الخارجي والاعتماد عليه باعتباره حلاً لا بديل عنه، من شأنه القيام بدور معتبر في تسريع عملية التنمية.

أولاً: مبررات الاقتراض العام الداخلي

يعرف الاقتصاديون القروض العامة بأنها الأموال التي تقترضها الدولة أو إحدى هيئاتها العامة الأخرى من الأفراد، أو من الهيئات الخاصة الوطنية أو الأجنبية أو من المؤسسات الدولية، نظير تعهداتها برد المبالغ المقترضة وبدفع فائدة سنوية محددة وبعض المزايا الأخرى المحددة طبقاً لشروط العقد⁽¹⁾، ومعلوم أن القروض العامة تشتمل على القروض العامة الداخلية بالإضافة إلى القروض العامة الخارجية، وهنا يثار تساؤل جوهري ومهم يتعلق بالمفاضلة ما بين القرض العام الداخلي أو الخارجي من حيث الفائدة التي تعود على المجتمع، ويمكن أن نوجز الدوافع والمبررات التي تدعو الدول إلى اللجوء للاقتراض العام الداخلي في النقاط التالية:

1/ الحالة التي تعجز فيها الإيرادات العامة العادية عن تغطية النفقات العامة، وخاصة أوقات الأزمات والكوارث، بالإضافة إلى حالة بلوغ الضرائب مستوى أمثل، بمعنى أن القدرة التكلفة الوطنية أو ما تعرف بالطاقة الضريبية الوطنية تكون قد استنفذت، فلا تستطيع الدولة أن تفرض المزيد من الضرائب، وإلا ترتب على ذلك آثار اقتصادية بالغة الخطورة، تتمثل في تدهور النشاط الاقتصادي ومستوى المعيشة⁽²⁾.

2/ صعوبة أو استحالة الحصول على قروض عامة أجنبية لتغطية النقص المسجل في الإيرادات العمومية الموجهة لموازنة النفقات الواردة في الميزانية العامة للدولة.

3/ لرغبة الدولة في امتصاص جزء من القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد والمشروعات عن حاجة السوق ومن ثم محاربة التضخم في الاقتصاد، ثم تقوم برد هذه الأموال بعد انتهاء هذه الظروف الاستثنائية، كأن تلجأ الدولة لخصم جزء من رواتب وأجور العمال والموظفين، أو إلزام الشركات والمؤسسات بتخصيص جزء من أرباحها لشراء سندات القرض العام⁽³⁾.

4/ يختلف القرض الداخلي عن القرض الخارجي في كون هذا الأخير قد يؤدي إلى نتائج سياسية خطيرة فمن الجائز أن تتدخل الدولة الأجنبية المقرضة في الشؤون الداخلية للدولة المقترضة، وبصورة خاصة عندما تكون الدولة المقترضة ضعيفة، ولم تراع القواعد المالية السليمة في عقدها للقرض العام.

1- François CHOUVEL, "Finances publiques", Gualino éditeur, EJA-Paris- 2007 , P133.

2- محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره. ص 289.

3- باهر محمد عتلم، " المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي"، دار نضرة مصر، القاهرة، ط01، 1973، ص178.

5/ استخدام القرض العام الداخلي كأداة من أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق النمو والتوازن الاقتصادي وعلى سبيل المثال فعندما تقل الاستثمارات الخاصة في حالة الكساد والركود، وتكون هناك مدخرات فائضة عن حاجة السوق، فإنه عن طريق القروض العامة يمكن إيجاد فرص للتوظيف لهذه المدخرات المحلية، مما يؤدي إلى الرفع من وتيرة النمو الاقتصادي ومواجهة التقلبات والأزمات الاقتصادية.

6/ عندما تريد الدولة توزيع العبء المالي بين مزيد من المكلفين، هذا العبء الذي كان يقتصر على دافعي الضرائب فقط ليشمل المقرضين أيضا⁽¹⁾.

7/ إذا لم تستطع الدولة بكل وسائل الدعاية المتاحة، أن تغري الأفراد على الاكتتاب في القرض العام الداخلي، فإنه يمكن لها كنتيجة لما تتمتع به من سلطات أن تخفض من سعر الفائدة في السوق، دون تغيير في سعر الفائدة على سنداها، وهنا سيجد أصحاب المدخرات وبعض أصحاب الأعمال منفعة أكبر في تحويل أموالهم لاستثمارها في سندات القروض العامة، لأنها ترجع عليهم بعائد مادي أكبر⁽²⁾، وهذه السياسة ليست متاحة إذا ما تعلق الأمر بالقرض العام الخارجي، ذلك أنه ليست للدولة سلطة على المؤسسات المالية التي تنشط في السوق الخارجي.

ثانيا: مبررات الاقتراض العام الخارجي

تحتاج الدول إلى القروض العامة الخارجية لوجود فجوة في الموارد الاقتصادية وعدم إمكانية تغطيتها بالوسائل الأخرى كالضرائب والصادرات وغيرها بما فيها القروض العامة الداخلية، وتنشأ هذه الفجوة نتيجة زيادة النفقات العامة للدولة (النفقات الجارية والاستثمارية) عن الإيرادات العامة، وهنا يمكن التفرقة بين فجوة الموارد المحلية وفجوة الصرف الأجنبي، فبالنسبة للفجوة الأولى يمكن تغطيتها من خلال القروض العامة الداخلية، بينما تتحتم الاستعانة بالقروض الأجنبية لتغطية الفجوة الأخيرة⁽³⁾.

لقد ظهرت على ساحة الفكر الاقتصادي بعض النماذج والأبحاث الرياضية التي حاولت أن تربط بين مشكلة نقص الموارد المحلية في هذه الدول وبين العجز الحادث في موازينها التجارية، ومن هذه النماذج "نموذج الفجوتين" وهو أبسط النماذج وأكثرها دلالة في تبيان العلاقة بين هاتين المشكلتين، إن الفكرة الأساسية في هذا النموذج هي أن هناك علاقة وثيقة بين المدخرات المحلية ومستوى التمويل الخارجي فكلما كان مستوى

1- عبد الحميد القاضي، "اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام"، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 1980، ص203.

2- المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص240.

3- نفس المرجع، ص234.

المدخرات المحلية ضعيفا بالقياس إلى مستوى الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف، زادت الحاجة إلى التمويل الخارجي، والعكس صحيح⁽¹⁾.

إن الحاجة إلى التمويل الخارجي إذا تمت بهدف سد النقص في الادخار المحلي أو سد الفجوة الموجودة في الموارد المحلية المخصصة للاستثمار، أي أن الاستثمارات التي يقوم بها الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة بشكل يزيد عما أمكن تديره من المدخرات المحلية، لا بد أن يتم عن طريق الاستعانة بالتمويل الخارجي كذلك تحدث الحاجة إلى التمويل الخارجي لتمويل التجارة الخارجية الناتجة عن زيادة قيمة الواردات عن قيمة الصادرات خلال فترة معينة.

من خلال نموذج الفجوتين يمكن إثبات أن هناك تطابقا بين فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية وأن الفجوتين لا بد لهما أن تتساويا خلال أي فترة مضت ويمكننا إثبات ذلك كما يلي⁽²⁾:

$$Y + M = C + I + X \dots \dots \dots (1)$$

حيث: Y: الناتج المحلي

M: الواردات من السلع والخدمات

C: الاستهلاك القومي

I: الاستثمار القومي

X: الصادرات

و من هذه المعادلة يمكننا أن نستنتج أن: $Y = C + I + X - M \dots \dots \dots (2)$

و بما أن الناتج المحلي يولد دخلا مساويا له، وأن هذا الدخل يستعمل في تمويل الاستهلاك الجاري وتكوين المدخرات (S)، فإن:

$$Y = C + S \dots \dots \dots (3)$$

و من المعادلتين (1) و (3) نستنتج أن:

$$I = S + M - X \dots \dots \dots (4)$$

1- فضيلة جنوحات، "إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية - حالة بعض الدول المدينة-" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بجامعة الجزائر، 2006 ص 17.

2- رمزي كفي، "الديون والتنمية"، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، مصر، 1985، ص 24.

و من المعلوم أن زيادة الواردات عن الصادرات تظهر في صورة عجز في الميزان التجاري وبميزان المدفوعات للدولة، وأن هذا العجز لا بد وأن يمول عن طريق تدفق لرأسمال الأجنبي (F) أي أن:

$$(5) F \dots \dots \dots M - X =$$

و منه يمكن إعادة كتابة المعادلة رقم (4) على الشكل التالي:

$$(6) I - S = M - X = F \dots \dots \dots$$

هذه المعادلة تعني أن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد القومي خلال فترة معينة بشكل يزيد عما يوفره من المدخرات المحلية إنما تنتج عن طريق إحداث زيادة في الواردات تمول عن طريق تدفق صافي لرأسمال الأجنبي خلال المدة نفسها، وهذا هو المعنى المقصود بكون فجوة الموارد المحلية (الاستثمار-الادخار المحلي) لا بد وأن تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية، وذلك في أي مدة سابقة.

غير أنه ليس شرطاً أن يتم التعادل بين هاتين الفجوتين منظوراً إليهما في فترة قادمة، والسبب في ذلك يرجع إلى أن القرارات المتعلقة بالمتغيرات الأربعة (الادخار، الاستثمار، الصادرات والواردات) لا يقوم بها الأفراد أنفسهم أو الهيئات نفسها، وقد ينعقد التنسيق بينهم. وإن حصيلة الصادرات تتحدد في ضوء عوامل متغيرة ومتغيرات خارجية تتعلق بظروف السوق العالمي، ومن الصعب التحكم أو التأثير فيها، و طبقاً لنموذج الفجوتين فإنه إذا حدث وأن حدد المجتمع معدلاً معيناً للنمو في مدة مقبلة، وكانت إحدى الفجوتين أكبر من الأخرى، في تلك المدة، فإن الفجوة الأصغر لا بد وأن تتسع لكي تتساوى مع الفجوة الأكبر، وإلا عجز المجتمع عن تحقيق معدل النمو المستهدف.

فمثلاً إذا كانت فجوة التجارة الخارجية أكبر من فجوة الموارد المحلية (الاستثمار-الادخار المحلي) عند تحقيق معدل معين للنمو في فترة قادمة، فإنه في هذه الحالة يتعين على الاقتصاد الوطني أن ينجح في الحصول على قدر من رأس المال الأجنبي يعادل الفرق بين الفجوتين، وإذا لم ينجح المجتمع في ذلك، فإن معدل النمو المستهدف لا يمكن تحقيقه.

يمكن التمييز بين مبررات الاقتراض الخارجي بالنسبة للدول المتقدمة، وتلك الدواعي التي تدفع الدول المتخلفة أو السائرة في طريق النمو لطلب للاقتراض من الخارج، ففي حالة الدول الكبرى والتي تتسم بدرجة مرتفعة نسبياً من الديمقراطية، تقوم الدولة بأداء الخدمات العامة كالإنفاق على الدفاع والأمن والعدالة والمرافق العامة وقد يتطلب الأمر إصدار سندات حكومية يمكن للأجانب الاكتتاب فيها لتغطية فجوة الموارد المحلية في موازنة الدولة، ويرجع ذلك بصفة عامة إلى البطء الإداري والتشريعي الذي يصاحب عادة إصدار القوانين

الضريبية ذلك أن فرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب القائمة يستوجب وقتا طويلا تستمر فيه المناقشات حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على فرض الضرائب ناهيك عن صعوبة اقتراح مثل هذه الضرائب من قبل حزب سياسي معين يخاطر بشعبيته لدى جمهور الناخبين، لذا لا يمكن الاعتماد على تعديل القوانين الضريبية كلما ظهر عجز في الموازنة العامة. ومن الأمور التي تيسر إمكانية الحصول على قروض بالنسبة للدول المتقدمة هي وجود أسواق واسعة لرأس المال وبورصات عالمية تتداول فيها الأسهم والسندات بجرية، بالإضافة إلى الإحصاءات الدقيقة حول معدلات الادخار وعوائد الاستثمار وكمية النقود وسرعة دورانها في تلك الدول مما يسهل إمكانية اللجوء إلى الاقتراض لتغطية الموارد الاقتصادية في الموازنة العامة للدولة.

أما بالنسبة للدول المتخلفة أو السائرة في طريق النمو، فهي تواجه مشكلة فجوة الموارد المحلية وفجوة الصرف الأجنبي، ويعني ذلك أنها سوف تسعى للحصول على القروض الداخلية، والقروض الخارجية على حد سواء وترجع دوافع الدول النامية لطب القروض الخارجية إلى دافعين هما⁽¹⁾:

❖ الدافع الأول يتمثل في أن القروض الأجنبية تمنح القدرة لهذه الدول على تمويل مشاريعها الاستثمارية أو الهيكلية أو مشاريع أخرى تؤدي إلى رفع الإنتاج الذي بدوره يؤدي إلى رفع قيمة الصادرات وهكذا ترتفع المداخيل، ولكن مع مرور الزمن تكون هذه الاستثمارات قد وصلت إلى مرحلة النضج، مما يساعد بفضل التصدير على إيجاد مداخيل من العملة الصعبة لتسمح لهذه الدول بتقليص نمو المديونية الخارجية ذاتها وتكوين احتياطي من العملة الصعبة.

❖ الدافع الثاني يتلخص في أن القرض يمكن أن يصبح وسيلة لتوزيع أعباء التسوية على فترة زمنية طويلة ولكسب الوقت اللازم من أجل القضاء على العجز المالي المترتب عن الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية الخارجية.

1- Arezki Ighemat, "La Crise de L'endettement des Pays en Développement", Alger, ENAP, 1990, P 13.

المبحث الثالث: المديونية العمومية أسباب تعاضمها والآثار الاقتصادية المتعلقة بها

يعتبر القرض العام مبلغا من المال تقوم الدولة بالحصول عليه من أفراد المجتمع أو الوسائط المالية أو الهيئات الأجنبية أو من الحكومات الأخرى، بهدف تغطية حاجات الإنفاق العام لعدم كفاية مصادر الإيرادات العامة الأخرى كالضرائب والرسوم والإتاوات وفائض المشاريع العامة، ويمكن عقد القرض العام إما بالعملة الوطنية أو بالعملات الأجنبية، وتظهر الحاجة للعملات الأجنبية عندما تواجه الدولة عجزا في ميزان مدفوعاتها، وتحتاج لسداد جانب من حصيلة الواردات بتلك العملات، وهكذا فالقرض العام يمثل موردا غير عادي لتأمين التوازن بين النفقات والإيرادات العامة في الموازنة العامة.

وكأي مقترض تلتزم الحكومة عند عقد القرض بسداد أصل القرض وفوائده (يطلق عليهما معا مدفوعات خدمة الدين العام)، ويتم السداد عادة على أقساط تبدأ بفترة سماح من عقد القرض، وقد يتم سداد أصل القرض دفعة واحدة في تاريخ محدد من بداية عقده، ولكي تتمكن الدول من عقد القروض العامة وخاصة الخارجية منها بنجاح فإن عليها أن تحقق بعض المقومات الاقتصادية وغير الاقتصادية الضرورية، إذ عليها أن تظهر للمقرضين أن بإمكانها سداد القرض وفوائده خلال المدة المحددة ويظهر ذلك من انخفاض نسبة ديونها الخارجية، ونسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات وجدوى استخراج القرض في المجالات الاقتصادية الأكثر ملائمة لها⁽¹⁾، ليس هذا فحسب بل سياسيا على الدولة المقترضة أن ترتبط بعلاقات سياسية وثيقة مع الدول المانحة للقروض أو التي تتحكم بأصواتها في قروض المؤسسات المالية الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية.

إن حاجة الكثير من الدول للاقتراض باستمرار وعدم قدرة اقتصادياتها على خلق قيم مضافة كفيلة بتسديد ما هو مستحق من ديون، نتيجة لأسباب متعددة ومعقدة ومتداخلة فيما بينها، جعل من أزمة المديونية تتفاقم وتتعاظم وتتجدد باستمرار، حتى أنها أصابت اقتصاديات الدول المتقدمة وبشدة، فكان لهذا آثار اقتصادية وخيمة أصابت الجميع ومن دون استثناء تقريبا.

المطلب الأول: تعاضم المديونية العمومية للدول النامية

تعاني الكثير من الدول النامية من مشكلة المديونية العامة وذلك نتيجة لما تظهره ميزانيات هذه الدول من عجز مستمر وربما بشكل متزايد في بعض الحالات، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى قصور الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة المتزايدة باستمرار، وترجع محدودية الإيرادات العامة وانخفاض معدلات زيادتها إلى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي ومستوى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول، مما يقلل من حجم

1- المرسي السيد حجازي، "مبادئ الاقتصاد العام الموازنة العامة- الإيرادات العامة- القروض" الدار الجامعية، مصر 2009، ص 208.

الإيرادات الضريبية والإيرادات الجارية الأخرى في الموازنة العامة فضلا عما تعانیه بعض هذه الدول من مظاهر التهرب الضريبي. وفي جانب النفقات العامة فمع التزايد المستمر في عدد السكان وارتفاع معدلات النمو السكاني في العديد من هذه الدول، تزايدت الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يتطلب زيادة في النفقات الجارية منها والرأسمالية، سواء لتوفير فرص العمل للأعداد المتزايدة من السكان أو لتوفير الخدمات الاجتماعية الضرورية في مجالات الصحة والتعليم، والبنية الأساسية... إلخ، كان من نتيجة ما سبق أن شهد عقد الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي توسعا سريعا في المديونية العامة في كثير من دول العالم النامي.

1/ تطور حجم المديونية:

تجدر الإشارة إلى أن التغطية الزمنية في هذا الجزء ارتبطت بالبيانات المتاحة والتي يمكن الاعتماد عليها لأغراض التحليل، وفضلا عن ذلك هناك صعوبة منهجية في تناول قضية المديونية العامة، خاصة في بعض الدول، إما بسبب اختلاف درجة الشمول أو لعدم التمييز الواضح بين المديونية العامة الداخلية والخارجية ففي الوقت الذي يرجع فيه الكثير من المختصين ميلاد ظاهرة المديونية العمومية إلى بداية ثمانينيات القرن الماضي تبرز لنا إحصائيات تشير إلى أن مشكلة الديون العامة بدأت مع نهاية عصر الاستعمار المباشر في منتصف القرن الماضي، وظهور الدول النامية المستقلة. إذ يلاحظ خلال الفترة (1955م-1975م) ارتفاع إجمالي الديون للدول النامية من 10 مليار دولار سنة 1955 إلى 140 مليار دولار سنة 1975 (نسبة الزيادة المثوية = 1400%)، ولكن عند تجزئة فترة العشرين سنة إلى فترات زمنية أقصر (خمسة سنوات) يتضح أن إجمالي الديون الخارجية (من دون احتساب الديون الداخلية) قد ازداد بمقدار أقل من الضعف في الفترتين الأوليتين (70% سنة 1960م، و76% في سنة 1965م)، ثم تجاوزت الزيادة الضعف في الفترتين اللاحقتين (133% سنة 1970 و 100% سنة 1975م)⁽¹⁾.

في الشق الأول من المديونية العمومية (الداخلية)، تشير إحصائيات صندوق النقد الدولي إلى زيادة الديون العامة الداخلية في كثير من البلدان النامية التي تحمل أثقل أعباء المديونية الخارجية، وهي الأرجنتين الإكوادور الأوروغواي، البرازيل، بوليفيا، بيرو، تشيلي، الفلبين، فنزويلا، ساحل العاج، كولومبيا، المغرب المكسيك، نيجيريا ويوغسلافيا، حيث ارتفع متوسط نسبة الديون العامة الداخلية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 10% عام 1981 إلى 16% سنة 1988/1987 في حين ارتفعت جملة الديون من 33% إلى 54%

1- ميشم صاحب عمام، علي محمد سعود، مرجع سبق ذكره، ص 91.

من PIB خلال الفترة ذاتها⁽¹⁾. وإذا تناولنا بعض الدول النامية منفردة وفي حدود المعطيات المتاحة نجد أن بيانات صندوق النقد الدولي تشير لتزايد نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي في الهند من 33% عام 1980 إلى نحو 45% عام 1991 وإلى ما يقارب 55% عام 2001.

أما بالنسبة للبرازيل والمجر فيلاحظ ارتفاع نسبة المديونية العامة الداخلية للناتج المحلي الإجمالي لديها، إذ بلغ المتوسط السنوي لتلك النسبة في البرازيل نحو 72% خلال الفترة 1996-2001، أما في المجر فقد بلغ المتوسط السنوي لذات النسبة نحو 61% خلال الفترة 1990-2001، مع اتجاه نحو الانخفاض لهذه النسبة، إذ انخفضت من 69% إلى نحو 44% سنة 2001.

بالنسبة للدول العربية فالجدول الموالي يوضح لنا تطور رصيد الدين العام الداخلي لبعض الدول العربية ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB):

1- الأكاديمية العربية للعلوم، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، عبد العزيز دحية " المديونية العامة"، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت 2007 ص160.

الجدول رقم (01): يوضح تطور الدين العام الداخلي لبعض الدول العربية ونسبته للنتائج المحلي الإجمالي
الوحدة (مليار \$)

البيان	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الأردن	1,28	1,80	1,42	1,69	1,96	2,33	2,56
	%18,5	%24,7	%17,9	% 20,1	% 22,3	% 24,7	% 25,7
تونس	3,65	4,23	11,84	12,30	12,79	4,72	5,38
	% 19,3	% 21,2	% 59,5	% 63,3	% 63,8	% 20,4	% 20
الجزائر	7,71	9,69	19,95	17,69	12,96	12,33	12,76
	% 16,1	% 20,5	% 41,5	% 32,7	% 23,6	% 22,1	% 19,3
السعودية	82,41	74,94	94,91	116,69	133,66	146,73	154,36
	% 56,3	% 58,4	% 66,4	% 61,8	% 73	% 77,8	% 72
سوريا	6,29	5,48	10,25	11,13	15,52	15,43	19,07
	% 37,9	% 34,2	% 61,1	% 59,3	% 80,5	% 74,8	% 89,2
قطر	3,50	4,29	4,87	5,07	6,66	7,83	9,22
	% 31	% 41,9	% 40	% 30,8	% 38,9	% 39,8	% 45,1
الكويت	15,24	14,20	14,04	12,97	12,22	11,59	11,13
	% 50,7	% 56,1	% 47,1	% 36,2	% 35,8	% 33	% 26,7
لبنان	12,95	14,38	16,83	18,01	18,72	16,78	17,80
	% 87,2	% 88,9	% 102,1	% 109,3	% 111,9	% 96,6	% 98,3
ليبيا	19,64	19,64	16,26	15,28	12,84	6,11	5,93
	% 57,8	% 63	% 51,1	% 43,9	% 46,2	% 31,6	% 27,8
مصر	37,03	40,36	67,75	47,70	50,60	73,28	61,43
	% 49	% 48,8	% 46,1	% 48,9	% 56	% 87,1	% 86,6
المغرب	12,54	14,15	13,54	14,06	14,62	16,96	22,09
	% 37,4	% 39,8	% 38,7	% 42,8	% 44,2	% 47	% 49,9
المجموع	208,13	211,31	275,87	277,62	295,73	317,40	325,02
	% 40,4	% 40,4	% 56,1	% 49,5	% 54,4	% 57,8	% 54,3

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي يصدره صندوق النقد العربي (أعداد متفرقة).

بالإضافة إلى مؤشر نسبة الدين العام الداخلي للنتائج المحلي الإجمالي، الذي يقدم لنا صورة عن مقدرة أداء الاقتصاد الوطني على خلق قيم مضافة، تتيح فرصة سداد التزامات الدولة المادية داخلية كانت أو خارجية كذلك يبقى نصيب الفرد من الدين العام الداخلي مقارنة بنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي، كأحد المؤشرات المفيدة عند دراسة قضية الدين العام الداخلي، ذلك أن نصيب الفرد من الدين أو أعباء خدمته يوضح ما

يتحملة الفرد إذا ما تقرر تسديد هذا الدين بتحميله للمواطنين، في حالة ما تعسر التسديد عن طريق ميزانية الدولة.

وبحساب متوسط نصيب الفرد من الدين العام الداخلي للدول العربية مجتمعة، يتضح أنه بلغ 797 دولارا للفرد في المتوسط عام 1997، وارتفع إلى نحو 1083 دولار للفرد عام 2003، أي نسبة زيادة قدرها 35,9% خلال تلك الفترة، هذا بينما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 2224 دولار إلى 2410 دولار خلال نفس الفترة، أي نسبة زيادة قدرها 8,4%، أي أن نصيب الفرد من الدين الداخلي قد ارتفع إلى أكثر من أربع مرات ارتفاعه بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، هذا يدل على⁽¹⁾:

أولاً: ارتفاع نصيب الفرد من الدين العام الداخلي بأكثر من ارتفاع نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: أن الدين العام الداخلي تزداد نسبته بشكل شبه مستمر بالنسبة للفرد، ومع افتراض الارتباط المباشر بين حجم الدين وأعباء خدمته، فإن هذا يدل على زيادة نصيب الفرد من تلك الأعباء سواء بشكل مطلق أو بالنسبة لمتوسط دخله.

ولا شك في أن ذلك يستلزم العمل على تخفيض معدلات زيادة الدين العام الداخلي وأعباء خدمته حتى لا تتفاقم مشكلته وتزداد أعباءه بالنسبة للأجيال القادمة.

أما فيما يتعلق بالشق الثاني للمديونية العمومية (الدين العام الخارجي)، ففي خريف 1982 أعلنت البنوك المكسيكية أنها تواجه صعوبات مالية حمة، وأنها غير قادرة على تسديد الأموال المقترضة من بنوك أخرى، وقد أحدث هذا الإعلان قلقاً شديداً في أسواق المال العالمية، لأن معاناة مقترض مهم مثل المكسيك من أزمة سيولة لا بد أن تؤدي إلى عواقب وخيمة بالنسبة لقابلية الدول النامية الأخرى على الاقتراض، وإلى فقدان الثقة اللازمة لعمل سوق الائتمان، كان هذا الإعلان هو بداية ما أصبح يسمى أزمة أو مشكلة الديون الدولية والآن وبعد مرور أكثر من ثلاثين سنة لا يزال شبح هذه المشكلة يحيم على الاقتصاد العالمي.

تعتبر فترة (1975-1980م) الفترة التي شهدت قفزة نوعية في حجم الديون الخارجية، إذ أن الزيادات في حجم المديونية قبل هذا التاريخ لم تكن مطروحة، طالما أنها بقيت ضمن الحدود المقبولة والمسموح بها إذا ما قورنت بالمؤشرات الاقتصادية المحلية والدولية التي كانت سائدة آنذاك، ففي الفترة السالفة الذكر ارتفع حجم المديونية المستحقة على الدول النامية من 190,8 مليار دولار سنة 1975 إلى 572,8 مليار دولار، أي

1- عبد البر عبد الحميد، "تطور الدين العام الداخلي وعلاقته بالمتغيرات والتنمية الاقتصادية" مصر المعاصرة 2004، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع العدد 463، ص 84.

الفصل الأول الإطار النظري للمديونية العمومية

بزيادة مئوية قدرها 300%، وهذه الزيادة فاقت كل المستويات الحرجة للمديونية، وجاء في مصادر البنك الدولي أن حجم الديون وصل عام 1985 إلى حدود 965,8 مليار دولار أي بنسبة زيادة قدرها 68,6%⁽¹⁾.

لتقديم صورة أكثر وضوحاً عن تطور أرصدة الديون الخارجية لبعض من الدول النامية الأكثر مديونية نلخصها في الجدول التالي:

1- ميشم صاحب عجام، علي محمد سعود، مرجع سبق ذكره، ص 94.

الجدول رقم (01-02): يوضح تطور الديون الخارجية ونسبتها لـ PIB لبعض من الدول النامية

الوحدة (مليار دولار)

البيان	1986	1990	1995	2000	2005	2008	2010	2011	2012
الأرجنتين	52,68	62,51	98,77	147,02	127,45	122,49	117,35	122,97	121,01
%	49,74	46,25	38,98	53,14	72,01	38,35	32,72	28,25	26,27
البرازيل	109,64	120,30	160,98	242,51	188,36	262,95	352,36	404,04	440,47
%	42,80	26,75	21,24	38,68	21,98	16,28	16,74	16,62	19,86
المكسيك	101,08	104,6	165,47	152,26	175,91	206,73	243,63	286,38	354,89
%	82,90	41,16	60,52	26,88	21,11	19,24	23,79	25,12	30,65
إكوادور	09,41	12,17	13,92	13,32	17,40	15,81	14,96	16,49	16,93
%	65,79	86,76	59,22	78,84	43,85	26,22	22,47	21,57	20,34
فنزويلا	34,34	33,17	35,74	42,75	45,35	53,87	65,14	70,33	72,09
%	59,93	71,71	49,01	36,93	31,64	17,04	16,81	22,73	19,36
بلغاريا	5,86	10,88	10,37	12	16,57	49,54	49,01	47,23	50,75
%	29,14	57,06	82,12	95,6	57,2	100,6	106,04	92,6	102,9
ماليزيا	21,88	15,32	34,34	41,94	52,05	67,67	85,12	94,46	103,95
%	82,96	36,36	40,55	48,67	37,93	30,20	35,67	33,64	35,52
إندونيسيا	42,91	69,84	124,8	143,6	141,8	157,9	200,2	224,8	254,8
%	56,46	63,95	63,40	95,56	52,14	32,08	29,05	27,34	29,89
إيران	5,82	9,02	21,56	8,02	21,54	15,72	20,03	15,49	11,47
%	2,93	7,78	23,91	7,91	11,42	4,68	/	/	/
تركيا	32,93	49,42	73,78	116,78	172,13	288,9	299,2	305,5	337,5
%	44,59	33,35	44,37	44,47	36,07	40,02	41,32	39,83	43,14
الجزائر	22,64	28,15	33,05	25,47	17,09	6,24	7,24	6,04	5,64
%	36,37	46,95	83,51	48,91	17,57	3,68	4,65	3,33	/
المغرب	17,92	25,02	23,78	20,79	16,29	20,95	26,30	29,09	33,81
%	110,3	100,8	75,2	57,66	27,73	23,97	29,78	30,27	36,03
مصر	39,86	32,96	33,44	29,17	29,94	33,57	36,54	35,15	40
%	124,3	78,43	55,46	28,95	33,48	20,26	16,78	15,11	15,73
تونس	5,94	7,68	10,81	11,35	17,92	21,37	22,47	22,84	25,47
%	69,15	64,71	63,06	55,32	58,49	50,60	53,35	51,79	58,37
نيجيريا	22,21	33,43	34,09	31,58	20,47	04,14	7,27	09	10,07
%	118,2	130,4	131,7	78,45	20,70	2,15	3,47	4,07	4,21
السودان	09,63	14,76	17,60	16,08	17,61	20,27	22,23	21,14	21,84
%	62,35	%129,4	136,3	139,4	69,92	41,62	37,31	36,16	40,27
السنغال	03,23	03,75	03,91	03,65	03,86	02,85	03,90	04,32	04,89
%	80,27	68,01	82,90	79,61	45,19	21,37	30,72	30,27	35,07

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات البنك الدولي www.worldbank.org

بالرغم من تفاقم حجم المديونية بالنسبة لكثير من الدول النامية ببلوغها أرقام كبيرة جدا، وهو حال البرازيل مثلا 440 مليار دولار سنة 2012، وكذا المكسيك 354 مليار دولار، بالإضافة إلى إندونيسيا 254 مليار دولار خلال نفس السنة، إلا أنه لا يمكن الحديث عن وقوع مشكلة مديونية طالما أن قدرة اقتصاديات هذه الدول على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه الدائنين لا تزال متاحة، وتظهر مشكلة عدم القابلية على الوفاء بالدين عندما لا يتمكن الاقتصاد من سداد الديون المستحقة من موارده الخارجية في أي وقت من الأوقات وهنا تنعدم القابلية على دعم ميزان المدفوعات في المدى المتوسط والمدى الطويل، وعلى الرغم من إمكانية التمييز بين نقص السيولة وعدم القابلية على الوفاء بالدين نظريا، فإن من الصعب التمييز بين هاتين الظاهرتين على أساس المشاهدات الفعلية.

إذ من الممكن أن يقوم بلد ما بالتوقف عن خدمة دينه قبل أن يصبح غير قادر على الوفاء بالدين، قد يحصل ذلك لأن مدفوعات خدمة الدين تؤدي إلى تقليص الدخل الجاري والرفاه العام، وهذا يعني تمكن هذا البلد من تحسين الرفاه بالامتناع عن الدفع، وعادة ما يؤخذ حجم صافي المفقود من الرفاه كعامل محدد لنقطة الامتناع عن الدفع⁽¹⁾.

لهذا كان لابد من ربط حجم المديونية العمومية بمؤشرات اقتصادية متعددة يمكن استعمالها لتشخيص المخاطر المتعلقة بالدين، هذه المؤشرات تقع ضمن فئتين، مؤشرات التدفق ومؤشرات المستوى، تعتمد الأولى على متغيرات تدفقية مثل الناتج المحلي الإجمالي والصادرات (أو حتى الإيرادات الحكومية)، وتستعمل هذه المؤشرات للدلالة على مدى توفر الموارد التي يمكن استعمالها لسداد الدين، أما مؤشرات المستوى فإنها تستند إلى متغيرات مخزونية مثل الاحتياطي وهي غالبا ما تعكس السيولة المتوفرة.

من خلال الجدول رقم 02 المشار إليه أعلاه، نلاحظ مثلا أن بلدا كالبرازيل وصل حجم الديون الخارجية المستحقة عليه سنة 2012 مبلغا قدره 440,47 مليار دولار، وهو رقم كبير جدا غير أنه لا يمثل سوى ما نسبته 19,86% من إجمالي الدخل القومي^(*)، كذلك الشأن بالنسبة للمكسيك فقد بلغت الديون الخارجية في نفس السنة مبلغ 354,49 مليار دولار وهو ما يمثل 30,65% من إجمالي الدخل القومي، بالمقابل فإننا نجد دولا أخرى وبالرغم من انخفاض حجم الديون الخارجية المستحقة عليها مقارنة بالبرازيل والمكسيك إلا أن القدرة على التسديد تكون في مستويات متدنية جدا، وهو حال بلغاريا مثلا إذ بلغ حجم ديونها الخارجية 50,75 مليار دولار بما نسبته 102,9% من إجمالي الدخل القومي، وبمقارنة

1- الأكاديمية العربية للعلوم، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، عبد العزيز دحية، مرجع سبق ذكره، ص182.

* إجمالي الدخل القومي (إجمالي الناتج القومي سابقا) حسب تعريف البنك الدولي هو مجموع القيمة المضافة لكل المنتجين المقيمين مضافا إليه أي ضرائب على المنتجات (مطروحا منها إعانات الدعم) لا تكون متضمنة في تقييم الإنتاج زائد صافي عائدات الدخل الأولي (تعويضات الموظفين والدخل العقاري) من الخارج.

بسيطة نجد أن بلغاريا وبالرغم من أن إجمالي ديونها يمثل أقل من 1/4 حجم الديون الخارجية للبرازيل، إلا أن قدرة البرازيل على تسديد الديون المستحقة عليها ممكنة جدا مقارنة ببلغاريا التي قد تجد صعوبات جمة في ذلك، وهذا بالاستناد إلى مؤشر إجمالي الدخل القومي.

2/ مشكلة قياس المديونية العمومية للدول النامية:

عند مناقشة آثار القروض الخارجية على الاقتصاد الوطني، وبخاصة فيما يتعلق بسديد قيمة القرض الأصلية مع الفوائد، وقد كانت هناك حجج كثيرة لمؤيدي القروض الخارجية، وأهم هذه الحجج هي أن هذه القروض لا تشكل إلا نسبة ضئيلة وثابتة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي تؤدي إلى زيادة الناتج بنسب مئوية عالية أكبر من زيادة القرض نفسه.

فإذا كان حجم القرض الصافي المطلوب من الخارج يشكل نسبة 01% من حجم الناتج المحلي الإجمالي وكانت نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي تساوي 04% فإن العلاقة بين القرض والناتج المحلي تساوي 1/4، وبافتراض سعر القرض يساوي 03% فإن عبء الفوائد على الناتج المحلي الإجمالي يكون كالتالي⁽¹⁾:

($100/1 \div 100/4 \times 100/3 = 0,75\%$) تدفع كفوائد للخارج، من هذا يتضح أن فوائد القروض الخارجية يجب أن لا تشكل إلا نسبة بسيطة من الزيادات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي. لهذا فالسؤال المطروح هو ماذا يحدث لو أن هذه النسبة المئوية قد تجاوزتها الجهات المسؤولة عن طلب القروض وماذا يحدث في حالة أن القرارات الاستثمارية كانت خاطئة، ولم تحدث زيادات ونمو متواصل للناتج المحلي الإجمالي؟ ماذا يحدث لو أن القروض الخارجية صرفت في أغراض استهلاكية دعائية، وليس في أغراض استثمارية؟ كما فعل رئيس إحدى الدول في أمريكا اللاتينية، حيث حاول تمرير مشروع مد سكك الحديد من العاصمة إلى القرية التي ولد فيها بتكلفة إجمالية تصل إلى ألفي مليون دولار في صورة قروض خارجية، على الرغم من انعدام جدواه الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁾، ونتيجة لكل هذه الإشكاليات لا بد من إيجاد مؤشرات اقتصادية تقاس على أساسها المديونية الخارجية المسموح بها، وتحديد المستويات الحرجة للديون التي يفضل عدم تجاوزها، وهو ما سنوجه فيما يلي⁽³⁾:

1 - ميشم صاحب عجام، علي محمد سعود، مرجع سبق ذكره، ص110.

2 - تريزا هايتز، "إمبريالية المساعدات"، دار ابن رشد، بيروت 1979، ص120.

3 - محمد عبد الحليم عمر، "الدين العام: المفاهيم - المؤشرات - الآثار"، ندوة إدارة الدين العام المنعقدة بتاريخ 21 ديسمبر 2003، جامعة الأزهر، مصر ص 09.

أ) نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: إن العلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي علاقة عضوية، حيث أنه يتم تمويل إنتاج هذا الناتج من مصادر ذاتية للوحدات المساهمة فيه، ومصادر خارجية من وحدات أخرى، وأن القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الحكومي يساهم في إنتاج هذا الناتج، وما يدفع من فوائد وأعباء سداداً للديون يمثل أحد بنود تكاليف الإنتاج عن قروض سابقة ربما لم تساهم الآن في هذا الناتج ولذا فإن العلاقة هذه تقاس بمؤشرين:

❖ **المؤشر الأول:** نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتكون هذه النسبة في حدود الأمان إذا لم تتجاوز 60%، أما إذا زادت عن ذلك فإن الأمر يمثل مشكلة فإذا تزايدت أكثر فإننا نكون قد وصلنا إلى مرحلة الأزمة.

❖ **المؤشر الثاني:** مقارنة معدل نمو الدين العام بمعدل نمو الناتج المحلي، ووضع الأمان يكون بالتساوي أو زيادة معدل نمو الناتج المحلي عن معدل نمو الدين العام.

ب) **الدين العام وعجز الموازنة:** إن السبب الرئيسي للجوء الدولة إلى الاستدانة هو عجز الموازنة، الذي يعنى نقص الإيرادات العامة عن مواجهة النفقات العامة المتزايدة، وكلما زاد العجز واستمر كلما زاد الطلب على الدين العام، وتظهر خصوصية العلاقة بين الدين وعجز الموازنة في أنه بجانب أن العجز هو سبب الاستدانة، إلا أن الأمر قد يصل إلى حد تصبح فيه أعباء خدمة الدين تزيد من قيمة العجز، بما يعنى أنه يتم الاستدانة من جديد لسداد ديون سابقة، مما يتضح أن الأمر سيستمر هكذا في المستقبل فترتفع الديون أكثر.

ج) **خدمة الدين الخارجي بالنسبة للصادرات:** يقصد بالتزامات خدمة الدين تسديد أقساط أصل الدين يضاف إليها الفوائد المستحقة خلال سنة واحدة، وبما أن أقساط الدين تتحدد بحجم القرض الأصلي من جهة وهذا الأخير يحدد أسعار الفائدة وفترات الاستحقاق من جهة ثانية، لذا يمكن القول أن حجم القرض هو الذي يحدد خدمة الدين، وبما أن خدمة الدين تدفع على فترات زمنية قصيرة فإن هذا يستوجب توفير عملات دولية بصورة مستمرة لغرض تسديد دفعات خدمة الدين، ولهذا السبب فإن خدمة الدين تبقى مرتبطة بصورة مباشرة بعائدات الصادرات السنوية، التي توفر التمويل اللازم، ويطلق على هذه العلاقة مصطلح معدل خدمة الدين على الصادرات، ويقاس هذا المعدل حسب المعادلة التالية:

$$\left\{ \frac{\text{مجموع الفوائد المستحقة} + \text{مجموع الأقساط المستحقة}}{\text{عائدات الصادرات السنوية}} \times 100 \right\}$$

وكنسبة مئوية متعارف عليها يجب أن لا تتجاوز خدمة الدين الخارجي 25% من عائدات الصادرات السنوية.

(د) مؤشرات الاقتدار المالي العام: ويستدل بها على مدى قدرة المال العام لمواجهة مشكلة ومخاطر تزايد الديون ومنه يمكن التعرف على مدى قدرة المالية العامة على مواجهة مشكلة الديون في المستقبل أم لا؟ بمعنى تحمل أعباء الموجود منها وتقليل الاعتماد على الديون في المستقبل، ويتم التعرف على ذلك بعدة مؤشرات من أهمها ما يلي:

❖ مدى تناسب معدل النمو في كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث يكون الوضع سليماً إذا تساوى المعدل في كل منهما أو زاد معدل نمو الإيرادات عن معدل نمو النفقات.

❖ مدى تناسب سعر الفائدة على الدين العام مع معدل نمو الدين العام، حيث يدل زيادة سعر الفائدة أو تساويها لمعدل نمو الدين العام على الرشد في إدارة الدين العام وإمكان كبح جماحه، أما لو قل سعر الفائدة عن معدل النمو في الدين العام، فإن الأمر ينذر بالخطر.

وهكذا فإن لمؤشرات الدين العام ما يعرف بمرحلة الأمان فإن تم تجاوزها بكثير وانتقل الوضع من مرحلة الظاهرة وحتى من مرحلة المشكلة التي تحتاج إلى مجهود بسيط لحلها، إلى مرحلة الأزمة المستحكمة التي يصعب علاجها في الأمد القصير، فإن هذا يؤدي إلى آثار سيئة على مجمل الاقتصاد القومي، وهو ما يدل على سوء إدارة الدين العام الذي يتطلب تدخلاً فورياً واستراتيجياً وفق خطة موضوعية لمحاولة علاج هذه الأزمة.

3/ طاقة الدول على خدمة ديونها:

إن تحقيق معدل معين من النمو يتطلب أيضاً معدلاً معيناً من الاستثمار، فإذا كانت الموارد المحلية للمجتمع غير كافية لتمويل الاستثمارات المطلوبة فإن المجتمع سيلجأ إلى مصادر التمويل الخارجي، غير أن الإشكالية التي تطرح هي مدى طاقة الدول على خدمة ديونها ولاسيما الخارجية منها، ويقصد بطاقة البلد على خدمة ديونه مدى مقدرة الاقتصاد القومي على توفير العملة الصعبة اللازمة لتسديد أقساط الديون المتفق عليها، دون التأثير في القطاعات المختلفة والمتمثلة في الاستهلاك أو الإنتاج أو الاستثمار في الأجلين القصير والطويل، وعليه فإنه يجب على الدول المدينة قبل اتخاذ القرارات الخاصة بعقد القروض، أن تدرس بدقة العبء الذي سينشأ عنها، وكذلك مدى قدرة الدولة على الوفاء وتغطية الأعباء الناشئة عن التمويل الخارجي في السنوات المقبلة، مع دراسة كل التنبؤات الممكنة.

ترتبط قدرة الدولة على خدمة ديونها والتزاماتها الخارجية في الأجل الطويل بمرحلة النمو الاقتصادي التي تصل إليها الدولة وبطبيعة وسرعة مسار عملية التنمية الاقتصادية، ومن ثم فهي تتوقف على الشروط والأوضاع والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في مدى نجاح أو تعثر عملية التنمية، التي يعتمد تمويلها في جزء منه على وسائل التمويل الخارجية، وبعبارة أخرى تتوقف قدرة الدولة على خدمة ديونها الخارجية في الأجل الطويل على مدى نجاحها في عملية التنمية، بحيث تتمكن من رفع نمو الادخار وإنتاجية استثماراتها ومعدل نمو الصادرات اللازم لتوفير ذلك القدر من الموارد المالية اللازمة لمواجهة أعبائها والتزاماتها الخارجية والمحافظة على مستوى الجدارة الائتمانية.

لكي تحافظ الدولة على مستوى الجدارة الائتمانية وقدرتها على مواصلة سداد أعباء ديونها الخارجية في الأجل الطويل يجب توافر حد أدنى من مستوى رأس المال يطلق عليه المستوى الحرج لرصيد رأس المال، بحيث أنه إذا ما انخفض رصيد رأس المال الحقيقي عن هذا المستوى تفقد الدولة جدارتها الائتمانية وتفشل في سداد أعباء ديونها الخارجية، ويتوقف تحقيق المستوى الحرج لرصيد رأس المال على تحقيق مستوى معين من الاستثمار يمكن الدولة المدينة من خدمة الديون الخارجية. بدوره يتوقف تحقيق مستوى الاستثمار المطلوب على وجود معدل محدد لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وعبء الدين الخارجي وهو ما يعبر عنه بالمعادلة التالية⁽¹⁾:

$$I = a_1K + a_2(F - (r + \theta)D) + a_3$$

حيث أن:

$$I = \text{الاستثمار الإجمالي}$$

$$a_1 = \text{معامل يتحدد وفقا لمستوى الميل الحدي للادخار، أي معامل الإنتاج إلى رأس المال}$$

$$K = \text{رأس المال القومي}$$

$$a_2 = \text{نسبة تعبر عن مدى إمكانية الحصول على تدفق رأس المال من الخارج، وهي قناة تأثير}$$

$$\text{رأس المال الخارجي على الاستثمار}$$

$$F = \text{تدفق رؤوس الأموال الأجنبية}$$

$$r = \text{سعر الفائدة على القروض الخارجية}$$

$$\theta = \text{معدل استهلاك الدين الخارجي}$$

$$D = \text{رصيد الدين}$$

$$a_3 = \text{مقدار ثابت يتوقع أن يكون موجبا}$$

1 - فضيلة جنوحات، مرجع سبق ذكره، ص 28.

يتضح من المعادلة السابقة أن تخفيض تدفق رؤوس الأموال الأجنبية أو زيادة أعبائها يؤدي إلى تخفيض مستوى الاستثمار، فالديون الخارجية تعمل كضريبة على الناتج، ذلك لأن الزيادة في إنتاج الدولة المدينة تولد إيرادات يتعين استخدام جزء منها في سداد التزامات الدين الخارجي، أي أن الدائنين يحصلون على جانب من ناتج الاستثمارات التي تحققها الدولة، وكلما ارتفع هذا الجزء أدى إلى تقليص الاستثمار وبالتالي قدرة الدولة على خدمة ديونها الخارجية.

كذلك تتوقف قدرة البلد المدين على الوفاء بالمدفوعات الدورية لخدمة ديونه الخارجية أساساً على الكيفية التي يستخدم بها الاقتصاد المدين هذه الموارد الخارجية، ومدى تأثير السياسة التي تطبقها الدولة في استعانتها بالتمويل الخارجي في خلق موارد إضافية ذاتية لخدمة أعباء هذا التمويل، وتتمثل هذه الصورة في تركيبة أو بنية الاقتصاد القومي، ودرجة النمو الذي ينعكس في التغيرات الهيكلية ويظهر بصفة واضحة في هيكل تركيب ميزان المدفوعات خلال كل مراحل النمو، أي أن ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة لصلابة أو هشاشة الاقتصاد القومي.

المطلب الثاني: أسباب تزايد حجم المديونية

تبعاً لحصول الكثير من دول العالم الثالث على استقلالها السياسي، وأمام ندرة المدخرات المحلية قامت حكومات هذه الدول بالاقتراض من الخارج للتخلص من حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، و تغطية الطلب المحلي المتزايد وتشجيع الصادرات، وبما أن القروض الأولى لم تكن كافية لتحقيق الأهداف المنشودة ازداد من جديد الطلب على قروض أخرى لاستثمارها، وقروض أخرى إضافية لتسديد أقساط وفوائد القروض القديمة (خدمة الدين)، وهكذا أخذت كرة الثلج تتدحرج إلى أسفل وتكبر وتتضخم. وبالنسبة لأسباب تزايد مديونية الدول النامية المقترضة فهي لا تعود لهذه الأخيرة لوحدها، بل إن للدول الصناعية المتقدمة المقرضة اليد الطولى في ذلك، إذ المسؤولية مشتركة، فقد عملت مؤسسات التمويل الدولية والمصارف التجارية على إغراء الدول النامية بشتى الطرق والوسائل الشرعية وغير الشرعية على الاقتراض منها وإغراءها بالديون. يعني هذا أن مشكلة المديونية هي في الحقيقة ليست مشكلة سلوك مدينين (جانب الطلب) فقط، بل هي معضلة سلوك دائنين (جانب العرض) كذلك، ومن هذا المنطلق فإن أسباب المديونية وتزايد حجمها ترجع في جزء منها للدول المدينة، والجزء الآخر من هذه الأسباب تلقى على عاتق الدول الدائنة، وهو ما سنحاول التطرق إليه فيما يلي⁽¹⁾:

1 - ميشم صاحب عجام، علي محمد سعود، مرجع سبق ذكره، ص138.

1/ مسؤولية الدول النامية عن تعاضم الطلب على المديونية:

في هذا الخصوص فإننا نلخص إلى مجموعة من المسببات التي ساهمت في زيادة الطلب على القروض الخارجية وتعقيد مشكلة المديونية سنوجزها فيما يلي:

أ) **هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية:** إن جذور مشكلة الديون الخارجية عميقة جدا، تصل في أساسها إلى هيكل العلاقات الاقتصادية المحلية والدولية، والتوزيع غير العادل للثروة والدخل الناتج عنها، فإذا كانت مستويات الدخل بين فئات المجتمع الواحد كبيرة، فإنها بالطبع ستكون أكبر إذا ما قورنت بمناطق جغرافية مختلفة في العالم، ففي حين تسيطر الدول السبعة للاقتصاديات المتقدمة الرئيسية (الولايات المتحدة الأمريكية اليابان، ألمانيا، المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، كندا) التي يمثل تعداد سكانها 10,6 % من سكان العالم على 37,6 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي لسنة 2013م، نجد أن 59 بلد من البلدان النامية منخفضة الدخل لا تساهم إلا بما نسبته 3,3 % من هذا الناتج، بالرغم من أن عدد سكان هذه البلدان يمثل 19,1 % من سكان العالم، وأكثر من هذا فإن 36 دولة فقيرة مثقلة بالديون يبلغ عدد سكانها 9,4 % من التعداد السكاني الكلي، لا تساهم إلا بـ 1,2 % من إجمالي الناتج المحلي العالمي⁽¹⁾. ومما سبق نستنتج بأن عشر سكان العالم ممن ينتمون للاقتصاديات المتقدمة الرئيسية حققوا سنة 2013م ناتج إجمالي محلي يفوق أكثر بثلاثين (30) مرة ما حققه نفس عدد سكان البلاد المتخلفة لنفس السنة.

ب) **تزايد عدد السكان في الدول النامية:** قدر عدد سكان العالم في سنة 1990م بنحو 5,2 مليار نسمة، ليبلغ في منتصف سنة 1992م نحو 5,84 مليار نسمة، وهذا بعد أن كان العدد حوالي 2,6 مليار نسمة عام 1950م، و 4,0 مليار نسمة عام 1975م، وقدر عدد سكان الدول الصناعية المتقدمة بنحو 0,76 مليار نسمة وهو ما يمثل 30,4 % من سكان العالم، وبلغ تعداد سكان الدول المتقدمة عام 1990م حوالي 1,08 مليار نسمة، أصبح هذا التعداد يشكل فقط 20,7 % من سكان المعمورة، وهذا التناقض يعني أن النسبة المثوية لسكان الدول النامية قد ارتفعت من 69,6 % سنة 1950م إلى 79,3 % سنة 1990م، وبارتفاع عدد سكان العالم لحوالي 07,1 مليار نسمة عام 2013 فإن نسبة سكان الاقتصاديات المتقدمة (36 بلد) لم تعد تمثل سوى 14,7 % من سكان العالم، ما يعني أن نسبة سكان الدول النامية (153 دولة) صارت تمثل 85,3 % من إجمالي التعداد السكاني العالمي، وقد سجلت أكبر الزيادات السكانية بكل من آسيا وأمريكا اللاتينية، وإفريقيا، وهذا يعني أن الحاجة للإنفاق بالعالم النامي أكثر منها بالعالم المتقدم، ولاسيما الإنفاق على الحاجيات الضرورية، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على

1- Fonds monétaire international, « PERSPECTIVES DE L'ÉCONOMIE MONDIALE », La reprise s'affermir mais reste inégale » Avril 2014, p 163.

التمويل الدولي ما لم تكفي المدخرات المحلية. حتى ظهر طلب آخر على التمويل الدولي لتمويل التمويل، أي الاستدانة من جديد لتسديد خدمة الديون المتأخرة.

ج) زيادة الواردات من الغذاء: يتزايد اعتماد البلدان الأقل نمواً على الواردات في سد احتياجاتها الاستهلاكية من السلع الغذائية الأساسية، وعلى سبيل المثال ارتفع نصيبها من واردات الحبوب (بما في ذلك المعونة الغذائية) من مجموع إمدادات الحبوب الغذائية من 5% في الستينات إلى 15% في تسعينات القرن الماضي، وتجاوزت هذه النسبة 30% في 25 بلداً من البلدان الأقل نمواً توافرت بشأها بيانات قابلة للمقارنة في الفترة 1990-1998، وعلاوة على ذلك كانت الواردات الغذائية التي حصلت عليها البلدان الأقل نمواً ككل 15% من مجموع الواردات السلعية في الفترة 1996-1998، وتسيطر الحبوب على فاتورة الواردات الغذائية، إذ تمثل نحو 52%⁽¹⁾. وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن هذه الفجوة الغذائية ستزداد اتساعاً وسيكون من اللازم تغطيتها عن طريق الواردات، بما في ذلك المعونة الغذائية، وتعتمد قدرة البلدان الأقل نمواً على تمويل هذه الواردات المتزايدة على عدد من العوامل، أهمها في كثير من الحالات حصيلة الصادرات وتدفق الموارد الخارجية، وقد أصيبت حصيلة الصادرات بالركود في معظم هذه البلدان في العقد الأخيرين، لأسباب على رأسها انخفاض أسعار السلع، فقد ارتفع نصيب الفرد من حصيلة الصادرات السلعية في البلدان الأقل نمواً ككل، فيما بين 1980-1982 و 1995-1997، بنحو دولارين فقط سنوياً (من 35 دولاراً إلى 37 دولاراً)، بينما استطاعت البلدان النامية الأخرى مضاعفة نصيب الفرد من حصيلة الصادرات، ليصل إلى 394 دولاراً سنوياً، كذلك فإن عبء الديون الخارجية قد قلل من قدرة كثير من البلدان الأقل نمواً على الاستيراد. وفيما يتعلق بدول الوطن العربي فيمكن إعطاء نظرة عن حجم إنتاج جملة الحبوب التي يمثل القمح الصلب واللين الجزء الأكبر منها، ونسبة الاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى صادرات وواردات الوطن العربي من الحبوب، وهذا من خلال الجدول التالي:

1- مصلحة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "دور الزراعة في التنمية في البلدان الأقل نمواً وفي إدماجها في الاقتصاد العالمي"، ورقة بحثية منشورة على موقع منظمة FAO الذي اطلع عليه يوم 2014/12/27

الجدول رقم (01-03): يوضح إنتاج، صادرات وواردات الوطن العربي من الحبوب ونسبة الاكتفاء

البيان	الإنتاج Q 2012	الصادرات		الواردات		المتاح للإستهلاك Q 2012	نسبة الإكتفاء الذاتي % 2012 2011	
		V 2012	Q 2012	V 2012	Q 2012		2012	2011
الأردن	243,9	0,3	0,3	749	1994	2237	3,7	10,9
الإمارات	23,5	779,6	550,3	1813	2960	2204	1,1	1,1
البحرين	/	2,8	1,1	100	177	175	0,0	0,0
تونس	2342	13,9	5,6	882	2694	5022	46,6	46,6
الجزائر	5137,2	8,3	3,3	1816	7946	13075	32,0	39,3
جيبوتي	/	0,1	/	51	183	183	0,0	0,0
السعودية	1088	31,7	18,7	5012	13779	14835	11,2	7,3
السودان	2614	62,8	22,1	894	2244	4796	70,6	54,5
سوريا	4604,9	43,1	45,9	1098	3024	7586	61,8	60,7
الصومال	271,6	/	/	162	551	823	33	33,0
العراق	4789	70,1	13,7	363	275	4994	95,4	95,9
عمان	46,1	100,5	36,1	431	898	844	8,7	5,5
فلسطين	44,6	12,4	03,1	98	323	355	10	12,6
قطر	1,9	13,5	8,7	248	399	388	0,4	0,5
الكويت	28,2	60,2	26,3	468	1151	1119	2,6	2,5
لبنان	188,5	35	11,2	452	1065	1219	11	15,5
ليبيا	312,4	/	/	705	2903	3216	7,1	9,7
مصر	23665,8	351,5	171,2	5771	12144	35458	56,6	66,7
المغرب	6114,2	205,5	71,2	2322	6696	12605	59	48,5
موريتانيا	297,6	/	/	90	359	656	36	45,4
اليمن	909,7	78,6	49,3	1724	10934	11765	19,2	7,7
الوطن العربي	52722,9	1870	1038,1	25249	72700	123553	45,6	42,7

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية - المجلد رقم (33) " الخرطوم 2013، ص 254.

Q: الكمية (1000 طن) V: القيمة (مليون دولار أمريكي)

المتاح للإستهلاك من الحبوب = الإنتاج + الواردات - الصادرات

من خلال الجدول المشار إليه أعلاه يمكن استخلاص مجموعة من المعطيات ذات الارتباط الوثيق بمعضلة ارتفاع المديونية، فعلى سبيل المثال نجد أنه في سنة 2012 لم يحقق الوطن العربي إلا نسبة 42,7 % من الاكتفاء الذاتي من الحبوب، وأكثر من هذا هناك تسعة (09) دول عربية لم تتجاوز نسبة كفاية إنتاجها من الحبوب لحاجتها الغذائية 10 % وهو مؤشر مقلق جدا، وهو ما يعني أنه في سنة 2012 تم استيراد أكثر من 90 % من الحبوب من الخارج، وهو الأمر الذي يتطلب توفر عملة صعبة قد لا تكون بحوزة هذه الدول الأمر الذي يعني بالضرورة التوجه نحو الاستدانة لاسيما وأن الأمر يتعلق بمادة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها.

(د) **تقلبات أسعار النفط العالمية:** لقد شهدت أسعار المحروقات ارتفاعا محسوسا خلال فترتين من القرن الماضي، الأولى في عام 1974/1993، والثانية عام 1980/1979، وبما أن أغلب الدول النامية تحصل على الطاقة من الخارج، فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى امتصاص الجزء الأكبر من عوائد صادراتها، وهكذا ازدادت الحاجة إلى طلب القروض لتمويل الواردات النفطية.

وفي عام 1982 انقلبت الصورة تماما، وانخفضت أسعار النفط، وتقلص الطلب العالمي على النفط إلى النصف تقريبا، وأصبحت خطط التنمية للدول المصدرة للنفط بالعجز، وتقلصت عوائد صادراتها من العملات الدولية إلى أقل من النصف خلال الفترة من 1982 - 1988 م، وسقطت الدول المصدرة للنفط في المصيدة (الجزائر، المكسيك، نيجيريا، إندونيسيا....)، ورفعت من الطلب بدورها على القروض الخارجية، يحدوها الأمل بالقدرة على التسديد بكل يسر متى اتجهت الأسعار للارتفاع مجددا. وسنفصل في مدى تأثير حجم المديونية بالمداخيل النفطية في الفصول اللاحقة.

(هـ) **تقلبات أسعار المواد الخام:** في بداية سبعينيات القرن الماضي كانت صادرات الدول النامية من المواد الخام (المعدنية والزراعية) مرتفعة في الأسواق العالمية، مما شجع وحفز الدول النامية على طلب القروض، وكلها أمل أن بمقدورها الحصول على عائدات متزايدة لصادراتها من المواد الخام، وتسديد ما عليها من ديون، غير أن الواقع أشار إلى اتجاه جديد للأسعار للفترة 1980 - 1988 م، حيث انخفضت الأسعار الحقيقية للمواد الخام بمعدل متوسط قدر بنسبة (- 18 %)، وانخفضت أسعار السكر بنسبة (- 64 %) والقصدير بنسبة (- 57 %)، والنفط الخام بنسبة (- 53 %)، والقطن بنسبة (- 32 %)، والبن بنسبة (- 30 %)، الأمر الذي صعب من عملية تسديد القروض، بل ضاعف منها بطلب قروض جديدة لمواجهة النقص في الموارد المالية.

(و) **سوء استخدام الموارد المالية المقترضة من الخارج:** أنفقت الكثير من حكومات الدول النامية الأموال المقترضة في توظيفات غير إنتاجية أو غير مربحة، فالأموال لم تستثمر في كثير من الأحيان في القطاعات

الاقتصادية، ولا حتى في الأسواق المالية المحلية، بل أنفقت في شراء السلاح وتمويل الحروب وتنظيم التظاهرات وبناء المشاريع الدعائية الإعلامية، وحتى في حالة استثمار الأموال المقترضة في مشاريع إنتاجية ففي الغالب لم كانت هذه المشاريع مشاريع غير مربحة، فكانت هذه المشاريع عبئا آخر على الميزانية العامة، ويعود هذا لجملة من الأسباب تحوم حول تدني كفاءة الجهاز الإداري القائم بالإشراف على تنفيذ المشاريع وإدارتها، إضافة لظاهري التسبب والفساد التي يتميز بها الجهاز الحكومي في الدول النامية. بالإضافة لهذا فإن جزءا كبيرا من الأموال المقترضة كان يستخدم لسد العجز الكبير في الموازنة العامة للدولة، هذا بالإضافة لتدخل الدول النامية في الحياة الاجتماعية ولا سيما بدعمها لأسعار المواد الغذائية والخدمات الواسعة الاستهلاك.

ز) الفساد الإداري في الجهاز الحكومي: أصبح الفساد ظاهرة من الظواهر الاقتصادية الاجتماعية الخطيرة في الدول النامية وحتى في بعض الدول الصناعية المتقدمة، حتى أطلق عليه البعض مصطلح "عنصر الإنتاج الخامس"، فقد أصبح حقيقة واقعة نتيجة لتصرفات غير مسؤولة لبعض الإداريين في الأجهزة الحكومية، فواقع الحال يشير إلى أن قيم مالية لا يستهان بها أخذت وجهات ملتوية لتصب في الأخير في أرصدة بعض من حكام الدول النامية ومن يمشون في فلكهم، وهو ما أثبتته الأحداث التي وقعت في الدول العربية بداية من سنة 2011، التي انجر عنها سقوط الأنظمة الحاكمة، وما تبع ذلك من رصد لأموال خرافية بأرصدة بنكية لهؤلاء وأقربائهم في الخارج.

ح) تهريب رؤوس الأموال للخارج: يعتبر هذا العامل من أشد العوامل إضرارا باقتصاديات الدول النامية حيث يقوم الأفراد والشركات بتحويل أموالهم (ثرواتهم) بطرق مشروعة وغير مشروعة إلى الخارج، وهذا يعني تحويل قوة شرائية إلى الخارج، في حين أن الاقتصاد الوطني هو في أشد الحاجة إليها لتمويل الاستثمارات التنموية⁽¹⁾.

2/ مسؤولية الدول الصناعية عن تعاضم ديون الدول النامية:

مثلما أشرنا سالفا فإن المسؤولية في تعاضم مديونية الدول النامية هي مشتركة، تتوزع بين أسباب تلقى على عاتق الدول النامية المدينة، وأخرى تعود للدول المتقدمة الدائنة سنتطرق لها فيما يلي:

أ) تنافس الحكومات والمصارف على إقراض الدول النامية: حصلت المصارف التجارية الغربية على أموال طائلة مودعة لديها من قبل الدول المصدرة للنفط، مما ساعدها على إقامة أسواق نقدية ومالية جديدة غير منتظمة، لتقوم هذه المصارف بتوسيع التسهيلات المصرفية الدولية في عملية تنافس محموم فيما بينها لإقراض

1- Moh. S. Khan – Nadeem Ul-Haque, « Capital Flight form Developing Countries », IMF , Finance & Development, March 1987, Vol 24, p 05.

الدول النامية، وخاصة تلك الدول ذات الدخل المتوسط، والتي كان ينظر إليها بأنها مستقرة، ودرجة المخاطرة فيها منخفضة.

ب) الركود في الإقراض الخارجي والتدفقات العكسية: بسبب نمو الاقتصاد الدولي وتناقص قدرة الدول النامية على خدمة ديونها، اضطرت المصارف إلى إعادة هيكلة هذه القروض التوجه نحو الدول الأكثر أمانا واستقرارا ومردودا، زيادة على هذا فقد قلصت المنظمات الدولية من قروضها للدول النامية، وبعد أن كانت قروض صندوق النقد الدولي تنمو سنويا بنسبة 01% خلال الفترة 1980 - 1983 م نجد أنها تقلصت بنسبة (-0,5%) في عام 1984، للتحوّل أخيرا إلى قروض سلبية، أي أن الصندوق أصبح يحصل على أموال أكثر مما يدفع للدول النامية على شكل قروض، معنى أن منح القروض تقلص في حين أن خدمة الديون ازدادت. ولهذا فقد اعتبرت سنة 1983 بأنها السنة التي انعكس فيها مسار رؤوس الأموال، إذ أصبح تحويل الأموال يتم من الدول النامية (الجنوب) إلى الدول المتقدمة صناعيا (الشمال).

ج) الدول النامية تدفع أكثر مقابل وارداتها من الدول الصناعية: حصلت عديد البلدان على استقلالها خلال الخمسين سنة الماضية، غير أنه في معظم هذه الفترة كان الاقتصاد العالمي ذا القطبين هو القاعدة، فكان يتكون من بلدان نامية في الجنوب وبلدان متقدمة في الشمال، وكان الجنوب يتألف معظمه من اقتصاديات فقيرة ووفرة العمالة وفرت المنتجات الزراعية والمواد الخام إلى الشمال، وكانت بلدان الشمال أغنى وأكثر تقدما فكانت تنتج سلع الصناعات التحويلية وتستأثر بالجزء الأكبر من التدفقات التجارية والمالية العالمية. وحتى وإن سجلت بعض بلدان الجنوب المعروفة باقتصاديات الأسواق الصاعدة منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي نموا بوتيرة غير عادية وتواصل اندماجها بسرعة في الاقتصاد العالمي، ونوعت قاعدتها الإنتاجية وصادراتها نحو سلع الصناعات التحويلية والخدمات وبعيدا عن المنتجات الزراعية⁽¹⁾. إلا أن القاعدة العامة بقيت ثابتة والتي فحواها اجتثاث الموارد الطبيعية الخام من سطح وباطن أراضي العالم النامي، وبيعها بأبخس الأثمان، لتستورد هذه الموارد في شكلها المصنع، بأموال ضخمة وبعملات صعبة غير متوفرة، يتم الحصول عليها في كثير من الأحيان عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية والدول المصنعة ذاتها لتمويل عملية شراء ما تعرضه هذه الدول.

د) تبدل شروط الإقراض الخارجي للدول النامية: حصلت الدول النامية على القروض والتسهيلات المالية من الدول الصناعية والمنظمات الدولية، ولكن بشكل لم يكن كاف لتغطية احتياجاتها الملحة، وخاصة النفقات الاستثمارية، فقد وضعت الحكومات والمنظمات الدولية شروطا قاسية وصعبة التنفيذ على عملية منح القروض، ولهذا اتجهت الدول النامية مضطرة إلى الاستعانة بالمصارف التجارية الدولية، ويقدر ما اقترضته الدول النامية جميعا من المصارف التجارية بنحو ثلث إجمالي ديونها الخارجية، في حين أصبحت أغلب الدول

1- صندوق النقد الدولي، "التمويل والتنمية"، مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي، العدد 51، سبتمبر 2014، ص 08.

النامية عالية المديونية في أمريكا اللاتينية مدينة إلى المصارف التجارية بنسب مئوية مرتفعة تجاوزت نصف إجمالي ديونها طويلة الأجل.

ولابد من الإشارة إلى أهمية وخطورة فخ القروض الخارجية الذي تنصبه مؤسسات التمويل الأجنبية والمصارف التجارية الكبرى من جهة، وإلى الجهل المتعمد أحيانا من قبل المسؤولين المفاوضين في الدول النامية وخاصة فيما يتعلق بشروط الاقتراض من جهة ثانية، والتي تنحصر في أربعة شروط أساسية هي:

- ❖ متوسط سعر الفائدة؛
- ❖ متوسط فترة القرض؛
- ❖ متوسط فترة السماح؛
- ❖ متوسط نسبة عنصر المنحة.

يقصد بعنصر المنحة تقدير القيمة الحالية للمبالغ التي سيدفعها البلد المدين على شكل (فوائد + أقساط) خلال مدة القرض كلها، ويتم ذلك عن طريق مقارنة القيمة المالية لجملة المبالغ التي سيدفعها البلد المدين في المستقبل بالمبلغ الإسمي لقيمة القرض المعقود، وعن طريق حساب عنصر المنحة للقروض المقدمة نستطيع أن نعرف ما إذا كانت هذه القروض ميسرة أم صعبة فإذا كان عنصر المنحة أكثر من 25% حين ذاك يمكن اعتبار هذه القروض من قبيل المعونة الأجنبية. إن عنصر المنحة يعتمد على سعر الفائدة ومعدل الخصم ومن ثم مدة القرض ومدة السماح، لذلك ستكون هناك عدة احتمالات في حالة تغير أي شرط من الشروط، وهذا على النحو التالي:

- ❖ يكون عنصر المنحة موجب في حالة سعر الفائدة أقل من سعر الخصم؛
- ❖ يكون عنصر المنحة يساوي الصفر عند المساواة بين سعر الفائدة وسعر الخصم؛
- ❖ يكون عنصر المنحة سالبا عندما يكون سعر الفائدة أكبر من سعر الخصم⁽¹⁾.

جدير بالذكر أن الدول المقرضة تفرض شروطا على الجهة المقترضة بحيث تلزمها على الشراء من أسواقها المرتفعة الأسعار، حتى أنها تتفوق على الأسعار العالمية وذلك بهدف تعويضها عن مقدار المنحة المقدمة في قروضها.

هـ) استقطاب الاقتصاديات الصناعية المتقدمة لرؤوس الأموال الأجنبية: لقد أدى توجه رؤوس الأموال إلى المراكز المالية الدولية، واقتصاديات الدول المتقدمة سواء على شكل ودائع مالية أو استثمارات، إلى تعقيد مشكلة المديونية لدى الدول النامية، ذلك أن وفرة الأموال لدى اقتصاديات وبنوك دول الشمال (العالم المتقدم) كان على حساب دول الجنوب. فحتى الأقطار المصدرة للنفط صارت تودع أموالها بالخارج، لتستخدم هذه الأموال، لتمويل المشاريع في الدول الصناعية وليس في الدول النامية، وذلك بحجة أن الأولى أكثر ضمان

1- عبد الكريم جابر العيساوي، " التمويل الدولي - مدخل حديث - دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن 2012، ص 25.

وأقدر على التسديد وأكثر ربحية، حتى أن استراتيجية صندوق النقد الدولي تتمثل في الاستثمار في أمريكا أولاً وقبل كل شيء.

(و) تراكم وضياع الأموال المهربة من الدول النامية إلى المصارف الأجنبية: لقد أدى توجه رؤوس الأموال إلى المراكز المالية الدولية واقتصاديات الدول النامية سواء على شكل ودائع مالية أو استثمارات إلى زيادة تفاقم معضلة المديونية، فكثيراً ما حصلت المصارف الأجنبية على أموال طائلة مهربة إليها من القيادات السياسية أو رجال الأعمال في الدول النامية توضع تحت أرقام سرية لا يعلمها إلا المودع نفسه وحاشيته المقرية جداً، وعند حدوث طارئ أو وفاة أصحاب الأموال المودعة في الخارج أو حدوث اضطرابات سياسية وتغيير الأنظمة الحاكمة، أو حصول مغالطات حسابية فإن الودائع تصبح إرثاً تتمتع به المصرف الأجنبية، مما يسمح لها بتقديم القروض دون أي تكاليف تذكر، وقد يحث أن تقترب بعض الدول المدينة من تلك الودائع التي هي في الأصل أموال تعود لها، وبشروط مجحفة، وهذه صورة من صور الرأسمالية المتوحشة. وفي هذا الشأن يمكن أن نستذكر ما تداولته الصحف من أخبار تشير إلى ضياع أموال فلكية بالعملة الصعبة كان يجوزها بعض حكام الدول العربية، وهذا بمجرد خروجهم من الحكم بطريقة أو بأخرى، حتى أن دولة شقيقة كليبيا استنجدت بحكومتها بمكاتب وخبراء مختصين لتتبع الأموال الضخمة المبعثرة هنا وهناك كودائع لقيادات سابقة.

3/ انتقال عدوى المديونية للدول المتقدمة:

شهدت الاقتصاديات المتقدمة في أعقاب الأزمة المالية العالمية صدمات أكبر بكثير من تلك التي كان يعتقد أنها يمكن أن تحدث، وأدت حلقات الآثار المترددة للبنوك السيادية إلى تفاقم أزمات الديون السيادية وأدى ذلك إلى إعادة تقييم ما كان يشكل مستويات الدين السيادي "الأمنة" للاقتصاديات المتقدمة، ودفع إلى منهج يقوم بشكل أكبر على المخاطر لتحليل استمرارية القدرة على تحمل الديون⁽¹⁾، فمنذ العام 2008 أصبح الدين العام يشهد ارتفاعاً ولاسيما في الاقتصادات المتقدمة حيث وصل إلى مستويات بالغة الارتفاع ويؤدي فرط أعباء المديونية الناجم عن هذا الارتفاع إلى نشأة تحديات أمام الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي وعلى هذه الخلفية كانت القضايا المرتبطة بتقييم استمرارية تحمل الدين والحد من مواطن الضعف المقترنة بارتفاع المديونية هي أهم ما ركز عليه عمل صندوق النقد الدولي خلال العام 2013⁽²⁾.

فبنظرة سريعة على المديونية الفلكية للدول الرأسمالية المتقدمة على رأسها الولايات المتحدة، أغنى أقطار العالم نجد أنه في شهر ماي من سنة 2015 بلغ الدين الحكومي الأميركي 14,5 تريليون دولار، متجاوزاً

1- صندوق النقد الدولي، "من الاستقرار إلى النمو القابل للاستمرار"، التقرير السنوي لسنة 2014، ص36.

2- INTERNATIONAL MONETARY FUND, ANNUAL REPORT 2013, "PROMOTING A MORE SECURE AND STABLE GLOBAL ECONOMY", WASHINGTON USA 2014. p34.

السقف الذي حدده القانون الأميركي في هذا المجال، وهو 14,3 تريليون دولار، وهو ما يوازي 100 % من إجمالي الناتج القومي الأميركي. أما في الاتحاد الأوروبي وخاصة منطقة اليورو، فأزمة الدين الحكومي تتداعى كأحجار الدومينو. بالأمس إيرلندا واليوم اليونان وغدا إيطاليا وإسبانيا والبرتغال كما تشير المعطيات والتوقعات، وحتى فرنسا فقد بلغ الدين الحكومي فيها 1,6 تريليون يورو، وهو ما يساوي 84,7 % من إجمالي الناتج القومي الفرنسي، علما أنه حين انفجرت الأزمة المالية في اليونان كان الدين الحكومي فيها قد وصل إلى 350 مليار يورو، وهو ما يزيد عن 150 % من إجمالي الناتج القومي في هذا البلد الأوروبي الصغير. أما إيطاليا المرشحة كذلك لانفجار أزمة مالية فيها، فقد بلغ حجم دينها الحكومي 1,8 تريليون يورو، وهو يوازي 120 % من إجمالي الناتج القومي لهذا البلد الذي يحتل المرتبة الرابعة في المجموعة الأوروبية والثامنة في العالم في حجم اقتصاده، يعني هذا أن كثيرا من الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة معرضة حاليا وأكثر من السابق، للتصنيف الائتماني "الأدنى"، وهكذا يتأكد أن أزمة الدين الحكومي الحالية في البلدان الرأسمالية المتطورة، ليست ظاهرة فردية ومنفصلة، بل عامة (1).

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للمديونية العمومية

إن تراكم وتفاقم المديونية وامتدادات وتشابك آثارها ونتائجها على البلدان المدينة والدائنة وعلى مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية، بالإضافة إلى أن الأحداث والأيام قد تكشف لجميع الفقاء المعنيين استحالة حل هذه المسألة من قبل فريق واحد بمفرده ولحسابه دون تعاون وتجاوب بقية الفقاء وأخذ مصالحهم وأوضاعهم بعين الاعتبار، بالإضافة إلى ثبوت استحالة حلها بالحيل الفنية المصرفية والمالية والاقتصادية، كل ذلك مع ما شكلته مسألة المديونية من خطورة على النظام الاقتصادي العالمي قد أدى إلى تحول هذه المسألة من انشغال اقتصادي فني بحت، إلى مسألة سياسية تمس جميع الدول بما فيها الدول الرأسمالية ذاتها (2)، ذلك أن آثار ونتائج هذه الظاهرة الاقتصادية (المديونية) لم تقتصر على اعتبارها مالية واقتصادية، وإنما تجاوزتها إلى نتائج اجتماعية وسياسية وثقافية... إلخ، وعلى العموم فإن آثار القروض العامة تتوقف على عوامل عدة نذكر منها (3):

1- نعيم الأشهب، "ظاهرة ديون الدول المتقدمة والعملة الرأسمالية"، الحوار المتمدن العدد 3465، المنشور بتاريخ 2011/08/23، على الموقع الإلكتروني:

www.ahewar.org الذي اطلع عليه بتاريخ 2015/10/10.

2- أديب ميرو، "رؤية نقابية لتوجهات أولية على طريق معالجة أزمة المديونية"، سلسلة الثقافة العمالية، "المديونية" منظمة العمل العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر، ص 91.

3- محمد طاقة، هدى العزاوي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن 2007، ص 159.

◀ **مصدر الأموال المقترضة:** فمصدر القرض إما أن يكون داخليا أو خارجيا، فبالنسبة للقروض الداخلية فقد يكون مصدرها مدخرات الأفراد والشركات، أو من وحدات الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى بمعنى خلق قوة شرائية داخلية جديدة.

وفي حالة كون القرض خارجي فقد يكون على شكل مبلغ نقدي يدفع للحكومة مباشرة أو قد يكون على شكل عيني عن طريق تزويد الدولة المقترضة بقيمة القرض على شكل آلا ومعدات واستثمارات، أو حتى مواد استهلاكية، وبذلك فإن آثار القروض العامة تختلف باختلاف مصدر القرض.

◀ **استخدامات القرض:** قد تنفق حصيلة القرض في شراء سلع استهلاكية أو للخدمات العامة أو توجه إلى نفقات استثمارية أو لتمويل الحروب، أو حتى لتسديد قروض سابقة.

◀ **الشروط المالية للقروض العامة:** فالقروض المعقودة سواء أكانت داخلية أو خارجية بشروط مالية سهلة تعطي نتائج إيجابية للدولة المقترضة، على عكسها لو كانت هذه القروض معقودة بشروط مالية عسيرة والمقصود بالشروط السهلة تلك القروض التي تتميز بطول فترة السداد، انخفاض سعر الفائدة، ووجود فترة سماح قبل البدء بتسديد أقساط القرض وفوائده.

مما سبق يمكن أن نميز بين الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية، وتلك المتعلقة بالقروض الخارجية وهذا على النحو التالي:

1/ الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية:

للقوف على الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية يجب التمييز بين الاقتراض من الأفراد والشركات أو من الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى.

في حالة الاقتراض من الأفراد والشركات يؤدي ذلك إلى تحويل جزء من مدخراتهم أو استثماراتهم إلى القطاع العام بمعنى قيام هذا الأخير بمنافسة القطاع الخاص في الحصول على الأموال مما سيؤدي إلى رفع سعر الفائدة وبالتالي التأثير في معدل نمو الإنتاج القومي هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى يؤدي امتلاك الأفراد لسندات القرض إلى شعورهم بأنهم أصبحوا أكثر ثراء من ذي قبل فيرفعوا من استهلاكهم، وقد يدفع هذا الارتفاع إلى زيادة الاستثمارات.

كما أن آثار هذه القروض تعتمد على طريقة استخدام حصيلتها سواء أكان في تمويل الإنفاق الاستهلاكي أم في تمويل الإنفاق الاستثماري، وتختلف الآثار الاقتصادية لكل من هذه الاستخدامات باختلاف مستوى العمالة ومدى مرونة الجهاز الإنتاجي، وهو ما يضعنا أمام الاحتمالات التالية:

❖ في حالة استخدام القرض العام لتمويل إنفاق استهلاكي في مجتمع لم يصل إلى مستوى العمالة التامة وجهازه الإنتاجي يتصف بعدم المرونة (كما في حالة الدول النامية) يؤدي ذلك على وجود طلب فعال لا يقابله زيادة مماثلة في حجم المعروض من السلع والخدمات، ما يعني مستوى مرتفع من الأسعار بما يحدث تضخماً أو يزيد في حدته.

❖ في حالة استخدام حصيلة القرض لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية (إنفاق استثماري) في مجتمع لم يصل إلى مستوى العمالة التامة ويتمتع جهازه الإنتاجي بالمرونة يؤدي ذلك إلى تكوين رؤوس أموال ملموسة تساهم في خلق إنتاج إضافي وبالتالي المساهمة الدخل القومي ورفع معدلات التنمية.

❖ في حالة عقد قرض في اقتصاد تسوده العمالة التامة وذلك لامتناع القوة الشرائية الزائدة في السوق ثم تحميد الحصيلة أي عدم إنفاقها، يؤدي ذلك إلى معالجة التضخم

❖ في حالة تعرض الاقتصاد القومي إلى ضغوط انكماشية يمكن في هذه الحالة أن تقوم الحكومة بإطفاء قروض عامة داخلية سابقة قبل موعد استحقاقها، من شأن هذا أن يساهم في زيادة كمية النقود بالتداول مما يؤدي إلى زيادة الطلب وبالتالي التخفيف من حدة الضغوط الانكماشية.

أما بالنسبة للاقتراض من وحدات الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى فإن ذلك يعني خلق قوة شرائية جديدة لم تكن موجودة من قبل، وفي حالة اقتصاد يتسم بعدم المرونة الإنتاجية فن ذلك يؤدي إلى مستوى تضخمي محسوس، لذلك يعرض الاقتصاديون أن تلجأ الدول النامية إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي حتى لا ينتج عن ذلك آثار سيئة على الاقتصاد، ولاسيما في حالة تحول القروض العامة الممولة من المصارف نحو الإنفاق الاستهلاكي، في حين أنه كان يمكن استخدام هذه الموارد المالية من قبل المستثمرين الخواص في بعث مشاريع استثمارية وخلق قيم مضافة، كذلك فإن حالة التضخم الناتجة عن استخدام قروض عامة متأتية من الجهاز المصرفي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بما لا يتفق مع العدالة الاجتماعية، بما يفيد أصحاب الدخل المتغيرة على حساب أحاب الدخل الثابتة (الأجور).

2/ الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية:

تختلف الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية تبعاً لطريقة استخدام القروض بحد ذاتها:

❖ في حالة قيام الدولة باستخدام حصيلة القرض الخارجي لاستيراد سلع استهلاكية دون أن ينتج عن ذلك أي زيادة في الطاقة الإنتاجية للدولة المقترضة هنا تظهر الآثار السيئة على اقتصاد الدولة المقترضة والمتمثلة في تحمل عبء تسديد أقساط الدين بالنقد الأجنبي.

❖ إذا ما أنفق القرض العام الخارجي على إقامة مشاريع تنموية لم يتم إجراء دراسة جدوى اقتصادية سليمة لها، فإن هذه المشاريع لا تعمل بصورة سليمة ولا تحقق النتائج المرجوة، مما يحمل اقتصاد الدولة المقترضة عبء تسديد أقساط وفوائد القرض إضافة إلى عبء تسديد خسارة هذه المشاريع.

❖ أما في حالة إنفاق القرض الخارجي لتمويل استيراد سلع رأسمالية لازمة لمشاريع تنموية أجريت لها دراسات جدوى اقتصادية سليمة فإن ذلك يؤدي إلى تكوين رؤوس أموال وزيادة الطاقة الإنتاجية مما يسمح بتسديد القروض وفوائدها وكذا رفع مستوى الدخل القومي. ولاسيما في حالة إنتاج سلع كانت تستورد سابقا قبل تنفيذ هذه المشاريع، وأكثر من هذا إمكانية توجيه كل أو جزء إنتاج المشاريع المستحدثة عن طريق القروض الخارجية للتصدير مما يوفر عملة صعبة وبالنتيجة يؤدي ذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات (1).

في هذا الخصوص فإن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها هي أن للقروض الخارجية في الغالب سلبيات كثيرة كون أن هذه القروض تعتبر عبئا حقيقيا بالنسبة للاقتصاد الوطني، مما يتطلب اقتطاع جزء من ثروة أجيال ربما لم تنتفع من هذه الديون أصلا لتسديد مستحقات الخارج، الأمر الذي قد يحدث خلل في ميزان المدفوعات وخصوصا بالنسبة للدول النامية التي تعاني من شح العملات الأجنبية، وهذا من دون أن نغفل فرضية إتاحة الدولة المقترضة للمؤسسات الأجنبية والدول المقرضة فرصة التدخل في الشؤون الاقتصادية وحتى السياسة باستخدام القرض كوسيلة ضغط قوية.

1- محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص159.

خلاصة:

لقد ظهرت العديد من المصطلحات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ومن بين ما ظهر من مفاهيم نجد مصطلح "المديونية"، هذه الأخيرة أصبحت تمثل إحدى المشاكل التي تعاني منها الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، لتزداد حدتها مع ارتفاع نسبة هذه المديونية مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي وارتفاع تكلفة مصادر تمويلها.

يرجع نشوء هذه المديونية وتراكمها إلى العجز في الموازنة العامة للدولة واستمراره، وربما تزايد لسنوات ممتدة، والواقع يشير إلى أن معدلات حجم مديونية كثير من الدول متخلفة كانت أو متقدمة منسوبة للنتائج المحلي الإجمالي قد تجاوزت حد الأمان المتعارف عليه دوليا وفقا لما أقرته اتفاقية "ماستريخت" لدول الاتحاد الأوروبي التي نصت على أن لا تتجاوز نسبة الدين العام للنتائج المحلي الإجمالي نسبة 60%، بل إنه يتعين على الدول النامية بصورة خاصة العمل على تخفيض تلك النسبة عن هذا المستوى نظرا لما تعانيه تلك الدول من مشاكل اقتصادية هيكلية لا حصر لها.

لهذا بات من الضروري إتباع سياسة فعالة لإدارة الدين العام تستهدف توفير التمويل اللازم لتغطية عجز الموازنة بأقل تكلفة ممكنة، مع الأخذ في الاعتبار قدرة الدولة على تحمل الأعباء المترتبة على تلك المديونية مع العمل على تخفيض عجز الموازنة أو على الأقل عدم زيادته، غير أنه لن يتأتى للدول التخفيف من حدة الظاهرة ما لم تبحث في أسبابها، سواء تلك التي تلقى المسؤولية فيها على عاتق الدول المقرضة ذاتها، أو تلك التي تتحمل وزرها الدول المقرضة.

الفصل الثاني: مساهمة الإيرادات البترولية في تمويل
الموازنة العامة بالجزائر

تمهيد:

لقد أودع الله سبحانه وتعالى البترول في باطن الأرض منذ ملايين السنين وشاءت قدرته العلية أن يظل حبسًا في بقاع الأرض، كثرة طبيعية هي بحق عصب الحياة الآن للإنسانية جمعاء، وقد عرف الإنسان البترول منذ عشرات القرون⁽¹⁾ من خلال البقع البترولية التي كانت تظهر على سطح الأرض، فقد عرفه الجوس الذين كانوا يعبدون النار الناتجة عن اشتعال الغاز الطبيعي الخارج من باطن الأرض، كما استخدمه الفينيقيون في صناعة الزخرف، وفي صناعة السفن وطلاءها.

إن الحاجة أم الاختراع كما هو معروف، وهي تقترن باكتشاف الأشياء، فقد واكب الفحم عصر الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، ولقد اكتفى الناس في عصر النهضة الصناعية بالضوء الخافت الناتج من الشموع المصنوعة من دهن الحيوان وذلك حتى بداية القرن التاسع عشر حين ظهرت الحاجة إلى ضرورة توافر البديل خاصة مع انتشار الآلات الجديدة في العالم الغربي، وصاحبها الحاجة إلى مادة لتشحيمها بديلاً لشحم الحيوان والزيوت النباتية التي كانت تناسب الآلات اليدوية البسيطة، أي أن الأوضاع في هذا العصر قد هيأت الجو ليفرض البترول منطوقه.

لقد بدأت أهمية البترول تتعاضم مع الحربين العالميتين الأولى والثانية نظراً لأن أدوات تلك الحروب المدمرة كانت تسير بقوة البترول ومشتقاته، وأصبح البترول أحد مظاهر العمليات الحربية، فاشتد التسابق بين الدول المتحاربة للسيطرة على موارده، وقبل أن تهدأ تلك الحروب كان المخطط لدى الدول الاستعمارية الكبرى هو إحكام قبضتها على منابع البترول في الشرق الأوسط بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، ولكون هذه المادة أصبحت ذات أهمية بالغة في حياة الأمم فكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على قيمتها الاقتصادية التي أصبحت ترتفع بمرور الوقت، إلى أن أصبح هذا المورد مصدراً أساسياً للدخل القومي بالبلدان البترولية، وهو حال الجزائر، لذلك أصبحت التنمية الاقتصادية تعتمد في تمويلها على الإيرادات البترولية، وهذا انطلاقاً من كون أن الموارد المالية المتأتية من البترول تعتبر الممول الأساسي لإيرادات الموازنة العامة في كثير من الدول النفطية، وهو ما سنحاول التطرق له في هذا الفصل بالتركيز على حالة الجزائر.

1 - حمدي البني، " البترول المصري الماضي وآفاق المستقبل"، دار المعارف، القاهرة 1999، ص 25.

المبحث الأول: الاقتصاديات النفطية والعوامل المحددة للأسعار البترولية

تعتبر عملية اكتشاف واستخراج خام البترول من العمليات المعقدة، التي شهدت العديد من التطورات منذ نجح الأمريكي "ديريك" في حفر أول بئر عام 1859 بولاية بنسلفانيا، وفي القرن العشرين شهدت صناعة البترول تقدما هائلا في هذا المجال، وذلك باستخدام أحدث أساليب التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، حتى بلغت صناعة البترول استخراج الخام من المياه العميقة.

تسجل الخريطة الزمنية لاكتشاف البترول أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أول دولة في العالم قامت بحفر بئر للبترول في سنة 1859م ثم تبعها كل من بولندا وكندا ورومانيا سنة 1860م، ثم البيرو عام 1863م ثم مصر التي تعتبر أول دولة في منطقة الشرق الأوسط تم بها الكشف عن النفط في منطقة "جسمة" عام 1868م في حين تم اكتشاف البترول في إيران أوائل القرن العشرين وذلك سنة 1908م، وفي العراق سنة 1923، أما في السعودية فكان ذلك سنة 1936م لتليها باقي الدول الأخرى⁽¹⁾.

إن صناعة النفط والغاز تعتبر من أهم الصناعات في العالم في الوقت الحاضر لما تشكله هذه الصناعة من أهمية بين مجموعة مصادر الطاقة اللازمة لتسيير العالم، حيث يبلغ نصيب النفط ما نسبته 39% والغاز 24% أي ما مجموعه ثلثي مصادر الطاقة المختلفة، ناهيك عن ميزة انخفاض الأسعار الاستهلاكية لهذه المحروقات قياسا ببعض مصادر الطاقة الأخرى⁽²⁾.

تجدر الإشارة إلى أن السوق العالمية للبترول تتكون من ثلاثة أطراف رئيسية هي الشركات العالمية للبترول والدول المصدرة له، ونظيرتها المستوردة له، وقبل عقد السبعينات كانت الشركات العالمية للبترول تسيطر على السوق البترولية سيطرة كاملة، غير أن هذا النمط الأوحده للسيطرة الذي فرضته الشركات العالمية النشطة في المجال لفترة تزيد عن الخمسين عاما تحطم تدريجيا منذ عقد السبعينات، وخاصة بعد الصدمات المتعاقبة في السوق العالمية للبترول حيث تبلور هذا النمط الثلاثي للأطراف المتعاملة في سوق البترول.

المطلب الأول: الاقتصاديات النفطية، مفاهيم ونظريات

يشكل البترول أساس الصراعات الحالية، ومنذ الحرب العالمية الأولى والبترول محل صراع عالمي ومراقبة من طرف البلدان المتقدمة والشركات الدولية، من أجل السيطرة على مراكز النفوذ والتأثير على الاقتصاد العالمي وتؤدي صناعة النفط دورا كبيرا في اقتصاد كثير من الأمم، ففي كثير من البلدان الصناعية توظف هذه الصناعة عددا ضخما من العاملين، كما أنها مشتر رئيسي للحديد وال فولاذ، والمركبات الميكانيكية، ومنتجات أخرى كثيرة

1- علي لطفي، "الطاقة والتنمية في الدول العربية"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص 69.

2- عبد الخالق مطلق الراوي، "محاسبة النفط والغاز" دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2011، ص 13.

وفي بعض البلدان النامية والغنية بالنفط تدر صادرات البترول معظم الدخل الوطني، والنفط أيضا مصدر للنفوذ السياسي لمثل هذه البلدان، حيث تعتمد على هذا المورد الاستراتيجي أمم أخرى كثيرة بحاجة للوقود.

1/ نظريات نشأة النفط:

يعود تكون مادة النفط في باطن الأرض إلى عدة نظريات، غير أن هناك نظريتين معتمدتين في الغالب لتفسير نشأة النفط هما نظرية الأصل العضوي ونظرية الأصل غير العضوي ويمكن التطرق لهما بإيجاز فيما يلي⁽¹⁾:

أ) **نظرية الأصل العضوي:** ترى هذه النظرية أن النفط تكون من بقايا بعض الكائنات الحية (الحيوانية والنباتية) وبخاصة الأحياء البحرية الدقيقة، التي تجمعت مع بقايا كائنات أخرى بعد موتها في قيعان البحار والمحيطات واحتلقت برمالها، وبرواسب معدنية أخرى، وتحولت تدريجيا إلى صخور رسوبية، وتزايد سمكها، ثم تعرضت لضغوط هائلة، وارتفعت حرارتها إلى درجات عالية جدا بفعل تحركات القشرة الأرضية، وتأثيرات حرارة باطن الأرض، فتكونت طبقات الصخور الرسوبية التي تسمى بصخور المصدر، وفي ثناياها تحولت البقايا العضوية الغنية بالكربون والهيدروجين إلى مواد هيدروكربونية، تكون منها النفط والغاز الطبيعي، نتيجة عوامل الضغط والحرارة والتفاعلات الكيميائية، والنشاط البكتيري الذي قام بدور مهم في انتزاع الأوكسجين والكبريت والنيروجين من المركبات العضوية بخلايا الكائنات الحية.

ب) **نظرية الأصل غير العضوي:** تعاكس هذه النظرية سابقتها إذ تشير إلى أن مصدر النفط هو من أصل غير عضوي وأنه معدني الأصل، تكوّن نتيجة لتعرض بعض رواسب كبريدات الفلزات الموجودة في باطن الأرض لبخار الماء، ذلك أن كبريد الكالسيوم يتفاعل مع الماء مكونا الهيدروكربون غير المشبع "الأسيتلين"، ولكن الندرة الشديدة لرواسب الكبريدات، يصعب معها تصور أنها كانت موجودة بكميات هائلة وكافية لتكوين ما استخراج فعلا، من زيت النفط وما لا يزال موجوداً في باطن الأرض، وحيولوجيا فمثل هذه الكبريدات إن وجدت فلا بد أن تكون في ثنايا الصخور البركانية، بدليل خروج غازات هيدروكربونية من فوهات البراكين، بينما لا يوجد النفط إلا في طبقات الصخور الرسوبية.

إلى جانب النظرية المعدنية لنشأة النفط هناك النظرية الكيميائية، التي تفترض أن بعض الهيدروكربونات قد تكونت في الزمن القديم باتحاد الهيدروجين بالكربون، ثم انتشرت في باطن الأرض واحتزنت فيها، وتحولت إلى زيت النفط الذي بدأ يتسرب إلى سطح الأرض عن طريق بعض الشقوق والصدوع في القشرة الأرضية، أو عن طريق حفر آبار الاستكشاف أو المياه، وظهرت الهيدروكربونات على هيئة غازات طبيعية وبترول، أو بقيت في بعض الطبقات المسامية. ومن قرائن النظرية الكيميائية وجود احتياطات هائلة من النفط في مناطق صغيرة جداً في مساحتها كالخليج العربي، تقرب من ثلثي الاحتياطي المؤكد للبترول العالمي، ولا يعقل أن تكون هذه المساحة مكان تجمع

1- مندر ظاهر نصيف، "أصل تكون النفط (نظريات تكون النفط)"، مقالة منشورة على الموقع الإلكتروني لكلية العلوم بجامعة ديالى - بعقوبة - العراق، على العنوان الإلكتروني التالي: <http://sciences.uodiyala.edu.iq> الذي أطلع عليه يوم: 2015/10/17.

الفصل الثاني ————— مساهمة الإبراحام البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

بالغ الضخامة من بقايا الكائنات الحية، وهذه النظرية تعني أن هناك احتمالات كبيرة للغاز الطبيعي والنفط في أماكن كثيرة من الأرض، وأن باطن الأرض يحتوي على مصدر لا ينضب من الهيدروكربونات المكونة للبترو، ويثق بعض العلماء من الولايات المتحدة والسويد وروسيا بصدق هذه النظرية إذ جرى الحفر على أعماق تناهز خمسة آلاف متر أو أكثر، بل إن عمق بعض الآبار الاستكشافية في روسيا وصل إلى 15 كم.

2/ ماهية النفط والغاز الطبيعي:

يجدر التنويه في البداية إلى أن هناك ضرورة لضبط المصطلحات المتعلقة بالحروقات ككل، فهذه الأخيرة أي الحروقات، هي كلمة جامعة لكل مادة تحترق فتعطي طاقة، غير أن هذا اللفظ يستعمل عادة للإشارة إلى البترول والغاز ومشتقاتهما باعتبارهما أهم مصدرين من مصادر الطاقة في العالم.

أ) **النفط أو البترول:** البترول هو مزيج معقد من الهيدروكربونات السائلة والمركبات الكيميائية، التي تحتوي على الهيدروجين والكربون ويتكون بشكل طبيعي في خزانات في الصخور الرسوبية، ومصدر هذا المصطلح من اللغة اللاتينية من الكلمة "Petra" والتي تعني الصخر، والكلمة "Oleum" والتي تعني النفط، وتستخدم كلمة "oil" في الغالب بحيث تعني كلمة "petroleum"، وتوسيع تعريف هذه الكلمة نجد أنها تشمل المنتجات الأساسية "غير المكررة" والمنتجات الثانوية "المكررة"⁽¹⁾.

يطلق عليه أيضا اسم الزيت الخام أو الذهب الأسود كمصطلح أدبي، هو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال أسود يميل إلى الاخضرار، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية، يختلف في مظهره وتركيبه ونقاوته بشدة بحسب مكان استخراجها، وهو مصدر من مصادر الطاقة الأولية الهامة طبقا لإحصائيات الطاقة في العالم ونظرا لوجود أنواع عديدة من النفط الخام من حيث درجة الكثافة، فإن نوعية المشتقات وكمياتها تختلف من نفط لآخر كما أن لاختلاف كثافة المشتقات وزيادة بعض المواد الكيماوية، فإن برميل النفط الخام غالبا ما ينتج مشتقات تفوق حجمه بحدود عشر لترات تقريبا نتيجة إضافة كثير من المواد الكيماوية المختلفة التي تساعد في عمليات التكرير.

تجدر الإشارة إلى أنه يتم استخدام البرميل كوحدة قياس في مجال استخراج النفط الخام وبيعه، و تبلغ كمية البرميل 159 لترا أو ما يعادل 42 غالونا، هذا و يمكن لبرميل نفط متوسط النوعية أن ينتج ما يلي⁽²⁾:

51.4% بنزين

15.3% ديزل (مازوت) ووقود التدفئة

16.6% وقود طائرات وكيروسين

03.3% وقود للسفن والمصانع ومحطات الكهرباء

1- وكالة الطاقة الدولية، "دليل إحصاءات الطاقة"، باريس 2005، ص 73.

2- عبد الخالق مطلق الراوي، مرجع سبق ذكره، ص 312.

08.2% غازات مختلفة جافة وسائلة

05% فحم الكوك

01.9% اسفلت ومواد مشابهة لتعبيد الطرقات

0.9% زيوت تشحيم

01.4% منتجات أخرى.

ب) **الغاز الطبيعي**: يتكون الغاز الطبيعي بشكل أساسي من الميثان، ونسب قليلة من هيدروكربونات أخرى مثل الإيثان والبروبان والبيوتان، كما يحتوي أيضاً على الماء وثنائي أكسيد الكربون والنيتروجين والأكسجين وبعض مركبات الكبريت، ويتم إزالة معظم هذه المركبات الإضافية خلال عملية الإسالة، حيث يتكون الغاز المتبقي بشكل رئيسي من الميثان وكميات قليلة فقط من هيدروكربونات أخرى.

إن الغاز الطبيعي المسال هو غاز طبيعي تم تبريده إلى 161 درجة مئوية تحت الصفر، وهو سائل عديم اللون والرائحة غير مسبب للتآكل وغير سام، يتم تخزينه ونقله في ضغط جوي يتوافق مع درجة غليانه، مما يعني أن درجة حرارته تبقى ثابتة طالما تم المحافظة عليه تحت ضغط ثابت. ولأن الغاز الطبيعي عديم اللون والرائحة والطعم يضاف إليه مركب كيميائي يطلق عليه "مركابتن" (يشبه الكبريت في رائحته) قبل عملية التوزيع لإعطائه رائحة مميزة غير محببة، وذلك كعنصر أمان يسمح بالتعرف عليه في الهواء في حالة حدوث تسرب.

3/ دور البترول والغاز في اقتصاديات الدول:

يساهم البترول بشكل كبير في إجمالي الناتج المحلي، وفي إيرادات الدول المنتجة، وميزان مدفوعاتها، وتأمين العملة الصعبة، كما يلعب البترول والغاز دوراً أساسياً في إنشاء صناعات وخدمات أخرى مرتبطة بهما، لعل من أهمها الصناعات البتروكيمياوية والكهرباء، وتحمية المياه والصناعات الثقيلة ذات الكثافة العالية في استهلاك الطاقة فالبترول لا يزال يحتفظ بمركز اقتصادي ينافس كافة مصادر الطاقة في العالم، على أساس أن عملية الانتقال من الاقتصاد الذي يركز على البترول كمصدر رئيسي للطاقة إلى مرحلة الاقتصاد الذي يركز على الطاقة المستمدة من الطاقة النووية أو الشمسية أمر صعب التحقيق، نتيجة لضرورة تغيير الهيكل الاقتصادي، كما أن نسب الاستهلاك تؤكد تلك النظرة الاقتصادية حيث بلغ حجم استهلاك البترول من إجمالي مصادر الطاقة العالمية 26% عام 1950 لترتفع النسبة إلى 43% عام 1974 وقد ثبات هذه النسبة حتى سنة 2000⁽¹⁾، وفي هذا الخصوص تصورت دورية مستقبل الطاقة العالمية لسنة 2004^(*) أنه من دون طاقة جديدة وسياسات بيئية ملائمة، سيستمر ازدياد الطلب على النفط بنسبة 01.6% لكل عام، ويتوقع أن يستمر النفط بتزويد 90%

1- يسرى محمد أبو العلا، " نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص70.

* دورية مستقبل الطاقة العالمية: نشرة دورية تصدرها وكالة الطاقة الدولية تحمل تحليل سوق الطاقة العالمية على المدى البعيد.

الفصل الثاني ————— مساهمة الإبراحات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

من متطلبات الطاقة لمركبات النقل على الأقل حتى عام 2030، وستزداد الحاجة إلى الغاز الطبيعي بشكل أسرع بمعدل 02,3 % لكل عام⁽¹⁾ لنفس الفترة.

هذا وتشير التقديرات الأولية المتعلقة بإجمالي الطلب العالمي على النفط خلال شهر أوت 2015 إلى بلوغه 95,5 مليون برميل/اليوم، وهو مستوى مرتفع بجوالي 02,1 مليون برميل/اليوم لنفس الشهر من سنة 2014⁽²⁾ لذلك فإن مستقبل السوق العالمية للبترول صار ينذر باحتمالات قوية لعجز العرض العالمي للبترول عن الوفاء بالطلب العالمي المتزايد عليه، إذ تشير توقعات وكالة الطاقة الدولية التي أنشأتها الدول الصناعية الغربية إلى احتمال وجود عجز في الإمدادات البترولية العالمية يقرب من 20 مليون برميل يوميا بحلول عام 2020، وهو ما يهدد احتياجات الدول الصناعية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي يتوقع أن ترتفع وارداتها البترولية من 12 مليون برميل يوميا إلى 17 مليون برميل يوميا عام 2020، وبذلك ترتفع وارداتها البترولية من نحو 120 مليار دولار سنويا في الوقت الحاضر إلى ما يقرب نصف تريليون دولار، إذا تركت السوق البترولية حرة تحكمها المنافسة⁽³⁾.

تتجلى أهمية النفط كذلك في حاضر العالم بارتفاع أو انخفاض أسعار هذه المادة الاستراتيجية على حد سواء ففي سنة 2008 وبارتفاع سعر النفط بدرجة شديدة، تأثر العالم بصفته منتجا أو مستهلكا للبترول لدرجة أن هيمن هذا الموضوع على الخطاب العالمي ووسائل الإعلام العالمية، وقد حددت الزيادة القاسية في سعر الوقود بالنسبة إلى المستهلك النهائي بزعزعة استقرار الاقتصاد العالمي⁽⁴⁾، حيث كانت أسعار الوقود تدفع العالم إلى إنفاق حصة أكبر مما ينبغي من الدخل على هذه السلعة، ما يعني حدوث اختلال مالي واقتصادي قد لا تستطيع كثير من اقتصاديات الدول تحمل تبعاته. و يمكن أن نوضح مدى مساهمة عائدات صادرات البترول^(*) في تمويل إجمالي الواردات من السلع والخدمات لدول مجموعة الأوبك للفترة من 2010 إلى 2015 من خلال الجدول الموالي:

1- INTERNATIONAL ENAREGY AGENCY, « Resources to Reserves oil and Gas Technologies for the Energy Markets of the Future » , Paris 2006, p37.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، "التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء"، العدد 10، الكويت، أكتوبر 2015، ص30.

3 - Hubber's Peak, « The Expectant Déficit of World Oil », 2003, p.167.

4- روبرت سليتر، "سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية"، ترجمة محمد فتحي خضر، القاهرة 2016، ص 16.

* عائدات صادرات البترول: يقصد بها الموارد المالية بالعملة الصعبة المتأتية من صادرات البترول الخام وبعض مشتقاته، باستثناء عائدات صادرات الغاز الطبيعي.

الفصل الثاني — مساهمة الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

الجدول رقم (01-02): يوضح عائدات صادرات البترول إلى إجمالي واردات دول الأوبك

الوحدة (مليار \$) - %

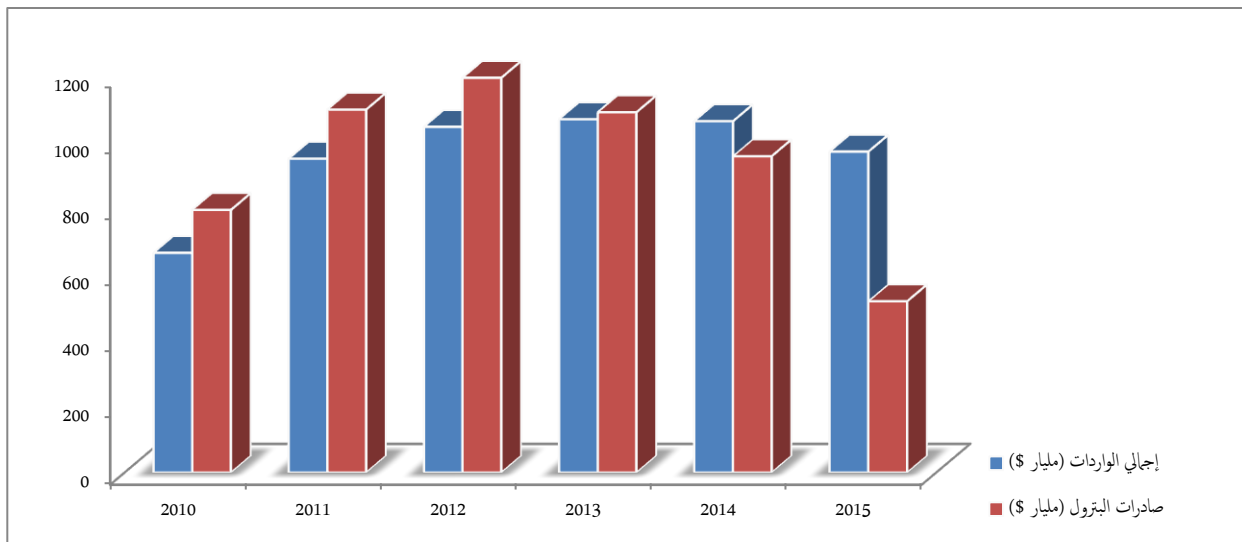
البيان	صادرات البترول (مليار \$)						إجمالي الواردات (مليار \$)						نسبة الصادرات إلى الواردات %					
	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	40,1	51,4	48,2	44,4	40,6	21,7	50,6	57,2	59,4	63,6	58,5	51,5	79,2	89,9	81,1	69,8	69,4	42,1
أنغولا	49,4	65,2	69,3	66,2	57	31,6	16,7	20,2	23,7	26,3	28,5	20	295,8	322,8	292,4	251,7	200	158,0
الإكوادور	9,7	12,9	13,7	14,1	13,2	6,6	19,5	23,1	24,2	25,8	26,4	20	49,7	55,8	56,6	54,7	50	33,0
إندونيسيا	/	18,6	16,4	14,5	12,8	6,3	/	177,4	191,6	186,6	178,1	142	/	10,5	8,6	7,8	7,2	4,4
إيران	72,2	114,7	101,4	61,9	53,6	27,3	75,5	77,8	68,2	60,7	64,6	67,2	95,6	147,4	148,7	102,0	83	40,6
العراق	51,6	83	94,1	89,4	83,5	54,3	43,9	47,8	59	58,7	53,1	51,5	117,5	173,6	159,5	152,3	157,3	105,4
الكويت	61,7	96,7	112,9	108,5	97,5	48,7	22,7	25,1	27,2	29,2	31	31,8	271,8	385,3	415,1	371,6	314,5	153,1
ليبيا	47,2	18,6	60,1	44,4	10,4	4,9	25,2	11,2	25,5	34	20,4	11,2	187,3	166,1	235,7	130,6	51,0	43,8
نيجيريا	67	88,4	95,1	89,9	77,4	41,8	51,1	72	62,5	60,5	66,9	53	131,1	122,8	152,2	148,6	115,7	78,9
قطر	43,4	62,6	65	62,5	56,4	28,3	23,2	22,3	25,2	26,8	31,1	28,4	187,1	280,7	257,9	233,2	181,4	99,6
السعودية	215	317,6	337,4	321,8	284	157,9	106,9	131,7	155,5	168,1	173,8	167	201,0	241,2	217,0	191,4	163,6	94,3
الإمارات	74,6	79,5	86	85,6	97,1	52,3	187	229,9	256,5	270,5	282,1	287	39,9	34,6	33,5	31,6	34,4	18,2
فنزويلا	62,3	88,1	93,5	85,6	71,7	35,8	42,1	52,5	65,9	57,1	47,5	37,2	148,0	167,8	141,9	149,9	150,9	96,2
الأوبك	794	1097	1193	1089	956	518	664,3	948,6	1045	1068	1062	970	119,6	115,7	114,2	102,0	90	53,4

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: « OPEC : Annual Statistical Bulletin 2015 -2016 »

الفصل الثاني ————— مساهمة الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

يوضح الجدول السابق مداخيل صادرات البترول، ونسبة تغطيتها لإجمالي واردات الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، ويشير هذا المؤشر إلى أن صادرات البترول قد غطت إجمالي الواردات للفترة (2010 - 2013)، إذ تراوحت النسبة ما بين (102% و 119%)، غير أن الوضع سرعان ما تغير سنتي (2014-2015) حيث انخفض تمويل عائدات صادرات البترول لإجمالي الواردات لتبلغ هذه النسبة 53,4% فقط سنة 2015. هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذه النسب قد ترتفع أو تنخفض من دولة لأخرى فعلى سبيل المثال نجد أنه في سنة 2014 وبالرغم من أن دولة الإمارات العربية المتحدة حققت عائدات ضخمة من صادرات البترول قدرت بـ 97,1 مليار دولار، إلا أن هذه الإيرادات لم تغطي سوى 34,42% من إجمالي واردات هذا البلد لنفس السنة وهذا راجع لارتفاع الواردات التي بلغت 282,1 مليار دولار، وهي الأضخم من بين دول الأوبك. في حين نجد أن أعلى نسبة تغطية هي تلك المحققة سنة 2012 في الكويت والمقدرة بـ 415%، إذ بلغت صادرات البترول 112,9 مليار دولار، في حين أن إجمالي وارداتها لنفس السنة لم تتجاوز 27,2 مليار دولار يعني هذا أن مداخيل البترول لسنة واحدة تغطي ما تستورده دولة الكويت لأكثر من أربعة سنوات إذا ما بقيت الإيرادات والواردات في نفس المستوى، أما بالنسبة للجزائر وكحد أقصى بلغت نسبة التغطية 89,8% سنة 2011 بتحصيل 51,4 مليار دولار من صادرات البترول مقابل 57,2 مليار دولار كإجمالي الواردات. ويمكن إعطاء صورة لقدرة عائدات صادرات البترول على تمويل احتياجات الاستيراد بالنسبة لدول الأوبك من خلال الرسم البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (01-02): يوضح تغطية عائدات صادرات البترول لإجمالي واردات دول الأوبك مجتمعة



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول السابق

المطلب الثاني: العوامل المحددة للأسعار في السوق البترولية

يجري الحديث في موضوعات الأسعار النفطية عن سعر النفط الخام بالمفهوم الاقتصادي مع شيء من الخصوصية للأسعار النفطية من حيث سلوكها وأنواعها ومحدداتها، وتنصرف النظرية الاقتصادية إلى وضع مقيدات الأسعار النفطية في إطار قاعدة المورد الناضب، وعرض النفط الاصطناعي والمرونة السعرية للنفط الخام، ومعدل النمو الاقتصادي، وكلها أدوات من النظرية الاقتصادية الجزئية، كما تشكل موضوعات اقتصاد النفط الأخرى مثل صناعات التكرير والبتروكيماويات مجالاً للحديث عن اقتصاديات الحجم، والتكاليف والعوائد والأسعار والكفاءة الاقتصادية⁽¹⁾، وتتعدد العوامل المؤثرة في أسعار النفط، حيث يرتبط بعضها بعوامل اقتصادية، والبعض الآخر باعتبارات سياسية وأمنية، فضلاً عن العوامل التجارية، وخليط من العوامل التقنية والقانونية والاعتبارات النفسية ومن بين أهم العوامل يمكن أن نذكر:

1/ الطلب على النفط:

يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات والدول في الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين، وخلال فترة زمنية محددة، بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية. وقد أظهر التقرير الشهري "لوكالة الطاقة الدولية" حول سوق النفط، أن الطلب العالمي على النفط بلغ خلال الربع الأول لسنة 2016، نحو 94.82 مليون برميل يومياً، بارتفاع 1.3% عن الربع المماثل لسنة 2015 حيث كان 93.58 مليون برميل يومياً، وتوقع التقرير لسوق النفط الصادر عن منظمة "أوبك" أن يصل الاستهلاك العالمي للنفط لسنة 2016 حوالي 94.18 مليون برميل يومياً، وأشارت بيانات التقرير إلى تراجع في الطلب من الصين والولايات المتحدة ومعظم أوروبا، بمقدار 1.2 مليون برميل يومياً، بعد ارتفاعه بمقدار 1.4 مليون برميل يومياً خلال الربع الأخير 2015، وبلغ متوسط الطلب العالمي على النفط نهاية 2015 ما يقارب 92.98 مليون برميل يومياً، محققاً ارتفاعاً بحوالي 1.54 مليون برميل يومياً مقارنة بسنة 2014⁽²⁾، وهذا ويمكن توضيح مسار تطور الطلب على النفط للفترة (2000 - 2015) من خلال الجدول الموالي:

1- أحمد حسين علي الهيتي، "مقدمة في اقتصاد النفط"، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت 1994، ص12.

2 - OPEC « Monthly Oil Market Report » Vienna 13 May 2016, P 34.

الجدول رقم (02-02): يوضح تطور الطلب العالمي على النفط للفترة 2000 – 2015

الوحدة: (مليون برميل/اليوم)

الطلب العالمي	آسيا	أفريقيا	الشرق الأوسط	أوروبا الغربية	أوروبا الشرقية	أمريكا اللاتينية	أمريكا الشمالية	البيان
71,56	19,38	1,74	3,78	14,56	4,59	6,5	20,96	2000
72,24	19,41	1,88	3,85	14,74	4,7	6,53	21,1	2001
72,7	20,14	1,93	3,96	14,58	4,5	6,39	21,16	2002
74,12	20,72	1,98	4,15	14,70	4,63	6,3	21,62	2003
76,59	21,91	2,12	4,37	14,54	4,75	6,52	22,33	2004
77,77	22,29	2,22	4,62	14,58	4,9	6,68	22,44	2005
78,68	22,67	2,25	4,87	14,57	5,11	6,89	22,29	2006
86,54	25,54	3,05	6,51	14,92	5,38	7,81	23,31	2007
86,06	25,68	3,18	6,92	14,79	5,43	8,02	22,01	2008
84,78	25,83	3,22	7,09	14,06	5,29	8,04	21,22	2009
87,18	27,01	3,34	7,36	13,99	5,47	8,24	21,73	2010
88,25	27,93	3,5	7,43	13,57	5,67	8,81	21,30	2011
89,1	29	3,62	7,67	13,15	5,7	9,03	20,89	2012
90,46	29,5	3,81	7,77	13,02	5,76	9,23	21,33	2013
91,43	29,94	3,9	8,08	12,83	5,9	9,24	21,5	2014
92,97	30,69	3,99	8,34	13,06	5,93	9,19	21,74	2015

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على: « Annual Statistical Bulletin 2008 – 2016 » PEC :

2/ الاحتياطات النفطية:

الاحتياطات النفطية هي القاعدة التي تركز عليها سياسة الإنتاج النفطي، ومن هذا المنطلق فإن أية سياسة للإنتاج والتصدير ينبغي أن تتحقق من التقدير الحقيقي لتلك الاحتياطات، وأن تأخذ في اعتبارها ما قد تقدمه جهات بحثية من تقديرات قد تكون غير صحيحة خدمة لمصالحه، وبخاصة ينبغي الانتباه إلى أن بعض الشركات الأجنبية العاملة في أراضي الدول المضيفة قد تعتمد للمبالغة في تقديرها حجم الاحتياطات قصد إقناع تلك الدول بأن ما لديها يكفيها مدد طويلة ومن ثم تطمئن إلى ارتفاع الإنتاج آتيا، وتخضع تقديرات الاحتياطي المؤكد للتغير بالزيادة أو النقصان متأثرة بالعوامل التالية⁽¹⁾:

أ) الإنتاج: إذ يقل الاحتياطي بمقدار ما يتم استخراجه من النفط.

ب) الاكتشافات الجديدة: يضاف إلى الاحتياطي المؤكد تقديرات الاحتياطي في الحقول الحديثة الاكتشاف.

1- حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2006، ص 133.

الفصل الثاني — مساهمة الإبراحات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

ج) التوسعات: وتمثل الاحتياطات التي يتأكد وجودها نتيجة التوسع في حفر وتنمية الحقول الموجودة بالفعل وبخاصة الحقول التي لم يمضي على اكتشافها فترات طويلة، والتي لم يتم تنميتها بالكامل.

د) إعادة التقدير: كلما ازداد عدد الآبار المحفورة في حقل ما، وكلما طالت فترة الإنتاج الفعلي منه، زادت وتحسنت المعلومات الجيولوجية والهندسية الأساسية المعروفة عنه، مثل درجة المسامية وسمك الطبقة المنتجة ونسبة المياه وغيرها، وفي ضوء تلك المعلومات والنمط الفعلي لإنتاج الحقل المتجمع يمكن إعادة تقدير الاحتياطات المؤكدة بقدر أكبر من الدقة، ومن ثم تخضع التقديرات السابقة للتغيير زيادة أو نقصا.

استنادا لمعطيات منظمة البلدان المصدرة للنفط، يمكن إعطاء حوصلة عن مسار تطور الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط للفترة (2000 - 2015) من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-03): يوضح إجمالي الاحتياطي العالمي للمؤكد للنفط للفترة 2000 - 2015

الوحدة: (مليار برميل)

البيان	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	أوروبا الشرقية	أوروبا الغربية	الشرق الأوسط	أفريقيا	آسيا	الاحتياطي العالمي
2000	26,9	122,23	89,26	19,28	692,97	93,3	42,68	1086
2001	27,1	124,58	114,61	19,49	697,03	96,86	43,23	1122
2002	27,16	117,52	123,31	18,3	728,95	101,88	40,44	1157
2003	26,95	117,04	126,69	16,92	744,81	112,17	40,22	1184
2004	26,24	118,97	126,09	17,17	748,42	113,18	40,24	1190
2005	26,57	118,45	127,26	16,95	751,69	117,37	40,64	1198
2006	26,69	124,25	128,85	15,36	754,61	118,79	40,96	1209
2007	25,87	137,39	128,97	14,91	750,61	121,34	40,22	1219
2008	26,21	210,5	128,97	14,8	752,25	122,04	40,27	1295
2009	24,02	248,82	126,17	13,28	752,07	124,17	44,22	1332
2010	24,02	334,88	126,93	12,94	794,26	130,13	44,18	1467
2011	25,58	340,78	126,99	12,64	796,84	128,57	50,09	1481
2012	34,66	338,35	119,88	10,8	799,13	128,37	47,55	1478
2013	37,65	341,52	119,87	11,33	802,95	128,15	47,86	1489
2014	40,5	341,29	119,86	10,76	802,51	127,33	48,19	1490
2015	40,5	342,75	119,86	10,06	802,84	128,04	48,59	1492

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على / « Annual Statistical Bulletin 2008 - 2016 » OPEC

3/ إنتاج النفط:

يشكل التنقيب عن البترول وتطوير حقوله مرحلتين مهمتين تسبقان عادة مرحلة إنتاجه فالتنقيب عن المزيد من مصادر البترول هو بوجه عام شرط واضح للمحافظة على إنتاج يتزايد باستمرار، كما أن العثور على البترول ليس سوى بداية، إذ أن الحقول التي يتم اكتشافها يجب تطويرها، وهذا ينطوي على أعمال الحفر الفعلي وشق الطرق، وإنشاء الأبنية من مختلف الأنواع كالمساكن وأبراج الحفر، والخزانات وتطوير الطاقة وتوزيعها، ومد خطوط الأنابيب، وتركيب المضخات والمحركات وشبكات الإنارة والمياه وتشغيلها كلها. وتجدر الإشارة إلى أن أعمال التنقيب تتطلب الحصول على رخصة قانونية، تمنح الجهة التي تنوي التطوير حق التنقيب وتنفيذ الأعمال الضرورية وتعتبر هذه الأنشطة محدد مباشر لسعر برميل النفط، لأنه باحتساب تكاليف هذه الأشغال والمهام وتوزيعها على حجم الإنتاج، نصل إلى تكلفة إنتاج برميل النفط، ويمكن تصنيف تكاليف إنتاج الزيت الخام إلى فئتين⁽¹⁾:

أ) تكاليف ما قبل الإنتاج: وهي النفقات التي تتحملها الشركات قبل ان يبدأ الإنتاج الفعلي وتشمل البنود الرئيسة التالية:

❖ تكاليف الحصول على الامتيازات؛

❖ تكاليف التنقيب؛

❖ تكاليف الحفر وتطوير الحقوب؛

❖ تكاليف حقن الغاز والمحافظة على مكامن الزيت؛

❖ تكاليف الآبار الجافة.

ب) تكاليف الإنتاج: وهي تلك النفقات المتصلة بمرحلة الإنتاج الحقيقي وتشمل مختلف تكاليف الإنتاج المباشرة كإخراج المنتجات البترولية وتجميعها وفرزها وتركيزها ونقلها إلى موانئ التصدير ومعامل التكرير، بالإضافة إلى النفقات غير المباشرة والتي تحمل بدورها إلى تكاليف الإنتاج.

بخصوص الإنتاج العالمي من النفط الخام، يمكن تبيان ذلك من خلال الجدول الموالي:

1 - عبد الهادي حسن طاهر، "تحديد الدخل في صناعة البترول الدولية"، دار الساقى، بيروت 2008، ص 114.

الجدول رقم (02-04): يوضح الإنتاج العالمي من النفط الخام للفترة 2000 – 2015

الوحدة: (مليون برميل/اليوم)

البيان	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	أوروبا الشرقية	أوروبا الغربية	الشرق الأوسط	أفريقيا	آسيا	الإنتاج العالمي
2000	7,21	9,31	7,63	6,28	21,41	6,74	7,25	65,85
2001	7,17	9,32	8,24	6,03	20,77	6,61	7,2	65,38
2002	7,19	9,47	9,04	5,95	18,62	6,42	7,27	63,98
2003	7,14	9,54	9,96	5,62	20,4	7,24	7,28	67,22
2004	6,82	9,96	10,74	5,37	21,98	8,27	7,34	70,51
2005	6,53	10,13	11,08	4,9	22,72	8,81	7,44	71,64
2006	6,44	10,07	11,53	4,5	22,9	8,86	7,32	71,64
2007	6,45	9,83	12	4,31	22,36	8,99	7,31	71,28
2008	6,29	9,63	12,03	4,04	23,14	9,19	7,41	71,76
2009	6,57	9,5	12,38	3,81	20,86	8,46	7,35	68,96
2010	6,71	9,66	12,64	3,52	21,02	8,58	7,58	69,74
2011	6,89	9,8	12,41	3,19	23	7,38	7,46	70,17
2012	7,78	9,7	12,5	2,88	24,1	8,18	7,47	72,64
2013	8,83	9,68	12,65	2,72	23,84	7,62	7,42	72,79
2014	10,1	9,74	12,64	2,75	23,51	7,13	7,43	73,33
2015	10,69	9,17	12,65	2,89	24,49	7,07	7,55	75,07

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على / « OPEC : Annual Statistical Bulletin 2008 – 2016 »

4/ صادرات النفط:

تخضع الصادرات العالمية من النفط لعدد من المحددات يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وإذا كان الطلب يحدده مستوى ومعدل نمو النشاط الاقتصادي، وأسعار النفط، فإن العرض يتحدد بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، وليس معنى توافر احتياطات نفطية كبيرة أن يصبح من السهل زيادة الإنتاج فور ارتفاع الطلب، إذ يلزم تنمية الحقول المكتشفة وتزويدها بالوسائل القادرة على استخراج النفط من باطن الأرض ومعالجته وتخزينه وضخه حتى سطح الناقل أو موقع المصفاة، وبديهي أن ما يتحقق من احتياطات نفطية أو إمكانيات إنتاجية إنما يعتمد في النهاية على حجم الاستثمارات الموجهة لعمليات التنقيب والتنمية، وحتى إذا توافرت الإمكانيات الإنتاجية فإن معدل الإنتاج لا يصح أن يتجاوز المستوى الذي تحدده الاعتبارات الفنية، وهو الحد الأعلى لمعدل الإنتاج الرشيد، كذلك يتحدد العرض بسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة الاستهلاك المحلي أو لتصديره تحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات أجيال المستقبل وتدخل

الفصل الثاني — مساهمة الإبراداع البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

في هذا الإطار السياسة الجماعية التي تقررها أوبك، بالنسبة إلى تحديد سقف الإنتاج وتوزيع الحصص بين الأعضاء وكذلك مدى التزام الأعضاء بتلك الحصص⁽¹⁾.

يلعب التخزين التجاري، والاستراتيجي أحيانا، الذي تقوم به الدول المستهلكة للنفط وشركاتها دورا في تغير المرونة اللازمة في حجم العرض بحيث يواجه التقلبات الموسمية، ولكن هذا الدور يقتصر تأثيره على المدى القصير فقط هذا وفي ظل تذبذب كل هذه العوامل وغيرها فقد تطور حجم صادرات النفط العال عند المي للفترة 2000 – 2015 كما هو محدد في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-05): يوضح صادرات العالم من النفط الخام ومشتقاته للفترة 2000 – 2015

الوحدة: (مليون برميل/اليوم)

البيان	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	أوروبا الشرقية	أوروبا الغربية	الشرق الأوسط	أفريقيا	آسيا	صادرات العالم
2000	3,01	7,02	5,41	9,82	19,2	6,37	5,12	55,98
2001	2,99	7,06	6,05	9,64	18,13	6,3	5,3	55,48
2002	3	6,55	5,77	9,32	16,63	6,29	5,24	52,83
2003	3,12	6,46	6,5	9,24	17,64	6,84	5,24	55,06
2004	3,23	6,61	6,92	9,59	19,59	7,42	5,5	58,88
2005	3,35	6,79	7,75	9,32	20,27	7,52	5,65	60,68
2006	3,02	7,13	7,65	9,22	20,52	7,6	5,78	60,96
2007	3,09	7,02	7,89	8,9	20,14	7,96	6,05	61,07
2008	3,65	6,98	7,1	8,46	20,53	7,4	6,79	60,95
2009	3,75	6,7	7,84	8,31	18,37	7,52	6,9	59,42
2010	3,9	6,34	8,25	8,29	19,16	7,17	6,82	59,96
2011	5,05	6,45	10,14	8,2	21,44	7,42	7,66	66,39
2012	5,43	6,2	10,16	8,39	21,72	7,74	7,61	67,28
2013	6,18	6,05	10,16	8,32	21,17	7,35	7,96	67,23
2014	6,91	6,14	10,12	8,25	20,66	7	8,01	67,12
2015	7,53	6,34	10,72	8,78	21,28	7,09	8,36	70,23

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على / « Annual Statistical Bulletin 2008 – 2016 » OPEC :

5/ العوامل السياسية:

تتأثر أسعار النفط العالمية بمظاهر عدم الاستقرار في المناطق المنتجة للنفط، أو التي ينقل ويكرر من خلالها حيث تؤدي هذه المظاهر إلى زعزعة ثقة المتعاملين في أمان الإمدادات النفطية من مناطق الضخ، ومن ذلك

1- حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، 137.

الفصل الثاني — مساهمة الإبراحيات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

أعمال العنف والهجمات التخريبية على المنشآت النفطية، مثل العراق وليبيا والاضطرابات في كل من فنزويلا نيجيريا إذ كثيرا ما تنعكس تلك المخاوف على أسواق النفط العالمية.

المطلب الثالث: الأسواق النفطية والفاعلون فيها

يعتبر موضوع تسعير البترول من أكثر الموضوعات إثارة للجدل، وإحاطة بالغموض والسرية، وبصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير بسعر أو بآخر، فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا هاما للغاية في تحديد أسعار البترول، إلى حد أن فهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره كانا دائما أمران يصعبان على فهم الكثيرين من خارج الصناعة البترولية، بل ومن داخلها أيضا.

يمكن وصف السوق العالمية للبترول بأنها سوق احتكار قلة، كما يمكن وصف الوضع داخل كل مجموعة من المجموعات المكونة لهذه السوق بأنه احتكار قلة أيضا، حيث تتميز كل مجموعة بوجود عدة متعاملين يمارس بعضهم تأثيرا كبيرا على السوق نتيجة لكبر حجمه.

1/ العناصر المكونة للسوق العالمية للبترول:

لفهم طبيعة القوى التي تحكم السوق العالمية للنفط لابد من البدء بعرض موجز لتطور القوى التي كانت تحكمه في الماضي، والتي ما زالت تعتبر من أهم عناصر تلك السوق فإذا جاز أن يوصف عقد الثلاثينات من القرن الماضي بأنه عقد الثلاث الكبار وهم ستاندارد جرسى شل (الهولندية البريطانية)، البريطانية للنفط، فإن الأربعينات والخمسينات قد شهدت سيطرة الشركات السبع أو الثماني العالمية الكبرى وهي⁽¹⁾:

- ❖ ستاندارد جرسى (إكسون حاليا)؛
- ❖ شل الهولندية البريطانية؛
- ❖ البريطانية للنفط؛
- ❖ تكساسو الأمريكية؛
- ❖ غلف الأمريكية؛
- ❖ ستاندارد كاليفورنيا الأمريكية (شيفرون) ؛
- ❖ موبيل الأمريكية؛

1- حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 29.

يضاف إليها أحيانا الشركة الفرنسية للنفط.

أما عقد الستينات فيسجل ظهور الشركات المستقلة والوطنية في السوق العالمية، في حين يشهد عقد السبعينات بداية سيطرة الدول المصدرة للنفط على مرحلة إنتاج النفط الخام، وبخاصة ما حققته أوبك في ظل حرب أكتوبر 1973، في حين ظلت الشركات العالمية الكبرى تسيطر على باقي المراحل التالية لإنتاج النفط الخام مع اتساع رقعة الأسواق لكي تستوعب عددا أكبر من تلك الشركات. أما عقد الثمانينات فقد شهد تآكل المكاسب التي حققتها أوبك في ظل حرب أكتوبر 1973 والثورة الإيرانية 1979، وقد بدأ ذلك التآكل بانخفاض تدريجي في أسعار النفط الخام وفي حجم إنتاج دول الأوبك خلال النصف الأول من عقد الثمانينات ثم انتهى بانقراض الأسعار إلى أقل من النصف عام 1986. ليعقبها فترة من التذبذب أدخل النفط خلالها في البورصات العالمية وانضم إلى السلع التي تخضع للمضاربة، وذلك لأول مرة في تاريخ صناعة النفط، وباستثناء الفترة التي انعكست آثار أزمة الخليج على النفط إنتاجا وتسعيرا، فإن عقد التسعينات قد شهد استمرار التآكل المطرد في أسعار النفط الخام وضعف سيطرة أوبك على أسواقه، كما شهد اتجاهها عاما لاندماج الشركات الكبرى لتكوين تكتلات عملاقة بهدف خفض الكلفة ودعم سيطرتها على الأسواق في مواجهة المنافسة التي استهدفت سياسات الدول الغربية تنميتها داخل أسواقها للحصول على احتياجاتها من الطاقة بأقل الأسعار.

إضافة إلى الشركات الكبرى المؤثرة بدرجة بليغة في سوق النفط، فإنه تبرز لنا بعض الهيئات الدولية التي تشارك بدورها في التأثير بقطاع المحروقات ولو بدرجات متفاوتة لعل من أبرزها:

أ) منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك (OPEC): هي منظمة دولية مؤلفة حاليا من اثني عشرة دولة مصدرة للنفط تعمل على تنسيق السياسات البترولية، وقد تشكلت المنظمة ردا على أنشطة وممارسات الشركات العالمية الكبرى للنفط ولا سيما تلك المعروفة باسم "الأخوات السبع"، حيث كثيرا ما كانت نشاطات هذه الشركات تضر بمصلحة البلدان المصدرة للنفط نتيجة للاستغلال المفرط والمجحف لمواردها الطبيعية، وتعود الخطوات الأولى لإنشاء المنظمة لسنة 1949 عندما بادرت فنزويلا للاتصال بكل من إيران والعراق والكويت والسعودية مقترحة إيجاد سبل لتوثيق التعاون المشترك في المسائل النفطية، غير أن الدافع الرئيسي لنشأة المنظمة يعود لوقت لاحق وبالضبط في سنة 1959 بانعقاد اجتماع للدول العربية المنتجة للنفط بالقاهرة، مع دعوة إيران وفنزويلا للحضور بصفة مراقبين، وكان هذا الاجتماع لمناقشة مسألة اتخاذ الشركات البترولية العالمية لقرار تخفيض سعر النفط دون مشاوره حكومات الدول المنتجة⁽¹⁾.

1 - OPEC, «An Introduction to the Oil Industry & OPEC», Second Edition, Vienna 2013, p 49.

الفصل الثاني — مساهمة الإبراحات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

تلى هذا الاجتماع مباشرة مؤتمر بغداد الذي شهد نشأت منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك في الفترة الممتدة من 10 إلى 14 سبتمبر 1960، بحضور الأعضاء المؤسسون وهم إيران والعراق والكويت والسعودية وفنزويلا وكان المقر الرئيسي في البداية يقع في جنيف، ثم حول إلى فيينا بالنمسا منذ 1965، وقد تقرر أثناء الاجتماع الأول للمنظمة جواز قبول أعضاء جدد بشرط أن يكون العضو المرشح مصدرا لكميات صافية كبيرة من النفط الخام، وأن يجوز الموافقة الجماعية للأعضاء الخمسة الأصليين، وقد كان انضمام الأعضاء وفقا للبرنامج التالية:

الجدول رقم (02-06): يوضح تواريخ انضمام الدول الأعضاء لمنظمة الأوبك

الدولة	تاريخ الانضمام	الدولة	تاريخ الانضمام
إيران	1960	إندونيسيا	1962
العراق	1960	الإمارات	1967
الكويت	1960	الجزائر	1969
السعودية	1960	نيجيريا	1971
فنزويلا	1960	الإكوادور	1973
قطر	1961	الغابون	1975

المصدر: <http://mobile.opec.org>

هذا وقد انتهت عضوية كل من الإكوادور والغابون خلال عقد التسعينات، لعدم قدرتهما على تحمل نصيب متساو من الأعباء في موازنة المنظمة مع باقي الأعضاء وفشل المنظمة في تعديل نسب التمويل بحيث تكون بحسب نصيب كل عضو في حجم الإنتاج أو حجم التصدير كما طالب بذلك بعض الأعضاء، وبخصوص الأهداف الرئيسية للمنظمة، فقد نص عليها نظامها الأساسي ويمكن إيجازها فيما يلي⁽¹⁾:

❖ تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء، وتحديد أفضل الوسائل لحماية مصالحها منفردة ومجموعة؛

❖ وضع الوسائل الكفيلة بتحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية للنفط الخام، بقصد التخلص من التقلبات الضارة وغير الضرورية؛

❖ توفير إمدادات نفطية للدول المستهلكة على نحو يتميز بالانتظام والاقتصاد والكفاءة؛

❖ تحقيق عائد عادل على استثمارات العاملين في صناعة النفط.

ب) وكالة الطاقة الدولية (IEA): هي هيئة مستقلة تأسست في نوفمبر 1974 ضمن إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالعاصمة الفرنسية باريس، تتمحور مهامها حول تعزيز أمن الطاقة بين الدول

1- حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص44.

الفصل الثاني ————— مساهمة الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

الأعضاء من خلال التعامل الجماعي مع الاضطرابات التي تطرأ على إمداد النفط، وتقديم البحوث والتحليلات الموثوق بها حول طرق ضمان طاقة نظيفة ميسورة التكلفة، كما تقوم بتطبيق برنامج شامل للتعاون في مجال الطاقة بين الدول الأعضاء، إذ يتوجب على كل من هذه الدول الاحتفاظ بمخزون من النفط يعادل تسعين يوماً من صافي صادراتها، وهي تسعى لتحقيق الأهداف الأساسية الآتية⁽¹⁾:

❖ تعزيز وسائل التغلب على انقطاع إمدادات النفط وتحسينها؛

❖ إرساء سياسة ترشيديّة في مجال الطاقة في سياق أممي من خلال تعزيز علاقات التعاون مع الدول غير

الأعضاء والمنظمات الصناعية والدولية الأخرى؛

❖ إدارة نظام معلوماتي يعمل باستمرار في سوق النفط العالمي؛

❖ تحسين وسائل توفير الطاقة ودعم الطلب عليها عالمياً من خلال تطوير مصادر الطاقة البديلة وزيادة كفاءة

استخدام الطاقة؛

❖ المساعدة في تكامل السياسات في مجال البيئة والطاقة.

والدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية هي⁽²⁾: أستراليا - النمسا - بلجيكا - كندا - جمهورية التشيك - الدانمارك - إستونيا - فنلندا - فرنسا - ألمانيا - اليونان - المجر - إيرلندا - إيطاليا - اليابان - كوريا الجنوبية - لكسمبورج - هولندا - نيوزيلندا - النرويج - بولندا - البرتغال - سلوفاكيا - إسبانيا - السويد - سويسرا - تركيا - المملكة المتحدة - الولايات المتحدة.

ج) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوابك (OAEPC): تأسست منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول بموجب الاتفاقية التي أبرمت في بيروت بتاريخ 09 يناير 1968 فيما بين حكومات كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة ليبيا (المملكة الليبية آنذاك) ونصت الاتفاقية على أن تكون مدينة الكويت مقراً لها. تهدف المنظمة إلى تعاون أعضائها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول، وتقديم الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة، وتوفير الظروف الملائمة للاستثمار في صناعة البترول في الأقطار الأعضاء.

انضم إلى عضوية المنظمة في عام 1970 كل من دولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين والجمهورية الجزائرية. وانضم إليها في عام 1972 كل من الجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق، وانضم إليها

1- International Energy Agency, « WORLD ENERGY OUTLOOK 2013 » Paris 2013, p03.

2- الموقع الرسمي للوكالة الدولية للطاقة <https://www.iea.org>، الذي اطلع عليه يوم 2016/08/10.

الفصل الثاني ————— مساهمة الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

في عام 1973 جمهورية مصر العربية، وانضمت الجمهورية التونسية في عام 1982 (توقف نشاطها منذ عام 1987) وتجزير الاتفاقية انضمام أية دولة عربية مصدرة للبترول إلى عضويتها شريطة أن يكون البترول مصدراً هاماً لدخلها القومي، وبموافقة ثلاثة أرباع أصوات الدول الأعضاء على أن يكون من بينها أصوات جميع الدول الأعضاء المؤسسة⁽¹⁾.

2/ معايير ضبط المعاملات بأسواق النفط العالمية:

تعتبر السوق النفطية أو البورصة البترولية، وسيلة فاعلة لتسويق وإجراء التعاقدات الدولية والإقليمية للمنتج النفطي، ولها تأثير إيجابي في تنشيط حركة التعاقدات النفطية وانعكاسات راشدة على نظام تسعير النفط في الأسواق العالمية سواء كان في سوق لندن أو نيويورك أو سنغافورة، وللتعرف على أسواق النفط العالمية وكيفية تعاملها بأكثر سلع العالم تداولاً على الإطلاق، لا بد في البداية من مقدمة وجيزة عن الوسائل والمقومات الخاصة بهذه السلعة، التي تتميز بأنها أفضل مصادر الطاقة بل إنه يتفوق عليها جميعاً في مزايا الوزن والحجم والقيمة، ومن أكثر السلع ارتباطاً بالسياسة العالمية والنزاعات والحروب الداخلية والدولية.

أ) **معايير تسعير أنواع النفط:** إذا جازت المقارنة فكما للبشر بصمة وراثية، فللنفط الخام أيضاً "بصمة جغرافية" إذ له أنواع وخواص مختلفة تتوقف على وزنه النوعي ومحتواه من الكبريت، وهما عاملان يختلفان باختلاف موقع استخراجها، وتصنف أنواعه ويشار إليها بالخام "الحلو" أو "الحامض"، فإذا كانت نسبة الكبريت فيه تقل عن 0.5% فهو "حلو"، أما الخام الذي يحتوي على أكثر من 0.5% من الكبريت فيشار إليه أنه "الحامض" وبحكم أنه توجد أصناف ودرجات مختلفة كثيرة من النفط الخام، فقد تعارف البائعون والمشترون في كل سوق على عدد محدود من خامات النفط وجعلوها معياراً، فبالنسبة لأكثر الأسواق النفطية في العالم ويتعلق الأمر ببورصة البترول الدولية، الموجود بلندن IPE فإنه يعتمد خام برنت كمعيار لتسعير المعاملات، حيث أن ثلثي مبيعات النفط الخام في العالم تسعر على أساس هذا المعيار، رغم أن الكمية المباعة منه لا تتعدى 250 ألف برميل في اليوم، إذ يتحدد سعر الأصناف الأخرى من البترول بناءً جودتها مقارنة بخام برنت إما بالزيادة أو النقصان، ويعني ذلك أن التحكم في اختيار وتحديد المعيار النفطي في سوق البورصة يأتي من واقع البلد الذي تقع فيه السوق النفطية، ويتكون مزيج "برنت" من نفوط 15 حقلاً مختلفاً في منطقتي برنت ونيبيان في بحر الشمال، وهو من النفوط الخفيفة الحلوة بسبب وزنه النوعي البالغ 38 درجة وانخفاض نسبة الكبريت التي تصل إلى 0.37% ويستخدم خام برنت كمعيار لتسعير ثلثي إنتاج النفط العالمي خاصة في الأسواق الأوروبية والإفريقية، ويتضح جلياً في حالة شح ومحدودية الإمدادات تذبذب الأسعار إذ يفقد المعيار معياريته، لاسيما وأن حقول بحر الشمال مشرفة على النضوب مما سيخلق مشكلة كبيرة للمتعاملين الذين سيجب عليهم البحث عن مزيج آخر للتسعير

1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، "أوابك"، نشرة شهرية صادرة عن المنظمة، العدد 10، الكويت 2015، ص 02.

الفصل الثاني — مساهمة الإبراحات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

وبيع مزيج برنت بسعر أعلى من سلة نفوط "أوبك" بنحو دولار للبرميل ويسعر يقل عن خام غرب تكساس بنحو دولار أيضاً، ويتم تسعير النفط العربي الثقيل في بورصة البترول الدولية بسعر أقل بخمسة إلى سبعة دولارات للبرميل عن سعر مزيج برنت، فيما يسعر النفط العربي الخفيف الممتاز بسعر يزيد بدولارين إلى أربعة دولارات للبرميل عن سعر مزيج برنت.

إن المعيار المتبع في أمريكا الشمالية هو خام وسط تكساس المتوسط، الذي ينتج في غرب تكساس ونقطة التسعير هي مدينة كوشينج في أوكلاهوما، لأنها ملتقى لمجموعة كبيرة من أنابيب النفط ونقطة التوزيع إلى مختلف أنحاء الولايات المتحدة، ويستخدم خام غرب تكساس كأحد خامات القياس العالمية في تسعير الخامات الأخرى خاصة في أمريكا الشمالية، ونظراً لجودته العالية فإنه المصدر الأساسي لاستخلاص البنزين، ويبلغ وزنه 396 درجة، ويحتوي على 0.24% من الكبريت فقط، لهذا فهو أعلى من خام برنت بنحو دولار واحد، وبنحو دولارين من نفوط سلة "أوبك".

بالرغم من أن جميع التسعيرات والتعاملات مع الولايات المتحدة في شؤون مبيعات النفط الخام، تكون وفقاً للمعيار الأمريكي أي بالمقارنة بخام غرب تكساس المتوسط، إلا أن أسعار النفط الخام في بورصة نيويورك عادة ما يشار إليها بخام "الخفيف أو الحلو"، وقد يشير ذلك إلى أي من عدة خامات محلية أمريكية أو أجنبية، لكن الوزن النوعي ونسبة الكبريت فيها يقعان في نطاق معين للنفط الأمريكي الخفيف WTI، فبالنسبة لسلة أوبك التي تعرف بـ ORB فإن سعرها ينخفض عن النفط الأمريكي الخفيف عادة بنحو 10 دولار نظراً لجودتها المنخفضة مقارنة بـ WTI، هذا وتظم سلة أوبك النفوط التالية: صحاري بلند (الجزائر) - جيراسول (أنغولا) أورينت (الإكوادور) - ربيع الخفيف (الغابون) - ميناس (أندونيسيا) - الإيراني الثقيل (إيران) - البصرة الخفيف (العراق) - خام التصدير (الكويت) - السدر (ليبيا) - بوني الخفيف (نيجيريا) - الخام البحري (قطر) - العربي الخفيف (السعودية) - مريان (الإمارات) - ميري (فنزويلا)⁽¹⁾.

يسعر النفط العربي الثقيل في السوق الأمريكية ناميكس، بأقل من سعر وسط تكساس بنحو 10 إلى 15 دولارا للبرميل، فيما يسعر النفط العربي الخفيف الممتاز في نفس السوق، بزيادة دولار إلى دولارين للبرميل عن سعر وسط تكساس. أما في بورصة سنغافورة فخام دبي يستعمل كمعيار لتسعير مبيعات خامات المناطق الأخرى المباعة لدول آسيا ويعود ذلك إلى أن خام دبي أحد الخامات القليلة التي يتسنى التعامل فيها من فوراً مقارنة بالعقود طويلة الأجل لخامات الخليج الأخرى، حيث يسعر النفط العربي الثقيل في سوق شرق آسيا بأقل من دولارين إلى أربعة دولارات للبرميل، فيما يسعر النفط العربي الخفيف الممتاز وهو أعلى أنواع النفط السعودي

1- الموقع الإلكتروني الرسمي لمنظمة البلدان المصدرة للبترول <http://www.opec.org> الذي اطلع عليه يوم: 18 أوت 2016.

الفصل الثاني ————— مساهمة الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

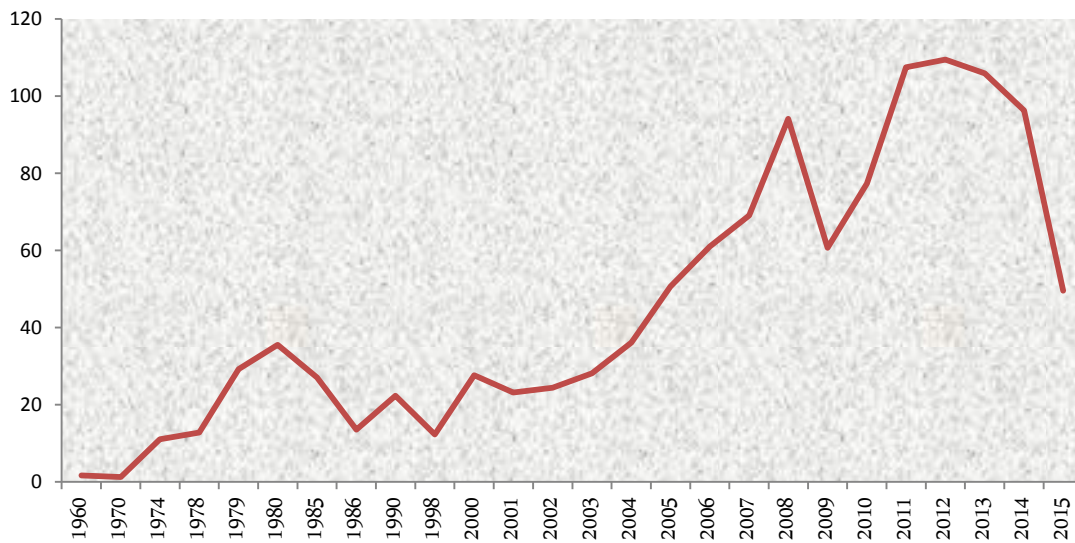
زيادة ثلاثة إلى أربعة دولارات للبرميل. ويمكن إعطاء صورة عن أهم التطورات التي طرأت على معدل سعر نفوط سلة الأوبك، منذ نشأة هذه المنظمة من خلال الجدول والشكل المواليين:

الجدول رقم (02-07): يوضح أهم التطورات في معدل سعر نفوط سلة الأوبك

السنة	السعر (\$)	السنة	السعر (\$)
1960	01.63	2003	28.10
1970	01.21	2004	36.05
1974	11.00	2005	50.59
1978	12.79	2006	61.00
1979	29.19	2007	69.04
1980	35.52	2008	94.10
1985	27.01	2009	60.68
1986	13.53	2010	77.38
1990	22.26	2011	107.46
1998	12.28	2012	109.45
2000	27.60	2013	105.87
2001	23.12	2014	96.29
2002	24.36	2015	49.49

المصدر/ من إعداد الطالب اعتمادا على: OPEC : « Annual Statistical Bulletin: 2000 – 2016 ». الموقع الالكتروني للبوابة المالية "أرقام": www.argaam.com الذي اطلع عليه يوم 19 أوت 2016.

الشكل البياني رقم (02-02): يوضح تقلبات معدل سعر نفوط سلة أوبك



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول السابق

الفصل الثاني ————— مساهمة الإبراحات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

ب) الأسواق (البورصات) النفطية: إن نظرة سريعة على المداولات النفطية تبين أن النفط الخام هو أكثر سلع العالم تداولاً في العالم، ويبيع النفط دولياً حسب اتفاقيات ثنائية تعقدها الدول المنتجة مع الدولة الراغبة في الاستيراد، ويتم تحديد الأسعار وفقاً لقوى العرض و الطلب و الزمن أو التاريخ الذي ستنفذ فيه هذه التعاقدات وهذه القوى يتحكم فيها في المقام الأول عدد محدود جداً من البورصات النفطية العالمية التي تنظم سوق النفط دولياً، وتعتبر أهم القنوات التي تحكم العلاقة بين قوى الإنتاج والاستهلاك، ومن المعروف أن كبرى أسواق النفط في العالم توجد في بريطانيا، وتعرف ببورصة البترول الدولية IPE ومقرها لندن، كما توجد أيضاً بورصة أمريكا NYMEX "نيمكس" في الولايات المتحدة الأمريكية بنيويورك، وفي الشرق الأقصى توجد بورصة SIMEX "سيمكس" ومقرها في سنغافورة.

ج) العقود الفورية و العقود الآجلة: إن العلاقات التعاقدية في الأسواق النفطية بشكل عام، لا تختلف عن مثيلاتها في أسواق السلع الأخرى، أي أنها تعتمد في المقام الأول على قوى العرض والطلب، ويتحدد من خلالها شكل وأنواع وحجم وكم التعاقدات ما بين منتجي البترول ومستهلكيه، ويتم تغيير الأسعار حسب العقود ووفقاً لظروف السوق النفطية، ولكن وجه الاختلاف هو في أن ذلك يتم في شكل عقود حاضرة أو عقود آجلة، ويتم ذلك عادة في صورة عقود آجلة تسلم في الشهر التالي، وفي مثل هذا النوع من المعاملات ⁽¹⁾ يتفق المشتري على تسلم الشحنة ويوافق البائع على توفير كمية محددة من النفط بسعر متفق عليه مسبقاً في موقع معين، ولا يتم تداول العقود الآجلة إلا من خلال معاملات مالية منظمة تسدد يومياً بناء على قيمتها الحالية في السوق، والحد الأدنى للشراء هو ألف برميل، والعملة التي يسعر بها النفط هي الدولار الأمريكي، أما سعر برميل النفط الذي يتم إعلانه بشكل يومي فهو للبيع الفوري في تلك الأسواق، وتأسيساً على ذلك فإن بورصة البترول بورصة سلعية تحكمها علاقات العرض والطلب لتنفيذه في شكل عقود حاضرة أو عقود آجلة، كما هو النمط السائد في لغة التعاقد في الأسواق البترولية الدولية أو الإقليمية، مما يجعل كل من عامل السعر وعامل الزمن هما المحددان لنشاط البورصات النفطية.

1- راشد أبانمي، " أسواق النفط العالمية ودورها في تنظيم المعاملات النفطية"، مقالة منشورة في صحيفة الاقتصادية اليومية الصادرة بالرياض يوم 18 نوفمبر 2007، التي اطع عليها في الموقع الإلكتروني للصحيفة <http://www.aletq.com> يوم 13 أوت 2016.

المبحث الثاني: تركيبة الموازنة العامة في الجزائر

يلعب التخطيط المالي دورا بارزا في حصر موارد المجتمع، وتحديد أفضل الوسائل لاستخدامها على الوجه الأمثل لإشباع أكبر قدر ممكن من حاجاته، وتنوع مستويات التخطيط المالي وأدواته لتشمل الموازنة العامة للدولة بشكل رئيس، خطط الاقتراض والائتمان، السياسة النقدية، إضافة إلى تخطيط الأسعار والأجور، التي تعبر عن نشاط تنظيمي ديناميكي للمجال المالي، يسعى لتحديد غايات وأهداف معينة والعمل على تحقيقها بواسطة ممارسة أنسب الوسائل المتاحة، داخل إطار متناسق مع النشاط الاقتصادي، في ظل الظروف المتغيرة الحالية والظروف المالية المتطورة مستقبلا، وانطلاقا من الأهمية التي تكتسيها الموازنة العامة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدول بتضمنها للأدوات الرئيسية التي تعتمدها لتنفيذ سياساتها وتحقيق أهدافها، فسنحاول في هذا المبحث التطرق لماهية الموازنة العامة، بالتركيز على هيكلها ومدى تحقق توازنها بالجزائر.

المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة

عرفت الموازنة كفكرة ومحتوى منذ نشوء الدولة التي تحتاج إلى إيرادات لتقوم من خلالها بأداء وظائفها، ولكن لفظ الموازنة العامة كاصطلاح هو الذي عرف حديثا، فقد استخدم لفظ الموازنة العامة لأول مرة بإنجلترا منتصف القرن السابع عشر، حيث دل على الحقيبة الجلدية التي كان وزير الخزانة العامة يحملها معه عند حضوره لمجلس العموم البريطاني، وكانت هذه الحقيبة تحوي بيانات واقتراحات الوزير المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة، ثم تطور استخدام اللفظ الذي أصبح يدل على بيانات واقتراحات الوزير المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة.

01/ تعريف الموازنة العامة:

الموازنة في اللغة تعني المقابلة بين شيئين، والتعادل بينهما، فيقال وازن الشيء بمعنى عادله وقابله وحاذاه وساواه في الثقل، واصطلاحا فالموازنة العامة هي تقدير مفصل للإيرادات والنفقات العامة للدولة، لمدة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة، تعمل على تحقيق الأهداف العامة التي تتبناها الدولة⁽¹⁾، وعرفها القانون الفرنسي بأنها: "القانون المالي السنوي الذي يقدر ويجيز لكل سنة ميلادية مجموع إيرادات الدولة وأعبائها"⁽²⁾.

كما عرفها القانون الأمريكي بأنها: "صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وإيراداتها بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم واقتراحات الجباية المعروضة فيها"⁽³⁾.

1- وليد خالد الشايجي، مرجع سبق ذكره، ص33.

2- François CHOUVEL, op, cit, p20.

3- محمد خالد المهاني، "الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة - تجارب عربية مقارنة- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية القاهرة 2012، ص 12.

الفصل الثاني ————— مساهمة الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

وجاء في قانون المحاسبة العمومية في لبنان بأن الموازنة العامة هي: "صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مقبلة، تجاز بموجبه الجباية والإنفاق"⁽¹⁾.

وقد عرف قانون المحاسبة العمومية الجزائري الميزانية بأنها: "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير و الاستثمار، ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها"⁽²⁾.

مما سبق يمكن تعريف الموازنة العامة بأنها عبارة عن بيان تقديري لنفقات الدولة و إيراداتها لمدة زمنية محددة غالبا ما تقدر بسنة، ترصد في وثيقة وتعرض على السلطة التشريعية لإجازتها، ليشرع في تنفيذها إشباعا للحاجات العامة وتحقيقا للسياسة الاقتصادية والاجتماعية.

02/ خصائص الموازنة العامة:

هناك جملة من الخصائص والمرتكزات التي على أساسها يتم إعداد الموازنة العامة وتمييزها عن باقي الموازنات وهو ما سنتناوله بإيجاز فيما يلي⁽³⁾:

أ) **الموازنة العامة تقديرية:** تتضمن الموازنة العامة توقعاً لأرقام مبالغ النفقات والإيرادات العامة، لمدة لاحقة غالباً ما تكون سنة، يتطلب هذا الطابع التقديري أقصى درجات الدقة والموضوعية، حيث تقوم أجهزة الدولة المختلفة بتقدير حجم النفقات والإيرادات اللازمة من أجل تنفيذ السياسة المالية، إذ تأتي هذه التوقعات بصورة مفصلة وموزعة بين الإدارات العامة المختلفة، بما يتفق مع أبعاد السياسة المالية للدولة.

ب) **الموازنة العامة معتمدة من السلطة التشريعية:** تعتبر موافقة السلطة التشريعية (البرلمانية) على الموازنة العامة واعتمادها أساسياً لتنفيذها، فمن دون هذه الموافقة تبقى الموازنة مشروعاً مقترحاً غير قابل للتطبيق، وليس معنى إجازة السلطة التشريعية أن تنفرد هذه السلطة بمختلف مراحل الموازنة العامة، بل تقسم الاختصاصات بينها وبين السلطة التنفيذية، فتتولى هذه الأخيرة مهمة الإعداد والتنفيذ، لتختص السلطة التشريعية بالتعديل والموافقة والرقابة.

ج) **الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة:** الموازنة العامة تعبير عن برنامج عمل للمستقبل يتضمن تقديراً لما تنوي الحكومة إنفاقه، وما تتوقع تحصيله من إيرادات خلال السنة القادمة، هذا وتختلف بداية السنة المالية ونهايتها من دولة لأخرى بما يتناسب والظروف السياسية والاقتصادية والإدارية لكل دولة.

1- نفس المرجع، ص12.

2- المادة 03 من القانون 90-21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية.

3- شفيق علي المارك، محمد عبد العزيز، "أصول وقواعد الموازنة العامة"، مطبعة جامعة الملك سعود، الرياض 2002، ص75.

د) الموازنة خطة لتحقيق الأهداف العامة: الموازنة العامة هي إطار يعكس فيه اختيار الحكومة لأهدافها وأدواتها إلى تحقيق تلك الأهداف، فهي تعبر عن خطة اقتصادية شاملة تحدد وتقرر السياسات والبرامج المناسبة لبلوغ الغايات العامة.

هـ) الموازنة العامة عمل إداري ومالي: تتطلب الموازنة العامة مجموعة من الإجراءات الإدارية والمالية، تتخذها السلطة التنفيذية لإعداد مشروع الموازنة العامة، ومن ثم تمريره للسلطة التشريعية لاعتماد هذا المشروع.

3/ مبادئ الموازنة العامة:

إن مبادئ الموازنة العامة هي قواعد نظرية كما وصفها فقهاء المالية العامة وكتابها، وقد ارتبطت هذه المبادئ بالمفهوم الكلاسيكي للموازنة العامة، غير أنه مع تطور مفهوم المالية العامة تطورت مبادئ الموازنة العامة بدورها وأصبح لها العديد من الاستثناءات، وهو ما سنوضحه فيما يلي⁽¹⁾:

أ) مبدأ وحدة الموازنة: يعني هذا المبدأ أن ترد نفقات الدولة وإيراداتها ضمن وثيقة واحدة تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها، فلا تنظم الدولة غير موازنة واحدة تتضمن مختلف أوجه النفقات والإيرادات مهما اختلفت مصادرها أو تعددت الجهات العامة التي يقتضيها التنظيم الإداري للدولة، ولبدأ وحدة الموازنة هذا بعض الاستثناءات أهمها:

❖ الموازنة الملحقة: هي موازنات قد ترد منفصلة عن الموازنة العامة، تتضمن إيرادات ونفقات بعض الإدارات العامة التي تتمتع بشخصية معنوية مستقلة.

❖ الموازنة الاستثنائية: هي موازنة منفصلة عن الموازنة العامة العادية، تعد لأغراض مؤقتة (إسكان مستعجل) أو ظروف غير عادية (كوارث)، وبموارد استثنائية (هبات)، أو لإنجاز مشاريع كبرى.

❖ حسابات الخزينة: هي حسابات ليست لها علاقة مباشرة بإيرادات ونفقات الموازنة، تشرف عليها الخزينة العمومية للدولة، فقد تتلقى الحكومة بعض المبالغ لا تلبث أن تعيدها بعد مدة لأصحابها كتأمين المناقصات، أو حتى إيرادات عامة تأتي من مصادر محددة، وتوجه لتغطية نفقات محصنة، لهذا ترد في حسابات خارج الموازنة.

ب) مبدأ شمولية الموازنة: يقصد بهذا المبدأ أن تشمل الموازنة جميع نفقات الدولة وإيراداتها، دون إخفاء أو سهو وبدون أي خصم أو تقاص بين إيرادات ونفقات جهة عامة معينة.

ج) مبدأ سنوية الموازنة: يقصد بمبدأ السنوية أن يتم تقدير الإيرادات والنفقات بصورة دورية ولمدة سنة واحدة إذ يكون لكل سنة موازنة مستقلة بنفقاتها وإيراداتها عن موازنة السنة السابقة و اللاحقة. ولهذا المبدأ بعض الاستثناءات لعل أهمها⁽²⁾:

1- محمد خالد المهاني، "الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة - تجارب عربية مقارنة -"، مرجع سبق ذكره، ص 26.

2- محمد خالد المهاني، "الموازنات المالية"، الجامعة الافتراضية، دمشق 2008، ص 73.

الفصل الثاني ————— مساهمة الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

❖ نظام الموازنة الاثني عشرية: هي موازنة توضع لأقل من سنة (شهر، شهرين...) حيث تستمر بموجبها الحكومة بالإنتفاق في حدود 12/1 من الاعتمادات المفتوحة لها خلال السنة السابقة، مع الاستمرار بجمالية الإيرادات العامة خلال المدة نفسها، ويؤخذ بها عادة عندما يتأخر إقرار الموازنة إلى ما بعد دخول السنة المالية الجديدة.

❖ الاعتمادات الإضافية: يتم اللجوء إليها عندما تكون الاعتمادات المخصصة في الموازنة العامة لنفقة من النفقات غير كافية وتفرض الحاجة اعتماد نفقات جديدة، فتتقدم الحكومة إلى السلطة التشريعية لإقرار موازنة إضافية تصرف خلال نفس السنة المالية.

(د) مبدأ تعادل الموازنة: يقصد بهذا المبدأ أن لا تزيد النفقات عن الإيرادات العامة في موازنة الدولة، وألا تقل عنها، وفي حال حدوث خلل في التوازن يتم تخفيض النفقات، أو تغطية الفرق بالأخذ من الاحتياطات إن كان ذلك ممكناً، أو العمل على إيجاد موارد أخرى كاللجوء للاقتراض.

(هـ) مبدأ عدم تخصيص الإيرادات: يعني هذا المبدأ أن توجه جميع الإيرادات لتغطية جميع النفقات دون تخصيص إيراد معين لنفقة محددة، ولهذا المبدأ بعض الاستثناءات منها:

❖ تخصيص إيراد معين لسد أقساط القروض وفوائدها؛

❖ تخصيص بعض القروض الخارجية لمشروعات معينة؛

❖ عدم تغيير وجهة الهبات والتبرعات.

4/ أنواع الموازنات العامة:

يختلف أسلوب الموازنة في ظل النظام الاقتصادي المخطط، عنه في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي، من حيث مدى ارتباط خطة الوحدة الاقتصادية بالخطة العامة للدولة، كما تتعدد أنواع الموازنات العامة المطبقة حالياً تبعاً لاختلاف الجهود العملية التي بذلها علماء المالية والاقتصاد والإدارة في كل بلد، ويمكننا تناول أنواع الموازنات العامة بإيجاز فيما يلي⁽¹⁾:

أ) موازنة البنود (الموازنة التقليدية): تمثل أقدم صور الموازنة، وتمتاز بالسهولة والبساطة في إعدادها وتنفيذها والرقابة عليها، فهي تعد على أساس التبويب النوعي للنفقات والإيرادات في أبواب ومجموعات وبنود، حيث يتم تخصيص الاعتمادات لكل بند، بما يمكن من التعرف على العناصر التفصيلية للنفقات ومصادر الإيرادات، كما تتم الاستعانة بتقسيمات فرعية أخرى كالتبويب الإداري (التسيير)، والتبويب الاقتصادي (التجهيز)، وهي تركز في فلسفتها على تحقيق الرقابة المالية والقانونية على عناصر النفقات والإيرادات، بما يفضي إلى إحداث التوازن الحسابي بينهما، لتفادي الآثار الاقتصادية الضارة التي يمكن أن تترتب على العجز في فيها.

1- محمد خالد المهاني، "الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة - تجارب عربية مقارنة -"، مرجع سبق ذكره، ص36.

الفصل الثاني — مساهمة الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

وقد أدى التقدم الذي حدث في مجال العلوم الاقتصادية والإدارية والسلوكية، وتطور دور الحكومات وإدراكها لمسؤوليتها الاجتماعية تجاه أفراد ومؤسسات الدولة، إلى أن أصبحت الموازنة التقليدية لا تتلاءم وجملة التطورات والأحداث، ووجهت لها الكثير من الانتقادات، لعل من أبرزها أنها تركز على جانب المدخلات وتدير الأموال دون الاهتمام بجانب المخرجات والعلاقة بينهما، كما لا تستخدم المقاييس والقواعد العلمية لتحليل التكلفة والعائد، ولا تهتم بالبرمجة الزمنية للأهداف⁽¹⁾.

ب) موازنة البرامج والأداء: نتيجة لأوجه قصور الموازنة التقليدية بدأت المحاولات لتطوير الموازنة العامة، وكانت أولى هذه المحاولات موازنة البرامج والأداء⁽²⁾، وهي الموازنة التي تركز على الربط والتنسيق بين برامج الوحدات الحكومية والأهداف العامة للدولة، ويتم ذلك بتقسيم الموازنة العامة للدولة إلى موازنات فرعية على مستوى الوزارات أو الهيئات، ثم إلى برامج رئيسية وفرعية على مستوى الوحدات الإدارية الأصغر حجما التي قد تكلف بتنفيذ برنامج كامل أو جزء من برنامج.

تركز موازنة البرامج والأداء على تحديد وصياغة أهداف كل وحدة إدارية، في شكل برامج وأنشطة مترجمة في صورة وحدات أداء وإنجاز معبر عنها كما أو نوعا، مع تقدير تكاليف البرامج والأنشطة وتخصيص الاعتمادات اللازمة بما يحقق مستوى الإنجاز المستهدف.

كما يتيح تطبيق موازنة البرامج والأداء مشاركة العاملين في إعداد الموازنة، مما يفضي إلى رفع الروح المعنوية لديهم وخلق الرغبة في تحقيق إنجاز أفضل نتيجة اقتناعهم بالبرامج المعتمدة، بالإضافة إلى ميزة إمكانية المتابعة المستمرة للتنفيذ ومقارنة ما تم إنجازه في صورة وحدات أداء بما هو مخطط مسبقا.

غير أن هذا لم يمنع وجود بعض العقبات التي صاحبت التطبيق العملي لموازنة البرامج والأداء، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، لعل من بينها ضعف خبرة وكفاءة العاملين في الجهاز الإداري للدولة، بالإضافة إلى القصور في مجال التخطيط، حيث يتم التركيز على البرامج والأنشطة كغايات في حد ذاتها، وليست كوسائل لتحقيق الأهداف القومية.

ج) موازنة التخطيط والبرمجة: يمكن أن يعرف هذا النظام بأنه منهج علمي لاتخاذ القرارات، يمكن من قياس التكلفة والعائد للاستخدامات البديلة للموارد الاقتصادية، وتشجيع استخدام تلك المعلومات بصفة مستمرة ومنظمة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات وتدير الأموال في وحدات الجهاز الإداري للدولة، وتقوم موازنة التخطيط والبرمجة على جملة من الأسس يمكن إنجازها فيما يلي⁽³⁾:

❖ تحديد الأهداف القومية تحديدا دقيقا، وترتيب أولوياتها؛

1- طارق نوبر، "نحو تطبيق موازنة الأداء لتحقيق الإدارة الرشيدة في الدول العربية"، مجلة الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 2007، ص 05.

2 - Granof Michael H, "Government & not-for-profit Accounting" 3ed, Inc United States America, 2005. P201.

3- بن عزة محمد، "ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - 2015، ص 119.

❖ تحليل وتطوير البدائل المحققة للأهداف بأكبر قدر من الفعالية؛

❖ الحصول على معلومات دقيقة عن التكاليف المحتملة للبرامج والنتائج المتوقعة لها لفترة طويلة؛

❖ رفع مستوى أداء الإدارات الحكومية لضمان الحصول على خدمات توازي النفقات المخصصة لها.

شاب نظام الموازنة هذا بعض العقبات، منها صعوبة تحديد الأهداف وصياغتها في شكل برامج وأنشطة، إضافة إلى عسر إيجاد صيغة تحقق التوازن بين الأهداف طويلة الأجل وقصيرة الأجل، لما يترتب على ذلك من استفادة الأجيال القادمة على حساب الأجيال الحالية وبالعكس، وزيادة على هذا هناك إشكال آخر يتجسد في صعوبة قياس الآثار غير المباشرة للبرامج والأنشطة الحكومية، التي تمثل عنصرا مهما من عناصر التقييم الشامل للتكلفة والعائد من تلك البرامج والأنشطة.

د) موازنة الأساس الصفري: تعرف موازنة الأساس الصفري بأنها: "أسلوب يقوم على وضع تقديرات الموازنة لأي بند من بنود النفقات ابتداء من نقطة الصفر، أي لا ينظر إلى تقديرات الإنفاق العام السابق، بل توضع التقديرات وفق ما يجب أن تكون عليه هذه النفقات بعد دراسة حجم النشاط المطلوب وطريقة إنجازه والتكاليف المتوقعة"⁽¹⁾ يعني هذا أنه ينظر إلى كافة البرامج والمشروعات -القديم منها والجديد- على أنها جديدة، حيث يفترض أن تبدأ من نقطة الصفر حتى تقاس فعالية كل مبلغ يتم إنفاقه، بما يتيح تحديد ما إذا كان من الضروري الاستمرار في القيام بنشاط معين أو تخفيضه أو إلغائه، أو الإبقاء عليه بالمستوى الحالي، مع زيادة أو تخفيض الاعتمادات المخصصة بما يتناسب والعائد.

غير أن الأخذ بنظام الموازنة هذا يواجه صعوبة البدء من نقطة الصفر حتى لو كان فرضيا، وهذا الافتراض قد يتناسب مع المشروعات الجديدة، لكنه عمليا لا يتناسب مع المشروعات المستمرة في العمل في إطار خطة شاملة أو برامج متكاملة.

هـ) الموازنة التعاقدية: ترجع أول محاولة لتطبيق الموازنة التعاقدية لسنة 1996 بنيوزلندا، حيث عملت وزارة المالية بهذا البلد على إعداد الموازنة العامة كنظام تعاقدية، يقوم على عقد جملة من الصفقات بين الهيئات العمومية والجهات المنفذة (المنجزة)⁽²⁾، حيث تقوم الحكومة بطرح مشاريعها وبرامجها المستقبلية أمام الجميع (قطاع عام وخاص) بغرض إيجاد متعاقدين ينفذون تلك المشاريع والبرامج بكفاءة وفعالية وبأقل تكلفة ممكنة، وفي الوقت المناسب، شريطة أن تحقق تلك البرامج والمشاريع الأهداف المرجوة، والإشباع المنشود، وبالنظر لحداثة هذا النموذج لم تظهر بعد بصورة واضحة تلك النقائص التي يمكن أن تعيب هذا النظام.

1- عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكمي"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة 1997، ص165.

2- بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص124.

المطلب الثاني: هيكل الموازنة العامة في الجزائر

تعد عمليات الموازنة ومحاسبتها من أهم الوسائل في إدارة الأعمال الحكومية على مختلف مستوياتها، وأساس عملية التخطيط والتنظيم والإدارة، والتقوم لجميع الأنشطة في كل وزارة و إدارة حكومية، وبازدياد الدور الذي تقوم به الحكومات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة فيما يتعلق بتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية، ازدادت أهمية تقوم الآثار المترتبة على التصرفات الحكومية، لتتمكن من اتخاذ القرارات على أسس سليمة، ومن هنا تبرز أهمية الأساليب المستخدمة في تبويب الموازنة، التي يجب أن تتلاءم مع حسابات واحتياجات وواقع وطبيعة كل دولة، إذ يجب أن يوفر نظام المحاسبة الحكومية (العمومية) للموازنة البيانات التي تفي بالاحتياجات اللازمة لها، كما أن الجداول والبيانات والحسابات التي تتضمنها الموازنة العامة لا بد من تصنيفها وتبويبها، بما يتيح للسلطات العامة اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف المتوخاة، لذلك فإن أسلوب تبويب بيانات الموازنة أي ترتيب النفقات والإيرادات العامة بصورة إجمالية وتفصيلية، لا بد أن يهدف إلى تيسير إعداد الموازنة بما يتلاءم وأهداف الخطة القومية، وأن يعكس بوضوح ما تبغيه الحكومة من تخصيص الموارد المتاحة، وأن يتيح إحكام الرقابة على تنفيذ الموازنة.

تجدر الإشارة إلى أنه في مجال التطبيق توجد أنواع عدة لتبويب نفقات الموازنة العامة للدولة وإيراداتها، لعل أهمها:

- ❖ التبويب وفقا للاعتمادات (التبويب النوعي - طبيعة النفقات)؛
- ❖ التبويب وفقا للوحدات التنظيمية (التبويب الإداري)؛
- ❖ التبويب وفقا للغرض من الإنفاق (التبويب الوظيفي)؛
- ❖ التبويب وفقا للطبيعة الرأسمالية أو الجارية للمعاملات المالية (التبويب الاقتصادي)؛
- ❖ التبويب الجغرافي (الإقليمي)؛
- ❖ التبويب وفقا للبرامج والأنشطة.

بالنسبة للجزائر فإنه يتم اعتماد التبويب الوظيفي والإداري معا في الفصل بين النفقات في الموازنة العامة، فنجد نفقات التسيير وهي التي توزع بدورها حسب القطاعات الحكومية، ونفقات التجهيز، أما الإيرادات فهي ترد في الموازنة العامة بناء على مصدرها، وهو ما سنتطرق له في هذا الجزء.

1/ تبويب الإيرادات العامة:

تتأتى موارد الموازنة العامة في الجزائر حسب ما ينص عليه القانون من المصادر الآتية⁽¹⁾:

- ❖ الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
- ❖ مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛

1- المادة 11 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 08 شوال 1404 هجري، الموافق لـ 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

الفصل الثاني — مساهمة الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

- ❖ التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات والأتاوى؛
- ❖ التسديد بالرأسمال للقروض والتسيبقات الممنوحة من طرف الدولة والفوائد المتربة عنها؛
- ❖ مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛
- ❖ مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا؛
- ❖ الحصص المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقسيم ذكر مصادر الإيرادات بشكل عام، كما قد تظهر كلها أو بعضها، وعلى العموم فإن الإيرادات تظهر مفصلة ومرتبة في الموازنة التي ترد في ملاحق قوانين المالية السنوية على النحو التالي⁽¹⁾:

I. الموارد العادية: نظم الإيرادات التالية:

أ) الإيرادات الجبائية:

- ❖ حواصل الضرائب المباشرة؛
- ❖ حواصل التسجيل والطابع؛
- ❖ حواصل المختلفة على الأعمال؛
- ❖ حواصل الضرائب غير المباشرة؛
- ❖ حواصل الجمارك.

ب) الإيرادات العادية:

- ❖ حاصل دخل أملاك الدولة؛
- ❖ الحواصل المختلفة للميزانية؛
- ❖ الإيرادات النظامية.

ج) الإيرادات الأخرى.

II. الجبائية البترولية: نظم كل الضرائب والرسوم المفروضة على النشاطات والمداخيل المرتبطة بالحقوقات، والتي سنتطرق لها بنوع من التفصيل لاحقا.

2/ تبويب النفقات العامة: كغيرها من الموازنات العامة لكثير من الدول، فإننا نجد أن الأعباء العامة في الجزائر

مقسمة إلى نفقات للتسيير وأخرى للاستثمار (التجهيز) على النحو التالي:

I. نفقات التسيير: تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب هي⁽²⁾:

أ) أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: يشمل هذا الباب الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي، بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، موزعة على خمسة أجزاء:

1- القانون رقم 15 - 18 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015 المتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجدول (أ) من الملاحق.
2 - المادة 24 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 08 شوال 1404 هجري، الموافق لـ 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

الفصل الثاني — مساهمة الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

- ❖ دين قابل للاستهلاك (إقراض الدولة)؛
 - ❖ الدين الداخلي - ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة)؛
 - ❖ الدين الخارجي؛
 - ❖ ضمانات (من أجل القروض والتسيقات المبرمة من طرف الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية)؛
 - ❖ نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة).
- ب) تخصيصات السلطات العمومية:** تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، كالمجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري... الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.
- ج) النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدّات، وتضم ما يلي:
- ❖ المستخدمين: الرواتب، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية؛
 - ❖ معدّات تسيير المصالح؛
 - ❖ أشغال الصيانة؛
 - ❖ إعانات التسيير؛
 - ❖ نفقات مختلفة.
- د) التدخلات العمومية:** تتعلق بنفقات التحويل، التي تقسم بدورها بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن.
- هذا وترد الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير موزعة حسب كل دائرة وزارية، بداية برئاسة الجمهورية تليها الوزارة الأولى، فالوزارات السيادية وهكذا دواليك.
- II. نفقات الاستثمار (التجهيز):** تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الموازنة العامة، ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاث أبواب هي⁽¹⁾:
- ❖ الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
 - ❖ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
 - ❖ النفقات الأخرى في رأس المال.
- هذه الأبواب ترد في الموازنة العامة في الجدول (ج) في ملاحق قوانين المالية بشيء من التفصيل، موزعة على القطاعات كما يلي⁽²⁾:
- ❖ الصناعة؛

1- المادة 35 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 08 شوال 1404 هجري، الموافق لـ 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.
2- القانون رقم 15 - 18 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015 المتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجدول (ب) من الملاحق.

- ❖ الفلاحة والري؛
- ❖ المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية؛
- ❖ التربية والتكوين؛
- ❖ المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية؛
- ❖ دعم الحصول على سكن؛
- ❖ مواضيع مختلفة؛
- ❖ المخططات البلدية للتنمية؛
- ❖ دعم النشاط الاقتصادي؛
- ❖ البرنامج التكميلي لفائدة الولايات؛
- ❖ احتياطي لنفقات غير متوقعة.

تجدر الإشارة إلى أنه زيادة على تقسيم الأعباء العامة إلى نفقات للتسيير وأخرى للتجهيز، هناك قسم آخر يتعلق بأعباء القروض والتسبيقات⁽¹⁾، وهي الأعباء التي سنتطرق لها بشيء من التفصيل في الفصل الموالي.

المطلب الثالث: توازن الموازنة العامة في الجزائر

اختلف كل من أصحاب الفكر التقليدي ونظرائهم من الفكر الحديث في المالية العامة، في المقصود من توازن الموازنة العامة، فالفكر التقليدي يقصد بتوازن الموازنة العامة التساوي الحسابي لجانبي الموازنة، أي تعادل النفقات والإيرادات العامة سنويا، دون تحقق عجز أو فائض موازني، وتعني النفقات العامة، تلك الالتزامات المالية التي تغطي وظيفة الإنفاق على أداء الدولة لوظائفها، أما الإيرادات العامة فهي تلك الموارد المالية العادية، التي تتكون من حصيلة الضرائب والرسوم، ودخل الدولة من أملاكها، وفي حالة زيادة النفقات عن الإيرادات العامة، فإنه يلجأ إلى الإيرادات غير العادية (القروض العامة - الإصدار النقدي) لتغطية الفارق (العجز).

ويرجع السبب في حرص الفكر التقليدي على التوازن الحسابي للموازنة، إلى أنه يرى في ذلك تقييدا على توسع الدولة في نشاطها وزيادة أعبائها على المواطنين، لأن الدولة ستقتصر على جباية الإيرادات التي تغطي نفقاتها المحدودة بالوظائف الأساسية، مستعينة في ذلك بالإيرادات العادية لا غير.

أما الفكر الحديث فإنه يحرص على تحقيق التوازن العام للاقتصاد ومعالجة آثار الدورات التجارية والأزمات الاقتصادية، حتى وإن أدى ذلك إلى عدم الالتزام بقاعدة التوازن الحسابي للموازنة العامة، كما أن هذا الفكر يهتم بتحقيق الأهداف العامة للمجتمع والتي منها التوازن العام للاقتصاد، بالتركيز على الآثار الناجمة عن استخدام الإيرادات والنفقات العامة، بعكس الفكر التقليدي الذي قد يسعى لمعالجة العجز بالضغط على الإنفاق وزيادة

1- المواد: 23 - 41 - 42 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 08 شوال 1404 هجري، الموافق لـ 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية..

الفصل الثاني ————— مساهمة الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

الإيرادات عن طريق الضرائب، مما قد يؤدي إلى الكساد، وبالتالي ضرورة تدخل أكبر للدولة، ما قد يؤدي لتفاقم عجز الموازنة.

بالمقابل يؤخذ على الفكر الحديث عدم مراعاته لوضع قواعد وضوابط فنية لمراقبة الإنفاق وحسن إدارته، مما أتاح لكثير من الدول التمادي في الإنفاق، الأمر الذي قد يفضي إلى زيادة الأعباء الملقاة على عاتق المواطنين إضافة إلى الاخلال باستقرار المستوى العام للأسعار، سنحاول في هذا المطلب عرض الموازنة العامة في الجزائر بنوع من التفصيل، بالتركيز على تحقق التوازن من عدمه للفترة من 1990 إلى غاية 2016.

1/ تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 1990 – 2016:

تمثل دراسة النفقات العامة جزءا هاما في الدراسات المالية، ويتطور البحث فيها مع تطور الفكر المالي والسياسة المالية، وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة، وتبين البرامج الحكومية في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات تخصص لكل جانب منها، تلبية للحاجات العامة للأفراد، وسعيا وراء تحقيق أقصى نفع جماعي ممكن لهم، وهو السعي الذي دفع النفقات العامة إلى الارتفاع عاما بعد عام، حتى أصبحت هذه الزيادة من الظواهر المعروفة بالنسبة للمالية العامة وبمختلف الدول، وقد خلص الاقتصاديون اعتمادا على استقراء الإحصاءات في مختلف الدول إلى أن جعلوا هذه الظاهرة قانونا عاما من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي. ويعتبر الاقتصادي الألماني "Adolphe Wagner" من أوائل من اهتموا بتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة، بعد أن درس حجم النفقات العامة للعديد من الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر، ويفسر فاقتر تلك الزيادة بسنة التطور فالدولة تنمو وتتطور وتزداد التزاماتها مع اتساع دائرة تدخلها لخدمة الأفراد، ومن ثم فإن نفقاتها تزداد تبعا لذلك⁽¹⁾، وقد كان هذا حال الجزائر كغيرها من الدول لا سيما في الفترة (1990-2016) وهو ما نوضحه من خلال الجدول الآتي:

1- Gervasio Semedo, L'évolution des dépenses publiques en France : loi de Wagner, cycle électoral et contrainte européenne de s ubs idiarité, L'Actualité économique, Revue d'analyse économique, vol 83, no 2 juin 2007, p124.

الفصل الثاني ————— مساهمة الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

الجدول رقم (02-08): يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة 1990 – 2016

(الوحدة / مليون دج)

البيان	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات	تطور إجمالي النفقات (%)
1990	92 400	57 012	149 412	-
1991	154 700	86 100	240 800	61,17
1992	247 300	149 500	396 800	64,78
1993	303 950	200 000	503 950	27,00
1994	355 900	257 800	613 700	21,78
1995	437 975	296 900	734 875	19,74
1996	547 000	301 600	848 600	15,48
1997	664 717	281 500	946 217	11,50
1998	760 321	262 375	1 022 696	8,08
1999	817 692	280 884	1 098 576	7,42
2000	830 084	346 010	1 176 094	7,06
2001	948 760	503 600	1 452 360	23,49
2002	1 053 366	548 978	1 602 344	10,33
2003	1 141 685	669 424	1 811 109	13,03
2004	1 200 000	720 000	1 920 000	6,01
2005	1 255 273	1 047 710	2 302 983	19,95
2006	1 439 548	2 115 879	3 555 427	54,38
2007	1 652 698	2 294 050	3 946 748	11,01
2008	2 363 188	2 519 002	4 882 190	23,70
2009	2 661 257	2 813 317	5 474 574	12,13
2010	3 445 999	3 022 861	6 468 860	18,16
2011	4 291 181	3 981 380	8 272 561	27,88
2012	4 925 110	2 820 416	7 745 526	- 6,37
2013	4 335 614	2 544 206	6 879 820	- 11,18
2014	4 714 452	2 941 714	7 656 166	11,28
2015	4 972 278	3 781 448	8 753 726	14,34
2016	4 807 332	3 176 848	7 984 180	- 8,79

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قوانين المالية السنوية والتكميلية للفترة 1990 – 2016

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه باستثناء سنوات (2012 – 2013 – 2016) التي شهدت انخفاضا في الإنفاق العام مقارنة بالسنوات التي سبقتها، فإن باقي السنوات شهدت ارتفاعا مطردا في إجمالي النفقات من سنة لأخرى، حيث تضاعفت بأكثر من خمسون (50) مرة في ظرف خمسة وعشرون سنة، إذ

الفصل الثاني ————— مساهمة الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

انتقلت النفقات الإجمالية من 149,41 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 7984,18 مليار دينار جزائري سنة 2016

وتعود هذه الزيادة لجملة من الأسباب منها ما هو حقيقي (اقتصادية، اجتماعية... الخ)، إذ ينتج عنها زيادة في المنفعة المترتبة عن الانفاق الإضافي، في حين هناك أسباب ظاهرية لارتفاع حجم النفقات العمومية، حيث لا يترتب عنها منفعة إضافية، وهي الأسباب التي تتعلق بالأساس بتدهور قيمة الدينار الجزائري، وزيادة عدد السكان.

2/ تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990 – 2016:

تعمل الدولة على تدبير الموارد اللازمة لتغطية نفقاتها العامة، بإتباع سياسة مالية معينة تأخذ بعين الاعتبار حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسودها في فترة معينة من مراحل تطورها، وبالتالي تصبح الإيرادات العامة هي وسيلة الدولة في أداء دورها في التدخل لتحقيق الإشباع العام، وتعتبر زيادة النفقات العامة وتنوعها، العامل الأساسي الذي أدى إلى زيادة الإيرادات العامة وتطورها حجما ونوعا، وبطبيعة الحال فالجزائر لم تحد عن هذه القاعدة، حيث شهدت إيراداتها العامة بدورها تطورا من سنة لأخرى، وهو ما نوضحه في الجدول الموالي:

الفصل الثاني ————— مساهمة الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

الجدول رقم (02-09): يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990 – 2016

(الوحدة / مليون دج)

البيان	الإيرادات الجبائية	الإيرادات العادية*	الجباية البترولية	إجمالي الإيرادات	تطور إجمالي الإيرادات %
1990	81 500	6 500	56 400	144 400	-
1991	91 000	14 500	145 300	250 800	73,68
1992	109 000	6 500	207 000	322 500	28,59
1993	129 500	12 500	193 600	335 600	4,06
1994	172 300	80 000	221 800	474 100	41,27
1995	236 500	49 000	301 000	586 500	23,71
1996	295 700	43 400	410 100	749 200	27,74
1997	320 700	53 800	507 000	881 500	17,66
1998	350 000	72 000	460 000	882 000	0,06
1999	380 100	77 000	480 000	937 100	6,25
2000	380 750	90 000	720 000	1 190 750	27,07
2001	415 840	147 000	840 600	1 403 440	17,86
2002	438 850	145 000	916 400	1 500 250	6,90
2003	494 380	145 000	836 060	1 475 440	- 1,65
2004	532 300	133 500	862 200	1 528 000	3,56
2005	585 360	145 400	899 000	1 629 760	6,66
2006	626 144	141 150	916 000	1 683 294	3,28
2007	704 788	153 500	973 000	1 831 288	8,79
2008	848 600	199 000	1 715 400	2 763 000	50,88
2009	1 014 600	237 100	1 927 000	3 178 700	15,05
2010	1 068 500	177 200	1 835 800	3 081 500	- 3,06
2011	1 473 500	195 500	1 529 400	3 198 400	3,79
2012	1 651 740	298 300	1 519 040	3 469 080	8,46
2013	1 831 400	372 700	1 615 900	3 820 000	10,12
2014	2 267 450	373 000	1 577 730	4 218 180	10,42
2015	2 616 370	613 390	1 722 940	4 952 700	17,41
2016	2 722 680	342 200	1 682 550	4 747 430	- 4,14

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قوانين المالية السنوية والتكميلية للفترة 1990 – 2016

* الإيرادات العادية: تحتوي حاصل أملاك الدولة – الحواصل المختلفة للميزانية – الإيرادات النظامية – الإيرادات الأخرى.

الفصل الثاني ————— مساهمة الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

يشير الجدول السابق (02-09) لتطور الإيرادات العامة في الجزائر من سنة لأخرى للفترة من 1990 - 2016 حيث أنه باستثناء سنوات (2003 - 2010 - 2016) التي شهدت انخفاضا طفيفا في إجمالي الإيرادات العامة مقارنة بالسنوات التي سبقتها، فإن باقي السنوات سجلت ارتفاعا بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 0,06% و 73,68%، هذا وقد ارتفع إجمالي الإيرادات من 144,4 مليار دينار جزائري سنة 1990 إلى 4747,43 مليار دينار جزائري سنة 2016 إذ تضاعف هذا الإجمالي بحوالي 32 مرة. غير أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن التطور في الإيرادات العامة بالنسبة لكل الأصناف (إيرادات جبائية، إيرادات عادية، جباية بترولية) لم يكن بنسب متساوية، فبملاحظة عامة نجد أن الإيرادات الجبائية حافظت على الارتفاع من سنة لأخرى طيلة الفترة المستهدفة (1990-2016) وبنسب متقاربة نوعا ما، في حين أنه كان هناك تذبذب فيما يخص تطور الإيرادات العادية حيث نجد أنها ارتفعت مثلا بنسبة 540% سنة 1994 مقارنة بالسنة التي سبقتها، لتتخفف بمعدل 39% في السنة الموالية، ونفس التذبذب سجل بالنسبة للجباية البترولية، وهي التي سنتطرق لها بنوع من التفصيل لاحقا.

3/ عجز الموازنة العامة في الجزائر للفترة 1990 - 2016:

باتساع دور الدولة في العصر الحديث زادت تبعاً له وظائفها ومسؤولياتها، مما جعل إيراداتها العامة تقصر عن تغطية النفقات، ليترتب عن هذا القصور حدوث العجز في موازنتها، الذي زاد واستمر حتى أصبح مزمناً لكثير من الدول وفيما يخص الجزائر فكثيراً ما تسجل بدورها عجزاً في موازنتها العامة، تراوح ما بين طفيف يتم تغطيته بأحد الوسائل المتاحة، وما بين حاد يصعب معه إيجاد مصادر كفيلة بمعالجة حدته، وهو العجز الذي قد يتحول لهيكلية مزمن، والجدول الموالي يوضح مدى تحقق توازن الموازنة العامة في الجزائر للفترة من 1990 إلى 2016:

الفصل الثاني ————— مساهمة الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

الجدول رقم (10-02): يوضح توازن الموازنة العامة في الجزائر للفترة 1990 – 2016

(الوحدة / مليون دج)

البيان	إجمالي الإيرادات	إجمالي النفقات	عجز الموازنة العامة	فائض الموازنة العامة*
1990	144 400	149 412	5 012	-
1991	250 800	240 800		10 000
1992	322 500	396 800	74 300	-
1993	335 600	503 950	168 350	-
1994	474 100	613 700	139 600	-
1995	586 500	734 875	148 375	-
1996	749 200	848 600	99 400	-
1997	881 500	946 217	64 717	-
1998	882 000	1 022 696	140 696	-
1999	937 100	1 098 576	161 476	-
2000	1 190 750	1 176 094	-	14 656
2001	1 403 440	1 452 360	48 920	-
2002	1 500 250	1 602 344	102 094	-
2003	1 475 440	1 811 109	335 669	-
2004	1 528 000	1 920 000	392 000	-
2005	1 629 760	2 302 983	673 223	-
2006	1 683 294	3 555 427	1 872 133	-
2007	1 831 288	3 946 748	2 115 460	-
2008	2 763 000	4 882 190	2 119 190	-
2009	3 178 700	5 474 574	2 295 874	-
2010	3 081 500	6 468 860	3 387 360	-
2011	3 198 400	8 272 561	5 074 161	-
2012	3 469 080	7 745 526	4 276 446	-
2013	3 820 000	6 879 820	3 059 820	-
2014	4 218 180	7 656 166	3 437 986	-
2015	4 952 700	8 753 726	3 801 026	-
2016	4 747 430	7 984 180	3 236 750	-

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدولين السابقين

يشير الجدول السابق (10-02) إلى أنه باستثناء سنتي 1990 و 2000 اللتين تحقق بهما فائض موازني طفيف فإن باقي السنوات سجلت عجز موازني، وبمستويات حرجة في كثير من الأعوام، حيث نجد أنه في سنوات

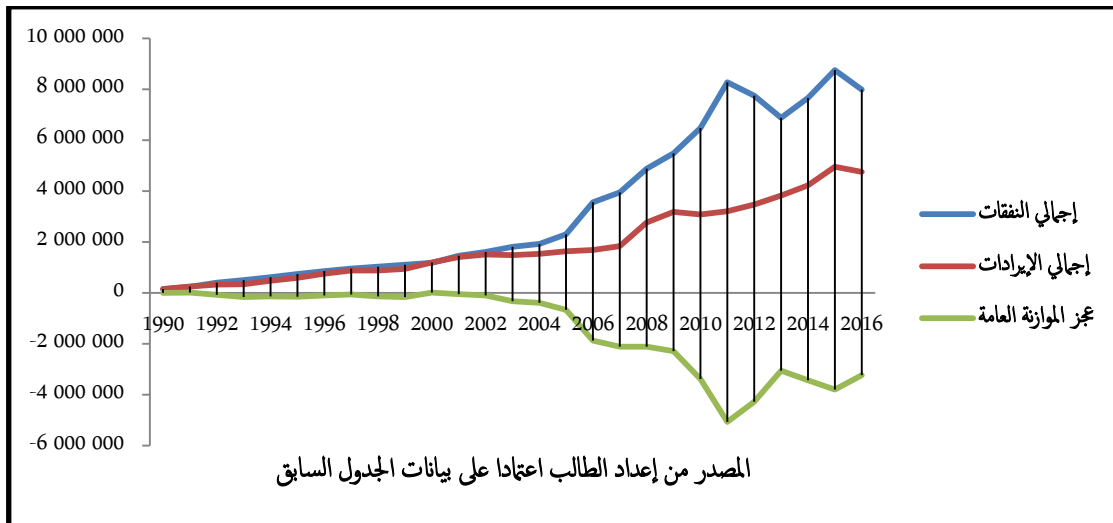
* فائض الموازنة العامة: يقصد به الفرق الإيجابي الحاصل عن طرح النفقات العامة من الإيرادات العامة.

الفصل الثاني — مساهمة الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

(2006 - 2007 - 2010 - 2011 - 2012) تم تسجيل عجز وقصر في تغطية النفقات العامة فاق نسبة 100% من إجمالي الإيرادات المحققة، فبالرغم من أن الإيرادات الإجمالية لسنة 2011 بلغت 3198,4 مليار دينار جزائري إلا أنها لم تغطي سوى 38,66% من إجمالي النفقات لنفس السنة التي بلغت 8272,56 مليار دينار جزائري، حيث بلغ مقدار العجز المسجل 5074,16 مليار دينار جزائري، بما يعادل 69,65 مليار دولار (72,85 دج/01 دولار)⁽¹⁾.

في حين نجد أن العجز المسجل في الموازنة العامة لسنة 2016 يقدر بحوالي 3236,75 مليار دينار جزائري، بما يعادل 29,69 مليار دولار (109,01 دج/01 دولار)⁽²⁾ وهو ما يمثل ما نسبته 84,51% من إجمالي صادرات الجزائر لسنة 2015، والرسم البياني الموالي يعطي صورة عن توازن الموازنة العامة للفترة المستهدفة:

الشكل البياني رقم (02-03): يوضح توازن الموازنة العامة في الجزائر للفترة 1990 - 2016



تجدر الإشارة إلى أن تغطية جزء معتبر من العجز المسجل في الموازنة العامة، يتم باللجوء للموارد المالية الخاصة بالجباية البترولية المودعة بصندوق ضبط الموارد، وهو ما سنتطرق له لاحقا بشيء من التفصيل.

1- BANQUE D'ALGÉRIE, «BULLETIN STATISTIQUE TRIMESTRIEL », N°33 : Mars 2016, p 20.

2- الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة المالية <http://www.mf.gov.dz> الذي اطلع عليه يوم 01 نوفمبر 2016.

المبحث الثالث: الأهمية الاستراتيجية للبترول في الجزائر

يتسم النفط باعتباره موردا طبيعيا ناضبا، بوجود ما يعرف اصطلاحا بالريع النفطي، ويعتبر توزيعه موضع خلاف رئيسي بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له، إذ كلما انخفض سعر النفط الخام تضاعف نصيب الدول المنتجة من ذلك الريع والعكس صحيح، وقد انتهجت الدول الصناعية، بمشاركة شركاتها النفطية العملاقة، من السياسات النفطية ما ساعدها على الضغط على أسعار النفط الخام نحو الانخفاض، ومن ثم اقتناص القدر الأكبر من الريع النفطي.

ويعرف الريع النفطي بأنه الفرق بين الكلفة الكلية (إنتاج ونقل وتكرير وتسويق) وسعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي، ويتوزع الريع النفطي بعد استبعاد جميع التكاليف وأرباح الشركات الوسيطة بين الدول المصدرة معبرا عن نصيبها بالفرق بين كلفة الإنتاج وسعر النفط الخام، وبين حكومات الدول المستوردة معبرا عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية المكررة.

والجزائر بدورها بلدا منتجا ومصدرا للنفط والغاز لم تكن بمنأى عن هذه المعادلة، إذ وكنتيجة للاعتماد المفرط على الريع البترولي لتمويل الأعباء العامة والتنمية الاقتصادية، فإن الواقع الاقتصادي دوما ما يتأثر بصورة سريعة ومباشرة بالتغيرات التي تطرأ على هذا الريع سواء بالانخفاض أو الزيادة، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لإمكانيات الجزائر النفطية والغازية، والعائدات المالية المتأتية من هذا المورد الاستراتيجي.

المطلب الأول: إمكانيات الجزائر من النفط والغاز الطبيعي

لعب النفط دورا في نثر بذور التطور المستقبلي فيما يتعلق بالنشوء التاريخي للدولة الحديثة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهذا النشوء هو بالنسبة لبعض البلدان، مثل إيران والجزائر، قصة تحكم استعماري مارسته شركات نفط أجنبية تدعمها قوى استعمارية دبلوماسية وعسكرية، كانت بحاجة إلى تزويد اقتصادياتها الصناعية بالوقود هي بخلاف ذلك، قصة تحرير وطني أدى إلى استرجاع النفط من الأجانب واستخدامه لدعم تطور الاقتصاد الوطني⁽¹⁾.

1/ الشركة الوطنية للمحروقات "سوناطراك":

أنشأت شركة سوناطراك في 31 ديسمبر 1963⁽²⁾ بهدف الإشراف على خط أنابيب النفط الذي يربط النفط الصحراوي بالمتوسط، في السنوات السبع التالية تولت تدريجيا مسؤولية نشاطات متنوعة في قطاع المحروقات في الجزائر، وعززت قدرته التقنية والإدارية قبل التأميم، بدأ توسع مهمتها لتشمل استخراج النفط مع

1- قاليري مارسيل، جون ميتشيل، ترجمة حسان البستاني "عملاقة النفط: شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط" الدار العربية للعلوم، بيروت 2007، ص 27.

2- حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 87.

الفصل الثاني — مساهمة الإبراهيم البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

عقد اتفاقيات جديدة بين فرنسا والجزائر عام 1965، وأدت هذه الاتفاقيات إلى مشروع تجاري مشترك بين سوناطراك والشركة الفرنسية العامة سوبيفال للتنقيب والانتاج في رقعة أرض واسعة من الصحراء، وتوزعت نسب الشراكة مناصفة بين الفريقين، ومنحت الاتفاقيات أيضا الجزائر مشاركة في شركة النفط "إس إن ريبال" التي تدير فرنسا شؤونها، بنسبة 50 في المئة لكل طرف، مما أدى إلى جدالات حول إعطاء حق المبادرة لسوناطراك، كونها شركة تملكها الدولة بالكامل، أو لصالح إس إن ريبال، كونها الأداة لتعاون أوثق مع فرنسا حلت المسألة عام 1969 لصالح سوناطراك⁽¹⁾ لتتجه سريعا نحو التأميم بتاريخ 24 فبراير 1971.

تعتبر سوناطراك من أهم الشركات البترولية في الجزائر و إفريقيا، تشارك في التنقيب، الإنتاج و النقل عبر الأنابيب تحويل وتسويق المحروقات ومشتقاتها، معتمدة استراتيجية التنوع، لا سيما تطوير نشاطات توليد الكهرباء الطاقات الجديدة والمتجددة، تحليه مياه البحر، واستغلال الطاقة المنجمية، تنشيط في الجزائر وعدة بلدان في العالم إذ تتواجد بإفريقيا في (مالي، النيجر، ليبيا، مصر) و بأوروبا في (إسبانيا إيطاليا، البرتغال بريطانيا)، وفي أمريكا اللاتينية (البيرو) وكذلك بالولايات المتحدة الأمريكية، حققت رقم أعمال تجاوز 56 مليار دولار خلال سنة 2010، وهي تحتل المراتب التالية⁽²⁾:

- ❖ أول شركة إفريقية؛
- ❖ رابع عشر شركة بترولية عالمية؛
- ❖ ثالث عشر شركة عالمية للمحروقات السائلة (الاحتياطات)؛
- ❖ سادس شركة عالمية في ما يخصّ الغاز الطبيعي (احتياطات و إنتاج)؛
- ❖ خامس وعشرون شركة بترولية من حيث عدد الموظفين؛
- ❖ خامس مصدر عالمي للغاز الطبيعي؛
- ❖ رابع مصدر عالمي للغاز الطبيعي المميّع؛
- ❖ ثالث مصدر عالمي لغاز البترول المميّع.

2/ إحتياطات الجزائر من النفط والغاز الطبيعي:

بدأت عمليات المسح الجيولوجي بالصحراء الكبرى لإفريقيا التي تحتل منها الجزائر الجزء الأكبر، قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية، وأدت إلى اكتشاف ثروات هامة كالفحم والحديد والمنغنيز والرصاص والنحاس والقصدير، وقد حاولت فرنسا في بداية الأمر أن تستأثر وحدها بأعمال الكشف في الجزائر لما تزخر به من موارد طبيعية، حيث تولت عمليات البحث في المراحل الأولى شركات فرنسية، أو تعمل لصالح فرنسا، باستثناء مجموعة شل الهولندية واضطرت فرنسا عندما أصبحت مهددة اقتصاديا بالإفلاس، إضافة إلى عدم قدرتها

1- قاليري مارسيل، جون ميتشيل، مرجع سبق ذكره، ص50.

2- الموقع الإلكتروني الرسمي لشركة سوناطراك: <http://www.sonatrach.com>، الذي اطلع عليه بتاريخ 2016/11/18.

الفصل الثاني ————— مساهمة الإبراهيم البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

منفردة على القيام باستغلال الثروات الطبيعية، إلى فتح مجال عقود الامتياز، حيث أنه وفي 20 أكتوبر 1957 منحت فرنسا تراخيص للتنقيب عن البترول في الجزائر للشركات الآتية⁽¹⁾:

- ❖ شركة بترول "فالنس" ذات رأس المال الفرنسي البريطاني بامتياز يشمل 1800 ميل مربع؛
- ❖ شركة "بترول الجزائر" بامتياز 1000 ميل مربع، وتعود 65% من أسهم الشركة لشل الهولندية والباقي للشريك الفرنسي؛
- ❖ شركة "الكريس" المملوكة لمجموعة شل الهولندية بنسبة 35% والباقي للجانب الفرنسي، بمساحة امتياز قدرها 1000 ميل مربع؛
- ❖ مجموعة مؤلفة من بعض هيئات تمويل البترول الفرنسية، وفرع لشركة أمريكية للخدمات البترولية بفرنسا بمساحة امتياز قدرها 2500 ميل مربع؛
- ❖ مجموعة من الهيئات الفرنسية وفرع شركة فيليبس الأمريكية في فرنسا، ومساحة امتيازها 1300 ميل مربع؛
- ❖ شركة "بتروساريف" بمساحة امتياز قدرها 400 ميل مربع؛
- ❖ الشركة الوطنية للبترول بمساحة امتياز قدرها 2800 ميل مربع.

أصدرت فرنسا فيما بعد قانون البترول الصحراوي في نوفمبر 1958 الذي نص على منح تراخيص البحث والتنقيب دون مقابل، على أن تتعهد الشركة صاحبة الامتياز بمراجعة حد أدنى لنفقاتها الاستثمارية، وفي حالة اكتشاف البترول تتحول تراخيص البحث إلى عقود امتياز، تكون بمقتضاها للشركة الحرية الكاملة في الإنتاج والتسويق لمدة 50 عاما، وكان الهدف من كل هذا ربط البترول بالشركات الأجنبية، وحمل الشركات على ربط مصائرها ببقاء السيطرة الفرنسية على الجزائر.

منذ اكتشاف النفط في العجيلة وحاسي مسعود جنوب الصحراء عام 1956، تبع ذلك اكتشافات متتالية سواء قبل أو بعد التأميم، وتعتبر سنة 2010 أكثر السنوات التي شهدت وفرة في عدد الاكتشافات المحققة حيث تحقق فيها 29 اكتشافا جديدا، من بينها 14 من الغاز والغاز المكثف، 12 من النفط، و ثلاثة اكتشافات من النفط والغاز، ومن جملة الاكتشافات السابقة (29) حققت شركة سوناطراك 27 اكتشافا بمجهودها الذاتي واكتشافان بالشراكة مع غاز بروم، وقد سجلت المنطقة الشرقية لوحدها 13 اكتشافا في حوض بركين، و 10 اكتشافات في حوض إلبيزي، في حين تم تحقيق 04 اكتشافات في حوض أمغيد مسعود، و اكتشافان في حوض ميا⁽²⁾، وهي الاكتشافات التي عززت من احتياطي الحروقات، والجدول الموالي يوضح مستوى الاحتياطيات المؤكدة من البترول الخام والغاز الطبيعي:

1- يسرى محمد أبو الغلا، مرجع سبق ذكره، ص 516.

2- سوناطراك، "التقرير السنوي 2010"، الجزائر 2010، ص 17.

الجدول رقم (02-11): يوضح احتياطات البترول الخام والغاز الطبيعي بالجزائر للفترة 1990 - 2015

السنوات	البترول الخام (مليار برميل)	الغاز الطبيعي (مليار متر ³)
1990	9,2	3300
1991	9,2	3626
1992	9,2	3650
1993	9,2	3700
1994	9,98	3690
1995	9,98	3690
1996	9,98	3680
1997	11,2	3690
1998	11,31	3690
1999	11,31	4523
2000	11,31	4455
2001	11,31	4523
2002	11,31	4523
2003	11,8	4545
2004	11,4	4545
2005	12,3	4504
2006	12,2	4504
2007	12,2	4504
2008	12,2	4504
2009	12,2	4504
2010	12,2	4504
2011	12,2	4504
2012	12,2	4504
2013	12,2	4505
2014	12,2	4505
2015	12,2	4505

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

<http://www.oapecorg.org>

OPEC : « Annual Statistical Bulletin, 2016 ».

3/ إنتاج المحروقات في الجزائر:

يعني إنتاج البترول قسمين الأول ينصرف إلى استخراج البترول من باطن الأرض وتصديره في شكله الخام والثاني استخدام البترول في عدة مراحل إنتاجية بواسطة تكريره وتصنيعه في شكل منتجات نهائية، صالحة للتسويق المباشر للمستهلك، هذا ولم تكن شركة سوناطراك تملك ترخيصا للتنقيب عن البترول إلى غاية

الفصل الثاني — مساهمة الإبراحات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

1966، حيث باشرت دورها في مجال التنقيب، وبلغت مساحات الامتياز التي عهد بها لسوناطراك عام 1967 ما لا يقل عن 50 ألف كيلو متر مربع، لتغطي سوناطراك 92% من مساحات التنقيب سنة 1970⁽¹⁾، وقد تطور إنتاج البترول في الجزائر بمعدل نمو مرتفع نتيجة للاكتشافات المتتالية، حيث لم يكن يتجاوز 418 ألف طن عام 1958، ليبلغ 50,9 مليون طن عام 1973، تمثل مناطق حاسي مسعود وحاسي الرمل نسبة 75% من الإنتاج الذاتي لسوناطراك، و54% من إجمالي الإنتاج الأولي*، وتمثل حصة سوناطراك في الإنتاج بنسبة 72% من إجمالي الإنتاج الأولي، ويمثل إنتاج البترول الخام عبر الشراكة 52% من إجمالي إنتاج البترول الخام، أما فيما يتعلق بإنتاج الغاز الطبيعي عبر الشراكة فهو يمثل 18% من إجمالي الإنتاج⁽²⁾، والجدول الموالي يوضح تطور إنتاج البترول الخام والغاز الطبيعي في الجزائر:

الجدول رقم (02-12): يوضح إنتاج الجزائر للبترول الخام والغاز الطبيعي للفترة 1990 – 2015

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
البترول الخام مليون برميل/اليوم	0,783	0,803	0,756	0,747	0,752	0,752	0,805
الغاز الطبيعي مليار م ³ /السنة	128,22	130,58	133,1	138,93	138,18	144,64	151,81
السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
البترول الخام مليون برميل/اليوم	0,846	0,827	0,794	0,796	0,842	0,729	0,942
الغاز الطبيعي مليار م ³ /السنة	155,82	157,18	161,88	176,43	173,1	175,19	176,1
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
البترول الخام مليون برميل/اليوم	1,311	1,352	1,426	1,398	1,356	1,221	1,19
الغاز الطبيعي مليار م ³ /السنة	183,87	177,55	175,34	198,18	201,18	196,94	192,17
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
البترول الخام مليون برميل/اليوم	1,162	1,203	1,203	1,193	1,157		
الغاز الطبيعي مليار م ³ /السنة	190,12	182,6	179,49	186,72	183,82		

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:

بيانات تقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) <http://www.oapecorg.org>

OPEC : « Annual Statistical Bulletin, 2016 », Vienna 2016.

تجدر الإشارة إلى أن جزءا معتبرا من الإنتاج الخام المشار إليه في الجدول السابق، يوجه لإنتاج المشتقات النفطية في حين يتم تصدير الباقي على حالته الطبيعية، والجدول الموالي يوضح تطور إنتاج واستهلاك المشتقات النفطية بالجزائر:

1- عاطف سليمان، "معركة البترول في الجزائر" بيروت 1974، ص 63.

* الإنتاج الأولي: يشمل الغاز الطبيعي، البترول الخام، الكنافات، غاز البترول المميع.

2- سوناطراك، "التقرير السنوي 2010"، الجزائر 2010، ص 18.

الفصل الثاني ————— مساهمة الإبراداع البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

الجدول رقم (02-13): يوضح إنتاج واستهلاك المشتقات النفطية في الجزائر للفترة 1995 - 2015

(الوحدة: ألف برميل / اليوم)

البيان	البنزين	الكيروسين	زيت الغاز و الديزل	زيت الوقود	مشتقات أخرى	إجمالي إنتاج المشتقات النفطية	الاستهلاك المحلي للمشتقات النفطية
1995	60	22	142,4	100,4	115,8	440,7	172,7
1996	55,2	24,1	127,4	104	118,8	429,4	168,7
1997	47,1	26,1	135,3	108,5	118,6	435,6	163,6
1998	48,2	21,1	128,5	98,9	113,4	410,2	171,2
1999	54,3	28,5	134,3	105,7	107,8	430,6	175,8
2000	45,6	34	130	104,5	127,3	441,4	187,7
2001	44,9	31,6	139	107,6	133	456	188,7
2002	/	/	/	/	/	469,6	203,7
2003	41	28,5	133,9	116,5	128,1	447,9	218,3
2004	42,2	27,9	131,3	113,9	131,4	446,6	232,9
2005	49,3	23,1	128,7	112,6	138,1	451,9	245,9
2006	49,4	20,9	138,2	100,9	141,7	451,2	255,2
2007	44,8	22,6	141,4	104,3	188,7	501,8	282,6
2008	60,9	21,6	178	121,6	134,5	516,5	309,6
2009	60,9	57,2	166,5	92,6	34,3	411,6	315,4
2010	69,5	34,1	180,7	118,7	228,5	631,5	343,6
2011	51,3	24,3	154,3	117	154,4	501,3	329,5
2012	50,8	24,3	126,4	86,7	163,3	451,5	351,1
2013	48,7	36,1	148,6	113	159,5	506	376,8
2014	63,3	42,2	190,4	139,4	516	651,3	389,5
2015	59	34,4	186,2	139,6	209,4	628,6	418,5

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية لمنظمة الأوبك:

OPEC : « Annual Statistical Bulletin, 1999 - 2016 ».

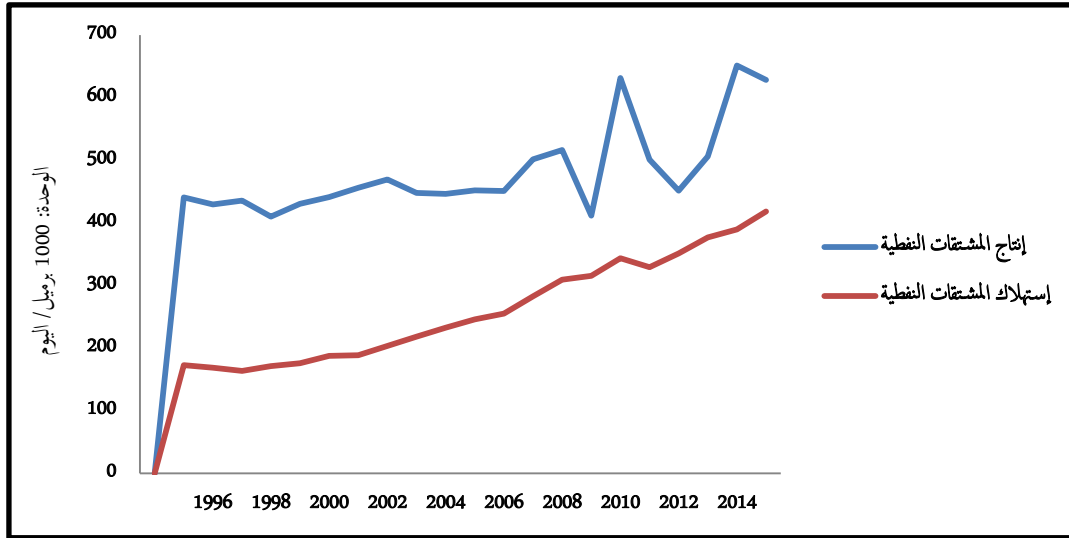
يشير الجدول رقم السابق إلى التطور الإيجابي في الإنتاج الإجمالي للمشتقات النفطية، حيث انتقلت الكمية من 440,7 ألف برميل سنة 1995 إلى 628,6 ألف برميل سنة 2015 بنسبة قدرها 42,63%، بالمقابل كان هناك ارتفاع في حجم الكميات المستهلكة محليا من المشتقات النفطية، بمعدل

الفصل الثاني ————— مساهمة الإبراحات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

يضاهي معدل ارتفاع الكميات المنتجة، حيث انتقل الاستهلاك من 172,7 ألف برميل سنة 1995 إلى 418,5 ألف برميل سنة 2015 بنسبة زيادة قدرها 142,32%.

تجدر الإشارة كذلك إلى أن الارتفاع في إنتاج المشتقات النفطية، لم يكن بنسب متساوية بالنسبة لكافة المنتجات ففي الوقت الذي لم يتطور إنتاج البنزين إطلاقاً، نجد أن إنتاج المشتقات الأخرى ارتفع بنسب متفاوتة، إذ تجاوزت 50% للفترة (1995-2015) فيما يخص الكيروسين مثلاً، كذلك نشير إلى أن كفاية الإنتاج للاستهلاك المحلي يتحقق بالنسبة لبعض المشتقات، ليوجه الفائض في الإنتاج للتصدير، فبالنسبة لزيت الوقود بلغ حجم الإنتاج لسنة 2015 حوالي 139,6 ألف برميل يومياً، في حين أن الاستهلاك المحلي لم يتجاوز 4,6⁽¹⁾ ألف برميل يومياً، ما يعني أن 96,7% من الإنتاج وجه للتصدير، بالمقابل فإن إنتاج مشتقات أخرى كالبنزين والديزل لم يغطي احتياجات الاستهلاك المحلي، إذ بلغ العجز لسنة 2015 حوالي 58,13% و 20,67% على التوالي. والشكل البياني الموالي يوضح تطور إنتاج واستهلاك المشتقات النفطية:

الشكل رقم (02-04): يوضح إنتاج واستهلاك المشتقات النفطية في الجزائر للفترة 1995 - 2015



المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على بيانات الجدول السابق

1 - OPEC : « Annual Statistical Bulletin, 2016 », Vienna 2016, p 40

المطلب الثاني: عائدات صادرات الجزائر من المحروقات

من المسلمات الأساسية لأي نشاط اقتصادي الوصول إلى تحقيق نتيجة إيجابية من وراء ذلك النشاط ويتم الوصول إلى تلك النتيجة، وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، التي تقتضي مقابلة الإيرادات بالتكاليف التي ساهمت في تحقيقها ضمن فترة زمنية محددة، غير أن طبيعة النشاط النفطي يخرج عن هذا المبدأ وبالتالي لا تتوقف أسعار البيع قياسا بالتكاليف، وإنما هناك عوامل اقتصادية وسياسية ودولية تتحكم في تلك الإيرادات⁽¹⁾، فالنشاط النفطي يتصف بالتعقيد قياسا بالأنشطة الأخرى، بسبب الاختلافات في العمليات الخاصة بهذا النشاط، وما يفرضه تداخل المصالح والمسؤوليات بين شركات النفط والدول المنتجة والأسواق العالمية، التي كثيرا ما تحدد فيها الأسعار، مما يعرض حالة من عدم الاستقرار في حجم الإيرادات، غير أن أهم عنصرين يساهمان في تحديد مداخيل النفط والغاز الطبيعي، هما سعر وكمية الصادرات، هذا يعتبر البترول بمثابة الركيزة الأساسية للاستراتيجية الاقتصادية بالجزائر، فهو يساهم بحوالي 40% من الناتج الوطني المحلي وأكثر من 60% للموازنة العامة و97% من عائدات التصدير⁽²⁾.

1/ تطور حجم صادرات النفط والغاز ومشتقاتهما:

إن التحدي الأكبر الذي يواجه الأفق المستقبلية لخارطة سوق النفط العالمية المتعلق بانخفاض الأسعار الذي تشهده السوق العالمية منذ منتصف العام 2014، نتيجة تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط مقابل وفرة الإمدادات النفطية، وبخاصة النفط الصخري من أمريكا الشمالية، إضافة إلى حالات عدم اليقين التي تكتنف الأسعار المستقبلية، سيؤثر لا محالة على التجارة النفطية، وقد يتكرر ما حدث في أعقاب الأزمة المالية العالمية سنة 2008، من تراجع ملحوظ في تجارة النفط الخام ومشتقاته، ولا شك أن انخفاض الأسعار الذي قد يصاحبه تراجع في حجم الصادرات، سينعكس سلبا على العائدات النفطية، التي تعد المصدر الرئيسي لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النفطية، والداعم الرئيسي لاحتياجات بنوكها المركزية من العملة الصعبة⁽³⁾ والجدول الموالي يوضح تطور حجم صادرات الجزائر من النفط والغاز الطبيعي ومشتقاتها:

1- عبد الخالق مطلق الراوي، مرجع سبق ذكره، ص 227.

2- داليا محمد يونس، "تقييم سياسات تصدير وتصنيع الغاز الطبيعي محليا ومقارنته بنظرياته عالميا" الدار الجامعية، مصر 2011، ص 74.

3- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، "تطور خارطة سوق النفط العالمية، والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في أوبك"، الكويت، مارس 2016، ص 19.

الجدول رقم (02-14): يوضح حجم صادرات الجزائر من المحروقات للفترة 2001 – 2015

السنوات	البتروال الخام ألف برميل/ اليوم	الكندونسا* ألف برميل/ اليوم	مواد البتروال المكررة ألف برميل/ اليوم	غاز البتروال المميع ألف برميل/ اليوم	الغاز الطبيعي المميع مليون م ³ سنويا	الغاز الطبيعي مليار م ³ سنويا
2001	450,41	380,54	306,84	260,54	43,2	31,1
2002	549,31	359,45	270,68	259,45	44,7	31,1
2003	729,31	337,53	270,68	254,52	46,1	31,7
2004	893,15	330,68	246,57	151,5	40,3	35,3
2005	970,41	331,23	240	210,95	40,3	39,9
2006	946,02	326,3	242,73	194,79	39	37,8
2007	930,41	314,52	213,42	222,19	39,9	35,5
2008	842,46	317,26	225,2	223,28	34,6	39
2009	747,39	255,61	233,97	203,01	34,7	33,6
2010	708,76	148,76	305,75	176,16	31,2	37,8
2011	697,53	145,47	292,32	179,17	27,3	35,7
2012	686,02	124,93	267,93	163,83	24,2	37,3
2013	611,23	132,6	277,8	159,17	24,4	32,7
2014	505,47	117,53	361,64	215,34	28,5	27,4
2015	532,32	123,01	352,87	225,2	26,6	27,4

المصدر / من إعداد الطالب اعتمادا على المصادر التالية:.

BANQUE D'ALGERIE , « Bulletins Statistiques Trimestriels 2007..2015 » .

OPEC : « Annual Statistical Bulletin 2014 », Vienna 2015. P 82.

2/ تطور أسعار النفط والغاز الطبيعي:

تعد أسعار النفط أهم الأسعار الدولية للسلع التجارية على الإطلاق، حيث تراقب جميع دول العالم ومؤسساته الاقتصادية هذه الأسعار، لما لها من دلالات وانعكاسات بالغة على مستقبل التكاليف والنمو الاقتصادي العالمي ونتيجة للعديد من الأسباب والمتغيرات الاقتصادية والسياسية والمناخية، لازمت هذه المادة الاستراتيجية صفة التقلب المستمر⁽¹⁾، وهو حال نفط صحاري بلند الجزائري، أما بالنسبة لتحديد أسعار بيع الغاز الطبيعي فلا يوجد لحد الآن نظام واضح بشأنه، وإنما يتم عن طريق الاتفاق بين الأطراف المعنية لتحديد

* الكوندونسا: سائل يتم الحصول عليه من مكثفات الغاز، ويتم تسويقه كبتروال خفيف.

1- نبيل جعفر عبد الرضا، " إقتصاد النفط"، دار إحياء التراث العربي، بيروت 2011، ص 109.

الفصل الثاني ————— مساهمة الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

سعر التبادل لفترات زمنية متوسطة أو طويلة الآجال، وتفكر عدد من الدول المنتجة للغاز في إنشاء منظمة خاصة للدول المصدرة للغاز، على غرار منظمة البلدان المصدرة للنفط، والجدول الموالي يوضح تطور أسعار صادرات الجزائر من المحروقات

الجدول رقم (02-15): يوضح تطور أسعار صادرات الجزائر من النفط والغاز للفترة 2001 – 2016

السنوات	البترول الخام	الغاز الطبيعي \$/ ألف م ³
2001	24,3	113,5
2002	25,2	92,1
2003	29	117,8
2004	38,5	134,4
2005	54,6	184
2006	65,7	234,3
2007	74,9	243
2008	99,9	371,3
2009	62,3	257,5
2010	80,2	315,5
2011	112,9	380,1
2012	111	423,3
2013	109	391,5
2014	100,2	376,7
2015	53,1	242
2016	43,44	242

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

BANQUE D'ALGERIE , « Bulletins Statistiques Trimestriels 2007..2015 »

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة الارتفاع المطرد في أسعار النفط بداية من سنة 2003 إلى غاية 2013، غير أن الأسعار اتجهت نحو الهبوط الشديد بداية من الثلث الأخير من سنة 2014، إذ انتقل معدل سعر صحاري بلند من 109 دولار كمعدل لسنة 2013، إلى حدود 43,44 دولار كمعدل لعام 2016، أي بانخفاض نسبته 60,14 % ، حيث فقد سعر البرميل ما مقداره 65,56 دولار.

3/ تطور عائدات صادرات المحروقات بالجزائر:

يشكل نمو إيرادات البترول بمعدلات كبيرة لدى الدول المنتجة ظاهرة لها وزنها في سياق أحداث التطور الاقتصادي العالمي، وقد ترتب على النمو السريع في عائدات البترول، تزايد مقابل في فائض الميزان التجاري وقد تراوح هذا الفائض بين 2,84 مليار دولار و 39,67 مليار دولار للفترة (2000-2014) غير أنه

الفصل الثاني — مساهمة الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

سرعان ما سجل عجز بالميزان التجاري قدر بحوالي 16,51 مليار دولار في سنة 2015، بمجرد اتجاه أسعار البترول نحو الهبوط وهو العجز الذي يؤدي استمراره إلى استنزاف احتياطيات البلد من العملة الصعبة والتوجه للاستدانة من الخارج كما يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وقوتها الشرائية⁽¹⁾، والجدول الموالي يوضح عائدات صادرات المحروقات في الجزائر للفترة 1990-2016:

الجدول رقم (02-16): يوضح تطور عائدات صادرات الجزائر من المحروقات للفترة 1990 - 2016

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
عائدات الصادرات	14,7	13,31	12,14	10,86	9,94	11,17	14,06	14,65	11,09
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عائدات الصادرات	12,52	18,53	18,1	23,99	31,55	45,58	53,6	59,6	
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عائدات الصادرات	77,19	44,41	56,14	71,66	70,57	63,66	58,36	33,08	27,66

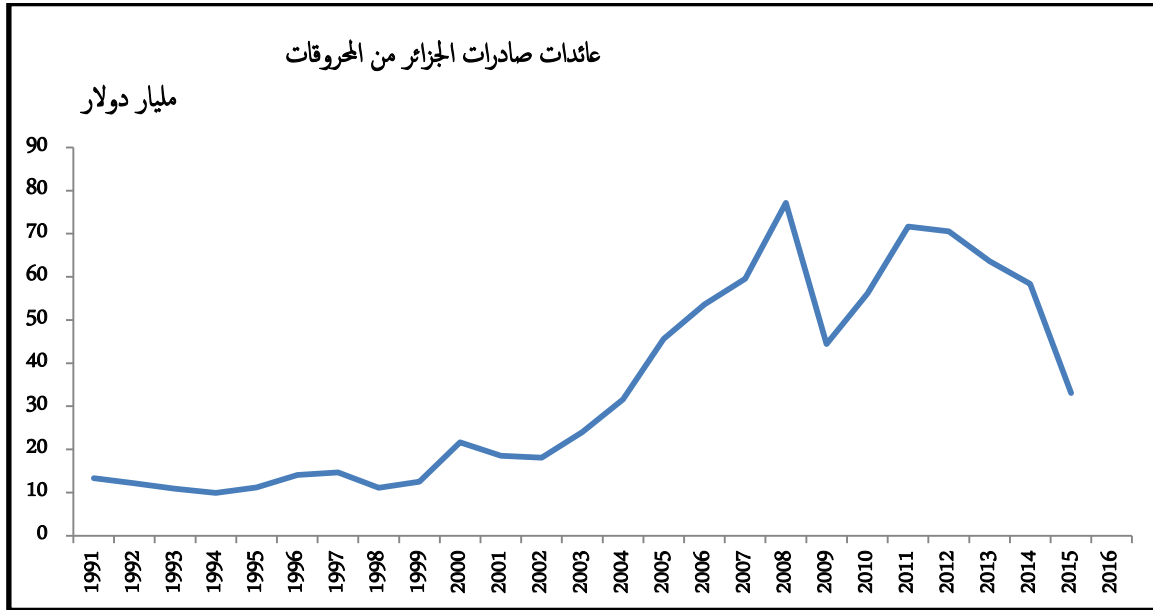
المصدر/ من إعداد الطالب بالاعتماد على:

BANQUE D'ALGERIE , « Bulletins Statistiques Trimestriels : 2007 - 2016 »

OPEC : « Annual Statistical Bulletin 2007 », Vienna 2007. P 13.

من خلال الجدول السابق يمكن إعطاء صورة بيانية عن مسار تطور عائدات صادرات المحروقات:

الشكل رقم (02-05): يوضح تطور عائدات صادرات الجزائر من المحروقات للفترة 1990 - 2016



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول السابق

1- بلجيجالي أحمد، " قانون المالية 2017 - بين حتمية الإقرار والأمل في تخفيف عجز الموازنة العامة -" مداخلة مقدمة لليوم الدراسي الإعلامي بعنوان: " قانون المالية 2017: تدابير إجراءات والتزام اجتماعي" 26 جانفي 2017 - بدار الثقافة الشلف- ص03.

الفصل الثاني ————— مساهمة الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

4/ مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام:

باعتبار أن الناتج الداخلي الخام هو مؤشر اقتصادي ذو دلالة عميقة يتم اعتماده لمعرفة مقدرة البلد على إنتاج الثروة ومقارنته بباقي الدول، فإن معرفة مساهمة قطاع المحروقات في هذا المؤشر (PIB)، تعطي صورة أوضح لأهمية القيمة المضافة التي يخلقها هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وهو ما نستعرضه من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم (02-17): يوضح مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام للفترة 2000-2015

الوحدة/مليار دج

البيان	قطاع المحروقات	التقطاعات الأخرى	حقوق ورسوم على الواردات	الناتج الداخلي الخام	مساهمة المحروقات في pib
2000	1616,3	2239,4	267,8	4123,5	39,19 %
2001	1443,9	2514	302,9	4260,8	33,9 %
2002	1477,1	2687,3	377,5	4541,9	32,5 %
2003	1868,9	2994,8	403,1	5266,8	35,5 %
2004	2319,8	3362,3	445,4	6127,5	37,9 %
2005	3325,9	3652,8	492,9	7498,6	44,4 %
2006	3882,2	4141	491,5	8514,8	45,6 %
2007	4089,3	4744,8	532,5	9366,6	43,7 %
2008	4997,6	5425,6	653,9	11077,1	45 %
2009	3109,1	6181,8	715,8	10006,7	31 %
2010	4180,4	7106,4	747,7	12034,5	34,7 %
2011	5242,5	8539,5	854,6	14636,7	35,8 %
2012	5536,4	9642,3	1077,5	16256,2	34 %
2013	4968	10473,9	1237,3	16679,2	29,78 %
2014	4 657,80	11 308,90	1 238,40	17 205,10	27,1 %
2015	3 233,60	12 196,70	1 368,90	16 799,20	19,2 %

المصدر/ من إعداد الطالب اعتمادا على:

BANQUE D'ALGERIE , « Bulletins Statistiques Trimestriels : 2007 - 2016 »

يتضح من الجدول السابق أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام تراوحت ما بين 45,6 % سجلت سنة 2006، و19,2 % في 2015، ما يعني أن مساهمة المحروقات في (PIB) تدنت إلى النصف في أقل من عشرة سنوات، وهو الانخفاض الذي يعود بالأساس إلى ارتفاع القيم المضافة

الفصل الثاني ————— مساهمة الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

المحققة سنويا للقطاعات الأخرى ممثلة في الفلاحة، الأشغال العمومية، والخدمات بثلاث أضعاف تقريبا وبدرجة أقل ساهم التدني المستمر في القيم المضافة لقطاع المحروقات ابتداء من سنة 2013 في انخفاض نسبة المساهمة، إذ نجد أن قطاع المحروقات ساهم سنة 2012 بحوالي 71,39 مليار دولار في الناتج الداخلي الخام (34%)، في حين أن المساهمة هذه لم تتعدى سنة 2015 مبلغ 32,13 مليار دولار (19,2%).

المطلب الثالث: الأهمية الاستراتيجية للجباية البترولية بالجزائر

يستحوذ البترول على قدر كبير من الاهتمام العالمي، وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به هذا المنتج من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي، فبالإضافة إلى تأثيراته الواضحة في اقتصاديات البلدان المستهلكة فهو يؤثر بشكل حاسم في اقتصاديات البلدان المنتجة من خلال توفير الطاقة والتمويل اللازم لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾، كما يعتبر البترول موردا هاما للضرائب، فهو من أكثر السلع عرضة للضرائب سواء في مراحل الاستكشاف أو الانتاج أو الاستهلاك، وهو ما جعل الجباية البترولية من أكثر الأنظمة الجبائية تشعبا وتعقيدا ولها خصوصيات كثيرة تميزها عن الجباية المفروضة على غيرها من الأنشطة فضلا عن تميزها بحصيلتها الغزيرة وتمويلها للموازنة العامة بنسب معتبرة، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

1/ ماهية الجباية البترولية:

يقصد بالجباية البترولية كافة الحقوق والضرائب والرسوم والأتاوى التي تدفع للدولة المالكة لحقوق النفط مقابل حق استكشاف واستغلال حقولها من قبل الشركات النفطية، وعموما يمكن تقسيم الجباية البترولية إلى قسمين:

أ) الضرائب المفروضة في مرحلة البحث والاستكشاف: في هذه المرحلة وبالرغم من عدم وجود إنتاج نفطي أصلا، إلا أن الشركات البترولية تدفع مقابلا ماديا للدول المضيفة نظير قيام هذه الشركات بعمليات التنقيب في حقول محددة، وهذا النوع من الرسوم يكون موضوع عقد بين طرفين، وهو العقد الذي يعرف باسم عقد الامتياز هذا الأخير يمكن تعريفه بأنه: " اتفاق بين دولة أو هيئة وطنية تمثلها وبين شركة من الشركات المستثمرة للبترول في مساحة معينة من أراضي الدولة المنتجة أو مياهاها الإقليمية، وذلك لمدة زمنية معينة ولها في سبيل ذلك كافة الحقوق التي تمكنها من ممارسة حقها ونشاطها في البحث والاستغلال وفي مقابل ذلك فإن الدولة تحصل على مقابل مادي وخدمات يحددها عقد الامتياز"⁽²⁾.

1- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، الفصل العاشر: "تطور السوق البترولية العالمية وتأثيراتها على الاقتصاديات العربية"، أبو ظبي 2011 ص185.

2- يسرى محمد أبو العلا، " نظرية البترول - بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول -"، دار الفكر الجامعي، مصر 2008، ص 561.

الفصل الثاني — مساهمة الإبراحات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

(ب) الضرائب المفروضة على الاستغلال والإنتاج: وهي الضرائب التي تفرض بعد منح تراخيص الاستغلال التي تتبع عملية اكتشاف آبار للنفط، وعموما فإن الضرائب على الاستغلال تشتمل في الغالب الأنواع التالية:

❖ حق الإيجار في مرحلة الاستغلال: يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفع بها في مرحلة البحث، إلا أن قيمته تكون أكبر، ويكون الإيجار سنويا، كما يمكن أن يكون ثابتا خلال مرحلة الاستغلال، أو متزايدا حسب سقف الإنتاج السنوي.

❖ الإتاوة: هي ضريبة تمس الإنتاج، وقيمتها تتناسب طرديا معه، كونها ضريبة على رقم الأعمال ومستقلة عن كل مفهوم للربح، فهي تعبر عن نسبة إلى قيمة الإنتاج بغض النظر عن تكلفة الاستغلال وتدفع بمجرد استخراج المحروقات، إما نقدا أو عينا، ويختلف معدل الإتاوة من دولة لأخرى، وهناك بعض الدول التي تعتمد المعدل التصاعدي، حسب كمية الإنتاج المستخرجة يوميا، ومثال ذلك الاتفاق الذي جمع ليبيا بالشركات الفرنسية حيث جاء في إحدى بنوده أن معدل الإتاوة المطبق هو كالتالي⁽¹⁾:

- ❖ 12,5% على الكميات التي لا تتجاوز 400.000 برميل/اليوم.
- ❖ 14% للكميات ما بين 400.000 و 550.000 برميل/اليوم.
- ❖ 15% على الكميات التي تفوق 550.000 برميل/اليوم.

وبالنسبة لمنظمة الأوبك فبعد اجتماع ديسمبر 1974 تقرر أن يكون معدل الضريبة 20 % بالنسبة للدول العضوة في هذه المنظمة⁽²⁾.

❖ الضريبة على الدخل: بالإضافة إلى كل من حق الإيجار والإتاوة، فإن الشركات البترولية تدفع كذلك ما يعرف بالرسم على الدخل البترولي، وهي ضريبة تحسب بفرض معدل على الدخل البترولي الذي يطرح منه تكاليف الاستغلال المستحقة فعلا بما في ذلك مبالغ الإتاوة، فهي ضريبة على الربح المحقق.

2/ الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر:

شهدت القوانين والنظم التشريعية التي تحكم قطاع المحروقات في الجزائر عدة تغيرات، حيث أن المشرع وتبعاً للظروف السائدة والأهداف المرجوة، أدخل عدة تعديلات على الإطار القانوني الذي يحكم الأنشطة المتعلقة باستكشاف واستغلال النفط والغاز، ولا سيما في الشق الجبائي، وبناء على هذه التعديلات يمكن أن نميز أربعة مراحل مرت بها الجباية البترولية، هي على النحو التالي:

(أ) الجباية البترولية للفترة 1962-1986: تميزت هذه الفترة في بدايتها باستمرار الهيمنة الفرنسية على قطاع المحروقات بالجزائر، فقد ارتكزت على قانون البترول الصحراوي الصادر سنة 1958، بالإضافة إلى

1- Robert Brasseur, « Législation et fiscalité internationales des hydrocarbures exploitation et Production », édition technique 1975, P 130.

2 - Mohamed elhocin benisaad, « éléments d'économie pétrolière, les hydrocarbures présent et futur » OPU, 1981, p 33.

الفصل الثاني ————— مساهمة الإبراحام البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

الخضوع لبنود اتفاقية ايفيان 1962، والتي نصت على ضمان المصالح البترولية لفرنسا بالصحراء الجزائرية، بما في ذلك قبض الجزائر لحقوقها بالفرنك الفرنسي⁽¹⁾، وقد منح حق الامتياز للشركات الفرنسية وشركائها بصورة تكاد تكون حصرية.

وبرز في هذه المرحلة قرار تأميم المحروقات بتاريخ 24 فيفري 1971، تبع ذلك الأمر رقم 71-22 الصادر بتاريخ 12 أبريل 1971⁽²⁾، حيث جاءت فيه بعض النصوص المتعلقة بحماية المحروقات التي شملت فرض إتاوة على نشاط إنتاج البترول والغاز، بالإضافة إلى الضريبة البترولية المباشرة، وهي ضريبة على المداخل مخصصا منها التكاليف بما فيها الإتاوة.

كذلك تميزت هذه الفترة ببعض الاصلاحات التي جاء بها قانون المالية لسنة 1983، حيث ألغى هذا القانون التمييز الذي كان قائما بين البترول الموجه للتكرير المسلم للسوق المحلي، وذلك الموجه للتكرير من أجل التصدير أما بالنسبة للبترول المصدر على حاله، فقد تم اعتماد سعر جبائي مطابق لسعر البيع الحقيقي، كأساس لحساب الجباية البترولية، وهذا عوضا عن السعر المرجعي الجبائي⁽³⁾.

ب) الجباية البترولية في ظل قانون 1986: بالنظر لانخفاض مستوى الاستثمار في قطاع المحروقات وبقاء مساحات شاسعة من الصحراء الجزائرية دون تنقيب، صدر القانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986⁽⁴⁾ حيث تطرق هذا القانون لكيفيات تحديد الوعاء الضريبي، والمعدلات وكذا طرق الاقتطاع، كما جاء بالعديد من التحفيزات الجبائية بهدف استقطاب الشركات البترولية للعمل بالجزائر، و اشتملت الجباية البترولية في ظل هذا القانون على قسمين:

❖ **الإتاوة على الانتاج:** حيث تخضع لهذه الضريبة المحروقات المستخرجة من الحقول البرية والبحرية، وهي تقدر على أساس كميات المحروقات المنتجة محسوما منها:

- الكميات المستهلكة مباشرة لحاجات الانتاج؛
- الكميات المعاد حقنها في الحقول؛
- الكميات الضائعة وغير المستعملة، في حدود 1% من الكميات المستخرجة⁽⁵⁾.

1 - Mustapha mekideche, « l'économie algérienne à la croisée de chemins », éditions dahlab, Alger, 2008, p. 29.

2- عاطف سليمان، "معركة البترول في الجزائر" دار الطليعة، بيروت 1984، ص 75.

3- عبد الله منصور، "السياسات النقدية والجبائية لمواجهة الانخفاض الكبير في الصادرات - حالة اقتصاد صغير مفتوح-" أطروحة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006، ص 365.

44 - القانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنشاطات البحث، الاستكشاف والاستغلال، والنقل عبر القنوات للمحروقات، الجريدة الرسمية رقم 35 الصادرة يوم 27 أوت 1986.

5- لعمارة جمال، "منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر 2004، ص 128.

الفصل الثاني ————— مساهمة الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

وفيما يخص معدل الإتاوة فقد حدد بـ 20%، على أن يخفض إلى حدود 16,25% في المنطقة B و 12,5% بالنسبة للمنطقة C، وهذا بالنظر للجهود المبذولة وصعوبة النشاط في هذه المناطق المحددة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 87-175 الصادر في 21 جويلية 1987.

$$R = (Q \times P) \times T$$

هذا وتحسب الإتاوة على بالعلاقة التالية:

حيث:

R: الإتاوة

Q: كمية المحروقات المستخرجة

P: السعر الجبائي (القاعدي)

T: معدل الإتاوة المطبق حسب المنطقة.

❖ **الضريبة على النتائج:** تؤسس الضريبة على الربح الصافي المحقق من أنشطة التنقيب عن حقول المحروقات واستغلالها، ونقلها بالأنابيب، بالإضافة إلى أنشطة تجميع الغاز الطبيعي ومعالجة الغازات النفطية المستخرجة من الحقول وفصلها عن بعضها البعض، ويحدد الربح الصافي بطرح الأعباء الهيكلية ومبلغ الإتاوة للدورة موضوع النشاط، وبخصوص معدل الضريبة فقد ميز المشرع بين طبيعة الأنشطة، حيث تخضع أنشطة النقل والتكرار للمعدل العادي للضريبة على أرباح الشركات المطبق، في حين أن الأرباح المحققة من نشاط الإنتاج والاستكشاف فهي تختلف تبعا لمنطقة النشاط، وهي على النحو التالي:

• 85% بالنسبة للمنطقة A؛

• 75% بالنسبة للمنطقة B؛

• 65% بالنسبة للمنطقة C.

هذا ويحسب مبلغ الضريبة بالعلاقة التالية⁽¹⁾:

$$IDP = a * [(Q_i * P_i + Q_e * P_e) - (R + CS)]$$

حيث: IDP: الضريبة البترولية المباشرة a: معدل الضريبة

Q_i: الكميات المسلمة للسوق المحلية P_i: السعر القاعدي للكميات المسلمة للسوق المحلية

Q_e: الكميات المصدرة للخارج P_e: السعر القاعدي للكميات المصدرة للخارج

R: مبلغ الإتاوة CS: التكاليف الهيكلية للإنتاج.

ج) **الجباية البترولية في ظل القانون 05-07:** شهدت سنة 2005 صدور القانون رقم 05-07 والذي جاء ليحدد النظام القانوني لنشاطات البحث عن المحروقات واستغلالها، ونقلها بواسطة الأنابيب وتكريرها وتحويل وتسويق وتخزين وتوزيع المنتجات البترولية، وكذا حقوق والتزامات الأشخاص الممارسين لهذه

1- معطيات من مديرية كبريات المؤسسات، بالمديرية العامة للضرائب.

الفصل الثاني — مساهمة الإبراداع البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

الأنشطة⁽¹⁾، وقد جاء في هذا في هذا القانون أن النظام الجبائي المطبق على نشاطات البحث واستغلال المحروقات يتكون من الآتي:

الرسم المساحي: حيث يلتزم المتعامل الذي أوكل إليه القيام بنشاط بترولي، بتسديد الرسم المساحي سنويا بالدينار الجزائري أو بالدولار الأمريكي، وهذا بمجرد دخول العقد حيز التنفيذ، ويتم حساب هذا الرسم على أساس المساحة التعاقدية، ويحدد مبلغ الرسم المساحي بالدينار الجزائري لكل (كلم²) على النحو الآتي:

الجدول رقم (02-18): يوضح تسعيرة الرسم المساحي المطبقة (الوحدة: دج/كلم²)

مرحلة الاستغلال	مرحلتى الاستباق والاستثنائية	مرحلة البحث			البيان
		6 و 7	4 و 5	1 إلى 3 مدرج	
16000	400000	8000	6000	4000	المنطقة أ
24000	560000	12000	8000	4800	المنطقة ب
28000	720000	14000	10000	6000	المنطقة ج
32000	800000	16000	12000	8000	المنطقة د

المصدر: المادة 84 من القانون رقم 05-07 المتعلق بالمحروقات

يتم تحيين هذه المبالغ باعتماد متوسط سعر الصرف عند بيع الدولار بالدينار، للشهر الميلادي السابق لكل تسديد ينشره بنك الجزائر، يقسم على ثمانين، ويضرب في مبلغ الرسم المحدد أعلاه.

❖ الإتاوة: تحسب الإتاوة على أساس كميات المحروقات المنتجة، محسوما منها الكميات المستهلكة لاحتياجات الإنتاج، وتلك الضائعة قبل نقطة القياس، بالإضافة للكميات المعاد إدماجها في الحدود المقبولة والمبررة، ويكون مبلغ الإتاوة لشهر معين مساويا لمجموع قيم كل جزء من الإنتاج لنفس الشهر مضروبة في معدل الإتاوة المطبق على جزء الإنتاج، هذا وقد حددت المادة 85 من القانون 05-07 معدلات الإتاوة على النحو التالي:

الجدول رقم (02-19): يوضح معدلات الإتاوة المطبقة على قيم الإنتاج

* الوحدة: ب.م.ب/يوميا

البيان	المنطقة أ	المنطقة ب	المنطقة ج	المنطقة د
0 إلى 20.000 ب.م.ب/يوميا	5,5%	8%	11%	12,5%
20.001 إلى 50.000 ب.م.ب/يوميا	10,5%	13%	16%	20%
50.001 إلى 100.000 ب.م.ب/يوميا	15,5%	18%	20%	23%
أكثر من 100.000 ب.م.ب/يوميا	12%	14,5%	17%	20%

المصدر: المادة 85 من القانون رقم 05-07 المتعلق بالمحروقات

1- المادة الأولى من القانون 05-07 المؤرخ في 28 أبريل 2005 المتعلق بالمحروقات.

* ب.م.ب: برميل معادل للبتترول: يقصد به حجم المحروقات السائلة أو الغازية التي تمتلك احتواء طاقتها قدره 1.400.000 كيلو حراري مساوي لمحتوى برميل بتترول خام، الذي يساوي 158,9 لتر.

الفصل الثاني — مساهمة الإبراحات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

تجدر الإشارة إلى أن قيمة الإنتاج التي تعتمد كوعاء يخضع للإتاوة، تحسب على أساس الأسعار عند ميناء الشحن المنشورة من قبل مجلة ذات شهرة مؤكدة متخصصة في منتجات البترول، وغاز البترول المميع والبوتان والبروبان المنتجة في الجزائر، وفي غياب نشرية للأسعار من قبل مجالات متخصصة يتم اعتماد الأسعار المعلنة من قبل الوكالة الوطنية لثمين موارد المحروقات (النفط)، هذا ويستوجب ذكر المجالات المعتمدة في العقد الذي يجمع الأطراف المتعاقدة، كما تطرح تعريفه النقل بواسطة الأنابيب بين نقطة القياس وميناء الشحن أو الحدود التي يصدر منها البترول، أما بالنسبة للغاز المميع أو غاز البترول المسال، فإنه يتم حسم تكلفة التكيف من قيمة المنتج وهذا لتحديد القيمة الجبائية الخاضعة للإتاوة⁽¹⁾.

❖ **الرسم على الدخل البترولي:** تسدد شركات المحروقات شهريا رسما على الدخل البترولي، ويساوي هذا الدخل قيمة الانتاج السنوي للمحروقات لكل مساحة استغلال مطروحا منها العناصر التالية:

- الإتاوة؛
- الحصص السنوية للاستثمارات من أجل التطوير في مساحة الاستغلال؛
- الحصص السنوية لاستثمارات البحث؛
- مؤونة مواجهة تكاليف التخلي والإصلاح؛
- مصاريف تكوين الموارد البشرية الوطنية لفائدة نشاطات المحروقات؛
- تكلفة شراء الغاز من أجل الاسترجاع المدعم.

كما يعتبر هذا الرسم كلفة قابلة للخصم من القاعدة الجبائية من أجل احتساب الضريبة التكميلية على الناتج ولحساب الرسم على الدخل البترولي يتم استعمال النسب المحددة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (02-20): يوضح معدلات الرسم على الدخل البترولي في القانون 05-07:

الوحدة 10⁹ دج

70	الحد الأول ح 1	القيمة المتراكمة للإنتاج المثلثن معبر عنها 10 ⁹ دينار جزائري
385	الحد الثاني ح 2	
%30	المستوى الأول	نسبة الرسم على الدخل البترولي
%70	المستوى الثاني	

المصدر: المادة 87 من القانون رقم 05-07 المتعلق بالمحروقات

عندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج المثلثن تفوق الحد الأول وتقل أو تساوي الحد الثاني، فإن حساب نسبة الرسم على الدخل البترولي يتم باستعمال الصيغة التالية⁽²⁾:

$$\text{معدل الرسم على الدخل البترولي (\%)} = \frac{\text{ح}2}{40} - \text{ح}1 (\text{قم}^* - \text{ح}1) + 30.$$

1- المواد 90 - 91 من القانون 05-07 المتعلق بالمحروقات

2- المادة 87 من نفس القانون.

الفصل الثاني — مساهمة الإبراحات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

❖ **الضريبة التكميلية على الناتج:** هي ضريبة تمس الربح المحقق من طرف كل شخص مشارك في عمليات

التنقيب البحث و/أو الاستغلال، وتحسب باعتماد المعدل المطبق على الضريبة على أرباح الشركات.

بالإضافة إلى الضرائب السالفة الذكر، هناك رسوم استثنائية جاء بها القانون 05-07 نوجزها فيما يلي⁽¹⁾:

- رسوم الموافقة على تحويل الحقوق والالتزامات في عقود المحروقات المقدرة بـ 1% من قيمة كل صفقة؛
- رسم رخصة الموافقة على حرق الغاز المقدرة بـ 8000 دج لكل 1000 م³؛
- رسم حق استخدام المياه الصالحة للشرب أو السقي المقدر بـ 80 دج لكل م³.

(د) **الجباية البترولية في ظل القانون 13-01 المعدل والمتمم للقانون 05-07:** تضمن هذا القانون بعض الإضافات والتعديلات الجبائية التي مست جزءا من النظام الجبائي الذي جاء به قانون 05-07، حيث نص على الآتي⁽²⁾:

❖ من أجل حساب الرسم المساحي المتعلق بمساحات البحث عن المحروقات غير التقليدية واستغلالها، تكون المبالغ بالدينار الجزائري لهذا الرسم هي تلك المنصوص عليها في المنطقة "أ".

❖ تطبيق معدل إتاوة 5% على المحروقات غير التقليدية المستخرجة من مساحة الاستغلال، وعلى المحروقات المستخرجة من مساحات الاستغلال ذات الحالة الجيولوجية المعقدة و/أو التي تنقصها المنشآت الأساسية.

❖ **الرسم على الدخل البترولي:** تم تغيير طريقة حساب الرسم على الدخل البترولي بموجب المادة 87 من القانون 13-01 حيث نصت هذه المادة على أنه، ولحساب هذا الرسم المتعلق بمساحات الاستغلال الخاضعة لعقود البحث عن المحروقات واستغلاله، يحدد المعاملان (ر1) و (ر2) كما يأتي:

- لكل سنة مدنية (ي) حيث يمثل (ي) رتبة تلك السنة ابتداء من دخول العقد حيز التنفيذ، ويسمى العائد الإجمالي (ع.إ.ي)، وهو يساوي قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات المستخرجة من المكمن أو المكامن المدرجة في مساحة الاستغلال، محسوبة بضرب كميات المحروقات الخاضعة للإتاوة في الأسعار القاعدية مطروحا منها تعريفه النقل بواسطة الأنابيب، ناقص تكاليف الاستغلال المستحقة فعلا خلال السنة (ي)، وكذا التسديدات المدفوعة خلال تلك السنة بعنوان الإتاوة والرسم على الدخل البترولي، والضريبة التكميلية على الناتج.
- يحدد لكل سنة مدنية (ي):

✓ العائد الاجمالي المحين بنسبة 10% [ع.إ.ي 10%] التي تساوي العائد الإجمالي المحقق خلال السنة (ي) مقسوما على 1,1 أس (ي-1).

* قم: القيمة المتراكمة للإنتاج المشمن منذ بداية استغلال المحروقات: هي ناتج كميات المحروقات المستخرجة من مساحة الاستغلال الخاضعة للإتاوة مضروبة في السعر المستعمل لحساب الإتاوة.

1- المواد 31-52-53 من القانون 05-07 المتعلق بالمحروقات.

2- المواد من 83 إلى 91 من القانون رقم 13-01 المؤرخ في 20 فيفري 2013 المعدل والمتمم للقانون 05-07 المتعلق بالمحروقات.

الفصل الثاني — مساهمة الإبراحات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

✓ العائد الاجمالي المحين بنسبة 20% [ع.إ.ي] 20% التي تساوي العائد الإجمالي المحقق خلال السنة (ي) مقسوما على 1,2 أس (ي-1).

✓ مصاريف الاستثمارات المحينة بنسبة 10% [ي.ي] 10% التي تساوي مصاريف الاستثمارات المستحقة فعلا خلال السنة (ي) مقسومة على 1,1 أس (ي-1).

✓ مصاريف الاستثمارات المحينة بنسبة 20% [ي.ي] 20% التي تساوي مصاريف الاستثمارات المستحقة فعلا خلال السنة (ي) مقسومة على 1,2 أس (ي-1).

• يساوي المعامل (ر1) لسنة مدنية ما، نسبة حاصل [ع.إ.ي] 10% منذ سنة دخول العقد حيز التنفيذ إلى السنة التي تسبق تحديد نسبة الرسم على الدخل على البترولي. حيز التنفيذ، إلى السنة التي تسبق تحديد نسبة الرسم على الدخل البترولي.

• يساوي المعامل (ر2) لسنة مدنية ما، نسبة حاصل [ع.إ.ي] 20% منذ سنة دخول العقد حيز التنفيذ إلى السنة التي تسبق تحديد نسبة الرسم على الدخل على حاصل [ي.ي] 20% منذ سنة دخول العقد حيز التنفيذ، إلى السنة التي تسبق تحديد نسبة الرسم على الدخل البترولي.

ولحساب الرسم على الدخل البترولي يتم تطبيق المعدلات تبعا لقيم المعاملين (ر1) و(ر2) مثلما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02-21): يوضح معدلات الرسم على الدخل البترولي في القانون 01-13

الحالة 3	الحالة 2	الحالة 1	البيان	معدلات الرسم على الدخل البترولي
20%	30%	20%	$1 > 1_r$	
$2_r \times 50\% + 20\%$	$2_r \times 40\% + 30\%$	$2_r \times 50\% + 20\%$	$1 < 1_r$ و $1 > 2_r$	
70%	70%	70%	$1 \leq 2_r$	

المصدر: المادة 87 من القانون رقم 01-13 المتعلق بالمحروقات

تمثل الحالة 1 كل مساحة استغلال باستثناء المساحات في الحالة 3 التي يكون إنتاجها اليومي الأقصى أقل من 50.000 برميل معادل بترول، في حين تمثل الحالة 2 كل مساحة استغلال باستثناء المساحات في الحالة 3 التي يكون إنتاجها اليومي الأقصى أعلى أو يساوي 50.000 برميل معادل بترول، أما الحالة فهي تشمل مساحات الاستغلال الواقعة في مناطق ضعيفة الاستكشاف وذات جيولوجية معقدة و/أو تنقصها المنشآت الأساسية.

❖ لحساب الرسم على الدخل البترولي بالنسبة للمحروقات غير التقليدية، يتم اعتماد معدلات الرسم التالية:

- إذا كان المعامل (ر1) أقل أو يساوي 1، تطبق نسبة 10% كمعدل للرسم.
- إذا كان المعامل (ر1) أكبر من 1 و المعامل (ر2) أقل من 1 يكون معدل الرسم $10\% + 30\% \times 2_r$
- إذا كان المعامل (ر2) أكبر أو يساوي 1 يطبق معدل 40% لحساب الرسم.

الفصل الثاني ————— مساهمة الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

3/ مساهمة الجباية البترولية في تمويل الإيرادات وتغطية النفقات العامة:

باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بحتا، فإن الارتباط الموجود بين الحالة الاقتصادية العامة للبلد ككل وبين أسعار النفط هو ارتباط وثيق جدا، و من صور هذا التشابك الحاصل تبرز معطيات تقلص عائدات صادرات المحروقات كنتيجة آلية لانخفاض أسعار البترول، وهو الانخفاض الذي يؤثر بطريقة مباشرة على حصيلة الإيرادات الجبائية المتأتية من مداخيل المحروقات، والجدول الموالي يوضح تطور نسبة مساهمته الجباية البترولية في تمويل الإيرادات وتغطية النفقات العامة، للفترة 1990-2016:

الجدول رقم (02-22): يوضح تطور الجباية البترولية ومساهمتها في الموازنة العامة للفترة 1990-2016

البيان	الجبائية البترولية* (مليون دج)	تطور الجباية البترولية %	الجبائية البترولية لإجمالي الإيرادات %	الجبائية البترولية لنفقات التسيير %	الجبائية البترولية لنفقات التجهيز %	الجبائية البترولية لإجمالي النفقات %
1990	56 400		39,06	61,04	98,93	37,75
1991	145 300	157,62	57,93	93,92	168,76	60,34
1992	207 000	42,46	64,19	83,70	138,46	52,17
1993	193 600	-6,47	57,69	63,69	96,80	38,42
1994	221 800	14,57	46,78	62,32	86,04	36,14
1995	301 000	35,71	51,32	68,73	101,38	40,96
1996	410 100	36,25	54,74	74,97	135,97	48,33
1997	507 000	23,63	57,52	76,27	180,11	53,58
1998	460 000	-9,27	52,15	60,50	175,32	44,98
1999	480 000	4,35	51,22	58,70	170,89	43,69
2000	720 000	50,00	60,47	86,74	208,09	61,22
2001	840 600	16,75	59,90	88,60	166,92	57,88
2002	916 400	9,02	61,08	87,00	166,93	57,19
2003	836 060	-8,77	56,67	73,23	124,89	46,16
2004	862 200	3,13	56,43	71,85	119,75	44,91
2005	899 000	4,27	55,16	71,62	85,81	39,04
2006	916 000	1,89	54,42	63,63	43,29	25,76
2007	973 000	6,22	53,13	58,87	42,41	24,65
2008	1 715 400	76,30	62,08	72,59	68,10	35,14
2009	1 927 000	12,34	60,62	72,41	68,50	35,20
2010	1 835 800	-4,73	59,57	53,27	60,73	28,38
2011	1 529 400	-16,69	47,82	35,64	38,41	18,49
2012	1 519 040	-0,68	43,79	30,84	53,86	19,61
2013	1 615 900	6,38	42,30	37,27	63,51	23,49
2014	1 577 730	-2,36	37,40	33,47	53,63	20,61
2015	1 722 940	9,20	34,79	34,65	45,56	19,68
2016	1 682 550	-2,34	35,44	35,00	52,96	21,07

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قوانين المالية للفترة 1990-2016

* تشير المبالغ الواردة في هذا الجدول لقيم الجباية البترولية الواردة في الموازنة العامة، حيث أنه وحسب إجمالي الجباية البترولية يضاف لهذه المبالغ تلك القيم الموجهة لصندوق ضبط الموارد، الذي سنتطرق إليه لاحقا.

الفصل الثاني ————— مساهمة الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

يتضح من الجدول السابق أن مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة بالجزائر للفترة 1990-2016 تراوحت بين 34,79% (2015) و 64,19% (1992)، في حين أن نسبة تغطيتها للنفقات العامة انحصرت بين 18,49% (2011) و 61,22% (2000)، هذا وقد سجلت سنة 2009 أكبر حصيلة في قيمة الجباية البترولية حيث بلغت 192,7 ألف مليار دينار جزائري، غير أن هذه القيمة لم تغطي إجمالي النفقات العامة إلا في حدود 35%، في حين مولت الإنفاق على التجهيز لنفس السنة بنسبة 68,5%، وهو ما يفسر بالارتفاع المستمر للنفقات العمومية بمستويات فاقت تلك التي حققتها الجباية البترولية، أما بالنسبة لأكبر معدل لتدني مقدار الجباية البترولية فهو ذلك الذي سجل سنة 2011، حيث انخفض مقدار الحصيلة بـ 16,69% مقارنة بالسنة التي سبقتها.

4/ مساهمة الجباية البترولية في تمويل صندوق ضبط الموارد:

تبعاً لارتفاع أسعار النفط ما بين سنتي 1998 و 2000 بالضعف تقريبا، شهدت حصيلة الجباية البترولية سنة 2000 ارتفاعاً بدورها بنسبة 50% مقارنة بالسنة التي سبقتها، ما أفضى إلى تحقيق فائض بالموازنة العامة بمبلغ 14,65 مليار دينار جزائري، وعليه قررت الحكومة الجزائرية إنشاء حساب خاص لدى الخزانة العمومية تحت رقم 103-302، سمي بـ "صندوق ضبط الموارد"، يتم تمويله عن طريق فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات، مقارنة بالأسعار المرجعية* المتوقعة ضمن قانون المالية، على أن توجه موارد الصندوق لضبط توازن الموازنة العامة (تغطية العجز)، وتخفيض الدين العمومي⁽¹⁾، ويتولى مهمة الأمر بالصرف لهذا الصندوق وزير المالية. وقد أدخلت بعض التعديلات على هذا الصندوق كانت على النحو التالي:

❖ عدلت تسمية الحساب وأصبحت "صندوق ضبط الإيرادات"، وقد أضيف مصدر آخر لموارد هذا الصندوق تمثلت في تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير للنشاط للمديونية الخارجية، أما أوجه إنفاق هذا الحساب فحددت كما يلي:

- تعويض ناقص القيمة الناتج عن مستوى إيرادات جباية بترولية يقل عن التقديرات في قانون المالية.
- الحد من المديونية العمومية⁽²⁾.

❖ تم تسقيف تمويل صندوق ضبط الإيرادات لعجز الخزانة العمومية، في حدود 740 مليار دينار جزائري كرصيد لهذا الصندوق⁽³⁾، بمعنى تجميد عملية تمويل العجز ببلوغ رصيد الصندوق المبلغ المشار إليه أعلاه.

* تم اعتماد مبلغ 19 دولار كسعر مرجعي للفترة 2000-2007، ليرفع هذا السعر إلى 37 دولار في قانون المالية التكميلي لسنة 2008، ليرفع إلى 50 دولار من خلال قانون المالية لسنة 2017.

1- المادة 10 من القانون رقم 2000 - 02 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

2- المادة 66 من القانون رقم 03-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003، المتضمن قانون المالية لسنة 2004.

3- المادة 25 من الأمر رقم 04-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006.

الفصل الثاني — مساهمة الإيرادات البترولية في تمويل الموازنة العامة بالجزائر

❖ كما جاء في قانون المالية لسنة 2017 إضافة بند لاستخدامات إيرادات صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الخزينة العمومية⁽¹⁾.

ويعتبر صندوق ضبط الموارد حسابا مستقلا عن الموازنة العامة، فهو لا يخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة كما أنه لا يخضع لرقابة السلطة التشريعية⁽²⁾.

وفيما يتعلق بفائض الجباية البترولية* المساهمة في تمويل صندوق ضبط الإيرادات نوضحها في الجدول الموالي:
الجدول (02-23): يوضح فائض الجباية البترولية الموجه لصندوق ضبط الإيرادات

الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
فائض الجباية البترولية	453,23	123,86	26,5	448,91	623,56
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
فائض الجباية البترولية	1368,83	1798	1738,84	2288,15	400,67
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
فائض الجباية البترولية	1318,31	2300,32	2535,3	2062,23	1812,69

المصدر: المديرية الفرعية للإحصائيات بوزارة المالية

أما فيما يخص استخدامات هذه الموارد المالية، فستتطرق لها في الفصل الموالي بالتركيز على مساهمة هذه الإيرادات في الحد من المديونية العمومية.

1- المادة 121 من القانون رقم 16 - 14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتعلق بقانون المالية لسنة 2017.

2- بوفليح نبيل، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية - الواقع والآفاق مع الإشارة لحالة الجزائر -" دكتوراه في علوم التسيير، فرع نقود ومالية بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 198.

* فائض الجباية البترولية = إجمالي الجباية البترولية المحققة فعليا - الجباية البترولية المقيدة في الموازنة العامة

خلاصة:

إن الجزائر ومنذ اتخاذها قرار تأميم قطاع المحروقات بتاريخ 24 فيفري 1971 ببسط سيطرتها شبه المطلقة على هذا القطاع، بعد أن ظلت بين العامين 1962 و 1971 رهينة بنود اتفاقية "إيفيان" التي تنص على سيادة جزئية للجزائر على حقولها من المحروقات، أصبح وضعها الاقتصادي العام يشير إلى الاتكاء المفرط على ريع المحروقات في تمويل استثمارات الدولة وتكوين ميزانها التجاري، اتكاء رفع نصيب صادرات النفط في تكوين إجمالي الصادرات من 70% عند التأميم إلى 97% بعد أربعين سنة، اتكاء أزهق واضعي السياسات الاقتصادية في البلاد في الصناعة المتناسكة فسقط نصيب المنتج الصناعي في تكوين الناتج الداخلي الخام من 20% إلى في العام 1981 إلى 05% بداية من السنوات الأولى لبداية الألفية الثالثة، وهو الاتكاء نفسه الذي أعدم التراكم الرأسمالي الفلاحي، حتى سقط نصيب الإنتاج الفلاحي من الناتج الوطني الخام من 30% إلى 08%، لتتحول الجزائر عندها إلى أول دولة عربية في استيراد نفس المادة، التي ظلت تشكل محور صادرات الجزائر قبل اكتشاف حقل حاسي مسعود أي القمح الصلب، بل إلى أول دولة في استيراد الغذاء بجملة تشمل 43 مادة، وبالتالي صار أمرا جليا أن عائدات البترول في الجزائر أصبحت بمثابة المحرك الرئيسي، أو العمود الفقري الذي تتمحور من حوله كافة المدخلات والمخرجات الأخرى للاقتصاد الوطني، ما يعني أن تعافي الاقتصاد الوطني إن تحقق يكون ظرفيا وهو مرتبط ارتباطا وثيقا باستمرارية ارتفاع أسعار المحروقات بشكل عام وهي الأسعار التي أدها سقوطها الحر نهاية سنوات الثمانينات إلى التوجه نحو الاستدانة من الخارج، والخضوع لإملاءات المؤسسات المالية الدولية. وبمجرد أن شهدت تلك الأثمان ارتفاعا متسارعا مع بداية الألفية الثانية تمخض عن هذه الظفرة تحقيق موارد مالية معتبرة مكنت الجزائر من التسديد المسبق لمديونيتها الخارجية.

الفصل الثالث: تسيير المديونية الخارجية

وتطورها بالجزائر

تمهيد:

شهدت الجزائر كغيرها من الدول النامية ظهور مشكلة المديونية في ثمانينيات القرن الماضي، وأصبحت هذه المعضلة، من أبرز المشاكل التي تواجه حاضر ومستقبل التنمية الاقتصادية في هذه البلدان، وبالنسبة لبعض الدول أصبح الأمر يتعلق بأزمة حقيقية تهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بشكل مباشر، وهو ما تطلب البحث عن حلول عاجلة لهذه المشكلة، ويعتبر الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي من أهم الخصائص التي ميزت السياسة الاقتصادية الجزائرية منذ الاستقلال وحتى نهاية التسعينات، ويتجلى ذلك في حجم القروض الخارجية التي حصلت عليها الجزائر من مختلف المصادر خلال هذه الفترة، وهو السلوك الذي نتج عنه تخلي الدولة الجزائرية عن سلطة اتخاذ القرار الاقتصادي وحتى الاجتماعي طيلة عشرية كاملة، حيث خضعت الجزائر وقتها لإملاءات المؤسسات المقرضة، ولا سيما صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومما عقد الوضع أكثر أن خدمات الديون أصبحت تمتص القسط الأكبر من عائدات الصادرات، ليعجز الباقي منها عن تمويل الواردات من السلع والخدمات، وزيادة على هذا فإن القروض الجديدة المحصل عليها، كانت تستغل بدورها في تسديد من برامج إعادة جدولة الديون السابقة، الأمر الذي أفرز حلقة مفرغة يمكن تسميتها بالحلقة المفرغة للديون الخارجية.

ومما زاد الوضع سوءاً استمرار الاتكاء المفرط على مداخيل المحروقات كمصدر وحيد للعملة الصعبة، وهي المداخيل التي انخفضت لأدنى مستوياتها من منتصف الثمانينيات إلى نهاية تسعينيات القرن الماضي، هذا من جهة، ومن جهة ثانية لم يقوى الاقتصاد الجزائري على خلق إنتاج محلي قد ساهم في تقليل حزمة الواردات وفي هذا الفصل سوف نحاول، التطرق لمسار تطور المديونية الخارجية، والعوامل التي أدت إلى تفاقمها بالإضافة إلى السياسة المنتهجة في التعامل مع الظاهرة.

المبحث الأول: مسار تطور المديونية الخارجية بالجزائر وأسباب تعاضمها

إثر انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، وتدهور قيمة الدولار في الثمانينات من القرن العشرين، وما رافق ذلك من جملة الاختلالات التي أصابت موازنة الدولة وميزان المدفوعات، اتخذت السلطات الجزائرية إجراءات مالية ونقدية غرضها تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية من جديد، إلا أن مآل هذه الإجراءات كان الإخفاق بسبب واقع الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني من اختلالات هيكلية، ما أدى لتفاقم خطورة الوضع، لتلجأ الحكومة الجزائرية إلى المنظمات الدولية، بعد أن استنفدت جميع الطرق للحصول على أموال خارجية.

المطلب الأول: تطور حجم المديونية الخارجية بالجزائر

تبعاً لاستقلال الجزائر، ظهرت الحاجة لضمان تمويل بناء ركائز الدولة فاتجهت الحكومات لبعض الدول الصديقة ذات التوجه الاقتصادي المشترك، كالاتحاد السوفياتي للحصول على بعض القروض المالية، وهذا بمستويات متواضعة، غير أنه وفي مرحلة السبعينيات تم انتهاج استراتيجية اقتصادية تنموية أساسها الصناعات الثقيلة، بالتركيز على قطاعي الحديد والصلب والمحروقات، هذه الأخيرة التي خصص لها غلاف مالي قدره 23,9 مليار دولار في الفترة (1970-1973)، وهي المبالغ التي مول جزء منها عن طريق الاقتراض الخارجي، فكان ذلك إيذاناً بميلاد المديونية الخارجية الجزائرية، التي مرت بمراحل اتسمت بالظهور فالارتفاع القياسي، ثم الثبات، فالتسديد المسبق لها، وهو ما نوجزه فيما يلي:

1/ تطور المديونية للفترة 1970-1979:

اعتمدت الجزائر في السبعينات سياسة تنموية تعتمد خاصة على القطاع الصناعي الذي تطلب استثمارات ضخمة تفوق إمكانيات التمويل المحلية، مما أدى بها إلى اللجوء للقروض الخارجية حيث كان الاعتقاد السائد بأنه لا يمكن تجاوز مرحلة التخلف التي يعيشها الاقتصاد الجزائري إلا عن طريق إقامة استثمارات ضخمة، وهي الاستثمارات التي جعلت من الجهاز الإنتاجي الوطني جهازاً تابعاً للخارج، إذ أن عملية تشغيله تتوقف بنسبة كبيرة على واردات السلع الأولية والسلع الوسيطة، وتلك التي تضمن تجديد واستمرارية معدات الإنتاج، وعليه فإن هذه السياسة المنتهجة تعتبر كحاضنة تولدت ونمت فيها المديونية الخارجية بالجزائر، التي نوضح مسار تطور حجمها في للفترة 1970-1979 من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-01): يوضح تطور المديونية الخارجية بالجزائر للفترة 1970-1979

السنة	1970	1971	1972	1973	1974
المديونية الخارجية (مليون \$)	944	1260	1550	2991	3412
نسبة الزيادة %	/	33,47	23,02	92,97	14,08
السنة	1975	1976	1977	1978	1979
المديونية الخارجية (مليون \$)	4593	6085	8902	13687	16510
نسبة الزيادة %	34,61	32,48	46,29	53,75	20,63

المصدر: Ahmed Benbitour, « L'Algérie au troisième millénaire » éditions

MARINOOR, Alger 1998, p57.

الفصل الثالث — تسير المديونية الخارجية وتطورها بالجزائر

من جانب آخر ولنفس الفترة شهدت قيمة خدمة الدين الخارجي ارتفاعا هائلا، مثلما يوضحه الجدول

التالي:

الجدول رقم (02-03): يوضح تطور خدمة المديونية الخارجية بالجزائر للفترة 1970-1979

(مليون \$)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974
المديونية الخارجية	44,7	69,1	190	300	715,6
السنة	1975	1976	1977	1978	1979
المديونية الخارجية	465,7	782,8	1058,7	1514,7	2808,6

المصدر: Ahmed Benbitour, « L'Algérie au troisième millénaire », op.Cit, p57.

من الجدولين السابقين يمكن استنتاج ملاحظة ذات دلالة قوية، حيث نجد أن حجم المديونية الخارجية انتقل من 944 مليون دولار سنة 1970، إلى 16,51 مليار دولار سنة 1979، حيث تضاعفت في ظرف عشرية واحدة بأكثر من (17) سبعة عشرة مرة، في حين أن خدمة الدين لنفس الفترة انتقلت من 44,7 مليون دولار إلى 2,8 مليار دولار، حيث تضاعفت خدمة الديون الخارجية بأكثر من ستين (60) ضعف، وهو ما يعني أن معدل تطور حجم خدمة الديون فاق معدل ارتفاع الديون الخارجية بأكثر من ثلاثة أضعاف في نفس الفترة، ما يعني أن الفائدة على القروض بدورها ارتفعت بنسب مبالغة جدا من سنة لأخرى.

2/ تطور المديونية الخارجية للفترة 1980-1989:

ركزت الجزائر جزءا كبيرا من استثماراتها الضخمة في قطاع المحروقات، حيث استفاد هذا القطاع من تمويلات أجنبية معتبرة، بهدف تكثيف الإنتاج، وخاصة بعد الصدمة البترولية لسنة 1973 والتي أدت لارتفاع قياسي في أسعار المحروقات، مما أدى إلى زيادة الدخل القومي المعبر عنه بفائض في ميزان المدفوعات، فولد هذا رغبة في استمرارية سياسة الاقتراض الخارجي لتمويل المزيد من المشاريع الاستثمارية، غير أن نكسة السقوط الحر لأسعار البترول أدت إلى تقليص عائدات صادرات المحروقات، ومن ثم حدوث عجز في ميزان المدفوعات، وعدم القدرة على تسديد الديون الخارجية القائمة، التي شهدت ارتفاعا أكبر في النصف الثاني من الثمانينات وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (03-03): يوضح تطور المديونية الخارجية بالجزائر للفترة 1980-1989

السنة	1980	1981	1982	1983	1984
المديونية الخارجية (مليار \$)	19,4	17,7	16,77	16,3	15,9
نسبة التغير %	17,5	-8,76	-5,25	-2,80	-2,45
السنة	1985	1986	1987	1988	1989
المديونية الخارجية (مليار \$)	18,4	22,9	25	26,7	28,6
نسبة التغير %	15,72	24,46	9,17	6,80	7,12

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على النشرة الإحصائية لبنك الجزائر 1982-1990

يتضح من الجدول السابق أن مسار تغير حجم الديون الخارجية لفترة الثمانينات تميز بمرحلتين (1980-1984) و (1985-1989)، حيث شهدت المرحلة الأولى انخفاضا مستمرا كما تدل عليه نسب التغير إذ انخفضت المديونية من 19,4 مليار دولار سنة 1980 إلى 15,9 مليار دولار سنة 1984، في حين تعتبر المرحلة الثانية نقیضا للمرحلة الأولى حيث شهدت تطورا خطيرا في مستوى المديونية، فانتقلت من 18,4 مليار دولار سنة 1985 إلى 28,6 مليار دولار سنة 1989، وقد بلغت نسبة الارتفاع مقارنة بين سنة 1984 و 1989 أي ظرف خمس سنوات بنحو 79,87%.

3/ تطور المديونية الخارجية للفترة 1990-1999:

إذا كانت السبعينات تعتبر فترة ميلاد المديونية الخارجية بالجزائر، و الثمانينات فترة ظهور بوادر أزمة مديونية فإن عقد تسعينيات القرن الماضي كان بحق عشرية تأزم ملف المديونية العمومية، وخاصة في شقها الخارجي الذي بلغ مستويات خطيرة، وتتجلى الخطورة أكثر إذا ما تم مقارنة الديون الخارجية ببعض المؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة، والجدول الموالي يوضح تطور المديونية الخارجية بالجزائر للفترة 1990-1999.

الجدول رقم (03-04): يوضح تطور المديونية الخارجية بالجزائر للفترة 1990-1999

السنة	1990	1991	1992	1993	1994
المديونية الخارجية (مليار \$)	28,37	27,87	26,67	25,72	29,48
نسبة التغير %	-0,80	-1,76	-4,31	-3,56	14,62
السنة	1995	1996	1997	1998	1999
المديونية الخارجية (مليار \$)	31,57	33,65	31,22	30,47	28,31
نسبة التغير %	7,09	6,59	-7,22	-2,40	-7,09

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على النشرة الإحصائية لبنك الجزائر 1991-2000

يتضح من الجدول السابق، الارتفاع الهائل في مستوى المديونية الخارجية ابتداء من سنة 1994 التي تجاوزت نسبة الزيادة فيها 14% مقارنة بالسنة التي سبقتها، في حين سجلت سنة 2015 تجاوز المديونية

الفصل الثالث - تسير المديونية الخارجية وتطورها بالجزائر

الخارجية لعتبة 30 مليار دولار، لتبلغ أعلى مستوى لها سنة 1996 بحوالي 33,65 مليار دولار، حيث أن صادرات الجزائر من المحروقات لنفس السنة كان يمكن أن تغطي ما نسبته 41% من الديون فقط.

4/ تطور المديونية الخارجية للفترة 2000-2015:

كان للطفرة التي شهدتها أسعار المحروقات في السوق العالمية في الفترة (2001-2012) بانتقال سعر برميل النفط الجزائري من 24,3 دولار سنة 2001 إلى 111 دولار في 2012، وارتفاع سعر المتر المكعب من الغاز من 113,5 دولار سنة 2001، إلى 423,3 دولار في 2012 بالغ الأثر على المديونية الخارجية بالجزائر، حيث مكنت العائدات المعتبرة لصادرات المحروقات الجزائر من الالتزام بتسديد التزاماتها المالية اتجاه الخارج، وفي تواريخ مسبقة بالنسبة لجزء معتبر من تلك الديون، وهو ما انعكس على مستوى الديون الخارجية مثلما يوضحه الجدول الموالي:

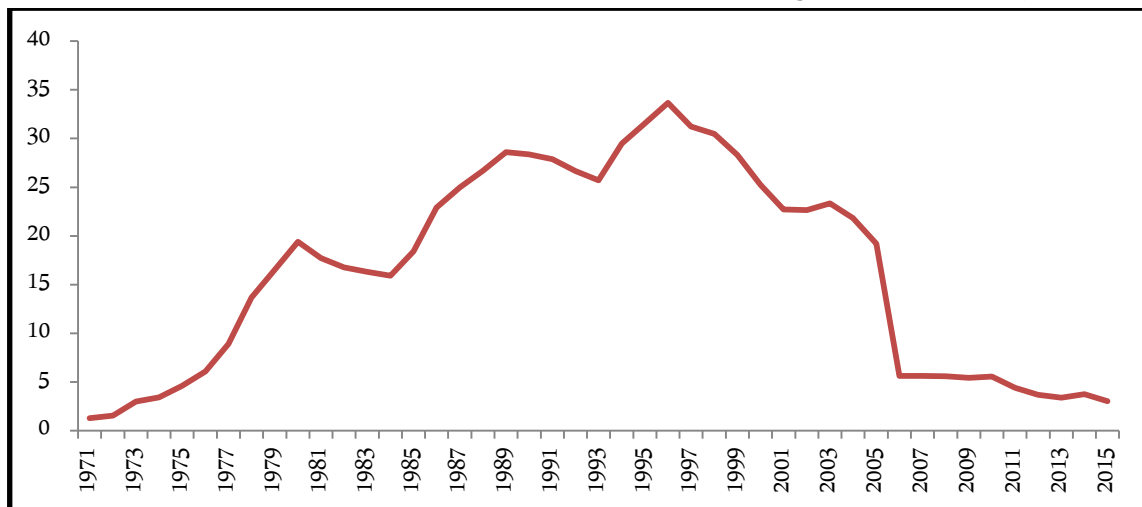
الجدول رقم (03-05): يوضح تطور المديونية الخارجية بالجزائر للفترة 2000-2015

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المديونية الخارجية (مليار \$)	25,26	22,7	22,64	23,35	21,82	19,19	5,6	5,6
نسبة التغير %	-10,77	-10,13	-0,26	3,14	-6,55	-12,05	-70,82	0,00
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المديونية الخارجية (مليار \$)	5,58	5,41	5,56	4,4	3,67	3,39	3,73	3,02
نسبة التغير %	-0,36	-3,05	2,77	-20,86	-16,59	-7,63	10,03	-19,03

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على النشرة الإحصائية لبنك الجزائر 2000-2016

ويمكن توضيح مسار تطور المديونية الخارجية في الجزائر للفترة 1970-2015 من الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (03-01): يوضح مسار تطور المديونية الخارجية بالجزائر للفترة 1970-2015



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجداول (03/01.03.04/05)

المطلب الثاني: قياس مستوى المديونية الخارجية ببعض المؤشرات الاقتصادية

يسود الاعتقاد بين الباحثين بأن ظاهرة الديون الخارجية في معظم دول العالم تمثل بحد ذاتها، وبشكل مطلق مشكلة اقتصادية كبيرة، خصوصا بالنسبة لتلك الدول التي تترجح تحت وطأة أعباء المديونية الكبيرة، وما يترتب على ذلك من ضغوطات اقتصادية وغير اقتصادية، ومصدر هذا الاعتقاد بالصيغة المطلقة متأمة من حقيقة كون النظرة إلى المديونية نظرة أحادية متأثرة بزواية واحدة مبنية على افتراضين، الأول أن المديونية بحد ذاتها تمثل عبئا على الاقتصاد الوطني، حيث يستلزم اقتطاع جزء من الدخل أو الناتج القومي لتسديد أصل الدين، إضافة إلى خدمة أعباء الدين، والآخر أن الديون الخارجية في بعض جوانبها تتضمن بشكل مباشر أو غير مباشر شروطا وقواعد وإجراءات تحمل في طياتها سمة الإجحاف في حق الدول المدينة⁽¹⁾ وعلى الرغم من أن مثل هذا الاعتقاد يبدو منطقيا من ناحية الافتراض والتحليل، إلا أنه ليس كذلك ما لم يتم قياس الديون الخارجية ببعض المؤشرات الاقتصادية، التي تفيد في الأخير بالحكم على مدى ثقل تلك الديون على الاقتصاد الوطني، وقدرة هذا الأخير على الوفاء بها، وهو ما سنحاول التطرق إليه في هذا المطلب.

1/ مفهوم قياس المديونية الخارجية:

يعرف الدين الخارجي بأنه القيمة الحالية للمطلوبات المالية المستحقة على المقيمين في دولة معينة لأطراف خارجية، مما يقتضي دفع الفائدة والمبلغ المقترض في المستقبل، ويقاس صافي الدين الخارجي بطرح ديون البلد المستحقة على الدول الأجنبية، من ديون الدول الأجنبية المستحقة على البلد، ويأخذ الدين شكل العديد من الأدوات المالية مثل السندات والأذونات وأدوات السوق النقدية، إضافة إلى القروض والائتمان التجاري والودائع، كما يتضمن الدين أدوات أخرى مثل التأجير المالي والأقراض المباشر بين المستثمرين والشركات ويمكن كتابة العلاقة التي تؤدي إلى طلب القروض على النحو التالي⁽²⁾:

$$Y - (C + I + G) = X - M$$

حيث:

Y: الناتج المحلي الإجمالي

C: الاستهلاك

I: الاستثمار

G: الانفاق الحكومي

X: الصادرات

1- خالد حسين أحمد عوني، "نموذج رياضي لتأطير المديونية الخارجية" مقالة غير منشورة، كلية العلوم الإدارية والمالية جامعة البتراء الخاصة، الأردن 2016، ص 02.
2- عمار موسى، "المديونية الخارجية: قياسها وآثارها الاقتصادية"، مقالة بمجلة الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الصادرة عن الأكاديمية العربية للعلوم ببيروت 2006، ص 180.

M: الواردات.

وعادة ما يستعمل مفهوم "الاستيعاب" للإشارة إلى مجموع الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي، وينشأ العجز في الحساب الجاري إذا كان الإنتاج أقل من الاستيعاب، فيتم تمويل العجز عن طريق الاقتراض أو التدفقات الرأسمالية (الاستثمارات المباشرة والاستثمارات في المحافظ المالية) أو من خلال الاحتياطي من العملات الأجنبية.

فيما يتعلق بقياس الدين هناك نقطتان أساسيتان لهما علاقة بالمعالجة المحاسبية للدين الخارجي⁽¹⁾:

أ) تتعلق النقطة الأولى بتقييم مطلوبات الدين بالقيمة الإسمية أو القيمة السوقية، وبما أن القيمة الإسمية للدين هي الكمية التي يدين بها المقترضون للمقرضين، فمن الناحية العملية يمكن اعتبار القيمة الإسمية بأنها الكمية التي يستحق دفعها من قبل المقترض إلى المقرض في لحظة ما من الزمن لكي تتم تسوية الدين بشكل نهائي وتقاس هذه الكمية بأنها القيمة الأولية لأداة الدين (عند توقيع العقد) بالإضافة للتغيرات الناتجة عن المعاملات اللاحقة (المدفوعات) والتعديلات الأخرى (إعادة الهيكلة وتخفيض الدين)، وعليه فإن هذا القياس يتضمن التغيرات الحاصلة في تقييم أداة الدين بخلاف تحركات الأسعار. كما أن الأسلوب المتبع في الواقع العلمي هو قياس الدين بالقيمة الإسمية خاصة في حالة الأدوات المالية غير القابلة للتداول، وعليه فإن مبادئ التقييم الإسمي هي الأساس لتعريف وتشخيص مؤشرات الدين التي تستعمل في تحليل قابلية البلد على دعم الدين أما القيمة السوقية لأداة الدين فإنها تمثل قيمة الدين التي تعكس حالة السوق والتوقعات في تلك اللحظة وعليه فإن تقييم الدين وفقاً لهذا الأساس قد يؤدي إلى قيمة أقل أو أكثر مما هو عليه في الواقع.

ب) النقطة الثانية المتعلقة بقياس الدين تخص الأساليب المحاسبية المستخدمة في التعامل مع الفائدة المستحقة، ففي محاسبة الاستحقاق تؤخذ الفائدة التي تتراكم خلال فترة معينة ولم يكن وقت دفعها على أنها الفائدة المستحقة، وفي هذه الحالة فإنها تضاف إلى قيمة الدين، فبموجب هذا الأسلوب يتم تقديم المطلوبات من وجهة نظر اقتصادية، أما في منهج المحاسبة النقدية فإن التدفقات النقدية الفعلية هي التي تؤثر على حجم الدين فقط، هذا ويجدر الذكر أن بنك التسويات الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يتبعان منهج التقييم الإسمي والمحاسبة النقدية، في حين يتبع صندوق النقد الدولي التقييم السوقي ومحاسبة الاستحقاق.

2/ مؤشرات القابلية على الوفاء بالمديونية الخارجية:

بالرغم من تنوع أبعاد الأزمات الاقتصادية، إلا أن العامل المشترك فيما بينها هو عدم كفاية التدفقات النقدية بالعملة الاجنبية اللازمة لتمويل العجز في الحساب الجاري،⁽¹⁾ وبما أن الصعوبات المتعلقة بمدفوعات الدين تنعكس في ميزان المدفوعات، فإن ذلك يعني بالضرورة وجود علاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية والصعوبات المتعلقة بالمدفوعات، وتشير دراسات الأزمات النقدية والمالية إلى وجود مجموعة متنوعة من المؤشرات التي يمكن استعمالها للتنبؤ بالأزمات، من أهمها حركة الاحتياطي من العملات الأجنبية وسعر الصرف، وعجز الموازنة العامة، وفيما يتعلق بالمؤشرات المستخدمة في قياس ثقل المديونية الخارجية نجد الصادرات، الناتج المحلي الإجمالي، والواردات، حيث تفيد هذه المؤشرات بمعرفة قابلية البلد على سداد الدين فمثلا عندما ترتفع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي فإن هذا يعتبر مؤشرا على أن معدل نمو الدين يفوق معدل نمو الاقتصاد المحلي، وفي حالة الاستمرار على هذا المنوال فإن هذا يعني نشوء صعوبات في سداد الدين في المستقبل، كما أن ارتفاع نسبة الدين إلى الصادرات، يعني أن البلد بحاجة إلى كمية أكبر من الموارد المتاحة لخدمة الدين، كما أن ارتفاع مؤشر الديون إلى الواردات يشير إلى أن البلد يحتاج للتخلي عن جزء كبير من وارداته للالتزام بالوفاء بتعهداته المالية للخارج، و يمكن تبيان تطور هذه المؤشرات بالجزائر للفترة (1990-2015) من خلال الجدول الآتي:

1 - Frankel, J. A, and Rose, A.K, "Currency Crashes in Emerging Markets: An Empirical Treatment", Journal of International Economics, p 41.

الجدول رقم (03-06): يوضح نسبة المديونية الخارجية لبعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر

السنوات	المديونية الخارجية (مليار \$)	المديونية الخارجية إلى PIB %	المديونية الخارجية إلى الصادرات %	المديونية الخارجية إلى الواردات %
1990	28,37	45,74	192,99	183,51
1991	27,87	60,96	209,39	258,29
1992	26,67	55,74	219,69	232,72
1993	25,72	51,74	236,83	222,88
1994	29,48	70,24	296,58	247,52
1995	31,57	77,53	282,63	248,97
1996	33,65	73,91	239,33	302,34
1997	31,22	65,33	213,11	297,05
1998	30,47	64,31	274,75	289,91
1999	28,31	58,67	226,12	309,06
2000	25,26	46,13	115,50	274,57
2001	22,70	41,16	118,66	228,37
2002	22,64	39,72	120,30	198,25
2003	23,35	34,30	95,46	185,32
2004	21,82	25,66	67,76	127,30
2005	19,19	18,77	41,28	94,30
2006	5,60	4,78	10,22	26,11
2007	5,60	4,15	9,19	20,27
2008	5,58	3,25	7,05	14,14
2009	5,41	3,93	11,90	13,77
2010	5,56	3,44	9,63	13,83
2011	4,40	2,19	5,96	9,30
2012	3,67	1,75	5,05	7,29
2013	3,39	1,61	5,15	6,17
2014	3,73	1,75	6,10	6,39
2015	3,02	1,81	8,60	5,85

المصدر/ من إعداد الطالب بالاعتماد على المصادر التالية:

BANQUE D'ALGERIE , « Bulletins Statistiques Trimestriels 2007..2015 » .

OPEC : « Annual Statistical Bulletin 2006 » .

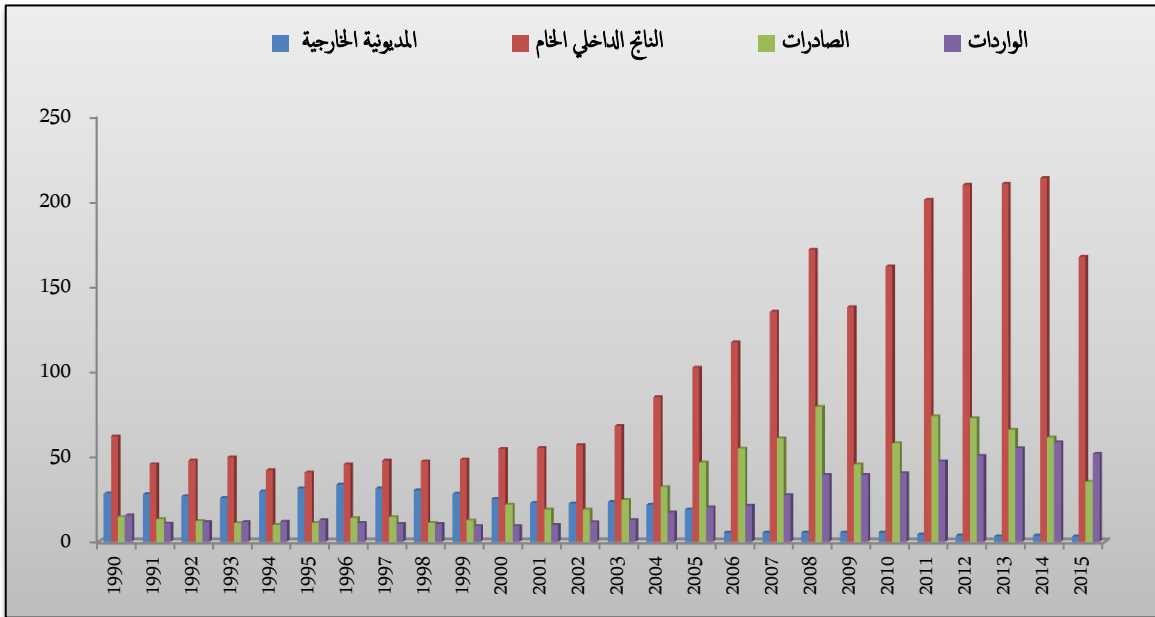
يشير الجدول السابق إلى أن مؤشرات المديونية الخارجية للناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات بالجزائر للفترة (1990-2015)، تراوحت بين بلوغها لمستويات خطيرة وحرحة جدا، ومستويات أمان

الفصل الثالث — تسير المديونية الخارجية وتطورها بالجزائر

مقبولة وأخرى لم تعد الديون تشكل إلا نسبا ضئيلة من المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة، حيث تعتبر الفترة (1994-1998) كمرحلة أزمة بالنسبة للجزائر فيما يتعلق بالمديونية الخارجية، وهو ما تدل عليه النسب المسجلة في الجدول، حيث نلاحظ أنه في سنة 1996 بلغت نسبة المديونية الخارجية للصادرات 302,34%، ما يعني أن صادرات البلد لثلاث سنوات لا تكفي للوفاء بالمستحقات الخارجية على الجزائر في حين أن مؤشر المديونية الخارجية للنتائج الداخلي الخام شهد سنة 1995 أعلى معدل له ببلوغه 77,35%، وهو ما يدل على أن الوفاء بالمديونية الخارجية لنفس السنة يستلزم استهلاك أكثر من ثلاثة أرباع $\frac{3}{4}$ إنتاج الاقتصاد الوطني.

في حين تعتبر الفترة (2006-2015) فترة أمان حيث بلغت المديونية الخارجية مستويات متدنية، وباستثناء سنة 2009، نلاحظ أن قيمة الالتزامات المالية للجزائر اتجاه الخارج لم تتجاوز نسبة 10% من صادراتها، وهي الأيجابية التي أفضت إليها الطفرة المسجلة في عائدات صادرات المحروقات، مما مكن الجزائر من تسوية ديونها الخارجية مسبقا، والشكل البياني الموالي يعطي صورة عن تطور مؤشرات المديونية الخارجية بالجزائر للفترة المستهدفة.

الشكل رقم (03-02): يوضح نسبة المديونية الخارجية لبعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2015)



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الجدول السابق.

المطلب الثالث: أسباب تعاظم المديونية الخارجية بالجزائر

تميزت السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات بالجزائر تفاقم أزمة المديونية الخارجية، حيث تجاوز حجمها 25 مليار دولار، كما استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 70% من حصيللة الصادرات، حيث تطورت خدمة الدين من 0,4 مليار دولار سنة 1970، إلى 05 مليار دولار سنة 1987 فسبعة (07) مليار دولار سنة 1989، وأكثر من 09 مليار دولار سنة 1992، فأكثر من 9,4 مليار دولار سنة 1994، وهو ما جعل الحكومات المتعاقبة تعجز في تلك الفترة على تمويل وارداتها الضرورية من السلع الغذائية، والمواد الوسيطة، والمعدات الرأسمالية، وأضحت عاجزة عن تسديد مستحقات خدمة ديونها، كنتيجة لعدم جدوى المناهج التنموية المستوردة⁽¹⁾.

تختلف اتجاهات تحديد طبيعة هذه الأزمة والأسباب التي أدت إلى ظهورها، إذ يتمحور الاختلاف حول إذا كانت الأزمة تعود إلى سياسات اقتصادية ترتبط بالدول المدينة أو عوامل ترتبط بالبيئة الخارجية، فهناك اتجاه يمثله صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يرى أن أزمة الديون الخارجية للدول النامية من بينها الجزائر، تنبع من وجود خلل (فائض) في الطلب الكلي، نتيجة سياسات اقتصادية خاطئة، مما يعكس وجود اختلال داخلي وخارجي في مثل هاته الدول، وفي مثل هذه الحالة ترى هذه المؤسسات الدولية أن الإقراض الخارجي لن يحل هذه الأزمة حيث المطلوب هو القضاء على الاختلالات المزمنة في مثل هذه الاقتصاديات النامية، وهناك اتجاه آخر يرى أن الأزمة قد ظهرت إلى الوجود بسبب عوامل خارجية مثل نقص السيولة، والتي تحتلق بحد ذاتها عن الإفلاس، وقد تأثر بهذا الاتجاه كثيرين، فاتهموا إلى البحث عن تأثير العوامل الخارجية على ديون الدول النامية وقد توصل أحد الاقتصاديين الأمريكيين - كلاين - إلى نتيجة مفادها أن طبيعة أزمة الديون الخارجية هي أزمة سيولة مؤقتة، وليست مشكلة إفلاس دائم للدول النامية المدينة الحالية،⁽²⁾ كما يرى اتجاه آخر أن الأزمة هي أزمة إفلاس للمدينين، خاصة وأن حجم الديون الخارجية أصبح يفوق القدرة الحالية والمستقبلية على الوفاء لكثير من الدول المدينة، وتتمثل أسباب أزمة المديونية الخارجية في الجزائر في جملة من الظروف والعوامل، منها ما هو ذاتي (داخلي) ومنها ما هو خارجي، ويمكن التطرق لهذه الأسباب فيما يلي:

1- حياة بن إسماعيل، " تطوير إيرادات الموازنة العامة للدولة (دراسة نظرية)"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2009، ص 45.

2- International Monetary fund (IMF), "world Economic out Book" Washington 1989, p186.
الذي اطلع عليه بتاريخ 2017/03/16 على الموقع الإلكتروني: <https://benkhadra.wordpress.com/tag/world-economic-out-book/>

1/ الأسباب الداخلية:

تتمحور الأسباب الداخلية للمديونية الخارجية وتفاقمها، حول فكرة فحواها أنه بالإمكان رفع مستوى المعيشة للسكان في الأجل القصير، وتمويل التنمية من خلال الاعتماد المتزايد على الموارد المقترضة من الخارج دون أن يتبع هذا الاقتراض مشاكل في الأجل المتوسط والطويل، وبناء على هذه الفكرة قامت العديد من الدول التي تعاني من عجز في رؤوس أموالها بما فيها الجزائر بالاقتراض من الأسواق الدولية وحكومات الدول الصناعية، واستمرت بالاستيراد والاستثمار والاستهلاك بشكل يفوق ما تنتجه أو تصدره، مما أدى إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات وبالتالي زيادة الاقتراض من الخارج والداخل لسد هذا العجز، هذا ويمكن حصر جملة هذه الأسباب في النقاط التالية:

أ) **ضخامة الجهود الاستثمارية وضعف الطاقة الانتاجية:** يتجلى هذا في الخطط التنموية التي قامت بها الجزائر خاصة خلال فترة السبعينات ونموذج التصنيع الجزائري المعتمد آنذاك، وما تطلبه الأمر من استثمارات ضخمة فاقت إمكانيات التمويل المحلية، حيث وصل معدل الاستثمار إلى 52% من إجمالي الناتج المحلي الخام سنة 1979، وهو المعدل الذي يعتبر من بين المعدلات المرتفعة التي لم تتحقق إلا في عدد قليل من دول العالم،⁽¹⁾ وما يعاب على هذه السياسة الاستثمارية المعتمدة على التمويل الخارجي مباشرتها دون إيلاء أهمية لدراسة النتائج التي يمكن ان تتمخض عن هذا التوجه، سواء المباشرة منها كمستوى نمو الدخل الوطني وزيادة الادخار والصادرات، أو غير المباشرة المتمثلة فيما تحدته من ارتباطات بين قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني، لا سيما مقدرة القطاعات الأخرى على مد القطاع الصناعي بما يحتاجه من عوامل الانتاج يضاف إلى هذا الانخفاض النسبي لمستوى إنتاجية عناصر الانتاج، وارتباط القاعدة الانتاجية باستمرار بسلع وسيطية يتم استيرادها بالعملة الصعبة من الخارج، كما لا يمكن إغفال ركود المجمعات الصناعية الكبرى من حيث تحديث الأنظمة الإنتاجية آليا وتكنولوجيا وإشراف، ما جعل قيمتها وخلقها للقيم المضافة ينخفض لمستويات متدنية مع الوقت، لينتج عن هذا الواقع عدم القدرة على خلق فوائض مالية تمكن من سداد الالتزامات المالية التي استخدمت في خلق تلك الاستثمارات، كما أن انخفاض معدلات نمو القطاعات السلعية، فضلا عن انخفاض نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، قد تمخض عنه نقص المعروض من المنتجات الأساسية (الغذائية الوسيطة)، ومن ثم تزايد الاعتماد على الواردات من السلع الاستهلاكية والغذائية، مما ترتب على ذلك مزيدا من الضغط على الميزان التجاري، ليتزايد بذلك رصيد المديونية الخارجية من ناحية، وكذلك تسارعت معدلات التضخم من ناحية أخرى⁽²⁾.

1- مخلوفي عبد السلام، "أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، مقالة منشورة للأستاذ بالمركز الجامعي بشار على الموقع الالكتروني: <https://www.scribd.com> الذي اطلع عليه يوم 2017/03/17، ص 03.

2- عزيزة بن سمينة بنت عمارة، "الدول النامية وأزمة المديونية - الأسباب والحلول -" دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن 2014، ص 48.

الفصل الثالث **تسيير المديونية الخارجية وتطورها بالجزائر**

ب) **النمو الديمغرافي المرتفع:** يعتبر النمو الديمغرافي في الجزائر من بين الأسباب الداخلية التي ساهمت بصورة مباشرة في تزايد حجم المديونية الخارجية، حيث نجد أن التعداد السكاني بالجزائر ارتفع بعشرة ملايين نسمة في أقل من عشرين، إذ انتقل من 19,5 مليون نسمة سنة 1982 إلى 29,5 مليون نسمة سنة 1998، وهو العامل الذي تسبب في تزايد الحاجة لمزيد من الغذاء والسكن والمنشآت التربوية والصحية وغيرها من المتطلبات الأساسية، وهي الحاجات التي وقف الاقتصاد الجزائري عاجزا أمام تلبيةها كلية بالاعتماد على موارده الداخلية، وهو ما دفع الجزائر إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لتغطية هذا العجز، فعلى سبيل المثال نجد أن إمكانية الجزائر على تغطية حاجاتها من الحبوب من إنتاجها المحلي لسنة 2012 لم يتعدى 39,3%⁽¹⁾ حيث يتم تغطية الباقي عن طريق الاستيراد.

ج) **عدم التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي:** يعتبر هذا العامل من بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في بروز أزمة المديونية الخارجية للجزائر، فعلى الرغم من القيود التي حددها الإصلاح المالي لسنة 1970 والمتعلقة بعملية الاقتراض الخارجي، منها إلزامية الحصول على موافقة وزارة المالية بعد إثبات عدم وجود إمكانية للتمويل الداخلي، وأن لا تتجاوز نسبة التمويل الخارجي 30% من قيمة الاستثمارات المخططة، إلا أن عدم الالتزام بهذه الشروط نتيجة للاتصال المباشر وغير المنسق بين المؤسسات المقترضة والهيئات المقرضة في بعض الأحيان أدى إلى تفكك السياسة المالية الخارجية للجزائر⁽²⁾، كما أن غياب رؤية واضحة حول المدى الزمني الذي يعتمد فيه الاقتصاد الوطني على التمويل الخارجي، باعتبار هذه المرحلة انتقالية تعقبها مرحلة التمويل الذاتي رسخ فكرة الاعتماد المستمر على القروض الخارجية، لتبلغ بذلك مستويات حرجة صعبت من عملية التحكم فيها لاحقا، بالإضافة إلى أن القسط الأكبر من القروض الأجنبية المحصل عليها فترة التسعينات وجهت للاستهلاك النهائي وتمويل استيراد المواد الغذائية، حتى أن بعض العقود التي أبرمت كان موضوعها الحصول مباشرة على حزمة مواد غذائية أساسية، وهو ما يعني أن هذه القروض لم تكن تخلق قيم مضافة يتم بموجبها سداد خدمة الديون على الأقل.

د) **تكلفة العشرية السوداء:** تعتبر الفترة (1990-2000) عشرية سوداء بحق في تاريخ الجزائر سياسيا وأمنيا واقتصاديا، ومما جعل الوقع السلبي لهذه العشرية خطيرا على مجمل الجهات، هو حدوث اضطرابات سياسية بالتوازي مع حالة الركود الاقتصادي ابتداء من سنة 1986، حيث شهدت الجزائر أحداث أكتوبر 1988 التي تبعها انفلات أمني سنوات التسعينات، فتحملت الجزائر بذلك نفقات إضافية ضخمة وجهت للقطاع العسكري، وكتعويضات لضحايا هذه الفترة هذا من جهة، ومن جهة ثانية أدى هذا الوضع لعزوف الاستثمارات الأجنبية عن مباشرة أنشطة استثمارية بالجزائر، وحتى خروج بعض المؤسسات النشطة بالجزائر

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية - المجلد رقم (33) الخريطون 2013، ص 254.

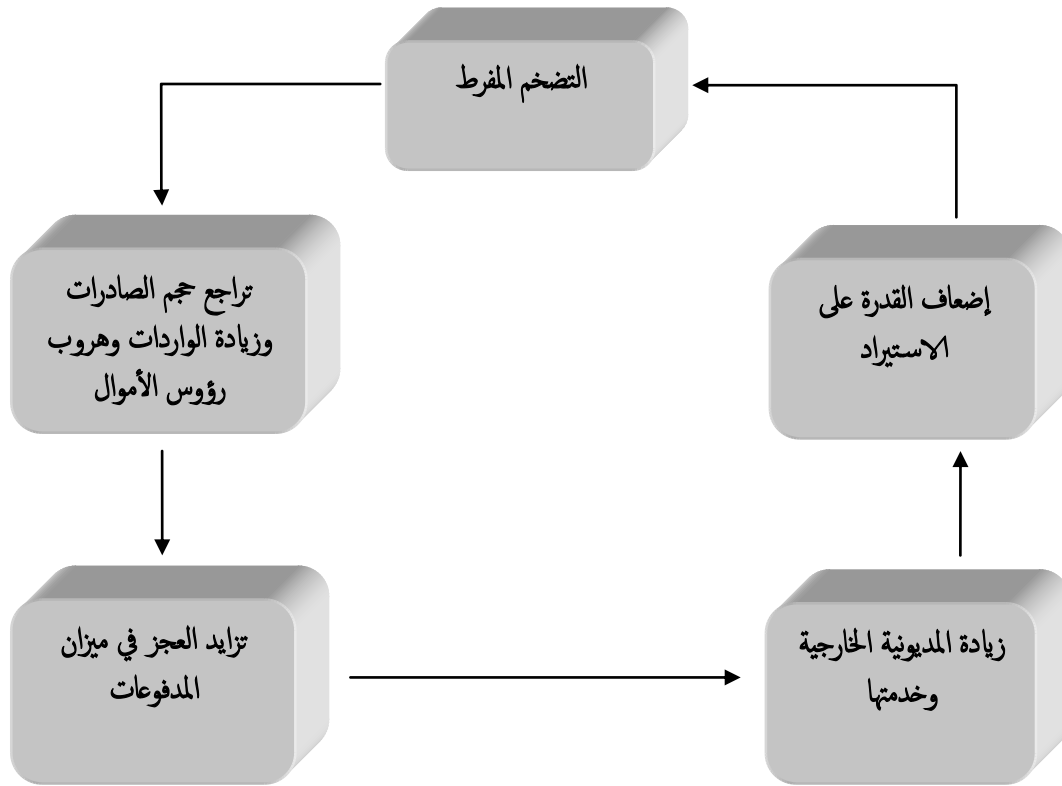
2 - Henni Ahmed, « Monnaie, Crédit et Financement En Algérie » C.R.E.A.D , Algérie , p397.

الفصل الثالث _____ تسير المديونية الخارجية وتطورها بالجزائر

وهي الظروف التي ساهمت في ظهور حاجة ملحة للتمويل الخارجي، بدون إبداء أهمية كبرى لتكلفة هذا التمويل، بداعي أن الظرف كان يستلزم سرعة تأمين مصادر لتغطية هذا الإنفاق الاستثنائي.

هـ) التضخم الحاد وهروب رؤوس الأموال للخارج: يعتبر التضخم الحاد الذي سجلته الجزائر كغيرها من الدول النامية، أحد العوامل البارزة في زيادة مديونيتها الخارجية، ذلك أنه يعني ارتفاعا كبيرا في المستوى العام للأسعار المحلية، ومن ثم فإن هذه الأخيرة تصبح غير قادرة على منافسة السلع الأجنبية في السوق العالمي، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات، مما يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري، كما أنه وفي ظل التضخم الحاد، وبسبب زيادة الطلب المحلي على الواردات، فإن سعر صرف العملة الوطنية سوف ينخفض فيزداد هروب رؤوس الأموال نحو الخارج، والتي تأخذ أشكال التهريب المباشر أو التهريب عن طريق تضخيم فواتير الاستيراد، ويضاف لهذا عزوف رؤوس الأموال الأجنبية عن الاستثمار في الداخل، مما يؤدي في النهاية على حدوث عجز كبير في ميزان المدفوعات، يتم تمويله من خلال زيادة الاقتراض الخارجي، وهو ما يعني زيادة المديونية الخارجية التي تؤدي بدورها إلى زيادة التضخم، أي أنه توجد علاقة جدلية بين التضخم وزيادة المديونية الخارجية، فكلاهما يعمل على زيادة الآخر، الأمر الذي يوضحه الجدول التالي:

الشكل رقم (03-03): يوضح العلاقات الجدلية الوثيقة بين التضخم والمديونية الخارجية



المصدر: عزيزة بن سمينة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 57.

2 / الأسباب الخارجية:

إن البحث في الأسباب الخارجية التي كانت وراء تفاقم المديونية الخارجية للجزائر، يقودنا إلى كثير من تلك الأسباب المشتركة بين الدول النامية والتي سبق التطرق إليها، وعليه يمكننا أن نقتصر على بعض الأسباب الخاصة بالجزائر في النقاط التالية:

أ) انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية: يعتبر اتجاه أسعار المحروقات نحو الهبوط في الأسواق العالمية، من أبرز العوامل الرئيسية التي ساهمت في تعقيد حجم المديونية الخارجية للجزائر حيث يظهر الأثر بوضوح لتلك الفترات التي شهدت انخفاضا في أسعار البترول على تلك التي سجلت ارتفاعا في حجم المديونية العمومية، فالإحصائيات تشير إلى أن حجم المديونية الخارجية بلغ أعلى مستوى له مترواحا بين (28,31 - 33,65) مليار دولار في الفترة (1994-1999) وهي الفترة التي تزامنت مع تدني ملحوظ في أسعار البترول (13,02 - 21,33) دولار للبرميل، في حين وبمجرد أن سجلت الأسعار ارتفاعا بداية من سنة 2003 (29 \$/ب) وصولا إلى (65,7 \$/ب) في سنة 2006، بارتفاع نسبته 126% في ظرف ثلاث سنوات انعكس ذلك على حجم المديونية الخارجية الذي انخفض من 23,35 مليار دولار سنة 2003 إلى 5,6 مليار دولار سنة 2006، بنسبة قدرها 316,96%، وهو الانخفاض الذي تأتى من استخدام فائض عائدات صادرات المحروقات في عملية التسديد المسبق للمديونية.

أ) تقلبات أسعار صرف الدينار الجزائري: مرت سياسة الصرف في الجزائر بعدة مراحل، فبعد الاستقلال مباشرة اتجهت الجزائر إلى انتهاج النظام الاشتراكي كنظام اقتصادي، مما تطلب استقرار سعر الصرف وهذا ما كان باتباع سياسة تثبيت سعر الصرف بمختلف أشكالها، مرفقة بالرقابة على الصرف في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية، ونتيجة للأزمات الاقتصادية التي عرفتها البلاد، لجأت الجزائر إلى تطبيق برامج التعديل الهيكلي بإشراف صندوق النقد الدولي، مما اضطرها إلى تحرير الدينار ورفع الرقابة على سعر الصرف، حيث أخضع الدينار الجزائري للانزلاق التدريجي بتخفيض قيمته بصورة تدريجية ومنظمة واستمرت هذه المرحلة من نهاية 1987 إلى سبتمبر 1992، وقد تم تعديل سعر الصرف بغية إبعاده إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، وهكذا انتقل سعر الصرف من 4,93 دينار لكل دولار أمريكي، إلى 8,03 دج/01\$ مع نهاية 1989، لتعرف بعد ذلك عملية الانزلاق تسريعا بداية من سنة 1990، وذلك تماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات، لينتقل بذلك سعر صرف الدينار إلى 17,76 دج/01\$ مع بداية سنة 1991، وفي سبتمبر 1991 تم اتخاذ قرار من قبل مجلس النقد والقرض بتخفيض سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي بنسبة 22% تنفيذا للاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في إطار الاستعداد الائتماني⁽¹⁾ ليصل إلى 47,74 دج/01\$ كمعدل صرف لسنة 1995⁽²⁾، وقد

1 - لخلو موسى بوحاري، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية"، مكتبة حسين العصرية، لبنان 2010، ص 297.

2 - BANQUE D'ALGERIE, « Bulletins Statistiques Trimestriels 2007 », Alger 2007, p15.

كان لهذه التغيرات بالغ الأثر في حجم المديونية العمومية، حيث تفيد دراسة قياسية إلى أن معامل الانحدار لسعر الصرف يشير إلى أنه إذا ارتفع سعر الصرف بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى ارتفاع القروض للاقتصاد بـ 11,31 وحدة، ويفسر هذا بأنه عند ارتفاع سعر الصرف تنخفض قيمة الدينار وهو ما يؤدي إلى تضخم المبالغ النقدية ولو بشكل إسمي، وهو ما يلاحظ على سنوات التسعينات التي عرفت تخفيضات متتالية لسعر الصرف، توالى معها ارتفاع معدلات المديونية، وهو الارتفاع الذي كان يوجه بعضه لتغطية العجز في التمويل الناتج عن انخفاض قيمة الدينار الجزائري اتجاه العملات الأجنبية وبالأخص الدولار الأمريكي، وقد تطرقت الدراسة كذلك لمتغير آخر ذات علاقة وثيقة يتمثل في احتياطات الصرف الرسمية، وتوصلت إلى أن ارتفاع احتياطات الصرف بـ 01% سوف يؤدي إلى انخفاض القروض للدولة بـ 0,41%⁽¹⁾ ويفسر هذا بطبيعة العلاقة الموجودة بين احتياطات الصرف وحجم المديونية، حيث أن كلاهما يعتبران مقابلاً للعرض النقدي وبالتالي فإن زيادة احتياطات الصرف تؤدي إلى تراجع حاجة الدولة للتمويل بالاقتراض، في حين أن تراكم الاحتياطات يمكن من تخفيض قائم المديونية العمومية، وهو ما تثبته حالة الجزائر التي تمكنت من تسديد التزاماتها المالية داخليا وخارجيا وحتى قبل تواريخ الاستحقاق، بمجرد تسجيل وفرة في احتياطات الصرف ناتجة عن الطفرة في أسعار المحروقات.

ب) شروط الإقراض المجحفة: يرى بعض الاقتصاديين أن المشكلة الأساسية في عملية الاقتراض ليست الشروط والقواعد التي تفرض على الدول المقترضة، لأن الاقتراض في معظمه هو عملية اختيارية لا إلزامية ولكن المشكلة ترتبط أساسا بمجالات استخدامات القروض، فإذا لم يتم إجراء الحسابات الدقيقة للمردود الممكن تحقيقه من عملية الاقتراض، ومقارنته بالالتزامات من ناحية، أو عدم تحديد مجالات استخدام القرض وتوجيهه باتجاه تحقيق الأهداف المحددة لها، بسبب ضعف الأجهزة المعنية في تلك الدول من ناحية أخرى، فإن النتيجة الحتمية لذلك هي زيادة الأعباء المالية للدولة المقترضة نتيجة نشوء الدين وخدمته،⁽²⁾ غير أن هذا الطرح لا يمكن الأخذ به بالمطلق في كل الحالات، خاصة في حالات الأزمات الاقتصادية، وظهور حاجات ملحة واستعجالية للتمويل الخارجي عن طريق الاقتراض، ولا سيما لتأمين المواد الغذائية والاستهلاكية الأساسية التي عجز الاقتصاد الوطني عن ضمانها، هذا من جهة ومن جهة ثانية يصبح كذلك الأخذ بهذا الطرح غير مجدي إذا تعلق الأمر بتقلص المصادر الخارجية للاقتراض، واقتصارها على بعض المؤسسات والدول المانحة التي تفرض شروطها القاسية، مستغلة بذلك ظروف الأزمة في الدول المقترضة، وعدم توفر خيارات متاحة كثيرة للاقتراض نتيجة لتواطئ المؤسسات المقرضة وبالأخص صندوق النقد والبنك الدوليين، وهي الحالة التي وقعت فيها الجزائر خاصة في الفترة (1992-1998)، حيث أصبحت مدفوعات الفوائد والأقساط المخصصة

1- لولو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 351.

2- خالد حسين أحمد عوني، مرجع سبق ذكره، ص 04.

لخدمة الدين أحد أهم أسباب تفاقم عجز ميزان المدفوعات، إذ أصبحت هذه المخصصات تستحوذ على الموارد الهامة للدولة وبالذات موارد النقد الأجنبي، حيث تظهر أعباء خدمة الدين (الفوائد) في جانب المصروفات الجارية وأقساط الديون في باب التحويلات الرأسمالية⁽¹⁾. هذا ويظهر ثقل خدمة المديونية الخارجية للجزائر بقياسها بحجم الصادرات، وهو المؤشر الذي انتقل من 25% سنة 1978 إلى 39% في السنة الموالية، ليبلغ 76% سنة 1992 ثم 86% سنة 1993⁽²⁾.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية

عندما يقترض اقتصاد ما فإنه يخلق التزاما للدفع في المستقبل، وهنا يظهر التساؤل حول قدرة هذا الاقتصاد على الوفاء بالتزامات المتعاقد عليها، أي قدرة الاقتصاد على توليد فوائض في ميزان المدفوعات يمكن استعمالها لدفع الديون بدون اللجوء إلى تعديل السياسات الاقتصادية، ويمكن متابعة التطور الديناميكي للدين الخارجي وبالتالي القابلية على دعم الدين من خلال العلاقة بين معدل الفائدة الأجنبي ومعدل النمو الاقتصادي، ويمكن من خلال نموذج مبسط للتطور الديناميكي للدين التوصل إلى الاستنتاج بأنه كلما ارتفع الفارق بين معدل الفائدة الأجنبي ومعدل النمو الاقتصادي، كلما كبر حجم الفائض في الحساب الجاري اللازم لضمان استقرار نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فالقابلية على الوفاء تتجسد في الحالة التي يصبح فيها الفرق بين القيمة الحالية للدخل المستقبلي والإنفاق أقل من مستوى الدين، وبما أن الدين الحكومي غالبا ما يغطي على الدين الخارجي فإن مشكلة الدين الخارجي عادة ما تكون مشكلة الدين الحكومي.

وبما أن خدمة الدين تقلص حجم الدخل الجاري وتخفض الرفاه العام، فإن من الممكن تحسين هذا الأخير بالامتناع عن خدمة الدين، لذلك قد توجد حدود لذلك الجزء من الإنتاج الذي يخصص لخدمة الدين، وهذه الحدود تعتمد على عوامل سياسية واجتماعية، وبسبب إمكانية وجود قيود على التعديل الجائر إدخاله، يقال إن الدين يمكن أن يكون قابلا للدعم في حالة وجود المقدرة على الوفاء بالتزامات الدين دون اللجوء إلى استحداث تعديل كبير في ميزان الدخل والإنفاق أو إعادة هيكلة الدين، لهذا لا بد من إعطاء الأهمية اللازمة للقابلية على دعم الدين وحساسية الاقتصاد للصدمات الخارجية، وهذا بتحسين القدرة على التنبؤ بالأزمات ومنع حدوثها أو تقليص آثارها.

1- خلود أحمد محمود طنش، "مديونية العالم الإسلامي: واقعها واتجاهاتها وأفاق معالجتها (دراسة اقتصادية شرعية)"، أطروحة دكتوراه، بجامعة اليرموك بالأردن، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، الأردن 2014، ص 133.

2- Ammar BELHIMER, « LA DETTE EXTERIEURE DE L'ALGERIE » CASBAH Editions, Alger 1998 p10.

ويبتعد عملية الاستدانة من الخارج تبرز تلك الافرازات السلبية التي جعلت من هذه الواقعة الاقتصادية مشكلة خلفت آثارا عميقة عانت منها كثيرا دول العالم الثالث، وهي الآثار التي تتفاوت من دولة لأخرى نظرا لاختلاف آجال الاستحقاق وكذا اختلاف الهياكل الاقتصادية في هذه الدول، أي درجة تخلفها أو تقدمها، ومدى نمو قطاع التصدير وطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم، إضافة إلى قدرة البلد المدين على توجيه حاصل الاقتراض نحو القطاعات المنتجة، وبالتالي خلق قيم مضافة تضاهي تلك القيم الإضافية المفروضة على هذا الحاصل.

المطلب الأول: إضعاف المديونية الخارجية لقدرة الجزائر على الاستيراد

من المعروف أن استراتيجيات التنمية الاقتصادية في أي بلد كان تحتاج إلى استيراد الكثير من الآلات والمعدات والسلع الوسيطة الضرورية، حيث إن عدم توفر هذه المتطلبات سيؤدي إلى عرقلة تحقيق الأهداف المنشودة للوصول للتنمية الاقتصادية، ويتوقف توفير هذه المتطلبات على الطاقة الاستيرادية للاقتصاد القومي التي تتحدد بدورها بحجم الموارد المتاحة من النقد الأجنبي ومستوى أسعار الواردات، كما أن هناك علاقة وثيقة بين مستوى الواردات ومستوى النشاط الاقتصادي، فمن ناحية ثمة علاقة بين الاستهلاك المحلي ومستوى الواردات، نظرا لاعتماد الاستهلاك المحلي على استيراد أنواع معينة من السلع، التي لا ينتجها الاقتصاد القومي أصلا، أو ينتجها بكميات تقل عن المطلوب، ومن ناحية أخرى توجد رابطة وثيقة بين مستوى الإنتاج الجاري ومستوى الواردات من السلع الوسيطة ومواد الطاقة وقطع الغيار، ومن ناحية ثالثة أشمل هناك ارتباط قوي بين تنفيذ برامج الاستثمار المستهدفة وبين استيراد كثير من التجهيزات ومعدات الإنتاج، ومن هنا تبرز فكرة أن طاقة الاقتصاد القومي على الاستيراد هي متغير استراتيجي يحكم إلى حد بعيد مستويات الاستهلاك والإنتاج والاستثمار، نظرا لارتباط هذه المستويات بحدود معينة بالاستيراد⁽¹⁾، ومن ثم فإن تعرض هذه الطاقة للضعف يجر معه نتائج سيئة على الاقتصاد القومي.

باعتبار أن القدرة الذاتية للاستيراد تتعزز بارتفاع حصيلة الصادرات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول ونقص مبالغ خدمة الديون الخارجية، ونقص عوائد الاستثمارات الأجنبية وانخفاض أسعار الواردات فإنه يمكن وضع علاقة لهذه القدرة على النحو التالي:⁽²⁾

$$Cm = [(X+F) - (D+P)] / B \dots\dots\dots (01)$$

حيث:

Cm: الطاقة الكلية للاستيراد

X: حصيلة الصادرات من السلع والخدمات

1- زكي رمزي، "الديون والتنمية"، دار المستقبل العربي، القاهرة 1985، ص 130.

2- زكي رمزي، "الاقتصاد العربي تحت الحصار" مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 1989، ص 144.

F: مقدار انسياب رؤوس الأموال الأجنبية (قروض، مساعدات، هبات، استثمارات مباشرة)

D: مدفوعات خدمة الديون

P: تحويلات أرباح ودخول الاستثمارات الأجنبية إلى الخارج.

B: سعر الوحدة من الواردات.

وتشير هذه المعادلة إلى معنى بسيط، وهو أن طاقة البلد على المدين على الاستيراد إنما تتحدد بحجم العملات الأجنبية المتاحة (بسط العلاقة)، وكذا بمستوى أسعار الواردات (مقام العلاقة)، ومن الواضح أنه بمقدار ما يتعاضم البسط بالنسبة للمقام، تتعاضم هذه الطاقة، كما تشير إلى أن مدفوعات الدين الخارجي تمثل انتقاصا من طاقة البلد على الاستيراد.

كما يمكن النظر إلى الطاقة الاستيرادية الكلية للبلد (C_m)، على أنها تتكون من جزئين، الأول يتعلق بالطاقة الاستيرادية الذاتية (M_s) والثاني يتعلق بالطاقة الاستيرادية المقترضة (M_f)، وهو ما يمكن صياغته على هذا النحو⁽¹⁾:

$$C_m = M_s + M_f \dots\dots\dots (02)$$

فالطاقة الاستيرادية الذاتية (M_s)، تمثل نسبة ما تموله حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية بعد دفع خدمات الدين الخارجي من إجمالي الواردات، ويمكن قياسها كالتالي:

$$M_s = (X - D) / M \dots\dots\dots (03)$$

حيث M: تمثل إجمالي الواردات.

أما الطاقة الاستيرادية المقترضة، فتمثل ما تموله القروض الأجنبية، المعونات، الهبات، والاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الواردات، ويمكن قياسها كالتالي:

$$M_f = C_m - M_s \dots\dots\dots (04)$$

ومن هذا المنطلق يمكن التأكد من أن الطاقة الاستيرادية للبلدان النامية بما فيها الجزائر، قد تدهورت بصورة كبيرة، بفعل ثقل المديونية الذي تحمته الجزائر، حيث أن أعباء المديونية الخارجية أصبحت في فترة (1990-1998) تلتهم نسبة كبيرة من عائدات الصادرات، الأمر الذي جعل الباقي من تلك العائدات بعد سداد خدمات المديونية غير كاف حتى لضمان استيراد السلع الأساسية وعلى رأسها المواد الغذائية، لتضطر الجزائر مجددا على طلب قروض إضافية أخذت شكل التموين بالغذاء أحيانا، ما جعل الجزائر تمر بفترة عسيرة، ويمكن توضيح تطور الطاقة الذاتية للاستيراد بالجزائر تبعا لتأثرها بأقساط خدمة الديون من خلال الجدول الموالي:

1- عزيزة بن سمينة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 89.

الجدول رقم (03-07): يوضح تطور الطاقة الاستيرادية للجزائر للفترة 1990-2015

السنوات	عائدات الصادرات (01)	مدفوعات خدمة المديونية (02)	المتبقي من حصيلة الصادرات (03)	حجم الواردات (04)	الطاقة الاستيرادية الناتية (05)	الطاقة الاستيرادية المقترضة (06)
1990	14,7	8,78	5,92	15,46	38,29	-61,71
1991	13,31	9,17	4,14	10,79	38,37	-61,63
1992	12,14	9,16	2,98	11,46	26,00	-74,00
1993	10,86	8,77	2,09	11,54	18,11	-81,89
1994	9,94	4,91	5,03	11,91	42,23	-57,77
1995	11,17	4,07	7,1	12,68	55,99	-44,01
1996	14,06	4,07	9,99	11,13	89,76	-10,24
1997	14,65	4,07	10,58	10,51	100,67	0,67
1998	11,09	4,69	6,4	10,51	60,89	-39,11
1999	12,52	4,83	7,69	9,16	83,95	-16,05
2000	21,65	4,38	17,27	9,20	187,72	87,72
2001	18,53	4,23	14,3	9,94	143,86	43,86
2002	18,1	3,87	14,23	11,42	124,61	24,61
2003	23,99	3,86	20,13	12,60	159,76	59,76
2004	31,55	5,37	26,18	17,14	152,74	52,74
2005	45,58	5,37	40,21	20,35	197,59	97,59
2006	53,6	13,42	40,18	21,45	187,32	87,32
2007	59,6	1,36	58,24	27,63	210,79	110,79
2008	77,19	1,24	75,95	39,47	192,42	92,42
2009	44,41	1,04	43,37	39,29	110,38	10,38
2010	56,14	0,67	55,47	40,21	137,95	37,95
2011	71,66	0,63	71,03	47,30	150,17	50,17
2012	70,57	0,86	69,71	50,37	138,40	38,40
2013	63,66	0,53	63,13	54,90	114,99	14,99
2014	58,36	0,29	58,07	58,33	99,55	-0,45
2015	33,08	0,69	32,39	51,64	62,72	-37,28

المصدر/ من إعداد الطالب اعتمادا على:

BANQUE D'ALGERIE, « Bulletins Statistiques Trimestriels 2007..2015 » .

WORLD BANK GROUP, « International Debt Statistics » Washington 2017 , p36.

الموقع الإلكتروني للبنك الدولي الذي اطلع عليه بتاريخ 2017/03/22 <http://www.worldbank.org>

حيث:

(01): عائدات إجمالي الصادرات (مليار/ \$)

(02): المدفوعات السنوية لأقساط الديون الخارجية + الفائدة على الديون الخارجية (مليار/ \$)

(03): الباقي من عائدات الصادرات بعد تسديد خدمة الديون (01) - (02) (مليار/ \$)

(04): حجم الواردات (مليار \$)

(05): نسبة تغطية الباقي من عائدات الصادرات لإجمالي الواردات (%)

(06): 100 – (05) حيث تشير القيم السالبة لنسبة العجز في الطاقة الاستيرادية، والقيم الموجبة للفائض في الطاقة الاستيرادية نلاحظ في الجدول السابق (03-07) أن سنة 1993 التي سجلت الطاقة الاستيرادية الذاتية أدنى نسبة لها خلال الفترة (1990-2015)، وهي التي بلغت 18,11%، ويعود هذا إلى استهلاك خدمة الديون لأكثر من ثلاثة أرباع $\frac{3}{4}$ عائدات الصادرات لنفس السنة، وعليه فقد سجل عجز في الطاقة الاستيرادية بلغت نسبته 81,89%، وهو العجز الذي كان يفترض أن يحدث أكثر في السنوات الأربع الموالية لولا اتفاقيات هيكله الديون الخارجية التي أبرمتها الجزائر مع الهيئات الدائنة. حيث أن انخفاض خدمة الديون من 8,77 مليار \$ سنة 1993، إلى 4,91 مليار \$ في السنة الموالية يرجع إلى تطبيق بنود تلك الاتفاقيات التي سنتطرق لها لاحقاً.

كذلك تبرز لنا في الجدول سنة 2006 بضخامة المبلغ المخصص لخدمة الديون والبالغ 13,42 مليار \$، وهو الارتفاع الذي يعود للتسديد المسبق لجملة من الديون الخارجية للجزائر دفعة واحدة، غير أن الملاحظ أنه وبالرغم ضخامة هذا المبلغ، إلا أنه كانت هناك طاقة فائضة للاستيراد بلغت 87,32% وهو الفائض الذي تحقق بسبب تسجيل فرق إيجابي معتبر في الميزان التجاري تجاوز 32 مليار دولار.

المطلب الثاني: أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات

باعتبار أن ميزان المدفوعات هو بيان يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين دولة معينة والعالم الخارجي نتيجة قيام جميع أنواع المبادلات الاقتصادية، التي تنشأ بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الخارج، خلال فترة معينة عادة ما تتحدد بسنة،⁽¹⁾ فمن الطبيعي أن تكون مشكلة المديونية الخارجية من أهم العوامل المسببة لمعاونة كثير من الدول النامية من عجز مزمن في موازين مدفوعاتها، وإن كان البعض يرى أن رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الدول النامية يمكن أن تحسن الوضع عند دخولها، ما دام حجمها يزيد عن تصدير الفوائد والأرباح للخارج، غير أن تجارب التنمية في العقود الماضية أحبطت هذا الاعتقاد، حيث استمر العجز في موازين مدفوعات هذه الدول، وتزايد على نحو مقلق، على الرغم من انتهاج غالبية هذه البلدان نمطا للتنمية يعتمد على رأس المال الأجنبي الموجه نحو التصنيع البديل للواردات.

وبالرغم من صعوبة تقدير الأسباب المساهمة بدقة في العجز المسجل في ميزان مدفوعات الدول النامية، غير أن معظم هذه الأسباب تدور حول الخلل الهيكلي في الاقتصاد النامي، المعتمد على تصدير الخامات واستيراد السلع الرأسمالية اللازمة للنهوض بالتنمية الاقتصادية، وهي تكون أسعارها مرتفعة جداً، مقارنة بتلك المواد الأولية المصدرة من قبل الدول النامية، وهي المواد المستخدمة بدرجة كبيرة في صناعة السلع النهائية المستوردة

1- عبد الكريم جابر العيساوي، "التمويل الدولي -مدخل حديث-"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2011، ص233.

الفصل الثالث - تسير المديونية الخارجية وتطورها بالجزائر

حتى وإن حدث ارتفاع في هذه الأسعار هذه المواد، فإن الواقع المعاش أثبت أن الدول النامية لجأت في النهاية إلى الاستدانة الخارجية، بالرغم من ارتفاع أسعار خاماتها الأولية، ومثال ذلك أن بعض البلدان النفطية كالجزائر إيران، فنزويلا، إندونيسيا ونيجيريا، رغم ارتفاع عائدات صادراتها النفطية عامي 1973 و 1974 عادت مجددا منذ عام 1975 للاقتراض الخارجي⁽¹⁾. وكنتيجة لتفاقم الديون الخارجية لم تجد الجزائر من حل منذ مطلع سنة 1986 سوى الاقتراض أكثر لتسديد مستحقات الديون السابقة، وهو ما أدى إلى التأثير على ميزان المدفوعات، مما شكل نزيفا مستمرا في إمكانيات الدول النامية وقدراتها المالية، وبالتالي عدم تمكنها من تحقيق معدلات النمو المطلوبة، وزيادة معاناتها، لذلك ومن أجل الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات، كان لا بد من ضمان استثمار رؤوس الأموال بما يفضي إلى تحقيق نمو سريع في الصادرات، يفوق نمو إجمالي الناتج المحلي ومعدل نمو الواردات، حيث أنه في حالة عدم قدرة رأس المال الأجنبي على تحقيق هذه الشروط، فإن الاقتصاد القومي لن يتمكن من التغلب على عجز ميزان المدفوعات.

الجدول رقم (03-08): يوضح أقساط الفائدة المسددة ورصيد ميزان المدفوعات للفترة 1990-2015

الوحدة (مليار \$)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الفائدة المسددة	2.02	1.95	2.09	1.79	1.56	1.83	2.11	2.05	1.99
رصيد ميزان المدفوعات	0.08	1.04	1.04	- 0.11	- 0.03	- 4.36	- 2.1	1.16	- 1.74
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الفائدة المسددة	1.81	1.66	1.42	1.22	1.09	1.04	0.93	0.63	0.23
رصيد ميزان المدفوعات	- 2.38	7.57	6.19	3.66	7.74	9.25	16.94	17.73	
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الفائدة المسددة	0.19	0.14	0.12	0.10	0.12	0.07	0.06	0.11	
رصيد ميزان المدفوعات	36.99	3.86	15.58	20.14	12.06	0.13	- 5.88	- 27.54	

المصدر / من إعداد الطالب اعتمادا على:

BANQUE D'ALGERIE, « Bulletins Statistiques Trimestriels 2007..2015 » .

WORLD BANK GROUP, « International Debt Statistics » Washington 2017 , p36.

الموقع الإلكتروني للبنك الدولي الذي اطلع عليه بتاريخ 2017/03/22 <http://www.worldbank.org>

نلاحظ في الجدول السابق تطور مستويات أقساط الفائدة المسددة سنويا على القروض الأجنبية، وكذا رصيد ميزان المدفوعات للفترة (1990-2015)، حيث ومن ضمن السنوات التي سجل في ميزان المدفوعات رسيدا سلبيا، تبرز لنا سنوات: 1993 - 1994 - 1996 - 1998 إذ يعتبر العجز المسجل في هذه السنوات أقل من المبالغ المالية التي وجهت كمستحقات على الفائدة على القروض الأجنبية، وهذا بدون

1- عزيزة بن سمينة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 94.

احتساب أقساط أصل الدين، بمعنى أنه لو تم إبعاد مستحقات الفائدة من ميزان المدفوعات، فإن هذا الأخير سيسجل رصيد إيجابي للسنوات المذكورة.

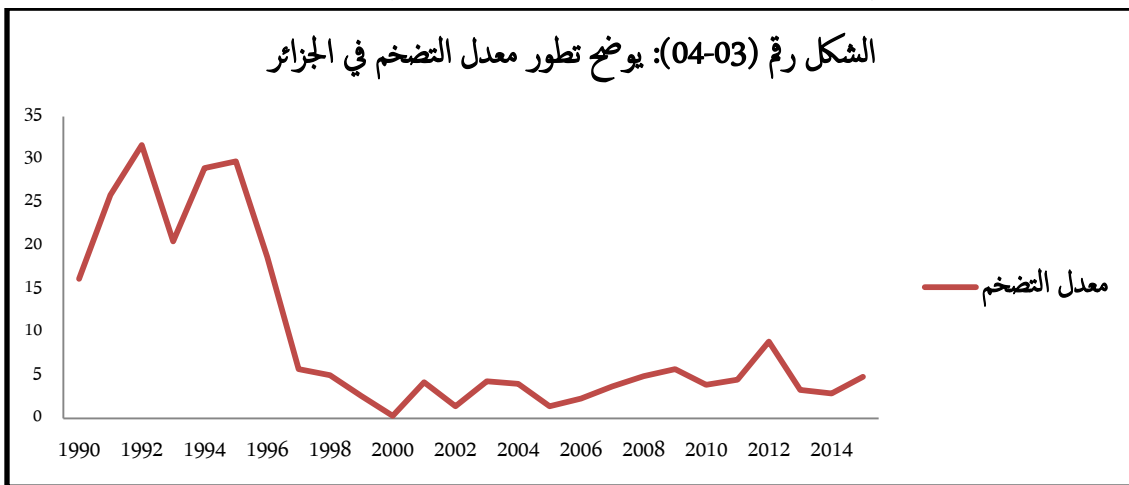
المطلب الثالث: تأثير المديونية الخارجية في مستويات التضخم، الاستثمار والبطالة

تفرز المديونية الخارجية كثيرا من الآثار ذات الاتجاه السلبي على أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومن أبرزها الأثر على معدلات التضخم، الاستثمار، النمو والبطالة، وهو ما سنتطرق له بشيء من الإيجاز فيما يلي:

1/ تأثير المديونية الخارجية في معدل التضخم:

إن ارتفاع معدلات التضخم هو من بين النتائج البالغة التأثير والناجمة عن تزايد الديون الخارجية في الدول النامية، حيث غالبا ما يعود هذا الارتفاع إلى قلة مرونة عرض المنتجات في الآجل القصير، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، والطبيعة الهيكلية للتخصص الضيق في إنتاج المواد الأولية، كذلك تبرز فرضية أخرى تتعلق بلجوء الدول للتمويل المحلي لإقامة المشاريع، وهو التمويل الذي لا بد أن يكون من مصادر حقيقية، حيث أن غير هذا يعني لجوء الدولة إلى التمويل التضخمي أي زيادة كمية النقود المتداولة، وبالتالي زيادة حدة الضغوط التضخمية وارتفاع الأسعار.

كما أن تسديد أقساط وخدمة الديون يحدث نقصا في المصادر المتاحة، فتعتمد الدولة إلى زيادة صادراتها إلى الحد الأقصى، مما يؤدي إلى انخفاض عرض السلع محليا، فتزداد أسعارها بذلك، ويستمر التضخم فيها، ويمكن توضيح مسار تطور معدل التضخم في الجزائر ابتداء من الفترة التي سجلت فيها المديونية الخارجية مستويات قياسية إلى غاية الفترة التي لحقت التسديد المسبق لها، من خلال الرسم البياني الموالي:



المصدر/ من إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات:

<http://www.worldbank.org>

الموقع الإلكتروني للبنك الدولي الذي اطلع عليه بتاريخ 2017/03/22

يتضح من المنحنى السابق المستويات الحرجة جدا التي بلغها معدل التضخم، حيث وصل إلى 31.7% و 29.7% سنتي 1992 و 1995 على التوالي، وهي السنوات التي شهدت المديونية الخارجية بدورها ارتفاعا هائلا حيث تجاوزت سنة 1995 واحد وثلاثون (31) مليار دولار.

2/ أثر المديونية الخارجية على الاستثمار والنمو والبطالة:

لقد كان للتزايد الكبير الذي عرفته الديون وخدمتها وما ترتب عنها من إضعاف للقدر الذاتية على الاستيراد أثرا بالغا على الاستثمار والنمو والبطالة بالجزائر، حيث كان لاستهلاك خدمات الديون الخارجية لحصيلة الصادرات بالعملة الأجنبية بنسب تراوحت ما بين 11.78% و 80,76% خلال الفترة 1990-2006 وقع سلبي على النمو ككل، إذ أن جزءا معتبرا من الناتج الداخلي الخام كان يجول من الداخل إلى الخارج للوفاء بالالتزامات الخارجية (20,06% سنة 1991)، وهو ما يمثل انتقاصا من الموارد المحلية المتاحة للدخار الأمر الذي زاد من اتساع فجوة الموارد المحلية، وبالتالي تجدد الحاجة للاقتراض الخارجي. وأمام تراجع فرص الاقتراض الدولي، خاصة بعد تفجر أزمة الديون العالمية (1982 - 1986) وضعف القدرة الذاتية للاستيراد، لم يكن من خيار أمام الجزائر سوى الضغط حجم الاستثمار بما لتضييق تلك الفجوة وتحليلها عن تنفيذ البرامج الاستثمارية التي ترتفع فيها نسبة المكون الأجنبي (الواردات الإجمالية إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت)⁽¹⁾ كما أن الضغط على الواردات ككل بما فيها الإنمائية من مستلزمات وسلع وسيطة للإنتاج، أدى إلى تعطيل قسم كبير من الطاقة الإنتاجية، وقد تأزم الوضع أكثر بداية من سنة 1994 حيث لجأت الجزائر تحت ضغط ندرة النقد الأجنبي المتاح لديها، وإملاءات صندوق النقد الولي ونوادي المانحين إلى غلق الكثير من الوحدات الإنتاجية، خاصة تلك التي عانت من عجز في مالياتها لم تستطع الخزينة العمومية تحمله، الأمر الذي أدى إلى تراجع معدلات الاستثمار والنمو وارتفاع معدل البطالة، هذا الأخير الذي تراوح ما بين 19,8% و 29,77% خلال الفترة (1990-2000)⁽²⁾.

كما تجدر الإشارة هنا إلى العلاقة المتشعبة بين عجوزات الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، والموازنة العامة من جهة، ومن جهة أخرى معدلات الاستثمار، النمو والبطالة، حيث يؤدي ارتفاع العجوزات السالفة الذكر إلى الحد من الانفاق العام بشكل عام، ولا سيما بالنسبة للإنفاق على التجهيز، وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته في السنوات الأخيرة (2015 - 2016 - 2017)، حيث أدى انخفاض عائدات المحروقات ومن ثم تقهقر حصيلة الجباية البترولية إلى تسجيل عجز في ميزان المدفوعات سنة 2015 تجاوز 27 مليار دولار، ومثله في الموازنة العامة، إذ تجاوز 3000 مليار دينار جزائري خلال سنتي 2015 و 2016 وحوالي 1847 مليار دينار جزائري سنة 2017، وهو ما أدى إلى تقليص نفقات التجهيز بأكثر من 600 مليار دينار جزائري في

1- الهاشمي بوجعدار، "أزمة المديونية الخارجية وبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المتخلفة مع دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة قسنطينة، 2002-2003، ص 193.

2- الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات الذي اطلع عليه يوم 2017/03/25. <http://www.ons.dz/-Emploi-et-chomage>

الفصل الثالث ————— تسير المديونية الخارجية وتطورها بالجزائر

سنة 2016 مقارنة بالسنة التي سبقتها، ثم إلى تخفيض أكبر سنة 2017 بلغت قيمته 885 مليار دينار جزائري، لتتخذ الجزائر ولأول مرة قرار تحديد التمويل التقديري للتكاليف النهائية للموازنة العامة للدولة، للفترة المستقبلية (2018 - 2019) في حدود 4500 مليار دينار جزائري بالنسبة لنفقات التسيير، و2300 مليار دينار جزائري بالنسبة لنفقات التجهيز⁽¹⁾، وهو ما يعتبر سقفا لمستوى الإنفاق، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى التأثير سلبا على مستويات الاستثمار، النمو والبطالة.

1- المادة 100 من القانون رقم 16 - 14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، المتضمن قانون المالية لسنة 2017.

المبحث الثالث: إعادة جدولة الديون الخارجية وتسديدها المسبق

يتفق المهتمين بأزمات المديونية الخارجية على أن عبء خدمتها يضاهاى ثقل حجم هذه الديون، فبالعودة إلى الماضي وتتبع جذور المديونية العالمية، تبرز الفترة (1970-1984) التي شهدت تغير ملموس في شروط الاقتراض، حيث ارتفع متوسط معدلات الفائدة من 5,3% عام 1970 إلى 9,2% في عام 1984 وترجع الزيادة إلى الفائدة المفروضة من المصادر الخاصة مقارنة بالمصادر الرسمية، فبالنسبة للأولي بلغ المعدل 7,5% عام 1970 ثم ارتفع إلى 14,3 عام 1981، في حين انتقل من 3,5% عام 1970 إلى 6,7% عام 1981 بالنسبة للمصادر الرسمية⁽¹⁾.

فعلى الرغم من سهولة حصول الدول النامية على القروض الخارجية قبل ظهور أزمة عدم الوفاء، إلا أن هذا لم الأمر لم يحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها هذه الدول، بل زادت تعقيدا، نتيجة لتراكم أقساط الديون وفوائدها، حيث أصبحت العديد من الدول النامية غير قادرة على سداد أقساط بعض القروض والفوائد المترتبة عليها، بالإضافة إلى غرامات التأخير، خاصة إذا كانت مواعيد السداد خلال فترات زمنية متقاربة، ما اضطر كثيرا من الدول المدينة إلى طلب إعادة الجدولة لديونها الخارجية أو إعادة هيكلتها وبالرغم من مزايا هذه الإجراءات، إلا أن آثارها تبقى خطيرة، وتكمن الخطورة في الشروط القاسية التي فرضتها الدول الدائنة على نظيرتها المدينة لكي تندمج وتكيف مع الأنظمة الرأسمالية للأنظمة العالمية، بما يجد من الحرية الاقتصادية وحتى الخيارات السياسية والاجتماعية للدول المدينة، لاسيما مراقبة عملية التنمية الاقتصادية وتوجيهها من الخارج باستمرار، بما يخدم مصالح الدول الدائنة، وبهذا الخصوص فالجزائر لم تحد عن هذا الواقع المرير فسجلت سنوات بداية تسعينات القرن الماضي عجزا مزدوجا، فيما يخص الاقتراض الخارجي، عجز يتعلق بعدم القدرة على الوفاء بخدمة الديون، وعجز آخر مركب يتصل بصعوبة الحصول على قروض جديدة سواء للوفاء بمستحقات أقساط الديون السابقة وفائدتها، أو لتمويل استيراد السلع الأساسية على رأسها المواد الغذائية، وفي ظل هذه الأزمة وأمام تقلص عائدات صادرات المحروقات إلى مستويات متدنية جدا هذا من جهة، ومن جهة ثانية تحمل تبعات سلبية أخرى ذات علاقة بتدني الأوضاع الأمنية، اضطرت الجزائر للقيام بجملة من المفاوضات لإعادة جدولة ديونها، وهو ما سنتطرق له في هذا المبحث، دون أن نغفل فترة معالجة وتسديد الالتزامات المالية المستحقة على الجزائر داخليا وخارجيا، وهو الوفاء الذي تم كنتيجة للطفرة التي شهدتها عائدات المحروقات.

1- عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

المطلب الأول: المؤسسات المالية الدولية الفاعلة في تسير المديونية الخارجية

إن الجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية والدول الدائنة على حد سواء، من أجل ضمان تسديد الديون من طرف الدول المدينة، لم تكن وليدة رغبة من الدائنين لمساعدة الدول المدينة من أجل الخروج من أزمتها وتخلفها، وإنما جاءت نتيجة لقلقهم وتخوفهم من عدم حصولهم على مستحقاتهم، خاصة بعد أن وصلت أمور بعض الدول إلى حالة العجز الحقيقي عن مواصلة تسديد ديونها الخارجية، وفيما يخص الجهات المعنية بإعادة جدولة القروض، فهي تختلف باختلاف القروض ذاتها، التي تنقسم على نوعين⁽¹⁾:

❖ القروض الرسمية الممنوحة أو المضمونة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية متعددة الأطراف؛

❖ القروض التجارية الممنوحة من قبل المصارف التجارية الدولية أو من مؤسسات القطاع الخاص.

فالجهات المعنية بإعادة جدولة القروض من النوع الأول هي نوادي الدائنين، مثل نادي باريس، وأحيانا تتم المفاوضات مع ائتلاف اتحاد بنكي، يقوم بمهام تماثل نوادي الدائنين، ويحضر الجلسات مراقبون من صندوق النقد الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة.

أما فيما يخص القروض من النوع الثاني (التجارية) فيتم الاتفاق حولها مباشرة حسب ترتيبات خاصة تشترك فيها مصارف متعددة، ويطلق عليها اسم (اتفاقيات نادي لندن) وذلك من أجل تمييزها عن النوع الأول. بالنسبة للجزائر فإن أهم المؤسسات والهيئات المالية التي تعاملت معها الجزائر فيما يخص الاقتراض إعادة الجدولة، التسديد المسبق للديون نذكرها فيما يلي:

1/ صندوق النقد الدولي:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت حاجة ملحة للنهوض بالاقتصاد العالمي على أساس نظام دولي جديد لمعالجة مشاكل أسعار الصرف وتسوية المدفوعات الدولية والتخلف الاقتصادي، ولمعالجة هذه المشاكل وغيرها من العقبات التي واجهت النظام العالمي وبالأخص تلك المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والتنموية، عقد المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة في بريتون وودز (Bretton Woods) بولاية "نيو هامبشير" في الولايات المتحدة الأمريكية في 22 جويلية 1944، بحضور (44) دولة، وهو المؤتمر الذي شهد إبرام اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي.

أ) أهداف صندوق النقد الدولي: جاء في المادة الأولى من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي أن أهداف هذه الهيئة محددة كما يلي⁽²⁾:

1- ميشم صاحب عجام، علي محمد سعود، مرجع سبق ذكره، ص 255.

2- صندوق النقد الدولي، "اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي"، الطبعة العربية، واشنطن 2011، ص 02.

الفصل الثالث — تسير المديونية الخارجية وتطورها بالجزائر

❖ تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق هيئة دائمة تهيء سبل التشاور والتعاون بشأن المشكلات النقدية الدولية؛

❖ تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، مما يسهم في زيادة فرص العمل ورفع مستوى الدخل الحقيقي بصفة مستمرة، وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء باعتبارها أهداف أساسية للسياسات الاقتصادية؛

❖ العمل على تحقيق استقرار أسعار الصرف، والحفاظ على ترتيبات منظمة للصرف بين عملات البلدان الأعضاء، وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات؛

❖ المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء وإلغاء قيود الصرف الأجنبي التي تعيق نمو التجارة العالمية؛

❖ توفير الثقة بين أعضاء البلدان الأعضاء عن طريق إتاحة موارد الصندوق العامة لها بصفة مؤقتة وبضمانات كافية، ومن ثم إعطائها الفرصة لتصحيح الاختلالات التي تصيب موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى تدابير من شأنها الإضرار بالرخاء على المستوى الوطني أو الدولي؛

❖ تقصير أمد الاختلال في موازين المدفوعات الدولية للبلدان الأعضاء وتخفيف حدته.

ب) العضوية وحصص اشتراكات الأعضاء بصندوق النقد الدولي: بالنسبة للعضوية في الصندوق، فهي تنقسم لأعضاء أصليون ممثلين في البلدان التي حضرت مؤتمر التأسيس المشار إليه سابقاً، والتي قبلت حكوماتها العضوية في الصندوق قبل 31 ديسمبر 1945، بالإضافة إلى الأعضاء الآخرين، حيث العضوية متاحة لسائر البلدان وفق التوقيت والشروط التي يقرها مجلس المحافظين وتستند هذه الشروط على المبادئ المتوافقة مع تلك المطبقة على البلدان الأخرى الأعضاء بالفعل في الصندوق ولا سيما تلك الشروط المتعلقة بالاشتراكات هذا ويظم الصندوق في عضويته حالياً 189 بلداً⁽¹⁾. وفيما يخص الاشتراكات فتحدد لكل بلد حصة عضوية مقومة بحقوق السحب الخاصة، وتعادل قيمة اشتراك كل عضو حصته وتدفع بالكامل للصندوق، ويجري مجلس المحافظين مراجعة عامة لحصص العضوية على فترات زمنية لا تتجاوز الخمس سنوات، ويقترح تعديلها غذا ما رأى ملائمة ذلك، ويجوز له كذلك أن ينظر في إمكانية تعديل أي حصة معينة في أي وقت آخر بناء على طلب العضو المعني، ولا يتم تعديل حصة أي بلد عضو إلا بعد موافقته وتحقق الدفع.

ج) عمليات الصندوق وشروط استخدام موارده: يتعامل الصندوق مع الدول الأعضاء من خلال خزائنها العامة أو بنوكها المركزية أو هيئاتها المماثلة، حيث لا يتعامل إلا مع هذه الهيئات أو من خلالها، ويعتمد الصندوق سياسات محددة لاستخدام موارده العامة، بما في ذلك السياسات المتعلقة باتفاقات الاستعداد الائتماني أو الاتفاقات المماثلة، كما يجوز له اعتماد سياسات خاصة للمشكلات الخاصة المتعلقة بميزان

1- صندوق النقد الدولي، "لمحة عن صندوق النقد الدولي"، وثيقة على الموقع الإلكتروني للصندوق: <https://www.imf.org> الذي اطلع عليه يوم 30 مارس 2017.

الفصل الثالث — تسير المديونية الخارجية وتطورها بالجزائر

المدفوعات، والتي من شأنها مساعدة البلدان الأعضاء على حل مشكلات موازين المدفوعات، على نحو توافق مع أحكام اتفاقية التأسيس وإرساء الضمانات الوقائية الكافية لسلامة الاستخدام المؤقت لموارد الصندوق العامة.

كما يحق للبلد العضو شراء عملات البلدان الأعضاء الأخرى من الصندوق مقابل مبلغ معادل من عملته وفق الشروط التالية⁽¹⁾:

❖ أن يتوافق استخدام البلد العضو لموارد الصندوق العامة مع أحكام السياسة المعتمدة من قبل الصندوق.

❖ أن يقدم البلد العضو ما يثبت حاجته لإجراء عملية الشراء بسبب وضع ميزان المدفوعات أو مركز الاحتياطي أو التطورات المتعلقة بالاحتياجات.

❖ أن تكون عملية الشراء المقترحة ضمن الشريحة الاحتياطية، أو لا تؤدي إلى زيادة حيازات الصندوق من عملة العضو المشتري على مئتين في المئة من حصته.

❖ ألا يكون الصندوق قد أعلن مسبقاً أن البلد العضو الراغب في الشراء غير مؤهل لاستخدام موارد الصندوق العامة.

وفيما يخص انضمام الجزائر إلى صندوق النقد الدولي فقد كان بتاريخ 26 سبتمبر 1963 وكانت حصتها تقدر بقيمة 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

2/ البنك الدولي:

تتألف مجموعة البنك الدولي من خمسة مؤسسات مالية هي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المؤسسة الدولية للتنمية، مؤسسة التمويل الدولية، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار وتسمى هذه المؤسسات بمجموعة البنك الدولي، وهي أحد أكبر مصادر التمويل للبلدان النامية في العالم ويبلغ عدد البلدان الأعضاء في هذه المجموعة 189 بلداً، وعلى الرغم من تمتع كل مؤسسة من هذه المؤسسات الخمسة بهيكل عضوية خاص بها بالنسبة للبلدان الأعضاء ومجالس الإدارة، واتفاقيات التأسيس الخاصة بكل منها، غير أنها تعمل ككتلة واحدة في التعامل مع البلدان الشريكة، ويشكل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية معاً البنك الدولي، وهما يقدمان التمويل والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية لحكومات البلدان النامية، ويركز عمل المؤسسة الدولية للتنمية على بلدان العالم الأشد فقراً

1- صندوق النقد الدولي، "اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص08.

الفصل الثالث — تسير المديونية الخارجية وتطورها بالجزائر

بينما يساعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير البلدان متوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتعة بالأهلية الإنمائية لتلقي القروض⁽¹⁾.

وقد تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير في سنة 1944 ثم أُطلق عليه فيما بعد البنك الدولي بضمه للمؤسسات الخمسة السالفة الذكر، واستهدفت القروض التي كان يقدمها البنك الدولي في بدايته إعادة بناء البلدان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، وبمرور الوقت تحول محور تركيز البنك الدولي من إعادة الإعمار إلى التنمية، مع التركيز على البنية التحتية مثل السدود وشبكات الكهرباء وشبكات الري والطرق، ومع إنشاء مؤسسة التمويل الدولية في 1956، أصبحت مجموعة البنك الدولي قادرة على تقديم القروض لشركات القطاع الخاص والمؤسسات المالية في البلدان النامية، وجاء إنشاء المؤسسة الدولية للتنمية في 1960 للتركيز على البلدان الأشد فقراً، وهو ما أصبح الهدف الرئيسي لمجموعة البنك، وجاء إطلاق المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بعد ذلك بمثابة إثراء لقدرة مجموعة البنك على ربط الموارد المالية العالمية باحتياجات البلدان النامية.

وتتجلى تطورات خدمات مجموعة البنك الدولي، القروض التي قدمها منذ إنشائه، حيث قدم أربعة قروض بقيمة إجمالية بلغت 497 مليون دولار في سنة 1947، لتصل عدد الارتباطات إلى 302 ارتباط مالي بقيمة إجمالية بلغت 60 مليار دولار في سنة 2015.

أ) تمويل البنك الدولي للإنشاء والتعمير: يحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على معظم موارده المالية في الأسواق المالية العالمية، وقد أتاح له ذلك تقديم أكثر من 500 مليار دولار من القروض لتخفيف حدة الفقر في مختلف أنحاء العالم منذ عام 1946، علماً بأن رأس المال الذي دفعته حكومات البلدان المساهمة يبلغ حوالي 14 مليار دولار.

كما يتمتع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بدرجة التصنيف الائتماني AAA منذ عام 1959، وتتيح له هذه الدرجة المرتفعة الاقتراض بتكلفة منخفضة، وتمكين البلدان النامية متوسطة الدخل من الحصول على رأس المال بشروط ميسورة، مما يساعد على ضمان مضي المشروعات الإنمائية قدماً على نحو أكثر استدامة. ويحقق البنك الدولي للإنشاء والتعمير دخلاً سنوياً من العائد على حقوق ملكيته، ومن هوامش أسعار الفائدة التي يحتسبها على القروض التي يقدمها، وتغطي هذه العائدات مصاريف التشغيل الخاصة بالبنك الدولي، وتذهب إلى الاحتياطات لتعزيز الموقف المالي له، كما أن جزءاً منها يتم تحويله سنوياً إلى المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوق مجموعة البنك الدولي لمساعدة البلدان الأشد فقراً.

1- الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي: <http://www.worldbank.org> الذي اطلع عليه بتاريخ 15 فيفري 2017.

الفصل الثالث - تسير المديونية الخارجية وتطورها بالجزائر

ب) الخدمات التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير: من خلال شراكة البنك الدولي مع البلدان متوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتع بالأهلية الائتمانية، يتيح البنك الدولي للإنشاء والتعمير حلولاً مالية مبتكرة، بما في ذلك المنتجات المالية (القروض والضمانات ومنتجات إدارة المخاطر)، والمعرفة والخدمات الاستشارية لحكومات البلدان الأعضاء.

ويعمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير الاستثمارات في جميع القطاعات، ويقدم المساعدة الفنية والخبرات المتخصصة في مختلف مراحل المشروع، ولا تزود موارد البنك الدولي المقترضة بالتمويل الضروري فحسب ولكنها أيضاً تُعتبر أداة مهمة لنقل المعارف العالمية والمساعدة الفنية، وتساعد الخدمات الاستشارية في مجال الديون العامة وإدارة الأصول الحكومات ومؤسسات القطاعات الرسمية والمنظمات الإنمائية على بناء القدرات المؤسسية لحماية الموارد المالية وزيادتها. كما يساند البنك الدولي للإنشاء والتعمير جهود الحكومات الرامية لتدعيم إدارة الشؤون المالية العامة، وتحسين مناخ الاستثمار، ومعالجة الاختناقات التي تعوق تقديم الخدمات وتعزيز السياسات والمؤسسات، والجدول الموالي يوضح موجز لعمليات البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

الجدول رقم (03-09): يوضح موجز عمليات البنك الدولي للإنشاء والتعمير للفترة 2016-2012

البيان	2016	2015	2014	2013	2012
الارتباطات	9,729	23,528	18,604	15,249	20,582
منها الإقراض لأغراض سياسات التنمية	13,21	7,207	7,997	7,08	10,333
إجمالي المدفوعات	22,532	19,012	18,761	16,03	19,777
منها الإقراض لأغراض سياسات التنمية	12,068	8,935	9,786	5,972	9,052
سداد أصل القروض (شاملاً السداد قبل مواعيد الاستحقاق)	9,327	9,005	9,805	9,47	11,97
صافي المدفوعات	13,204	10,007	8,956	6,361	7,806
القروض القائمة (غير المسددة)	169,655	157,012	154,021	143,776	136,325
القروض غير المدفوعة	65,909	60,211	58,449	61,306	62,916
الدخل القابل للتخصيص	593	686	769	968	998
مساهمات في أسهم رأس المال قابلة للاستخدام	39,424	40,195	40,467	39,711	37,636
نسبة المساهمات في أسهم في رأس المال إلى القروض	% 22.7	% 25.1	% 25.7	% 26.8	% 27.0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البند الدولي <http://www.worldbank.org>

أما بالنسبة للمؤسسة الدولية للتنمية فإن عملية تخصيص أموال هذه المؤسسة للبلدان المستفيدة، يتم وفقاً لمستويات الدخل السائدة بها، وسجل نجاحها في إدارة اقتصاداتها ومشروعات المؤسسة الجاري تنفيذها وتقرض المؤسسة الأموال بشروط ميسرة وبفوائد منخفضة.

وتتحدد شروط الإقراض في المؤسسة الدولية للتنمية وفقا لمستوى المخاطر التي تواجه البلدان المقترضة نتيجة لمخاطر ارتفاع المديونية، ومستوى نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، والجدارة الائتمانية للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وتحصل البلدان المقترضة المعرضة لمخاطر ارتفاع مديونيتها على مساعدات مالية في شكل منح بنسبة مائة في المائة، أما البلدان المعرضة لمخاطر متوسطة من ارتفاع مديونيتها فتحصل على 50% من المساعدات في شكل منح، فيما تحصل بلدان أخرى على اعتمادات من المؤسسة الدولية للتنمية بشروط اعتيادية أو بشروط مختلطة وصارمة بآجال استحقاق تبلغ 38 عاما و 25 عاما على الترتيب⁽¹⁾.

3/ نوادي المانحين:

لقد أدى ظهور أزمة الديون الخارجية في الثمانينات إلى قيام جولات عديدة من المباحثات، حاول فيها المدينون العاجزون ودائتهم الوصول إلى اتفاق يتيح تجنب قطع العلاقات المالية، لتفادي الخسارة الفادحة ومن أجل ذلك شكلت بعض الدول الدائنة نوادي غير رسمية تضم الدول الدائنة الكبرى للتفاوض مع الدول المدينة، والتعامل مع حالات عدم القدرة على الوفاء اتجاه الدائنين، ومن أبرز نوادي الدول المانحة نحد نادي باريس ولندن:

أ) نادي باريس: هو مجموعة غير رسمية من الدول الدائنة التي تسعى لإيجاد حلول ملائمة لل صعوبات التي تواجهها الدول المدينة في سداد ديونها، عقد أول اجتماع مع دولة مدينة عام 1956 عندما وافقت الأرجنتين على الاجتماع بدائتها في باريس، وبما أن نادي باريس عبارة عن مجموعة غير رسمية فليس هناك تاريخ تأسيس، ويبلغ عدد أعضاء النادي 21 عضوا دائما هم: ألمانيا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البرازيل، كندا كوريا الجنوبية، الدنمارك، إسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فنلندا، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، النرويج هولندا، المملكة المتحدة، روسيا، السويد، سويسرا⁽²⁾، أما الدول المدينة فعددها 77 دولة في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأميركا الجنوبية.

ويهدف نادي باريس من خلال الدول الأعضاء إلى إيجاد حلول ملائمة لل صعوبات التي تواجهها الدول المدينة في سداد ديونها، وتتفق الدول الدائنة الأعضاء في النادي على تغيير أساليب سداد الديون المستحقة لهم ويجتمع النادي بالدول المدينة التي تحتاج إلى دين عاجل والتي نفذت والتزمت بتنفيذ الإصلاحات اللازمة

1- الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي: <http://www.worldbank.org> الذي اطلع عليه بتاريخ 20 فيفري 2017.

2- الموقع الرسمي لنادي باريس: <http://www.clubdeparis.org> الذي اطلع عليه بتاريخ 19 مارس 2017.

لتحسين وضعها الاقتصادي والمالي. وهذا يعني من الناحية العملية ضرورة أن يكون للدولة المدينة برنامج مع صندوق النقد الدولي مدعوم باتفاق مشروط.

ومنذ عام 1956 أبرمت الدول الدائنة الأعضاء في النادي ما يزيد على 343 اتفاقية تتعلق بـ 77 دولة مدينة، ومنذ عام 1983 بلغ مجموع الدين المغطى في هذه الاتفاقيات 389 مليار دولار، وبصفته مجموعة غير رسمية فليس للنادي أي قوانين تشريعية، الأمر الذي يمنح الدول الدائنة الأعضاء مرونة في مواجهة المواقف الخاصة لكل دولة مدينة تواجه صعوبات في سداد ديونها، ومع ذلك فقد وضعت الدول الدائنة عددا من القواعد والمبادئ المفيدة لتأمين أي اتفاق يتم إبرامه بين الدول الدائنة من ناحية والدول المدينة من ناحية أخرى، وهذه القواعد والمبادئ مقبولة من قبل كافة الأطراف وتشمل اتخاذ القرارات لكل حالة على حدة والإجماع والظرية والتضامن وقابلية المقارنة للمعاملة، وتلتقي الدول الدائنة لعشرة مرات في السنة للتفاوض أو التباحث فيما بينهم بشأن موقف الديون الخارجية للدول المدينة، أو القضايا المنهجية الخاصة بديون الدول النامية، وتعد هذه الاجتماعات في باريس.

ب) نادي لندن: على عكس نادي باريس ليس لنادي لندن وجود صريح أو أهمية كنادي باريس، ففي بعض الأحيان تجتمع لجان خاصة تضم بعض المصارف الرئيسة الدائنة، في الحالات التي يكون فيها الوضع في دولة ما مدينه للمصارف التجارية الدولية يتصف بوجود مخاطر ائتمانية، للبحث معه في عقد اتفاق ينضم التزاماته المالية من جديد لعدم قدرته على تسديد ما بذمته من ديون سابقه، فنادي لندن هو نادي شكلي يتألف من مجموعه من الدائنين التجاريين، يظم حوالي 600 بنك تجاري من الدول الصناعية⁽¹⁾.

وفيما يخص تاريخ نشأة النادي، فلا يوجد تاريخ محدد بالضبط، ولكن الاجتماع الأول له يذكر أنه قد حصل في عام 1976، إذ اجتمعت حينها مجموعة الثماني لحل مشكلة الديون المستحقة على دولة زائير، ومن شروط التفاوض مع نادي لندن لإعادة جدولة الديون المستحقة على الدول النامية خاصة هو التوقيع المسبق لاتفاق التكييف الهيكلي مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، علما أن القروض التي يمنحها نادي لندن تعتبر ضئيلة مقارنة بتلك التي يمنحها نادي باريس.

1- الموقع الإلكتروني لكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة بابل: <http://www.uobabylon.edu.iq> الذي اطلع عليه بتاريخ 21 مارس 2017.

المطلب الثاني: ماهية التصحيح الهيكلي وإعادة جدولة الديون الخارجية

تعتبر برامج التصحيح الهيكلي الاقتصادي من أكثر القضايا إثارة للجدل، من حيث أهدافها المرجوة نتائجها المحققة، إجراءاتها وآليات تطبيقها، سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الدولي، نتيجة لتبنيها من قبل عدد الدول التي عجزت عن الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه المؤسسات المالية الدولية، بالإضافة إلى انعكاساتها على الوضع الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي للدول التي تطبقها، وقد ارتبطت نشأتها ببداية تشكل أزمة المديونية الخارجية التي تعرضت لها الدول النامية في ثمانينات القرن العشرين⁽¹⁾، إذ كثيرا ما كانت برامج التصحيح الهيكلي شرطا لإبرام اتفاقيات إعادة الجدولة كأحد الخيارات القائمة للبلدان المدينة التي عانت من عدم القدرة على الوفاء بخدمة ديونها.

1/ مفهوم ومحاور التصحيح الهيكلي:

يشرح البعض مصطلح التصحيح الهيكلي على أنه عبارة عن تكييف أنماط الاستهلاك وإعادة تخصيص الموارد والتغيرات في تراكم عوامل الإنتاج اللازمة لاستعادة النمو المتواصل في بيئة خارجية، في حين هناك من يرى التصحيح في المستوى الماكرو-اقتصادي بأنه عملية تكييف وتوفيق للاقتصاد بحيث يعيش في مستوى إمكانياته، ولا يمكن تحقيقه دون تكلفة، سواء دعم صندوق النقد الدولي هذا التكييف أو لم يدعمه⁽²⁾.
إذن فالتسوية أو التصحيح الهيكلي هي مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تصحيح الاختلالات المالية والنقدية الداخلية والخارجية، أي أنها تسعى لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات وفي ميزانية الدولة، وغالبا ما تكون هذه السياسات شروطا أساسية للحصول على قروض من المؤسسات المالية الدولية، تهدف إلى فرض سياسات انكماشية شديدة الثقل على البلاد المدينة، حيث تسعى للحد من الانفاق العام الجاري والاستثماري وزيادة الصادرات من خلال تشجيع الصناعات التصديرية، وخفض قيمة العملة المحلية والحد من الزيادة في الأجور والضغط على الاعانات الاجتماعية، وخصصت المؤسسات الاقتصادية العمومية وهذا من أجل أن يتمكن البلد المدين من استعادة قدرته على الوفاء بأعباء ديونه المتراكمة والاقتراض من جديد.

1- عزيزة بن سمينة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 197.

2- صالح ياسر حسن، "طبيعة علاقات المديونية الخارجية للبلدان العربية مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي ومؤسساته المالية الدولية وآثارها الاقتصادية الاجتماعية"، ورقة بحثية مدرجة ضمن إصدارات منظمة العمل العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر ص 34.

في هذا الشأن فالبنك الدولي أن أسباب أزمة المديونية الخارجية تعود إلى أخطاء في السياسات الاقتصادية الكلية الداخلية ارتكبت في البلاد المدينة، وهو يقترح لتصحيح ذلك إحداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد الكلي تتمحور حول النقاط الآتية⁽¹⁾:

- ❖ الحد من الدعم الحكومي للسلع الضرورية؛
- ❖ تجميد التوظيف والزيادات في الأجور والرواتب؛
- ❖ رفع فئات الضرائب غير المباشرة؛
- ❖ إزالة الحواجز الجمركية والقيود الإدارية على تدفق التجارة الدولية؛
- ❖ تحرير وتهيئة المناخ الاستثماري لاستقطاب الاستثمار الأجنبي.

2/ مفهوم إعادة جدولة الديون الخارجية:

إن إعادة جدولة الديون الخارجية هو مصطلح قانوني، يعني الاتفاق من جديد بين المدين والدائن على شروط جديدة تخص القرض الذي منحه المقرض للمقترض سابقا، حيث تعدل الشروط الجديدة تلك الشروط المدرجة في العقد السابق التي لم يلتزم المدين بها، وتتمحور إعادة الجدولة بالأساس حول إعادة ترتيب آجال استحقاق أقساط الدين الأصلي والفوائد، أي إعادة جدولة السداد، سواء تعلق الأمر بدين واحد أو بمجموعة ديون متراكمة.

تعتبر إعادة الجدولة أحد الخيارات القائمة لأي بلد مدين يعاني من عدم قدرته على الوفاء بخدمة ديونه الخارجية، وفي توفير الأموال اللازمة في وقت معين، أي يعترف بإفلاس خطته في توظيف القروض، وعجزه في توليد الموارد الضرورية في وقتها لسد أو لتسديد هذه القروض، فأى بلد يطلب إعادة جدولة ديونه الخارجية عادة ما يكون في وضع اقتصادي طاحن أو في أزمة اقتصادية شديدة، وأهم سمات هذه الأزمة هو أن البلد إذا ما استمر في الوفاء بدفع أعباء ديونه المستحقة في مواعيدها، فإنه لن يستطيع أن يمول وارداته الضرورية، وفي الوقت نفسه يجد صعوبات شديدة في الحصول على قروض جديدة، بسبب اهتزاز الثقة في قدرته على الدفع. في جميع الأحوال يلاحظ أن البلد الذي يطلب إعادة جدولة ديونه أن البلد الذي يطلب إعادة جدولة ديونه الخارجية، يكون فيه معدل الدين (نسبة ما تلتهمه مدفوعات خدمة الدين من حصيلة الصادرات) قد تجاوز حدود الأمان، ووصل إلى مستوى حرج، بحيث لا يستطيع أن يحافظ على المستوى الضروري لوارداته هذا وتوجد ثلاث خيارات أمام البلد الذي يواجه مصعب في الوفاء بخدمة ديونه، تتفاوت درجة مخاطرها وهي كالتالي⁽²⁾:

1- نجود أحمد ملحم، "المديونية الخارجية وعلاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي - دراسة حالة الأردن للفترة (1990-2004)" أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية بجامعة اليرموك، الأردن 2007، ص 106.
2- عزيزة بن سميحة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 139، 140.

أ) يستطيع المدين إيقاف سداد أقساط ديونه ومن ثم تتراكم متأخرات خدمة الدين، إلا أن لمثل هذا الإجراء سلبياته، لأنه سيفقد الثقة في البلد ويجعل من الصعب عليه إن لم يكن من المستحيل الاقتراض مستقبلاً، فضلاً عن أن هناك إمكانية لإعلان إفلاس البلد، وفي هذه الحالة تحجز أصوله في الخارج وتصادر وتباع لسداد ديونه.

ب) يحاول البلد خدمة ديونه أياً كان الثمن، ولكنه قد يضطر من أجل ذلك إلى تقييد مصروفاته الأخرى من العملات الأجنبية، مما يعني تخفيض وارداته، وهي مهمة شاقة في كثير من البلدان النامية، حيث تتألف الواردات من السلع الاستهلاكية الأساسية، ومن ثم قد لا يكون هذا المسار سليماً سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية أو حتى السياسية.

ج) سعي البلد لإعادة جدولة ديونه، بما يعني إعادة ترتيب شروط سداد الدين الأصلي، تتضمن عموماً مد أجل السداد.

تجري إعادة الجدولة على نوعين من الديون، حيث يتم التفاوض بالنسبة للديون الخارجية المستحقة للمصادر الرسمية في "نادي باريس" الذي يجمع برئاسة مدير الخزنة في وزارة المالية الفرنسية، الدائنين من القطاع العام في البلدان المتقدمة، كما يضم بصفة مراقب الهيئات الدولية (البنك وصندوق النقد الدوليين)، أما القروض المستحقة للمصادر الخاصة، فيتم التفاوض بشأنها مع "نادي لندن"، فتحت هذا الاسم تجتمع لجان خاصة تضم المصارف الرئيسية الدائنة من أجل تنظيم الالتزامات المالية للبلدان المدينة.

3/ شروط إعادة جدولة الديون الخارجية:

قبل أن يوافق الدائن على إعادة جدولة القروض، يتعين على الدولة المدينة تنفيذ الشروط الأساسية لمباشرة الاتفاق، وهنا يمكن التمييز بين تلك الشروط التي يملها نادي باريس وتلك التي يطبقها نادي لندن⁽¹⁾:
أ) شروط نادي باريس: تتمحور شروط هذا النادي لعقد اتفاق إعادة جدولة الديون الخارجية لبلد مدين حول النقاط التالية:

- ❖ دفع جميع الفوائد المستحقة عن المبالغ المتبقية المتأخرة إلى أن يسدد القرض نهائياً وبالكامل، وهذه تعتبر تكلفة الجدولة، ويتبع هذا الإجراء بهدف معاقبة المقترض كي لا يعود إلى طلب إعادة جدولة القرض ثانية، وعادة ما يكون سعر فائدة التأخير على القروض المراد جدولتها أعلى من سعر الفائدة الإسمي، وفي وهي الغرامات التي تفرض في حالة تأخر المدين عن تغطية بعض الدفعات المستحقة عليه؛
- ❖ تغطية الدفعات المتأخرة إن وجدت والدفعات المستحقة الدفع خلال إثني عشرة شهر (12) الموالية وفي بعض الأحيان تسوية دفعات لفترات أطول من ذلك؛

1- ميشم صاحب عجام، علي محمد سعود، مرجع سبق ذكره، ص 256.

- ❖ عدم اشتغال اتفاق إعادة الجدولة على الديون قصيرة الأجل، وتلك التي أعيدت جدولتها، مع وجود بعض الاستثناءات؛
- ❖ عدم السماح للمدين بقبول معاملة خاصة من طرف آخر خارج نادي باريس، وعدم السماح بالبحث والتفاوض بشأن قروض أخرى بشروط مماثلة؛
- ❖ إبرام اتفاقية المساندة والمؤازرة، وكذلك التعهد بتبني وتنفيذ برنامج التكييف الاقتصادي مع إدارة صندوق النقد الدولي، ويأتي ذكر هذا التعهد أو الالتزام في خطاب النوايا المتبادل بين العضو المدين وإدارة الصندوق، وتشتمل هذه التعهدات على توجيهات خاصة بالسياسات النقدية والمالية، وكذلك ما يتعلق بالتجارة الخارجية والانفاق العام؛
- ❖ مقابل الالتزامات السابقة يسمح بإعادة جدولة ما بين 85% إلى 90% من قيمة القروض المستحقة خلال فترة معينة، مع منح فترة سماح تصل إلى خمس سنوات، مع تمديد فترة التسديد إلى خمسة سنوات أخرى، ويتم تسديد النسبة المتبقية من القرض خلال فترة السماح؛
- ❖ (ب) شروط نادي لندن: وهي الشروط التي تفرضها المصارف التجارية على الدول المقترضة لإعادة جدولة ديونها وتمحور هذه الشروط حول النقاط الآتية:
- ❖ تنحصر المناقشة في الديون المستحقة الدفع خلال السنة أو السنتين القادمتين فقط، مع النظر في إمكانية تأجيل سداد الديون المستحقة قصيرة الأجل والتي لم تسدد بعد؛
- ❖ غالبا ما تتم إعادة الجدولة في حدود 80% من الديون المستحقة، وأحيانا أقل من هذه النسبة خلال الفترة المتفق عليها أصلا، وفي بعض الأحيان تعاد جدولة كل القرض بالكامل؛
- ❖ تعتمد أسعار الفائدة كل ثلاثة أشهر على أساس ليبور (LIBOR) للدولار الأمريكي، أو تعتمد أسعار الفائدة الأصلية المتبعة في أمريكا، في حالة أن القرض مقوم بالدولار الأمريكي؛
- ❖ يفرض على المدين دفع رسوم إعادة الجدولة أو إعادة الهيكلة، التي تختلف باختلاف حجم القرض والمركز المالي للمدين؛
- ❖ يلتزم المدين بضرورة الخضوع إلى برامج الإصلاح الاقتصادي التي يضعها صندوق النقد الدولي وذلك قبل إجراء المفاوضات، أو على الأكثر قبل نهاية فترة المفاوضات.

4/ إعادة هيكلة القروض الخارجية:

- إعادة الهيكلة هو مصطلح قانوني، يختلف عن إعادة الجدولة، فالأولى تشتمل بالإضافة إلى إعادة ترتيب شروط العقد، فإنها تتضمن أيضا إحداث تغيير ليس في مصادر التمويل فحسب، بل في الجهات المقترضة في الدولة الواحدة (قطاع خاص - قطاع عام وبالعكس) وكذلك إحداث تغيير في العملة وأسعار الفائدة وفترات الاستحقاق المعتمدة في القرض، وأخيرا تحويل مضمون القرض نفسه إلى منحة أو مساعدة أو تحويله إلى أسهم

وسندات على الحكومة المدينة، فانطلاقا من الواقع الذي أكد أن الاستراتيجيات المتبعة سابقا، لم تساعد الدول النامية على مواصلة خدمة ديونها، وأنه قد صاحب إعادة جدولة ديونها الخارجية ارتفاعا في رصيد هذه الأخيرة، طرحت وسائل وأدوات كثيرة استهدفت مساعدة الدول المدينة على الوفاء بالتزاماتها، من خلال آليات لإعادة هيكلة ديونها الخارجية، وقد تضمنت تلك الآليات شروطا تنطوي على مجموعة من الخيارات لتخفيض الديون، وتستند في معظمها إلى اعتبارات العرض والطلب، كما تهدف إلى تعزيز الموقف الخارجي للدول النامية، ويمكن أن نوجز أهم هذه الآليات المعتمدة في هيكله الديون الخارجية في النقاط الآتية:

أ) مقايضة الدين الخارجي بالأسهم: تتجسد هذه الآلية عن طريق إبرام اتفاق بين بنك دائن يواجه صعوبات في استرداد حقوقه من البلد المدين من جهة، ومن جهة أخرى بنك أجنبي أو محلي يقوم بدور الوسيط أو الوكيل، لإنجاز عملية المقايضة بتوكيل من البنك الدائن أو المستثمر، حيث يشتري هذا الوكيل (البنك) القرض بالعملة الأجنبية مقابل خصومات ليمتلك الوكيل القرض نيابة عن الدائن، ليقوم الوكيل لاحقا ببيع القرض بقيمته الأصلية إلى الدولة المدينة مقوما بالعملة المحلية، ويحصل نيابة عن المستثمر على قيمة القرض بالعملة المحلية، ثم تستثمر هذه المبالغ المالية في شراء أسهم بالشركات المحلية في البلد المدين، وفي نهاية العملية يلغى القرض من سجل الديون⁽¹⁾.

غير أن كثير من الدول تحجم على القيام بمقايضة الدين الخارجي بالأسهم، وهذا حرصا منها على عدم التنازل عن أي قدر من السيادة على اقتصادياتها المحلية.

ب) مقايضة الدين الخارجي بالسندات: يتم من خلال هذه الآلية مبادلة الديون الحالية بسندات ذات قيمة منخفضة (مبادلات خصم)، أو بأسعار فائدة أقل من سعر السوق وتكون مقررة سلفا، ومن هنا يتم تحويل قروض الدولة المدينة إلى أوراق مالية، تعاد جدولتها بسهولة أقل، ويتم رهنها بحسابات ضمان إضافية تمول في كثير من الأحيان بمساعدة الدائنين الرسميين ضمانا لتسديد أصل الدين أو جزء منه.

ج) مقايضة الديون الخارجية ببعض الأصول الإنتاجية: من ضمن الحلول المطروحة للتخفيف من عبء المديونية الخارجية للدول النامية، تحويلها إلى استثمارات، وهو اقتراح كان أول من تقدم به الاقتصادي "آلان ملتز"، الذي يرى أن معظم الدول المدينة تمتلك من خلال قطاعها العام كثيرا من المشروعات والطاقات الإنتاجية الهامة، ونظرا لأن معظم ديون هذه البلدان مضمونة من جانب الحكومات، فإنها تستطيع أن تخفف من عبء دينها الخارجي بالسماح للدائنين في مشاركة الدول بملكية هذه المشروعات، وإدارتها على أسس تجارية سليمة، تدر عوائد معقولة، وبهذا الشكل يعتقد أنصار هذا الاقتراح أنه سيعمل على تقليل العجز

1- طلال محمد بطانية، "المديونية الخارجية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية" جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2000، ص 105.

الداخلي لهذه البلدان، وتخفيف عبء ديونها، وتقليل حاجاتها للاستدانة الخارجية، وبالتالي تصبح هناك مشاركة بين الدائنين والمدينين في تحمل المخاطر⁽¹⁾.

يمكن لهذه الآلية أن تتجسد بصورة أخرى مشابهة إذا ما توافرت البيئة الداخلية لنجاح ذلك، حيث يبيع البنك الدائن دينه المستحق على بلد ما بسعر خصم معين إلى مستثمر ما، ثم يقوم هذا الأخير بتحويل دينه المستحق على هذا البلد إلى العملة المحلية له، وبعدها يشترك المستثمر بتلك الأموال التي حصل عليها في ملكية بعض الأصول القائمة أصلاً أو في أصول قيد الإنجاز.

لقد طبقت بعض البنوك هذا الأسلوب حيث قامت بتحويل ديونها لدى الدول النامية إلى استثمارات في هذه الدول، وفي هذا المجال قام البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتاريخ 13 أوت 1987 بالموافقة على السماح للبنوك التجارية الأمريكية، بالاشتراك بديونها بنسبة 10% في رأسمال مؤسسات اقتصادية في أكثر من 33 دولة مدينة نامية⁽²⁾.

(د) مقايضة الديون الخارجية ببعض عناصر التنمية: يعتبر هذا الإجراء مقترحاً حديثاً ابتدعته بعض الدول الدائنة من أجل تخفيض مديونية الدول النامية، والتخفيف من أعباء خدمة ديونها الخارجية، ومن أهم هذه المقترحات استبدال جزء من الديون الخارجية ببعض عناصر التنمية مثل التعليم، الرعاية الصحية والإصلاحات البيئية، ويتم الإجراء بتحويل الديون إلى المؤسسات الخيرية بسعر خصم، ليحول لاحقاً إلى أدوات معينة بالعملة المحلية، ومن ثم المساهمة في تمويل مشروع تنموي معين بما يساوي الفرق بين سعر الخصم للمؤسسات الخيرية في السوق وسعر الخصم عند تحويل الديون بالعملة المحلية، ومن أمثلة ذلك قيام ست بنوك في ثلاث دول صناعية بالتبرع بمبلغ 20 مليون دولار من التزامات السودان الخارجية لمنظمة اليونيسيف، وذلك من أجل إنفاقها على بعض المرافق الاجتماعية في السودان، كما تقوم المؤسسات المالية الدولية أحياناً بتخفيض أعباء الديون الخارجية على دولة معينة، بما يتناسب وإصلاحاتها في مجال التعليم والصحة⁽³⁾.

المطلب الثالث: إعادة جدولة المديونية الخارجية للجزائر وتسويتها

تميزت فترة الثمانينات بتفاقم أزمة المديونية الخارجية الجزائرية، حيث بلغت ديونها الخارجية أكثر من 28 مليار دولار أمريكي سنة 1989، واشتدت الأزمة أكثر في النصف الأول من عشرية التسعينات حيث بلغت نسبة المديونية الخارجية إلى إجمالي الصادرات 296% سنة 1994، وتتجلى خطورة الأزمة أكثر في المستوى الذي بلغت فيه خدمة الديون بتجاوزها لمبلغ 8 مليار دولار خلال الفترة (1990-1994) حيث استهلكت

1- عبد الكريم يحيى برويقات، فيصل بوطيبة، "إشكالية تحويل الدين الخارجي"، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات الملتقى الدولي حول العملة المالية، جامعة باجي مختار، عنابة 2004.

2- عزيزة بن سمينة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 147.

3- نفس المرجع، ص 148.

مدفوعات خدمة الدين 80,75% من عائدات صادرات المحروقات لسنة 1993، ما جعل الباقي من هذه العائدات لا يغطي إلا 18,11% من واردات نفس السنة، وبالتالي ظهر حاجة أخرى للاقتراض مقترنة بتغطية العجز في ميزان المدفوعات، وأمام استمرار تدني المستوى العام لأسعار المحروقات بداية من سنة 1986 وقفت الجزائر عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها فاتجهت مضطرة إلى المؤسسات الدائنة لطلب إعادة جدولتها وبمجرد تسجيل طفرة في أسعار المحروقات بداية من الألفية الثانية، حققت الجزائر مكاسب مالية معتبرة مكنتها من التسديد المسبق لنسبة معتبرة من ديونها الخارجية، وهو ما سنتطرق له في هذا المطلب.

1/ إعادة جدولة الديون الخارجية:

نظرا للتوقعات التي كانت تشير إلى توجه نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات نحو 100% بداية من سنة 1993 وتدهور الوضعية المالية والاقتصادية للبلاد، وانغلاق المؤسسات المالية في وجه الجزائر واشتراط الدائنين إعطاء الضوء الأخضر من طرف صندوق النقد الدولي، طلبت الجزائر إعادة جدولة ديونها الخارجية فعقدت عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي من نوع التسهيلات التمويلية الموسعة، كما توجهت إلى نوادي الدائنين في باريس و لندن لإعادة جدولة ديونها العمومية والخاصة. أم اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي: يمكن تلخيص الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ديونها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-10): يوضح الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي

تاريخ إبرام الاتفاق	مدة الإتفاق	طبيعة الاتفاق	القيم (ملايين حقوق السحب)
31 ماي 1989	سنة واحدة	اتفاقية تثبيت تسهيلات التمويل التعويضي	315,2 - 155,7
03 جوان 1991	سنة واحدة	اتفاقية تثبيت	300
27 ماي 1994	سنة واحدة	اتفاقية تثبيت	270,7
22 ماي 1995	03 سنوات	تسهيل ممدد - تسهيلات التمويل التعويضي	457 - 1169,28

المصدر: أشرف محمد موسى، مرجع سبق ذكره، ص 100.

وفيما يخص الإجراءات والشروط التي رافقت هذه الاتفاقيات فهي كالتالي⁽¹⁾:

❖ **اتفاقية 31 ماي 1989**: نصت هذه الاتفاقية على لجوء الجزائر إلى موارد الصندوق باستعمال شريحة الاحتياطات بمبلغ 155,7 مليار دولار (حقوق السحب الخاصة)، بالإضافة إلى تسهيلات التمويل التعويضي والطارئ، حيث بلغت هذه التسهيلات 315 مليون وحدة حقوق سحب خاص، أي ما يعادل 55,55% من حصة الجزائر التي تعادل 600 مليون دولار، واتسمت هذه الاتفاقية بشروطها الميسرة

1- راتول محمد، "تحولات الاقتصاد الجزائري- برامج التعديل الهيكلي ومدى انعكاساته على مستوى المعاملات مع الخارج"، مجلة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 23، القاهرة، 2001، ص 45.

الفصل الثالث **تسيير المديونية الخارجية وتطورها بالجزائر**

وطول أجل التسديد، كما استهدفت هذه الاتفاقية تطبيق سياسة سعر صوف مرنة، وتشجيع الصادرات وتوفير مستويات مناسبة من احتياطات الصرف الدولية.

❖ **اتفاقية 03 جوان 1991**: تعلق هذا الاتفاق ببرنامج اقتصادي قصير المدى (أقل من سنة) تنتهي مدته في 31 مارس 1992، وبموجب هذا الاتفاق يلتزم الصندوق بتحرير قرض قيمته 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، بالمقابل تلتزم الجزائر بالعمل على الحد من نمو الكتلة النقدية، وتخفيض التعريفات الجمركية لتصبح مماثلة لتلك المعمول بها بدول الجوار، إضافة إلى رفع الدعم عن أسعار بعض السلع الاستهلاكية وتقليص حجم تدخل الدولة في الاقتصاد وتحرير التجارة الخارجية والداخلية، مع تخفيض قيمة الدينار، بحيث لا يتجاوز الفرق بين تسعيرة الدينار الرسمية وتسعيرته في السوق الموازية 25%.

❖ **اتفاقية 27 ماي 1994**: تزامن هذا الاتفاق مع بروز جملة من المؤشرات التي تنم عن وجود أزمة اقتصادية حادة، مما دفع الجزائر لإبرام هذا الاتفاق الذي مكن من تخفيض إجمالي النفقات العامة، كالتزام بنود الاتفاق مما أدى إلى تخفيض عجز الموازنة العامة، كما رافق هذا الاتفاق إجراءات أخرى تعلق برفع أسعار بعض الخدمات الحكومية، بنسب تراوحت بين 20% و 30%، بالإضافة إلى رفع أسعار بعض المواد الغذائية بنسبة 40%، والمواد الطاقوية بنسبة 15%، تبعاً لتخفيض حجم الدعم الحكومي.

❖ **اتفاقية 22 ماي 1995**: نتيجة لعدم تحقيق البرامج السابقة للأهداف المرجحة وجدت الحكومة نفسها مضطرة إلى طلب قرض جديد، حيث وافق صندوق النقد الدولي على تقديم قرض يندرج في إطار آلية التسهيل المدد، ابتداء من تاريخ 22 ماي 1995، لمدة ثلاث سنوات كاملة، بمبلغ إجمالي قدره 1.169 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وهو ما يعادل 127% من حصة الجزائر، إضافة إلى ذلك حصلت الجزائر على مبلغ 457 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في إطار تسهيل التمويل التعويضي⁽¹⁾.

(ب) **اتفاق الجزائر مع نوادي المانحين**: بالتوازي مع المفاوضات التي باشرتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي للحصول على قروض جديدة وإعادة جدولة ديونها القائمة، تقدمت الجزائر بطلب عقد اجتماع مع الدول الدائنة بنادي باريس، وهو الاجتماع الذي عقد بتاريخ 31 جوان 1994 بحضور وفد جزائري يقوده وزير المالية آنذاك، وممثلين عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وممثلين آخرين عن الدول الدائنة والبنوك المقرضة، وبعد مفاوضات شاقة، تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون المتوسطة وطويلة الأجل مع استثناء الديون قصيرة الأجل، وقد مست العملية ديون بقيمة 14,5 مليار دولار بالنسبة لعملية إعادة الجدولة الأولى و 7 مليار دولار بالنسبة للاتفاق الثاني المبرم بتاريخ 21 جويلية 1995، وهو ما قلص من مدفوعات خدمة الدين التي انتقلت من 8,77 مليار دولار سنة 1993 إلى 4,91 مليار دولار سنة 1994، حيث تم الاتفاق على إطالة فترة الاستحقاق إلى 16 سنة، مع فترة تأخير سداد تقدر بأربعة سنوات، أي ان السديد

1- أشرف محمد موسى، مرجع سبق ذكره، ص 101.

الفصل الثالث **تسيير المديونية الخارجية وتطورها بالجزائر**

يكون ابتداء من سنة 1998 موزع على أساس 25 قسما سداسيا بمعدلات تأخذ مسارا نحو الارتفاع بداية من 30 نوفمبر 1999 إلى غاية 2011 (لولا التسديد المسبق، بالإضافة إلى ذلك تقدمت السلطات الجزائرية بطلب إعادة جدولة ديونها الخاصة أمام نادي لندن في جوان 1996، حيث بلغت المبالغ المعاد جدولتها مع هذا النادي 3,23 مليار دولار⁽¹⁾).

2/ التسديد المسبق للديون الخارجية:

لعبت عائدات صادرات قطاع المحروقات دورا أساسيا في القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وذلك بالنظر إلى أن عوائد هذا القطاع كانت ولا زالت تساهم بشكل مباشر في تمويل البرامج الاقتصادية بغض النظر عن توجهاتها، فمرحلة التسيير المركزي الاشتراكي شهدت تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق العائدات النفطية، كما أن النمط الاستهلاكي الذي تعود عليه الجزائريون في الفترة 1974-1985 والذي تميز بارتفاع الطلب على المواد الاستهلاكية الكمالية، كان يتم الانفاق عليه بفضل عوائد الصادرات النفطية جراء ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، وهي الأسعار التي وبمجرد اتجاهها نحو الهبوط ساهمت في بروز حالة صعوبة القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية اتجاه الدائنين لتسجل هذه الحالة تأزما بداية من سنة 1993، كنتيجة حتمية لاستمرار انخفاض أسعار المحروقات لفترة طويلة نسبيا، حيث وقفت الجزائر عاجزة عن دفع المستحقات التي عليها، ما جعلها رهينة لإملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين، ونوادي المانحين، وبمجرد أن سجلت أسعار المحروقات انتعاشا بداية من سنة 2000 حيث بلغت سنة 2001 حوالي 24,3 دولار للبرميل، بعدما كان السعر في حدود 12,28 دولار للبرميل بزيادة تجاوزت 10 دولار للبرميل في ظرف 03 سنوات، حصل تراكم معتبر في احتياطات الصرف بالعملة الأجنبية، مكن الجزائر من تسديد معظم ديونها الخارجية قبل حلول ميعاد الوفاء، والجدول الموالي يوضح تطور احتياطي الصرف بالجزائر.

الجدول رقم (03-11): يوضح تطور إجمالي الاحتياطات بالعملة الصعبة (مليار \$)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
إجمالي الاحتياطات	0.724	1.485	1.457	1.474	2.673	2.005	4.235	8.046	6.845
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إجمالي الاحتياطات	4.525	12.023	18.081	23.237	33.125	43.246	56.303	77.913	110.317
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي الاحتياطات	143.24	149.040	162.614	182.821	191.297	194.712	179.617	144.677	114.1

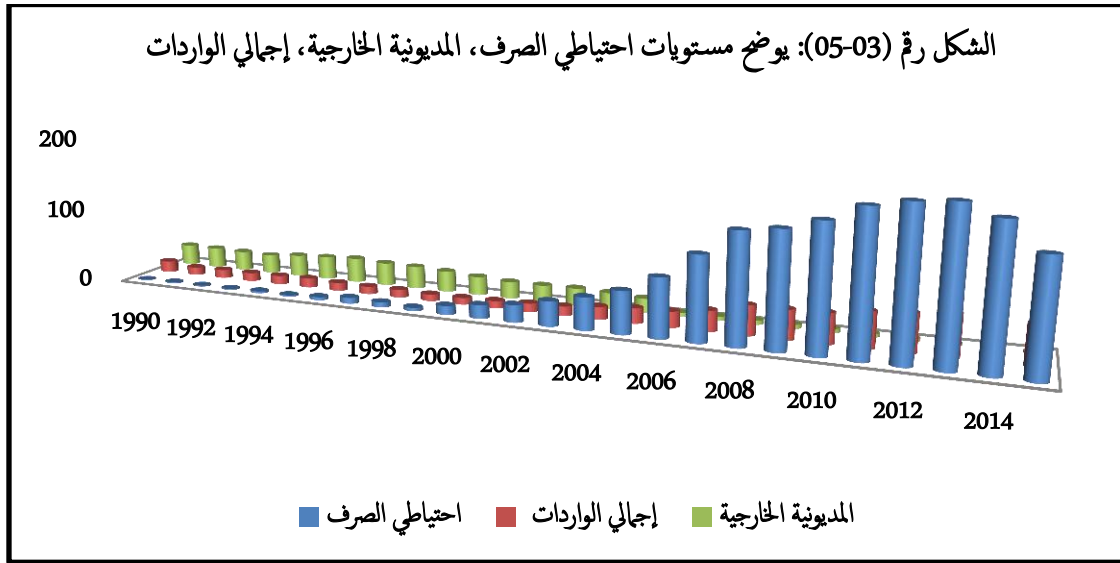
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الموقع الالكتروني للبنك الدولي

الذي اطلع عليه يوم 01 أفريل 2017 <http://databank.worldbank.org>

1- عية عبد الرحمان، "دور عوائد النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة 200-2011"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جوان 2001 ص 209.

الفصل الثالث **تسيير المديونية الخارجية وتطورها بالجزائر**

من الجدول السابق نلاحظ الفروقات الشاسعة في إجمالي احتياطات الجزائر من العملة الصعبة، حيث بلغت هذه الاحتياطات 724 مليون دولار سنة 1990، ولم تكن تسمح وقتها بتغطية أكثر من سبعة عشر (17) يوما من احتياجات الاستيراد لنفس السنة، غير أنه وبمجرد تسجيل انتعاش في أسعار المحروقات بداية من سنة 2000 مثلما أشرنا إليه سابقا، ارتفع حجم الذي بلغ 12,023 مليار دولار لنفس السنة وهو المبلغ الذي يسمح بتمويل الاستيراد لنفس السنة في حدود 16 شهرا، كما أن هذا الاحتياطي كان يمثل وقتها 46,96% من حجم الديون الخارجية وقتها، والرسم البياني الموالي يعطي صورة عن مستوى احتياطات الصرف بالمقارنة مع المديونية الخارجية وإجمالي الواردات:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجداول السابقة

مثلما يشير إليه المنحنى البياني، فبداية من سنة 2006 دخلت الجزائر في أريحية مالية، حيث أدى تراكم الاحتياطات التي بلغت 77,913 مليار دولار في ذات السنة، وتجاوزها لمبلغ 110 مليار دولار في السنة الموالية، بتوجه الجزائر إلى الدول والهيئات الدائنة من أجل التسديد المسبق للديون التي كانت على عاتقها فوفقت الجزائر بذلك بتاريخ 11 ماي 2006 اتفاقا متعدد الأطراف مع نادي باريس، يسمح لها بالتسديد المسبق لديونها الثنائية المقدرة بحوالي 7,9 مليار دولار، وفي ظرف شهرين وقعت الجزائر اتفاقا مع 13 دولة دائنة، حيث سمحت هذه الاتفاقيات بتسديد 4,2 مليار دولار، مثلما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-12): يوضح اتفاقيات التسديد المسبق للديون الخارجية (الشرط الأول)

الدول المانحة	تاريخ توقيع الاتفاق	مبالغ التسديد (مليون \$)
فرنسا	11 ماي 2006	1600
السويد	-	92
البرتغال	20 ماي 2006	20
هولندا	22 ماي 2006	45
بلجيكا	27 ماي 2006	225
الدانمارك	6 جوان 2006	54,3
النمسا	21 جوان 2006	369
الولايات المتحدة الأمريكية	15 جوان 2006	625
كندا	24 جوان 2006	255
إسبانيا	22 جوان 2006	690
النرويج	-	15,6
فنلندا	27 جوان 2006	11,8
بريطانيا	28 جوان 2006	202
المجموع		4204,7

المصدر: زايري بلقاسم، "إدارة احتياطات الصرف وتمويل التنمية في الجزائر"، مجلة بحوث اقتصادية عربية الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 41، لبنان 2008، ص 23.

من جهة أخرى، وقعت الجزائر مع روسيا اتفاقا لمسح كل ديونها المقدرة بحوالي 4,7 مليار دولار، مقابل شراء الجزائر لتجهيزات عسكرية، كذلك تفاوضت الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية، وخاصة البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية، على التسديد المسبق لديون أخرى بحوالي 3 مليار دولار⁽¹⁾، وهي الاتفاقيات التي أدت إلى تخفيض المديونية الخارجية من 19,2 مليار دولار سنة 2005، إلى 5,6 مليار دولار في نهاية سنة 2006.

3/ دور صندوق ضبط الإيرادات في تسديد المديونية العمومية الداخلية:

مع مطلع سنة 2000 قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات، والذي عهد إليه كما أشرنا إلى ذلك سابقا وظيفتين أساسيتين تتعلقان بتغطية عجز الموازنة العامة وتخفيض المديونية العمومية، والجدول الموالي يوضح أرصدة هذا الصندوق واستخداماته للفترة 2000-2016:

1 - زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الفصل الثالث تسيير المديونية الخارجية وتطورها بالجزائر

الجدول رقم (03-13): يوضح تطورات موارد صندوق ضبط الإيرادات واستخداماتها (مليار/دج)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد N-1	0	232.13	171.54	27.96	320.87	721.68	1842.68	2931.04	3215.53
فائض F.P	453.23	123.86	26.5	448.91	623.49	1368.83	1798	1738.84	2288.15
تسيقات بنك الجزائر	-	-	-	-	0	0	0	0	0
مجموع الموارد	453.23	356	198.04	476.87	944.39	2090.52	3640.68	4669.89	5503.69
سداد الدين العمومي	221.10	184.46	170.06	156	222.7	247.83	618.11	314.45	465.43
تمويل عجز الخزينة	0	0	0	0	0	0	91.53	531.95	758.18
سداد تسيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	607.95	0
الاستخدامات	221.10	184.46	170.06	156	222.7	247.83	709.64	1454.36	1223.61
رصيد N	232.13	171.54	27.96	320.87	721.68	1842.68	2931.04	3215.53	4280.07
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
رصيد N-1	4280.07	4316.46	4842.83	5381.70	5633.75	5563.51	4410.53	1790.03	
فائض F.P	400.67	1318.31	2300.32	2535.30	2062,23	1812,69	266	98	
تسيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0	
مجموع الموارد	4680.74	5634.77	7143.15	7917.01	7695.98	7376.20	4676.53	1888.03	
سداد الدين العمومي	0	0	0	0	0	0	0	0	
تمويل عجز الخزينة	364.28	791.93	1761.45	2283.25	2132.47	2965.67	2886.50	1333.84	
سداد تسيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0	
الاستخدامات	364.28	791.93	1761.45	2283.25	2132.47	2965.67	2886.50	1333.84	
رصيد N	4316.46	4842.83	5381.7	5633.75	5563.51	4410.53	1790.03	554.19	

المصدر/ من اعداد الطالب بالاعتماد على: إحصائيات من وزارة المالية

<http://www.mf.gov.dz/> Solde global du Trésor / Présentation du projet de loi de finances
التي اطلع عليها بتاريخ 25 مارس 2017..2015 (PLF) à l'APN : discours du Ministre des Finances.

حيث:

رصيد **N-1**: يشير لرصيد صندوق ضبط الإيرادات للسنة السابقة.

فائض **F.P**: يشير لفائض الجباية البترولية الموجه لصندوق ضبط الإيرادات

رصيد **N**: يشير لرصيد صندوق ضبط الإيرادات للسنة الحالية

الفصل الثالث - تسير المديونية الخارجية وتطورها بالجزائر

هذا وقد أشار وزير المالية إلى أن رصيد صندوق ضبط الإيرادات بلغ إلى غاية نهاية ديسمبر 2016 قرابة 840 مليار دينار جزائري⁽¹⁾، وهو المبلغ المرشح للاستهلاك مع بداية سنة 2017، لتغطية العجز في الموازنة العامة، لا سيما مع إلغاء الحد الأدنى لهذا الصندوق (غير قابل للاستخدام) في قانون المالية 2017. من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة تدخلات صندوق ضبط الإيرادات لتسديد الديون العمومية الداخلية، ويمكن توضيح تطور هذه الديون ومساهمة صندوق ضبط الإيرادات في الحد منها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-14): يوضح تطورات الديون العمومية الداخلية وتدخلات صندوق ضبط الإيرادات

الوحدة: (مليار/دج)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الدين العمومي الداخلي	1022.9	999.4	890.5	982.2	1000	1094.3	1847.3
تحويلات FRR لتسديد الدين الداخلي	221.10	184.46	170.06	156	222.7	247.83	618.11
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
الدين العمومي الداخلي	1103.9	734	816.3	1107.4	1214.8	1312.1	
تحويلات FRR لتسديد الدين الداخلي	314.45	465.43	0	0	0	0	

المصدر: بلقة ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 173، 174، بتصرف

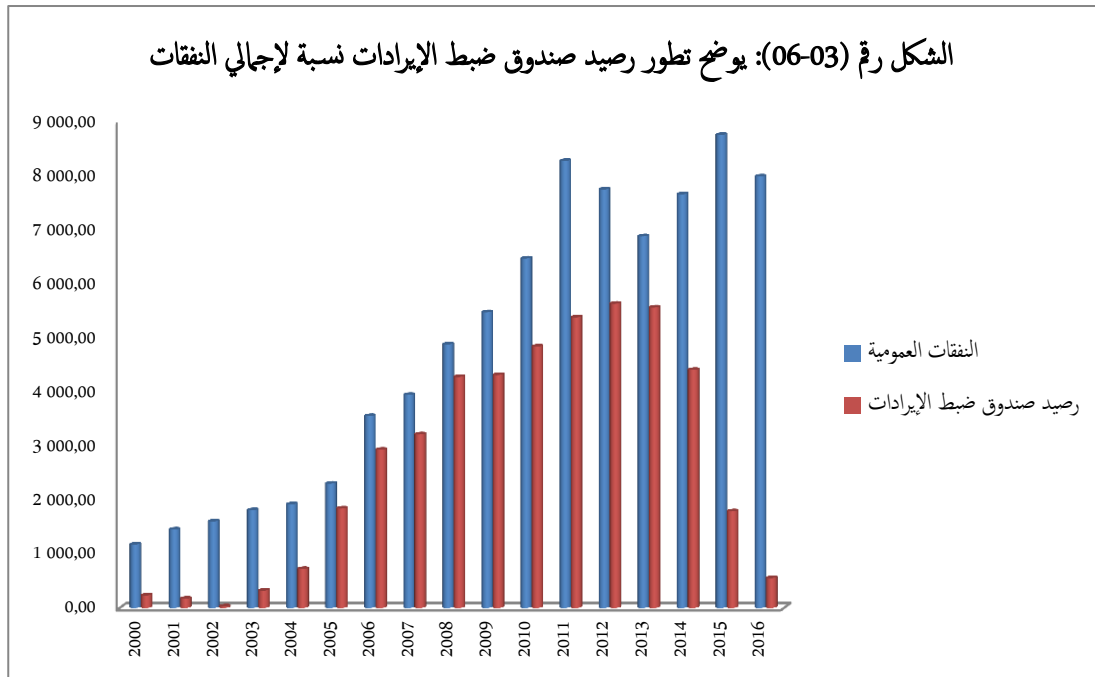
يشير الجدولين السابقين إلى تطور موارد وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات واستخداماته من جهة، ومن جهة ثانية تطور حجم المديونية العمومية الداخلية متأثرة بتحويلات موارد الصندوق لتغطية جزء من هذه الديون، إذ نجد أن موارد الصندوق في السنة الأولى لاستحداثه (453,23 مليار دج) كانت كفيلة بتغطية 44.3% من إجمالي الدين العمومي الداخلي، وبعد خمسة على استحداث الصندوق (2005) بلغ رصيد هذا الأخير 1842 مليار دينار جزائري، وهو ما يمثل 168,37% من إجمالي الدين العمومي الداخلي لنفس السنة، بمعنى هناك فائض في الصندوق بعد تسوية مستحقات الغير على الخزينة العمومية، لترتفع نسبة التغطية هذه في سنة 2012 حيث بلغت 429% أي أن رصيد الصندوق تجاوز أربعة مرات حجم الدين العمومي الداخلي.

أما فيما يتعلق بنسبة تغطية رصيد صندوق ضبط الإيرادات لإجمالي النفقات العمومية السنوية (نفقات التسيير، نفقات التجهيز) للفترة 2000 - 2016 فقد تراوحت ما بين 1,74% سنة 2002 كحد أدنى

1- الموقع الإلكتروني للاذاعة الجزائرية: WWW.radioalgerie.dz الذي اطلع عليه بتاريخ 09 جانفي 2017.

الفصل الثالث **تسيير المديونية الخارجية وتطورها بالجزائر**

و 87,67% سنة 2008 كحد أعلى، كما تجدر الإشارة إلى أنه وبالرغم من أن رصيد صندوق ضبط الإيرادات بلغ حده الأقصى سنة 2012 باحتياطي قدره 5633.75 مليار دينار جزائري، غير أن هذه الكتلة النقدية لم تغطي إلا 72,74% من إجمالي النفقات العمومية لنفس السنة، ويعود هذا بالأساس إلى أن الزيادة في حجم الإنفاق العمومي من سنة لأخرى كان بمعدلات أكبر من الزيادة في مبالغ الجباية البترولية المحولة لصندوق ضبط الإيرادات، والرسم البياني الموالي يوضح تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات مقارنة بحجم الانفاق العمومي للفترة 2000-2016.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدولين (02-10)، (03-13)

في الأخير تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الاقتصاديين يتفقون حوله نقطة سلبية رافقت تسيير هذا الصندوق السيادي، ويتعلق الأمر بأن استخدامات الأموال المودعة بصندوق ضبط الموارد كانت تقتصر على تمويل عجز الموازنة العامة، بالإضافة إلى سداد الديون العمومية، وهو ما ساهم في نضوب أرصدة هذا الصندوق بمجرد توجه أسعار المحروقات نحو الانخفاض، حيث انقطع التمويل عن هذا الجهاز، في حين يرى الكثير أنه كان يتوجب تسيير هذا الأخير باعتباره صندوقا سياديا استثماريا، وليس صندوق إنفاق بحت، حيث كان من الممكن مباشرة استثمارات عمومية مربحة بمخاطرة ضئيلة، بما يضمن تنوع مصادر التمويل واستمرارية الصندوق.

خلاصة:

تضطر عدة دول أحيانا إلى دخول الأسواق المالية الدولية، أو الذهاب إلى الدول أو المنظمات الإنمائية لتعبئة موارد خارجية ضرورية لسد فجوة نقص التمويل الداخلي، أو لسد فجوة نقص موارد العملة الصعبة التي تعيق عملية التنمية الوطنية، وفي كلا الحالتين فإن استخدام الموارد المالية الخارجية لزيادة الاستثمارات المحلية يؤدي فرضيا، إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وبالتالي زيادة المقدرة على تغطية الفجوة، ومع نهاية الفترة الاستثمارية فإن الاقتصاد الوطني يكون قد انتقل إلى خط إنتاجي جديد أعلى، يستلزم إعادة توزيع الموارد بين الاستهلاك والاستثمار، بما يزيد أو يحافظ على مستوى رفاهية المواطنين في الفترة المقبلة.

غير أن تجارب الدول عاكست هذه الفرضية، فغالبا ما كانت الموارد المالية المحصل عليها من الخارج توجه لسد العجز في الإنفاق الداخلي أو الخارجي، وهو الإنفاق الذي كان يتم على سلع استهلاكية لا ينتج عنها ارتفاع في معدلات الإنتاج أو النمو، كما أن تلك الأموال المقترضة الموجهة للاستثمار لم تعطي معدلات نمو تتجاوز حد الوفاء بتكلفة الاقتراض في حد ذاته (معدل الفائدة)، وعليه فقد اتسعت فجوة العجز الداخلي والخارجي أكثر مما كانت عليه قبل الاستدانة في معظم الدول النامية، كما هو الحال بالنسبة للجزائر، وأمام تراكم أعباء المديونية على الدول النامية لجأت جُلها مختارة أو مضطرة للتأخر في سداد الالتزامات المالية المترتبة عليها، سواء بسبب قلة الموارد المحلية، أو سوء إدارتها واستخدامها، أو النقص الحاد في السيولة النقدية للعملة الصعبة، وهو النقص المرتبط بانخفاض مداخيل صادرات المحروقات في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى زيادة الواردات لأسباب موضوعية لا يمكن تجاوزها، وقد أوضحنا في هذا الفصل تطور مديونية الجزائر وتأزمها في منتصف تسعينيات القرن الماضي، ما اضطر الجزائر إلى إبرام عدة اتفاقيات تتعلق بإعادة الجدولة، وتطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية تم إملأها من قبل هيئات دولية، وهي السياسات التي أثبتت فشلها، ذلك أن الخروج من معضلة المديونية العمومية لا سيما الخارجية منها ما كان ليتأتى لولا الارتفاع المطرد في أسعار المحروقات وعائداتها، ومن هذا المنطلق كان لزاما علينا دراسة هذه العلاقة المتشابكة بين المديونية الخارجية والإيرادات البترولية، ومحاولة تتبع مسارها والتنبؤ بتطوراتها مستقبلا، بالاستعانة بالنماذج الإحصائية، وهو ما سنتناوله في الفصل الموالي.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر تقلبات
الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

الفصل الرابع ————— دراسة قياسية لأثر تقلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

تمهيد:

إن تشابك تأثيرات عائدات المحروقات وتقلباتها، مع كثير من المتغيرات الاقتصادية في البلدان النفطية جعل فهم هذه العلاقة وتحديد الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار وعائدات المحروقات على التوازنات الاقتصادية الكلية، يحتاج إلى دراسات إحصائية وقياسية داعمة ومحققة للنظريات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع وإن كانت النظريات والتحليلات الاقتصادية ترى أن مشاكل عجوزات ميزان المدفوعات والموازنة العامة وارتفاع المديونية، تعود بالدرجة الأولى، إلى تقلص الإيرادات البترولية في البلاد التي تعتمد على الربح النفطي كمحرك رئيسي للاقتصاد ككل، حيث أن منطلق هذه النظريات يعود لتزامن تسجيل العجوزات المشار إليها أو بلوغ المديونية الخارجية لمستويات حرجة، مع تلك الفترات التي شهدت أسعار وعائدات المحروقات انخفاضاً شديداً، كما أن الفوائض المالية المحققة، وتدني مستويات المديونية إلى حدودها الآمنة تزامن بدوره مع الطفرة التي شهدتها أسعار البترول في الأسواق العالمية، وهو التفسير الذي يعتبر منطقياً جداً، إلا أن الحكم القطعي بمصادقية هذه النظريات يستوجب إخضاعها لاختبارات الاقتصاد القياسي باستخدام أساليب الاستقراء الإحصائي المناسبة، حيث من شأن التحليل الكمي لظاهرة المديونية الخارجية أن يفضي إلى التحقق من منطقية العلاقات الاقتصادية في تمثيل الواقع المعقد الذي تعبر عنه النظرية الاقتصادية في صيغة فروض، ويمكن أن يتحقق هذا باعتماد أساسيات الاقتصاد القياسي في قياس العلاقات الاقتصادية وتحليلها، بدمج النظرية الاقتصادية والرياضيات، والأساليب الإحصائية في نموذج متكامل، وذلك بهدف تقويم معالم النموذج واختبار صلاحيته، ومن ثم التنبؤ بمستويات المديونية مستقبلاً.

من هذا المنطلق سنحاول في هذا الفصل قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على المديونية الخارجية باستقراء تطور العلاقة للفترة 1990-2015، مع التطرق لبعض الحلول التي من شأنها التقليل من أثر الصدمات البترولية على الاقتصاد الجزائري، بما في ذلك الأخذ ببعض السبل الكفيلة بضبط وتأطير المديونية العمومية، وضمان عدم تجاوز مستوياتها للحدود الآمنة، مع العمل على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ذات أسس صلبة.

المبحث الأول: الدراسات السابقة للموضوع وخلفية ومتغيرات الدراسة

يعتبر موضوع المديونية لاسيما في شقها الخارجي بالنسبة للدول النامية، موضوعا اقتصاديا محوريا لما له من وقع وأثر على كثير من الظواهر الاقتصادية وحتى الاجتماعية، ذات الارتباط الشائك فيما بينها مثلما أشرنا إليه سابقا، لهذا فقد خص هذا الميدان بكثير من الجهود والدراسات التي بحثت في مسببات الظاهرة واستراتيجية معالجتها، هذا وقد اختلفت اتجاهات تناول المسألة وكيفية معالجتها باختلاف الرؤى والأزمنة والظروف الاقتصادية، وعليه فقد كان من الطبيعي أن ننطلق في بحثنا عن الأثر الذي تخلفه تقلبات الإيرادات البترولية على المديونية العمومية في الجزائر، انطلاقا من الاطلاع على ما توصل إليه الباحثون من قبل في دراسة هذا الموضوع، وذلك بغية صياغة فكرة سليمة تهيء لنا لرسم خطة قد تعطي إضافة جديدة لهذه الدراسة بالإضافة إلى معرفة المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة الواجبة الاستخدام في الدراسة القياسية، لبناء نموذج يتيح لنا توفير نتائج ذات مصداقية، وهو ما سنستعرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الدراسات السابقة للموضوع

كثيرة تلك الدراسات التي تناولت موضوع المديونية الخارجية، تقلبات أسعار النفط، عجز الموازنة وهي البحوث التي تطرقت بعضها لهذه المواضيع بشكل منفصل، في حين حاولت أخرى الربط بين هذه المواضيع ومتغيرات أخرى، وعليه سنحاول استعراض بعض هذه الدراسات فيما يلي:

1) دراسة بعنوان: "نموذج رياضي لتأطير المديونية الخارجية" لخالد حسين أحمد عوني، حيث حاول الباحث من خلال دراسة نظرية وضع نظام لتأطير مشكلة المديونية الخارجية، ضمن نموذج رياضي ديناميكي يمكن أن يساهم في تحليل أزمة المديونية، حيث تطرق في البداية إلى ضرورة الإجابة بدقة عن الأسئلة المتعلقة بمدى حاجة الاقتصاد الوطني للاقتراض، وطبيعة معدلات النمو التي يجب تحقيقها في الاقتصاد الوطني بما يضمن تسديد الدين وخدمته، ونسبة الاستثمارات من مجمل الناتج القومي التي تحقق معدلات النمو المناسبة لتحقيق الهدف المتمثل في تخفيض مستويات المديونية الخارجية وخدمتها إلى حدودها الآمنة⁽¹⁾.

2) دراسة بحثية بعنوان: « pétrole et activité économique en Afrique : une analyse économétrique »

من إعداد الباحثين "بندي عبد الله، بن بوزيان محمد، بن عمر عبد الحق" حيث حاول الباحثين تحليل أثر التقلب في أسعار البترول على النشاط الاقتصادي، من خلال توضيح الأثر الإيجابي الذي تلعبه المداحيل البترولية في خفض معدلات الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية في دول إفريقيا، واستدل الباحثين بمجموعة من الدراسات السابقة للموضوع من بينها دراستي

1 - خالد حسين أحمد عوني، مرجع سبق ذكره، ص 02.

الفصل الرابع ————— دراسة قياسية لأثر تقلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

« John.A.Ttom » و « James.D.Hamilton » سنتي 1988، الذين عملا على اختبار أثر أسعار البترول على النشاط الاقتصادي بالاعتماد على نماذج (VAR)، وقد تم اختبار السلاسل الزمنية وتطبيق طريقة التكامل المشترك لمتغيرات أسعار البترول، والمؤشرات الكلية للاقتصاد (الناتج الداخلي الخام التضخم، سعر الفائدة)⁽¹⁾.

3) دراسة بعنوان: "أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية" من إعداد نيفن فرج إبراهيم، حيث انطلق الباحث من فرضية وجود علاقة طويلة الأجل وسببية بين عجز الموازنة العامة بمصر وديونها الخارجية، وقد اعتمد في بحثه على المنهج التحليلي لعرض تطور كل من عجز الموازنة العامة والدين الخارجي، والمنهج الإحصائي المتضمن للأسلوب القياسي لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، من خلال نموذج قياسي لاختبار طبيعة واتجاه العلاقة بينهما، وقد أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك أن هناك علاقة طردية طويلة الأجل بين الدين الخارجي والنفقات العامة، وعلاقة عكسية طويلة الأجل بين الدين الخارجي والإيرادات العامة، والناتج المحلي الإجمالي، وبينت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النفقات العامة والدين الخارجي، أي أن النفقات العامة تسبب الدين الخارجي وليس العكس⁽²⁾.

4) بحث بعنوان: "أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة قياسية"⁽³⁾ حيث حاولت الباحثة من خلال أطروحتها للدكتوراه أن تبحث في كيفية تأثير تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر، وانطلقت من فرضية الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، وقد اعتمدت في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات والاحصائيات المساعدة على فهم العلاقة، ودعمت بحثها بدراسة قياسية لمعرفة درجة الترابط والتأثير الذي يخلفه التغير في أسعار البترول على التنمية الاقتصادية، مستعينة في ذلك ببرنامج EVIEWS 6، وبالإضافة إلى متغير سعر البترول (المتغير المفسر)، اعتمدت على بعض المعطيات الإحصائية للاقتصاد الجزائري (الناتج المحلي الحقيقي، متوسط الدخل الفردي الحقيقي، معدل البطالة، معدل التضخم، تدفقات الاستثمار الصافي) كمتغيرات تابعة، وقد خلصت الدراسة للنتائج التالية:

❖ وجود علاقة في المدى الطويل حسب اختبار التكامل المشترك بين سعر البترول و الناتج المحلي الحقيقي، معدل البطالة، متوسط الدخل الفردي الحقيقي و تدفقات الاستثمار الصافي، في حين تغيب العلاقة

1- Bendi Abdellah et autre, « Le pétrole et activité économique en Afrique: une analyse économétrique » sur le site : www.fseg.univ.tlemcen.dz.

2- نيفن فرج إبراهيم إبراهيم، "أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية"، مقالة بحثية في مجلة بحوث اقتصادية عربية الصادرة عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 71، لبنان 2015، ص 96-118.

3 - موري سمية، "أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر -دراسة قياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، بجامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2014-2015.

الفصل الرابع ————— دراسة قياسية لأثر تقلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

طويلة المدى بين سعر البترول و معدل التضخم، كون الزيادة في سعر البترول لا تؤدي إلى زيادة في معدلات التضخم في المدى الطويل، وهذا مقبول اقتصاديا كون سياسة البنك المركزي تحاول التحكم في إبقاء مستويات التضخم منخفضة ومقبولة؛

❖ استجابة متغيرات الدراسة للتغير في سعر البترول جاءت مختلفة ومتفاوتة، غير أن الاختبار أكد وجود استجابة فورية لحدوث صدمة نفطية على كل المتغيرات، ما يثبت أن لهذه المتغيرات درجة حساسية كبيرة بالنسبة لسعر البترول.

5) دراسة (Winner 2005) بعنوان: « **The Relationship of The Current Account Balance and The Budget Balance** »⁽¹⁾ مباشر بين حجم الدين العام وحجم العجز الكلي بالموازنة العامة، كما تطرقت لتباين تقدير الأثر، نتيجة لاختلاف طرق قياس العجز الكلي، تبعا لاختلاف مناهج إعداد الموازنة العامة، سواء في الدولة الواحدة بين سنوات مالية متعددة، أو بين دول معينة في سنة مالية محددة، وقد أوصى هذا الباحث برفع كفاءة إدارة المالية العامة عند التعامل مع الدين العام، وبإمكانية تطبيق تنظيم محاسبي مقترح قادر على تبني أسس وأساليب موضوعية وواضحة لقياس حجم الدين وأعباء خدمته.

6) دراسة بعنوان: "المنظمات النقدية الدولية وأثرها في أزمة المديونية العربية"⁽²⁾ لأشرف محمد موسى تطرق من خلالها الباحث للخلل النيوي في الهيكل الاقتصادي للدول العربية، وأشار إلى أن المديونية هي أحد أسباب هذا الخلل، معتبرا بأن تحقيق معدلات نمو عالية يبقى أمرا صعبا كون الأموال اللازمة لتمويل التنمية تستهلك بنسب معتبرة في خدمة الديون الخارجية، وقد توصل إلى أن للمنظمات النقدية الدولية دور مهم في إحداث أزمة المديونية العربية، مما يستوجب حسب الباحث ضرورة تقليص هذا الدور بالشكل الذي يسهم في تحقيق مقدمة موضوعية للانطلاق بالاقتصاديات العربية نحو الأمام، بما في ذلك محاولة إيجاد الصيغ البديلة والأكثر كفاءة عند الحاجة للاقتراض.

7) دراسة بعنوان: "معالجة المتأخرات العربية: الحاجة إلى جهاز عربي مماثل لنادي باريس"⁽³⁾، لحسين مرهج العماش، حيث تطرق لمشكلة التأخر في سداد الالتزامات المالية المترتبة على المديونية في الدول العربية فسعى صاحب الدراسة إلى البحث في مبررات ودوافع التأخر (الاختياري) أو (الإجباري)، وربط هذا التأخر بالأهداف الإنمائية في عملية المفاضلة بين الالتزامات الحالية والمستقبلية، محاولا إبراز عدد من الحلول المستنبطة التي اتبعتها المؤسسات الإنمائية العربية في مساعدة الدول العربية، على تجاوز مشكلة العسر في سداد أعباء المديونية، مع مقارنتها بالحلول الدولية السائدة، مع اقتراح جهاز عربي مماثل لنادي باريس.

1 - Winner. L, « « The Relationship of The Current Account Balance and The Budget Balance » The American Economist, vol 37, No 02, 2005.

2 - أشرف محمد موسى، "المنظمات النقدية الدولية وأثرها في أزمة المديونية العربية"، رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد بجامعة حلب، سوريا 2007.

3 - لحسين مرهج العماش، "معالجة المتأخرات العربية: الحاجة إلى جهاز عربي مماثل لنادي باريس"، مقالة بمجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 25 العدد 01، الكويت 1997.

الفصل الرابع ————— دراسة قياسية لأثر تقلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

المطلب الثاني: تقديم وتحليل متغيرات الدراسة

انطلاقا من محاولة فهم ظاهرة المديونية العمومية، وتتبع مسار تطورها بالتركيز على المديونية الخارجية ومحاولة البحث في مسبباتها، وبعد الاطلاع على ما جاء في الدراسات السابقة لهذا الموضوع، أو تلك التي تتصل به، وبعد تولد فكرة نظرية تفيد بتواجد علاقة وثيقة بين تقلبات الإيرادات البترولية ومستوى المديونية الخارجية، وبالنظر لاعتماد الاقتصاد الجزائري بنسب هامة جدا على قطاع المحروقات، سواء كمصدر للعملة الصعبة (أكثر من 95%)، أو ممول للموازنة العامة (34% إلى 62% نسبة الجباية البترولية للإيرادات العامة للفترة 1990-2016)، وتبعاً لصفة التقلبات التي لازمت عائدات المحروقات، ما يعني التأثير على كثير من المؤشرات الاقتصادية سواء بالإيجاب أو السلب، ولتحقيق هدف البحث واختبار العلاقات النظرية، ارتأينا بناء نموذج لدراسة قياسية للفترة (1990-2015) تمثل فيه المديونية الخارجية متغيراً تابعاً، أما المتغيرات التفسيرية فتتمثل في الجباية البترولية، عائدات الصادرات، الواردات، توازن الموازنة العامة وسعر الصرف، وهي المتغيرات التي نتناولها بالشرح المختصر فيما يلي:

1/ المديونية الخارجية (DETTE): من جملة المديونية العمومية، تم الاعتماد على المديونية الخارجية ويعود هذا لسببين رئيسيين:

❖ صعوبة الحصول على إحصائيات المديونية الداخلية هذا من جهة، ومن جهة ثانية تضمن هذه الاحصائيات للديون التي على عاتق الهيئات العمومية اتجاه هيئات عمومية أخرى، فيكون بذلك الدائن والمدين يمثل الدولة ذاتها؛

❖ خطورة أزمة المديونية الخارجية مقارنة بالمديونية الداخلية، حيث لا يمكن أداء الالتزامات المالية اتجاه الخارج سوى بالعملة الصعبة، في حين أن تسوية المديونية الداخلية تتم بالدينار الجزائري إضافة إلى تسويات أخرى تحل محل النقود كمنح امتيازات عينية أو اقتصادية.

من أجل تكميش بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية، تم احتساب قيم السلسلة DETTE وفقاً للعلاقة التالية:

$$DETTE = (DEXT * TCH) 100 / PIB$$

حيث:

DEXT: حجم الديون الخارجية بالدولار الأمريكي (الجدول 03-06)؛

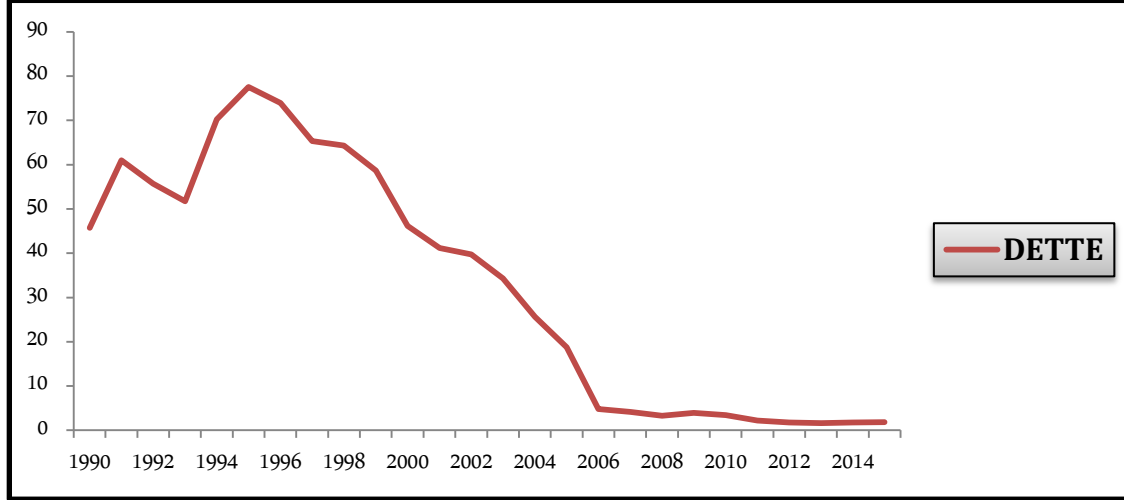
TCH: سعر صرف واحد (01) دولار مقابل الدينار الجزائري (الجدول 04-01)؛

PIB: الناتج الداخلي الخام مقيماً بالأسعار الجارية، وفقاً لما هو معلن عنه في التقارير الإحصائية السنوية لبنك الجزائر.

الفصل الرابع — دراسة قياسية لأثر تقلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

وبعد المعالجة حصلنا على سلسلة DETTE متكونة من 26 مشاهدة، بمتوسط حسابي 33,02% وقيمة عظمى 77,53% سجلت سنة 1995، وقيمة دنيا 01,61% سجلت سنة 2013، وتشتت لقيم السلسلة بانحراف معياري 27.69% حول وسيط قيمته 37,01%، (الملحق رقم 01) والرسم البياني الموالي يعطي صورة لتطور مسار السلسلة DETTE:

الشكل رقم (01-04): يوضح تطور السلسلة الزمنية للمديونية الخارجية DETTE



المصدر: من اعداد الطالب بعد معالجة معطيات الجدول (03-06)

يتضح من المنحنى اتجاه حجم المديونية الخارجية للانخفاض نحو مستويات متدنية، ويعود هذا مثلما أشرنا إليه سالفًا، للطفرة التي شهدتها أسعار البترول في السوق العالمية ما انعكس بالإيجاب على احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي، الأمر الذي مكن من الوفاء بالالتزامات المالية اتجاه المؤسسات والدول المانحة في الآجال المحددة بداية من سنة 2000، ومع استمرار تحقق فوائض معتبرة من العملة الصعبة بادرت الجزائر إلى التسديد المسبق لمديونيتها الخارجية بداية من سنة 2006، وهو ما يتضح أثره جليًا من خلال المنحنى.

2/ إجمالي الجباية البترولية (FPT): يشير هذا المتغير لقيم الجباية البترولية الواردة في الموازنة العامة مضافا إليها مبالغ الجباية البترولية الموجهة لصندوق ضبط الموارد منذ استحداثه سنة 2000، وقد تم الحصول على بيانات السلسلة وفقا للعلاقة التالية:

$$FPT = (FPB + FPFRR) \cdot 100 / PIB$$

حيث:

FPB: الجباية البترولية المقيدة في الموازنة العامة (الجدول 02-22)؛

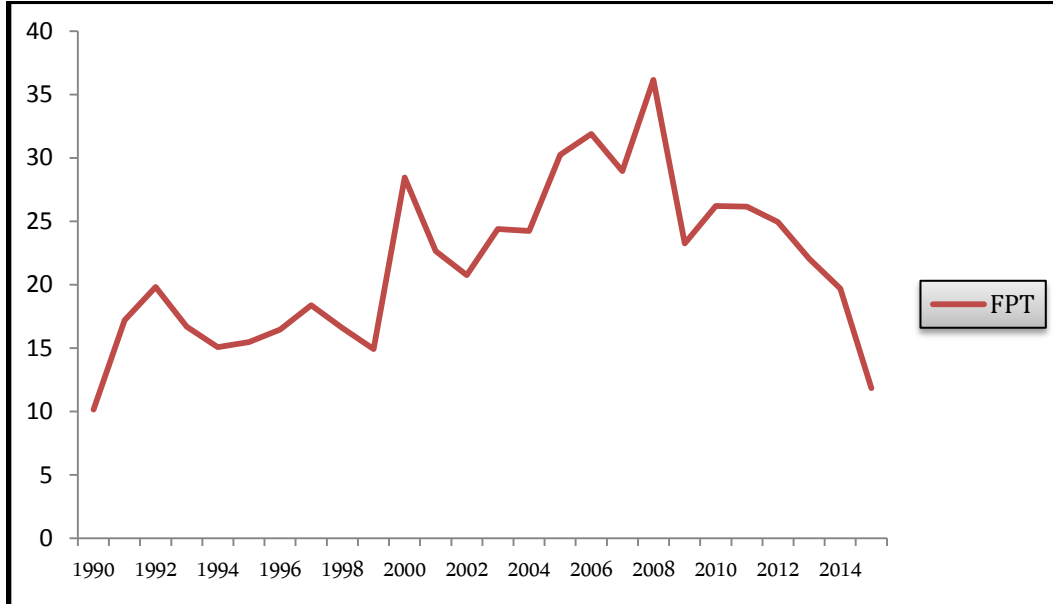
FPFRR: الجباية البترولية المودعة سنويا بصندوق ضبط الموارد (الجدول 02-23).

لنحصل على سلسلة FPT متكونة من 26 مشاهدة، بمتوسط حسابي 21,64% وقيمة عظمى 36,14% سجلت سنة 2008، وقيمة دنيا 10,15% سجلت سنة 1990، وتشتت لقيم السلسلة

الفصل الرابع — دراسة قياسية لأثر تقلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

بانحراف معياري 06,41% حول وسيط قيمته 21,40% (الملحق رقم 01)، والرسم البياني الموالي يعطي صورة لتطور مسار سلسلة FPT:

الشكل رقم (02-04): يوضح تطور السلسلة الزمنية لإجمالي الجباية البترولية FPT



المصدر: من اعداد الطالب بعد معالجة معطيات الجداول (02: 22-23)

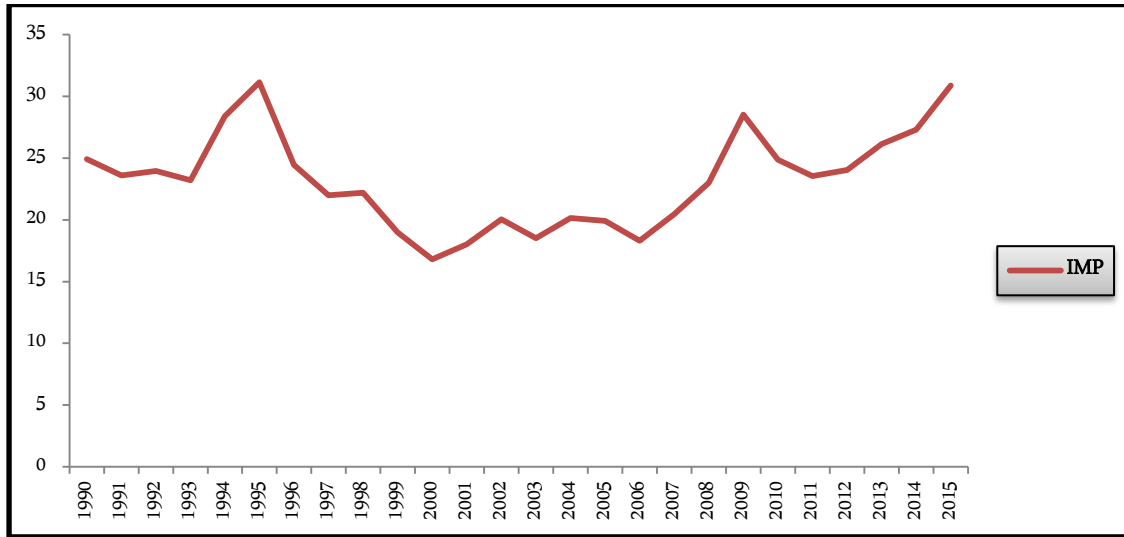
3/ الواردات (IMP): يشير هذا المتغير لإجمالي ما تستورده الجزائر من السلع والخدمات سنويا، وتم احتساب قيم السلسلة IMP وفقا للعلاقة التالية:

$$IMP = (IMP(\$) * TCH) 100 / PIB$$

حيث:

IMP(\$): واردات الجزائر من السلع والخدمات سنويا مقومة بالدولار الأمريكي (الجدول 03-06).
لنحصل على سلسلة IMP متكونة من 26 مشاهدة، بمتوسط حسابي 23,20% وقيمة عظمى 31,13% سجلت سنة 1995، وقيمة دنيا 16,80% سجلت سنة 2000، وتشتت لقيم السلسلة بانحراف معياري 03,91% حول وسيط قيمته 23,37% (الملحق رقم 01)، والرسم البياني الموالي يعطي صورة لتطور مسار سلسلة IMP:

الشكل رقم (03-04): يوضح تطور السلسلة الزمنية لإجمالي الواردات IMP



المصدر: من اعداد الطالب بعد معالجة معطيات الجدول (06-03)

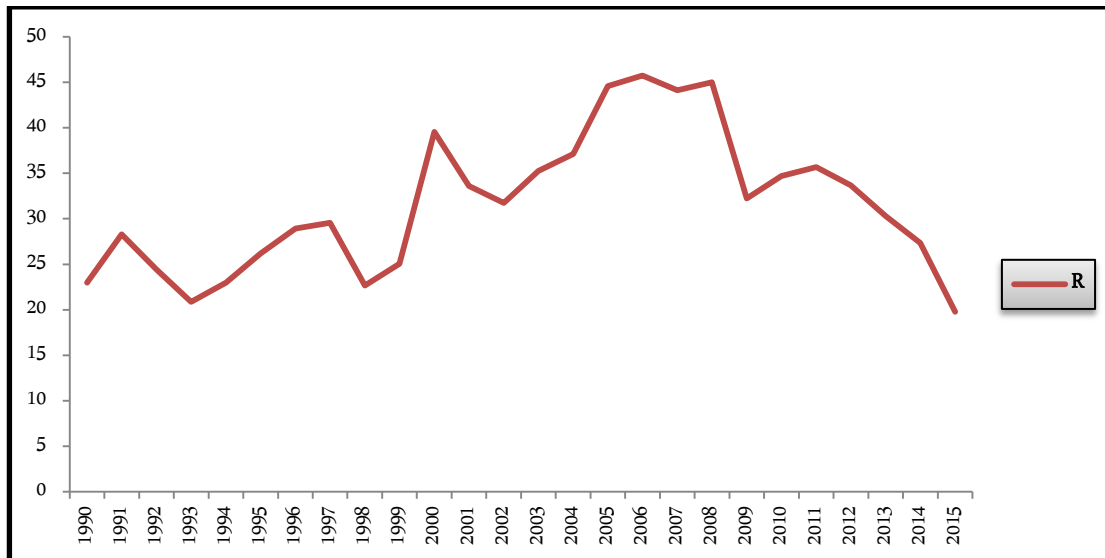
4/ عائدات صادرات المحروقات (R): يشير هذا المتغير لإجمالي ما تصدره الجزائر من البترول الخام والغاز الطبيعي ومشتقاتهما سنويا، وتم احتساب قيم السلسلة R وفقا للعلاقة التالية:

$$R = (REPG * TCH) 100 / PIB$$

حيث:

REPG: عائدات صادرات البترول والغاز الطبيعي ومشتقاتهما بالدولار الأمريكي (الجدول 02-16).
 لنحصل على سلسلة R متكونة من 26 مشاهدة، بمتوسط حسابي 31,62% وقيمة عظمى 45,72% سجلت سنة 2006، وقيمة دنيا 19,78% سجلت سنة 2015، وتشتت لقيم السلسلة بانحراف معياري 07,73% حول وسيط قيمته 31,02%، والرسم البياني الموالي يعطي صورة لتطور مسار سلسلة R:

الشكل رقم (04-04): يوضح تطور السلسلة الزمنية لإجمالي الصادرات R



المصدر: من اعداد الطالب بعد معالجة معطيات الجدول (16-02)

الفصل الرابع — دراسة قياسية لأثر تقلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

5/ سعر الصرف (TCH): يعرف سعر الصرف بأنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويؤدي التعادل بين عنصري العرض والطلب في أسواق الصرف الأجنبي، إلى وضع أسعار صرف إسمية يتم على أساسها تبادل العملات⁽¹⁾، وقد جاءت بيانات تطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي لمتوسط السنة للفترة 1990-2015 على النحو الآتي:

الجدول رقم (01-04): يوضح تطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي

الوحدة (دج/\$01)

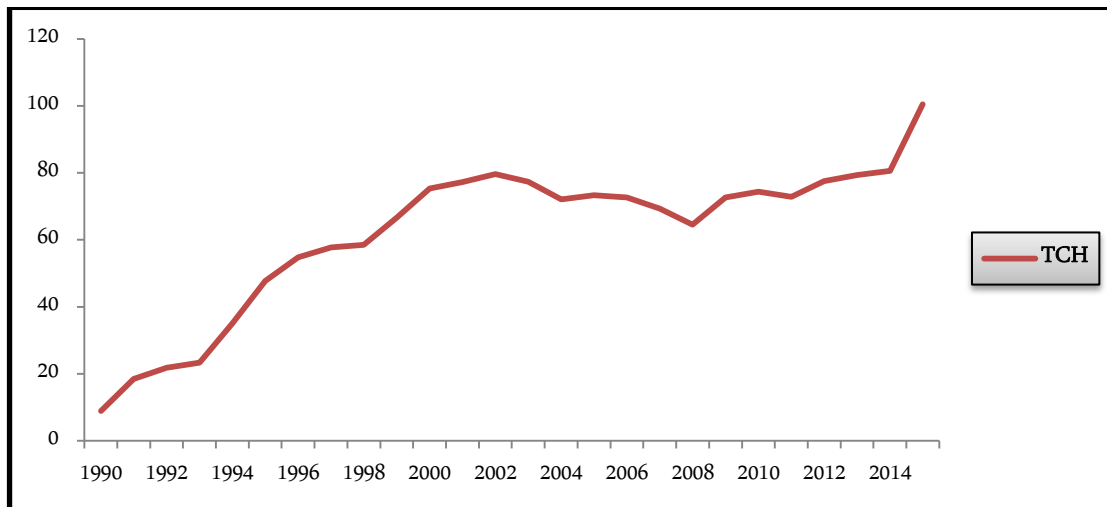
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر الصرف	09.95	18.47	21.83	23.34	35.05	47.74	54.75	57.71	58.54
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر الصرف	66.64	75.31	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	69.36
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
سعر الصرف	64.56	72.64	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على بيانات:

BANQUE D'ALGERIE, « Bulletins Statistiques Trimestriels 2007..2015 »

إذن فمتغير TCH يشير لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل واحد دولار أمريكي لنحصل على سلسلة TCH متكونة من 26 مشاهدة بمتوسط حسابي 62,02 دينار جزائري، وقيمة عظمى 100,46 دينار جزائري سجلت سنة 2015، وقيمة دنيا 08,95 دينار جزائري سجلت سنة 1990، وتشتت لقيم السلسلة بانحراف معياري 22,77 دينار جزائري، حول وسيط قيمته 72,35 دينار جزائري والرسم البياني الموالي يعطي صورة لتطور مسار سلسلة TCH:

الشكل رقم (04-05): يوضح تطور السلسلة الزمنية لسعر الصرف TCH



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول (01-04)

1- Richard Brath, "technical aspects of effective exchange rate analysis" IMF institute, Washington, 2005 p03.

الفصل الرابع — دراسة قياسية لأثر تقلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

6/ توازن الموازنة العامة (BE): يقصد بتوازن الموازنة العامة، مقابلة طرفي الموازنة (نفقات عامة وإيرادات عامة) حيث أن قيمة التوازن تشير للفارق الإيجابي أو السلبي بعد طرح إجمالي النفقات العامة من إجمالي الإيرادات العامة، وباعتبار أنه وبداية من سنة 2000 أصبح الفارق الإيجابي في الجباية البترولية الناتج عن الفرق بين سعر بيع البترول، والسعر المرجعي الذي على أساسه تم إعداد الموازنة العامة يوجه لصندوق ضبط الإيرادات، ثم يوجه جل هذا الفارق لاحقا لتغطية عجز الموازنة العامة، فقد لجأنا إلى تقدير توازن الموازنة العامة بالجزائر بطريقتين، تعلقت الأولى بتقدير التوازن باعتماد الموازنة العامة السنوية الصادرة بقوانين المالية، في حين أن الطريقة الثانية والتي على أساسها تم بناء سلسلة BE تمت بإدراج فائض الجباية البترولية ضمن الإيرادات العامة، والجدول الموالي يوضح حالة توازن الموازنة بالعامرة بالجزائر وفقا للطريقتين للفترة 1990-2015:

الفصل الرابع ————— دراسة قياسية لأثر تقلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

الجدول رقم (04-02): يوضح تطور توازن الموازنة العامة في الجزائر للفترة 1990-2015

(الوحدة (مليار دج)

توازن الموازنة FP- باحتساب FRR	توازن الموازنة بدون احتساب FP-FRR	إجمالي النفقات	إجمالي الإيرادات باحتساب FP-FRR	*FP-FRR	إجمالي الإيرادات	البيان
-5,01	-5,01	149,41	144,40	-	144,40	1990
10,00	10,00	240,80	250,80	-	250,80	1991
-74,30	-74,30	396,80	322,50	-	322,50	1992
-168,35	-168,35	503,95	335,60	-	335,60	1993
-139,60	-139,60	613,70	474,10	-	474,10	1994
-148,38	-148,38	734,88	586,50	-	586,50	1995
-99,40	-99,40	848,60	749,20	-	749,20	1996
-64,72	-64,72	946,22	881,50	-	881,50	1997
-140,70	-140,70	1 022,70	882,00	-	882,00	1998
-161,48	-161,48	1 098,58	937,10	-	937,10	1999
467,89	14,66	1 176,09	1 643,98	453,23	1 190,75	2000
74,94	-48,92	1 452,36	1 527,30	123,86	1 403,44	2001
-75,59	-102,09	1 602,34	1 526,75	26,5	1 500,25	2002
113,24	-335,67	1 811,11	1 924,35	448,91	1 475,44	2003
231,56	-392,00	1 920,00	2 151,56	623,56	1 528,00	2004
695,61	-673,22	2 302,98	2 998,59	1368,83	1 629,76	2005
-74,13	-1 872,13	3 555,43	3 481,29	1798	1 683,29	2006
-376,62	-2 115,46	3 946,75	3 570,13	1738,84	1 831,29	2007
168,96	-2 119,19	4 882,19	5 051,15	2288,15	2 763,00	2008
-1 895,20	-2 295,87	5 474,57	3 579,37	400,67	3 178,70	2009
-2 069,05	-3 387,36	6 468,86	4 399,81	1318,31	3 081,50	2010
-2 773,84	-5 074,16	8 272,56	5 498,72	2300,32	3 198,40	2011
-1 741,15	-4 276,45	7 745,53	6 004,38	2535,3	3 469,08	2012
-997,59	-3 059,82	6 879,82	5 882,23	2062,23	3 820,00	2013
-1 625,30	-3 437,99	7 656,17	6 030,87	1812,69	4 218,18	2014
-3 535,03	-3 801,03	8 753,73	5 218,70	266	4 952,70	2015

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قوانين المالية ووثائق من المديرية الفرعية للإحصائيات بوزارة المالية

* يقصد بـ FP-FRR فائض الجباية البترولية الموجه لصندوق ضبط الإيرادات (استحدثت الصندوق سنة 2000) لهذا لا تظهر قيم في السنوات السابقة.

الفصل الرابع — دراسة قياسية لأثر تقلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

إذن فمتغير BE يشير لفائض أو عجز الموازنة العامة باحتساب إجمالي الجباية البترولية، وتم احتساب قيم السلسلة BE وفقا للعلاقة التالية:

$$BE = (RP - DP) 100 / PIB$$

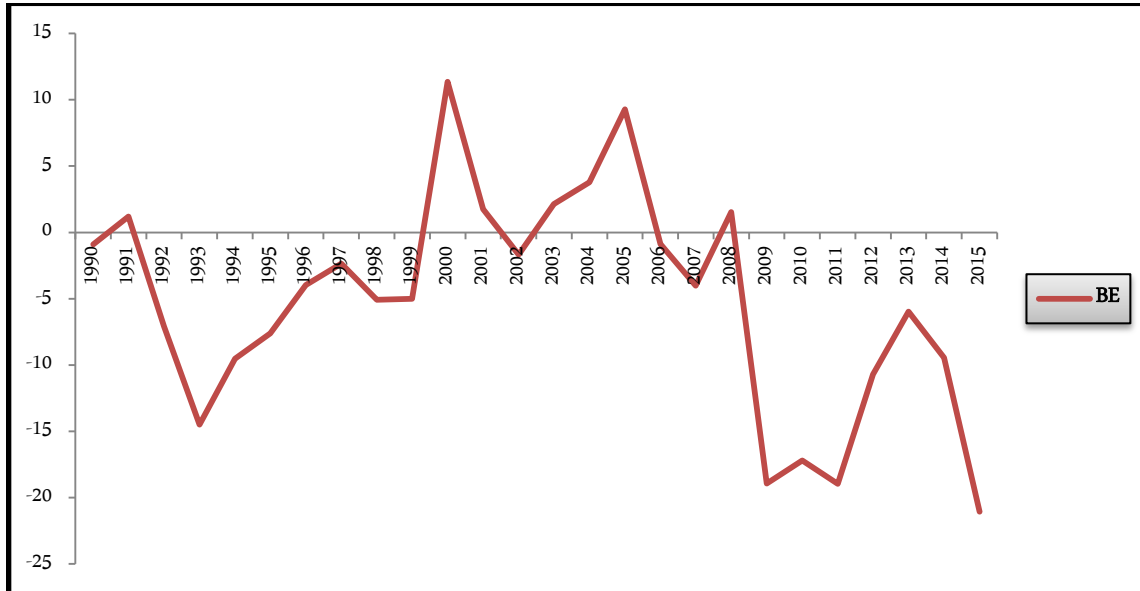
حيث:

RP: تعبر عن إجمالي الإيرادات العامة باحتساب فائض الجباية البترولية الجدول رقم (02-04)؛

DP: تعبر عن إجمالي النفقات العامة بالموازنة العامة (02-04).

لنحصل بعد المعالجة على سلسلة BE مكونة من 26 مشاهدة، بمتوسط حسابي -05,14% وقيمة عظمى 11,34% سجلت سنة 2000 وقيمة دنيا -21,04% سجلت سنة 2015، وتشتت لقيم السلسلة بانحراف معياري 08,36% حول وسيط قيمته -04,51% (الملحق رقم 01)، والرسم البياني الموالي يعطي صورة لتطور مسار سلسلة BE:

الشكل رقم (06-04): يوضح تطور السلسلة الزمنية لتوازن الموازنة العامة BE



المصدر: من اعداد الطالب بعد معالجة معطيات الجدول (02-04)

الفصل الرابع — دراسة قياسية لأثر تقلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

جاءت معطيات النموذج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (04-03): يوضح تطور متغيرات الدراسة القياسية 1990-2015

البيان	DETTE %	FPT %	IMP %	R %	TCH (D.A/01\$)	BE %
1990	45,74	10,16	24,92	22,99	8,95	0,90-
1991	60,96	17,21	23,60	28,28	18,47	1,18
1992	55,74	19,82	23,95	24,43	21,83	7,08-
1993	51,74	16,69	23,21	20,88	23,34	14,48-
1994	70,24	15,08	28,38	22,99	35,05	9,52-
1995	77,53	15,48	31,14	26,18	47,74	7,61-
1996	73,91	16,45	24,45	28,93	54,75	3,97-
1997	65,33	18,38	21,99	29,57	57,71	2,36-
1998	64,31	16,58	22,18	22,65	58,54	5,08-
1999	58,67	14,93	18,98	25,04	66,64	5,01-
2000	46,13	28,45	16,80	39,54	75,31	11,35
2001	41,16	22,64	18,02	33,60	77,26	1,76
2002	39,72	20,76	20,03	31,75	79,68	1,67-
2003	34,30	24,40	18,51	35,24	77,37	2,15
2004	25,66	24,25	20,16	37,10	72,06	3,79
2005	18,77	30,24	19,91	44,59	73,36	9,28
2006	4,78	31,87	18,30	45,73	72,64	0,87-
2007	4,15	28,95	20,46	44,13	69,36	4,02-
2008	3,25	36,14	23,00	44,99	64,56	1,53
2009	3,93	23,26	28,52	32,24	72,64	18,94-
2010	3,44	26,21	24,86	34,71	74,40	17,19-
2011	2,19	26,17	23,54	35,67	72,85	18,95-
2012	1,75	24,94	24,03	33,67	77,55	10,71-
2013	1,61	22,05	26,13	30,30	79,38	5,98-
2014	1,75	19,71	27,31	27,33	80,56	9,44-
2015	1,81	11,84	30,88	19,78	100,46	21,04-

المصدر: من إعداد الطالب بعد معالجة معطيات الجداول المشار إليها سابقا

المبحث الثاني: اختبار استقرار المتغيرات وتقدير وتحليل نتائج النموذج

غالبا ما تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية الكلية بعدم الاستقرار، وبالتالي فإن فحص الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة قبل إجراء التحليل القياسي، تعد الخطوة المنهجية الأولى، التي تبين نمط واتجاه العلاقة بين المتغيرات، وذلك لأن معظم المتغيرات الاقتصادية تتغير وتنمو مع الزمن، الأمر الذي يجعل متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن، ولذا فمن الضروري اختبار استقرار السلاسل الزمنية ومعالجتها في حالة عدم الاستقرار⁽¹⁾، لتأتي بعدها مراحل تقدير وتحليل النموذج واختبار صلاحيته وهو ما سنحاول تناوله في هذا المبحث:

المطلب الأول: اختبار استقرار السلاسل الزمنية

إن الاعتماد على سلاسل زمنية غير مستقرة في النماذج القياسية يؤدي إلى وجود ما يعرف بظاهرة الانحدار الزائف⁽²⁾، الذي يعني وجود اتجاه عام في السلاسل الزمنية للمتغيرات قد يؤدي إلى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات، حتى ولو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينهما، ولدراسة استقرار السلاسل الزمنية اعتمدنا على اختبار (ديكي - فولر) الموسع، حيث يفيد هذا الاختبار بأن السلسلة مستقرة في حالة عدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية للمتغير⁽³⁾، وغير مستقرة باحتوائها اتجاه عام أو جذر الوحدة، ولتفادي ظهور مشاكل في التحليل والاستدلال القياسي، تمت دراسة استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وتحديد درجة استقرارها، بالاعتماد على الاختبار السالف الذكر الذي أعطى النتائج التالية:

1/ اختبار استقرار السلسلة الزمنية للمتغير DETTE:

من خلال دراسة استقرار السلسلة الزمنية للمتغير التابع DETTE تبين أن السلسلة تحتوي على اتجاه عام تحديدي، فتم إدراج عامل الزمن لإزالة أثر الاتجاه العام، وذلك على النحو الآتي:

$$DETTE_a = DETTE - (a=b_t/DETTE)$$

حيث حصلنا على السلسلة DETTE_a، وتم اختبار استقرارها مجددا لنحصل على النتائج الموضحة

في الجدول الآتي:

1- شيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2012، ص 200.

2- نبيل مهدي الجنابي، كرم سالم حسين، "العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)، ص 10، التي اطلع عليها بتاريخ 2017/03/27 على الموقع الالكتروني:

<<http://www.freit.org/workingpapers/papers/tradepolicygeneral/freit293.pdf>>.

3- نيفن فرج إبراهيم إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 114.

الفصل الرابع ————— دراسة قياسية لأثر تقلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

الجدول رقم (04-04): يوضح نتائج اختبار استقرار سلسلة **DETTE_a**

القرار	الاحتمال	القيمة الحرجة عند 5%	قيمة ADF	درجة التأخير	النموذج	مستوى الاستقرار
وجود جذر وحدوي	0.28	-3.60	-2.59	0	3	عند المستوى
وجود جذر وحدوي	0.40	-2.99	-1.72	1	2	
وجود جذر وحدوي	0.85	-1.95	0.66	0	1	
عدم وجود جذر وحدوي	0.018	-3.61	-4.10	0	6	عند الفروق من الدرجة الأولى
عدم وجود جذر وحدوي	0.002	-2.99	-4.33	0	5	
عدم وجود جذر وحدوي	0.0001	-1.95	-4.43	0	4	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج البرنامج الإحصائي (EViews)

من الجدول (04-04) نلاحظ أن السلسلة الزمنية للمتغير **DETTE_a** غير مستقرة عند المستوى لاحتوائها على جذر الوحدة (قيمة الاحتمال < 0.05)، وبعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى، تم استخلاص أن هذه السلسلة مستقرة عند هذه الفروق (قيمة الاحتمال ≥ 0.05).

2/ اختبار استقرار السلسلة الزمنية للمتغير **FPT**:

باختبار استقرار السلسلة الزمنية للمتغير **FPT** حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (05-04): يوضح نتائج اختبار استقرار سلسلة **FPT**

القرار	الاحتمال	القيمة الحرجة عند 5%	قيمة ADF	درجة التأخير	النموذج	مستوى الاستقرار
وجود جذر وحدوي	0.70	-3.60	-1.74	0	3	عند المستوى
وجود جذر وحدوي	0.15	-2.98	-2.39	0	2	
وجود جذر وحدوي	0.47	-1.95	-0.52	0	1	
عدم وجود جذر وحدوي	0.000	-3.61	-6.90	0	6	عند الفروق من الدرجة الأولى
عدم وجود جذر وحدوي	0.000	-2.99	-6.52	0	5	
عدم وجود جذر وحدوي	0.000	-1.95	-6.69	0	4	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج البرنامج الإحصائي (EViews)

من الجدول (05-04) نلاحظ أن السلسلة الزمنية للمتغير **FPT** غير مستقرة عند المستوى لاحتوائها على جذر الوحدة (قيمة الاحتمال < 0.05)، وبعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى، تبين أن هذه السلسلة مستقرة عند هذه الفروق (قيمة الاحتمال ≥ 0.05).

الفصل الرابع — دراسة قياسية لأثر تقلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

3/ اختبار استقرار السلسلة الزمنية للمتغير IMP:

أعطى اختبار استقرار السلسلة الزمنية للمتغير IMP النتائج الآتية:

الجدول رقم (04-06): يوضح نتائج اختبار استقرار سلسلة IMP

القرار	الاحتمال	القيمة الحرجة عند 5%	قيمة ADF	درجة التأخير	النموذج	مستوى الاستقرار
وجود جذر وحدوي	0.85	-3.60	-1.32	0	3	عند المستوى
وجود جذر وحدوي	0.60	-2.98	-1.32	0	2	
وجود جذر وحدوي	0.74	-1.95	0.21	0	1	
عدم وجود جذر وحدوي	0.01	-3.61	-4.31	0	6	عند الفروق من الدرجة الأولى
عدم وجود جذر وحدوي	0.003	-2.99	-4.20	0	5	
عدم وجود جذر وحدوي	0.000	-1.95	-4.26	0	4	

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على نتائج البرنامج الإحصائي (EViews)

من الجدول (04-06) نلاحظ أن السلسلة الزمنية للمتغير IMP غير مستقرة عند المستوى لاحتوائها على جذر الوحدة (قيمة الاحتمال < 0.05)، وبعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى، تبين أن هذه السلسلة مستقرة عند هذه الفروق (قيمة الاحتمال ≥ 0.05).

4/ اختبار استقرار السلسلة الزمنية للمتغير R:

أعطى اختبار استقرار السلسلة الزمنية للمتغير R النتائج الآتية:

الجدول رقم (04-07): يوضح نتائج اختبار استقرار سلسلة R

القرار	الاحتمال	القيمة الحرجة عند 5%	قيمة ADF	درجة التأخير	النموذج	مستوى الاستقرار
وجود جذر وحدوي	0.92	-3.60	-1.02	0	3	عند المستوى
وجود جذر وحدوي	0.43	-2.98	-1.65	0	2	
وجود جذر وحدوي	0.49	-1.95	-0.47	0	1	
عدم وجود جذر وحدوي	0.002	-3.61	-5.05	0	6	عند الفروق من الدرجة الأولى
عدم وجود جذر وحدوي	0.000	-2.99	-4.89	0	5	
عدم وجود جذر وحدوي	0.000	-1.95	-5.00	0	4	

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على نتائج البرنامج الإحصائي (EViews)

من الجدول (04-07) نلاحظ أن السلسلة الزمنية للمتغير R غير مستقرة عند المستوى لاحتوائها على جذر الوحدة (قيمة الاحتمال < 0.05)، وبعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى، تبين أن هذه السلسلة مستقرة عند هذه الفروق (قيمة الاحتمال ≥ 0.05).

الفصل الرابع ————— دراسة قياسية لأثر تقلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

5/ اختبار استقرار السلسلة الزمنية للمتغير TCH:

أعطى اختبار استقرار السلسلة الزمنية للمتغير TCH النتائج الآتية:

الجدول رقم (04-08): يوضح نتائج اختبار استقرار سلسلة TCH

القرار	الاحتمال	القيمة الحرجة عند 5%	قيمة ADF	درجة التأخير	النموذج	مستوى الاستقرار
وجود جذر وحدوي	0.60	-3.60	-1.94	0	3	عند المستوى
وجود جذر وحدوي	0.34	-2.98	-1.85	0	2	
وجود جذر وحدوي	0.99	-1.95	2.15	0	1	
عدم وجود جذر وحدوي	0.41	-3.61	-2.30	0	6	عند الفروق من الدرجة الأولى
عدم وجود جذر وحدوي	0.08	-2.99	-2.74	0	5	
عدم وجود جذر وحدوي	0.04	-1.95	-2.05	0	4	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج البرنامج الإحصائي (EViews)

من الجدول (04-08) نلاحظ أن السلسلة الزمنية للمتغير TCH غير مستقرة عند المستوى لاحتوائها على جذر الوحدة (قيمة الاحتمال < 0.05)، وبعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى، تبين أن هذه السلسلة مستقرة عند هذه الفروق (قيمة الاحتمال ≥ 0.05).

6/ اختبار استقرار السلسلة الزمنية للمتغير BE:

أعطى اختبار استقرار السلسلة الزمنية للمتغير BE النتائج الآتية:

الجدول رقم (04-09): يوضح نتائج اختبار استقرار سلسلة BE

القرار	الاحتمال	القيمة الحرجة عند 5%	قيمة ADF	درجة التأخير	النموذج	مستوى الاستقرار
وجود جذر وحدوي	0.41	-3.60	-2.29	0	3	عند المستوى
وجود جذر وحدوي	0.25	-2.98	-2.08	0	2	
وجود جذر وحدوي	0.12	-1.95	-1.46	0	1	
عدم وجود جذر وحدوي	0.001	-3.61	-5.38	0	6	عند الفروق من الدرجة الأولى
عدم وجود جذر وحدوي	0.000	-2.99	-5.47	0	5	
عدم وجود جذر وحدوي	0.000	-1.95	-5.52	0	4	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج البرنامج الإحصائي (EViews)

من الجدول (04-09) نلاحظ أن السلسلة الزمنية للمتغير BE غير مستقرة عند المستوى لاحتوائها على جذر الوحدة (قيمة الاحتمال < 0.05)، وبعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى، تبين أن هذه السلسلة مستقرة عند هذه الفروق (قيمة الاحتمال ≥ 0.05).

المطلب الثاني: تقدير النموذج وتحليل نتائج الدراسة القياسية

بعد اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وتبين استقرارها عند الفروق من الدرجة الأولى استخدمنا التكامل المشترك في عملية التقدير، حيث يشير مفهوم التكامل المشترك بين متغيرين أو أكثر من الناحية الإحصائية إلى وجود توازن بين هذين المتغيرين، وهو الأسلوب الذي يستعمل في الحالات التي تؤثر فيها علاقات المدى الطويل في القيمة الحالية للمتغير الذي يتم دراسته⁽¹⁾، وقد عرف كل من (Engle et Granger) التكامل المشترك بأنه يدرس استقرار العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات غير الساكنة لنموذج معين، ويعتمد هذا الأسلوب على أساس أن النظرية الاقتصادية تفترض وجود كثير من المتغيرات المرتبطة مع بعضها البعض في الأجل القصير، ويمتد ذلك الأثر إلى الأجل الطويل، ومثال ذلك الأزواج الاقتصادية، كالتغير في مستوى الأجور والأسعار، والتغير في سعر الصرف وحجم الصادرات، وإذا حدث اختلال في هذه المتغيرات في الأجل القصير، يمكن أن تتدخل الحكومة لعلاج ذلك، أي أن هذا الأسلوب يختبر ما إذا كانت هناك علاقة ديناميكية بين متغيرات الدراسة، خصوصاً في الأجل الطويل⁽²⁾.

يتميز هذا الأسلوب بأنه لو كانت هناك سلاسل زمنية غير ساكنة، وتم تجميعها معاً بصورة خطية وبالترتيب نفسه، فإنها تعطي سلسلة زمنية جديدة متكاملة يمكن استخدامها في تحليل الانحدار، وقد جاءت نتائج استخدام التكامل المشترك على النحو التالي:

1/ تقدير العلاقة الإنحدارية:

تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد باعتبار أن عدد المتغيرات المستقلة متعددة، لتأخذ معادلة النموذج الشكل الآتي:

$$DETTE_{at} = \alpha + b_1 BE_t - b_2 FPT_t + b_3 IMP_t - b_4 R_t + b_5 TCH_t + \varepsilon_t$$

وقد جاءت نتائج التقدير بعد المعالجة الإحصائية (الملحق 14) على النحو الآتي:

$$DETTE_{at} = 82.458 + 0.694 BE_t - 0.071 FPT_t + 0.554 IMP_t - 1.177 R_t + 0.386 TCH_t + \varepsilon_t$$

1- ندوى خزعل رشاد، "استخدام اختبار كرينجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة" المجلة العراقية للعلوم الاجتماعية، جامعة الموصل 2011، العدد 19، ص 269.

2 - نيفن فرج إبراهيم إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 115.

الفصل الرابع ————— دراسة قياسية لأثر تقلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

2/ اختبار استقرار البواقي (RESID01):

باختبار استقرار البواقي تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول الآتي (الملحق رقم 15):

الجدول رقم (10-04): يوضح نتائج اختبار استقرار البواقي (RESID01)

القرار	الاحتمال	القيمة الحرجة عند 5%	قيمة ADF	درجة التأخير	النموذج	مستوى الاستقرار
عدم وجود جذر وحدوي	0.02	-3.60	-3.87	0	3	عند المستوى
عدم وجود جذر وحدوي	0.05	-2.98	-2.95	0	2	
عدم وجود جذر وحدوي	0.00	-1.95	-2.97	0	1	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج البرنامج الإحصائي (EViews)

نلاحظ من الجدول (10-04)، أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى (قيمة الاحتمال ≥ 0.05)، وهذا يثبت وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وعليه سوف يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

3/ تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

من خلال عملية التقدير حصلنا على النتائج التالية (الملحق رقم 16):

$$dDETE_{-a_t} = 0.2696 + 0.6953 dBE_t - 0.3025 dFPT_t + 0.3457 dIMP_t - 0.5747 dR_t \\ + 0.5152 dTCH - 0.4436 RESID_{t-1}$$

(0.1952) (2.4129) (-0.5983) (0.6432) (-1.0708)
(2.4884) (-2.6840)

$$R^2 = 0.4076$$

$$f = 3.7528(0.0134)$$

معنوي عند 1%، 5% و 10% (***)-(**)-(*)

بعد إجراء الاختبار تحصلنا على النتائج التالية:

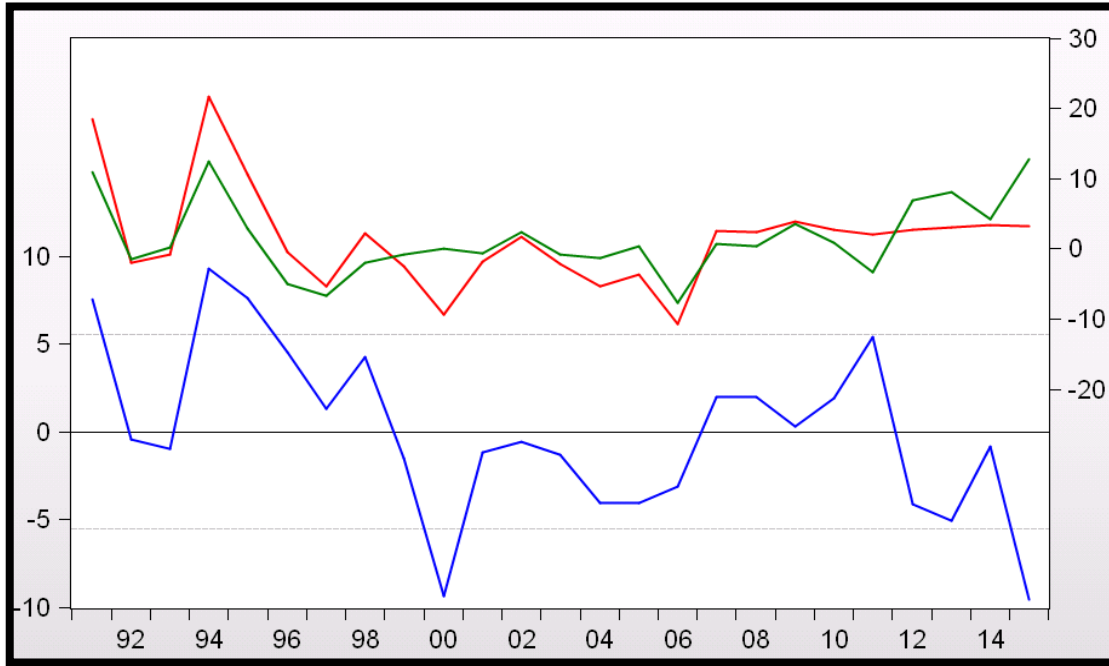
❖ وجود تأثير طردي معنوي إحصائيا عند معنوية 5%، لكل من توازن الموازنة (BE)، وسعر الصرف (TCH)، حيث أن احتمال إحصائية (t) أقل من (0.05)، ويعني هذا أن ارتفاع العجز بالموازنة العامة وارتفاع عدد الوحدات النقدية من الدينار الجزائري مقابل كل دولار أمريكي (انخفاض قيمة الدينار الجزائري) يؤثران على المديونية الخارجية بتوجيهها نحو الارتفاع (علاقة طردية)، والعكس صحيح، وهي النتيجة الإحصائية الموافقة للنظرية الاقتصادية، التي تفيد بأن عجز الموازنة العامة وانخفاض قيمة العملة المحلية يعتبران من بين الأسباب الرئيسية لارتفاع المديونية الخارجية، حيث يؤدي العجز إلى توجه الدولة نحو الأسواق المالية لضمان تمويل الفارق بين الإيرادات والنفقات العامة، في حين أن انخفاض قيمة العملة يعني وجوب تأمين وحدات نقدية إضافية لتأمين نفس القدر من السلع والخدمات، التي كانت تضمنه عدد وحدات نقدية أقل ولخطورة سياسة إضافة كتلة نقدية في السوق بدون مقابل، يتم اللجوء كذلك للتمويل الخارجي.

الفصل الرابع ————— دراسة قياسية لأثر تقلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

❖ عدم وجود تأثير معنوي إحصائيا لكل من إجمالي الجباية البترولية (FPT)، الواردات (IMP) عائدات صادرات المحروقات (R)، حيث أن احتمال إحصائية (t)، أكبر من المستويات المعنوية الثلاث 1%، 5% و 10%، ويمكن أن يفسر هذا بالنسبة لإجمالي الجباية البترولية، على أن التقلبات في هذه الإيرادات التي تحدثها تغيرات أسعار المحروقات في السوق العالمية، تؤثر مباشرة في على توازن الموازنة العامة فيسجل العجز في حالة تقهقر الموارد، بينما تحقق الموازنة فائضا في حالة وجود طفرة في الأسعار وبالتالي في حصيلة الجباية البترولية، ما يعني أن أثر هذه الأخيرة يكون مباشرا على توازن الموازنة العامة الذي يجمعه تكامل مشترك بالمديونية الخارجية، وبالتالي يمكن أن نقول أن الأمر يتعلق بعلاقة غير مباشرة بين الجباية البترولية والمديونية الخارجية، أما بالنسبة للصادرات والواردات فيمكن أن يعزى غياب التأثير المعنوي إلى أن الزيادة في قيم هذين المتغيرين تعود بالدرجة الأولى إلى تقلبات أسعار الصرف، وهو العامل الذي ثبت إحصائيا أثره على حجم المديونية الخارجية.

❖ معامل البواقى المتأخرة بفترة (RESID_{t-1}) الذي يعبر عن معامل التعديل سالب، وهذا مقبول إحصائيا حيث بلغت قيمته (-0.4436) ما يعني أن المديونية الخارجية تتعدل في المدى الطويل بنسبة 44,36% خلال السنة الواحدة، وبالتالي تتعدل كليا (المستوى التوازني) خلال مدة مقدرة بحوالي سنتين وثلاثة أشهر. والرسم البياني الموالي يوضح مستويي المديونية الخارجية التوازني والحرَج، ومنحى متغيري التأثير (BE) و (TCH):

الشكل رقم (04-07): يوضح مستويي المديونية الخارجية الحرَج والتوازني، وعاملي التأثير



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews)

عامل أثر BE و TCH ———
المستوى التوازني للمديونية ———
المستوى الحرَج للمديونية ———

الفصل الرابع ————— دراسة قياسية لأثر تقلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

❖ المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج (BE-FPT-IMP-R-TCH) تفسر المديونية الخارجية (DETTE) بدرجة 40,76% أما النسبة الباقية (59,24) فتعود لعوامل أخرى، يمكن أن تتمثل في النمو الديمغرافي، التضخم، معدلات النمو، سياسة الإقراض وغيرها من العوامل التي يمكن أن تفسر الظاهرة.

❖ تثبت إحصائية فيشر المعنوية الكلية لمعاملات النموذج، حيث أن احتمالها يساوي 0.0134، وهو أقل من 05%.

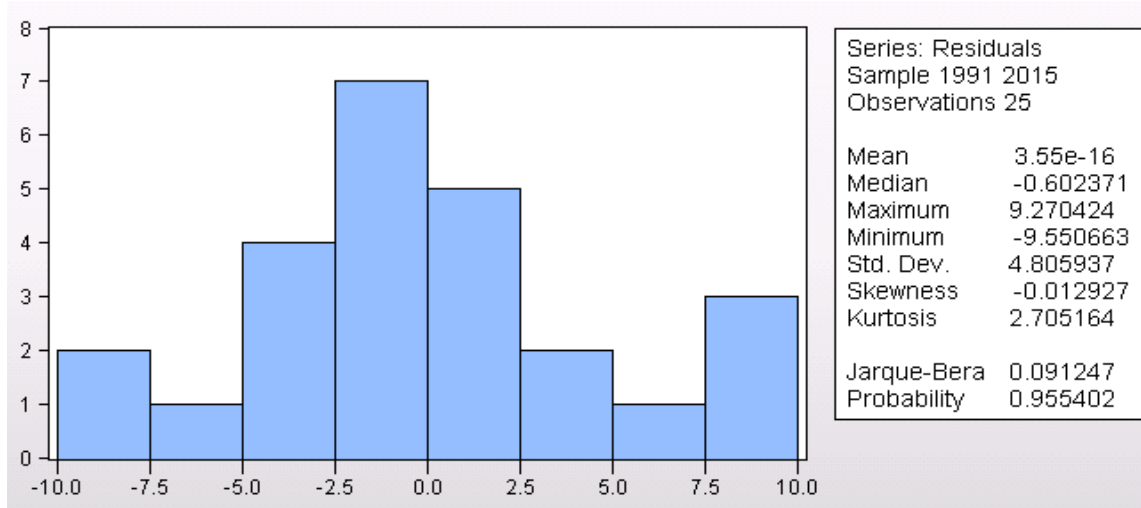
4/ اختبار صلاحية النموذج:

أعطى اختبار صلاحية النموذج النتائج التالية (الملحق رقم 17):

❖ بواقي النموذج عبارة عن تشويش أبيض، ذلك أن احتمال إحصائية Q لjung - Box يقدر بـ 0.63 وهي أكبر من 0.05.

❖ بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، حيث احتمال إحصائية Jarque-Bera يقدر بـ 0.9554 وهي أكبر من 0.05.

الشكل رقم (04-08): يوضح اختبار صلاحية النموذج



المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews)

❖ بواقي النموذج مستقلة من الدرجة k (عدم وجود ارتباط ذاتي)، حيث احتمال إحصائية Breusch-Godfrey يقدر بـ 0.06 وهو أكبر من 0.05.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.322441	Prob. F(2,16)	0.1302
Obs*R-squared	5.624738	Prob. Chi-Square(2)	0.0601

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews)

❖ تثبت إحصائية ARCH (الانحدار الذاتي المشروط بتجانس التباين) بتجانس تباين البواقي، نظرا لأن احتمالها يقدر بـ 0.737، وهي أكبر من 0.05.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.103776	Prob. F(1,22)	0.7504
Obs*R-squared	0.112679	Prob. Chi-Square(1)	0.7371

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (EViews)

المبحث الثالث: استراتيجية تسيير المديونية العمومية وتحقيق توازن الموازنة العامة

لقد أدت بعض السياسات المالية التوسعية للموازنة العامة في بعض الدول إلى تنامي عجز الموازنة، فدفح هذا القصور غير القابل للاستمرار بلدانا عديدة إلى الاقتراض الخارجي الثقيل، كما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم، وركود الاستثمار الخاص، وقد عجزت الإيرادات العامة عن مواكبة الإنفاق، وكانت تلك الإيرادات مكلفة وغير عادلة، إذ أنها اعتمدت بقدر كبير على ضرائب التجارة والإنتاج، ولم تعتمد اعتمادا كافيا على قاعدة عريضة من الضرائب المحلية على السلع والدخول أو على رسوم الانتفاع من الخدمات العامة، كما أنفقت كذلك أموال عامة كثيرة على استثمارات غير اقتصادية، وعلى الإعانات المكلفة والتوسع المفرط للوظائف في القطاع العام، بينما كانت الأموال التي أنفقت على الاستثمارات اللازمة لدعم التنمية الاقتصادية قليلة نسبيا، فنتج عن هذه الممارسات وغيرها ظهور مشاكل مالية لعل أبرزها معضلة المديونية العمومية التي عانت منها اقتصاديات العالم الثالث لفترة طويلة نسبيا.

في حين استطاعت بعض البلدان النامية تجنب المشاكل المالية الحادة، حيث اتخذت هذه الدول خطوات شجاعة للتطوير والإصلاح، إذ وبالرغم من أن التغيرات الهيكلية تكون عادة صعبة ويحتاج تحقيقها إلى وقت طويل، إلا أن القيام بالإصلاح يظل ممكنا، فتجارب الدول خلال العقود الماضية في سيرها نحو النمو أثبتت أن السياسات المنتهجة كانت عملية وحققت أهدافها المرجوة، ولم تكن مجرد طموحات مثالية لا يمكن تحقيقها. بعد استعراضنا للتجربة المريرة للجزائر مع المديونية العمومية في شقها الخارجي على وجه الخصوص وتوضيح تشابك العلاقات بين كثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبظهور بوادر تجدد الأزمة سنحاول طرح بعض الحلول والسياسات التي من شأنها أن تساهم في إصلاح الواقع الاقتصادي بشكل عام، باتباع نموذج يقتضي التدرج بالعلاج ابتداء من اعتماد الجزائر على مواردها الذاتية، وإيجاد الحلول الجذرية للأسباب الداعية للاستدانة، بالتركيز على معالجة عجوزات الموازنة العامة والميزان التجاري، وزيادة كفاءة وفاعلية الإنفاق العام وتقوية استقلالية ومسؤولية الهيئات العامة.

الفصل الرابع ————— دراسة قياسية لأثر تطلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

المطلب الأول: معالجة عجز الموازنة العامة والميزان التجاري كآلية للتحكم في المديونية العمومية

يحدث عجز الموازنة العامة عندما يتجاوز الإنفاق العمومي على السلع والخدمات الإيرادات العامة، بينما يحدث عجز الحساب الجاري عندما تكون قيمة الميزان التجاري (صادرات - واردات) مضافا إليه صافي الخدمات والتحويلات الجارية سالبة، ويرتبط العجز في الموازنة العامة مع العجز في الميزان التجاري من خلال الدور الذي تلعبه الحكومة في الاقتصاد الوطني، فالجزائر وانطلاقا من واقع اعتماد اقتصادها على قطاع المحروقات أصبحت تؤثر بصورة جوهرية على الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال إنفاقها على القطاعات الاقتصادية المختلفة، حيث تقوم الحكومة ببناء وصيانة التجهيزات الأساسية وكذلك تقديم الإعانات الاقتصادية والاجتماعية لكثير من القطاعات والفئات بالإضافة إلى توظيف نسبة عالية من المواطنين، ولهذا فإن الانخفاض في عائدات صادرات المحروقات التي تمثل معظم الإيرادات العامة، مع استمرار الإنفاق العمومي مرتفعا ساهم كثيرا في حدوث عجز الموازنة العامة، كذلك أدى استمرار الإنفاق المرتفع على الواردات من الأسلحة وغيرها من السلع وحتى الدراسات إلى ضغط أكبر على الميزان التجاري، يضاف إلى ذلك تلك النفقات الهائلة التي تم تحويلها للخارج مقابل العمالة الوافدة والتجهيزات المنجزة من قبل الشركات الأجنبية.

في حالة حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة لأي سبب من الأسباب، فإن هذا العجز من الممكن تمويله، إما عن طريق طرح الحكومة لمجموعة من السندات بقيمة هذا العجز، لكي يشترتها القطاع الخاص (أي تمويل العجز عن طريق الدين العام الداخلي) أو عن طريق القروض الخارجية، ويعتبر التمويل بالسندات الحكومية هو الخيار الأفضل لأنه بمثابة تمويل غير تضخمي، حيث يتمخض عن بيع هذه السندات تحويل جانب من الدخل المتاح للإنفاق لدى القطاع الخاص إلى القطاع العمومي، فينخفض الطلب الاستهلاكي والاستثماري لدى القطاع الخاص بقدر مساو لمشتريات هذا القطاع من تلك السندات، وإذا أعادت الحكومة إنفاق حصيلة بيع هذه السندات، فغن الطلب الكلي في الاقتصاد القومي لن يرتفع، ونكون أمام حالة انخفاض الطلب في القطاع الخاص، وارتفاعه بنفس القدر لدى القطاع العام، ومن هنا فالأسعار تبقى مستقرة أما إذا تم تمويل عجز الموازنة من خلال زيادة الإصدار النقدي، فإن ذلك يؤدي ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهو ما يستوجب انقضاء فترة زمنية حتى يستعيد الاقتصاد الوطني توازنه المفقود.

في هذا الإطار سنتطرق لبعض الآليات والسياسات التي تسعى لتفادي تسجيل عجوزات في الموازنة العامة والميزان التجاري، وكيفية معالجتها في حالة تحققها.

الفصل الرابع ————— دراسة قياسية لأثر تقلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

1/ ترمين الإيرادات وترشيد النفقات العمومية:

في ضوء معاناة الجزائر من عجز ملازم للموازنة العامة، يمكن القول أن تخفيض العجز يرتبط بالقدرة على زيادة الإيرادات وترشيد النفقات العامة في تلك الموازنة.

أ) **ترمين الإيرادات العامة:** تتمثل الإيرادات العامة في الموازنة في الموارد السيادية من الضرائب والرسوم المختلفة، ومن الموارد الجرية الأخرى مثل فوائض القيم لدى الهيئات والوحدات الاقتصادية التي يتم تحويلها للخزينة العمومية وفق القوانين المنظمة لذلك، وتختلف الأهمية النسبية لتلك الموارد ما بين دول وأخرى، ففي الوقت الذي نجد أن كثيرا من الدول العربية والنامية على شاكلة الجزائر فنزويلا....، تشكل الإيرادات النفطية والغازية موردا رئيسيا، وإن اختلفت أهميتها النسبية بين فترة وأخرى وفقا لأسعار تصدير المحروقات، بالمقابل نجد أن الدول المتقدمة تعتمد المصادر الضريبية المتأتية من مصادر متنوعة من الدخول، كمصر رئيسي للإيرادات العامة بها⁽¹⁾، وبالتالي فإن تنمية الإيرادات العامة في الموازنة تعتمد على مجموعة من الإجراءات والسياسات التي يمكن إنجازها فيما يلي:

❖ تطوير النظم الضريبية، وتخفيض الضغط الضريبي لتحفيز النشاط الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، بما يمكن من زيادة الحصيلة الضريبية كنتيجة آلية لتنامي مستوى النشاط الاقتصادي؛

❖ تطوير الإدارة الضريبية وزيادة كفاءة العاملين بها، وتوسيع قاعدة المجتمع الضريبي، والعمل على إدماج القطاع غير الرسمي في النشاط الاقتصادي الرسمي؛

❖ ملاحقة التهرب الضريبي وتجريمه والعمل على تحصيل المتأخرات الضريبية؛

❖ تنويع مصادر الإيرادات العامة لمواجهة التقلبات غير المتوقعة في واحد أو أكثر من تلك المصادر (حالة

تقلبات أسعار البترول) بالتركيز على قطاعات، الفلاحة، الصيد البحري، السياحة، التكنولوجيات الحديثة؛

❖ تحسين أداء وفعالية صندوق ضبط الإيرادات بإعداد استراتيجية طويلة المدى تعتمد أساسا على تغيير نظرة الحكومة للصندوق، من اعتباره أداة مؤقتة تعمل على ضبط وتعديل عجز الموازنة العامة وسداد المديونية العمومية، إلى أداة مستدامة تعمل على المدى البعيد وتساهم في ضمان مستقبل الأجيال القادمة، مع العمل على تحقيق الهدف الرئيسي لهذه الاستراتيجية بتحويل مداخيل الثروة النفطية من مورد زائل، إلى ثروة مالية مستدامة، وهو ما يستوجب إدخال إصلاحات جذرية على الصندوق تشمل حوكمته ومجال نشاطه واستراتيجية استثمار أصوله، بالاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص ومميزات الاقتصاد الجزائري⁽²⁾، لأنه للأسف الشديد فإن تجربة الجزائر في إدارة صندوق ضبط الإيرادات أثبتت فشلها الذريع، حيث أنه وبالرغم من بلوغ الأموال المودعة في الصندوق نهاية 2014 أكثر من 5563 مليار دج، إلا أن عدم استثمار وإدارة هذه الأموال بشكل سليم طيلة 15 سنة، جعل كل تلك

1 - عبد العزيز دحية، مرجع سبق ذكره، ص 163.

2 - بوفليح نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 2017.

الفصل الرابع ————— دراسة قياسية لأثر تطلبات الإبراهيم البتروولية على المديونية الخارجية

الأموال تستنفذ، حيث بلغ رصيد الصندوق الصفر في شهر فيفري 2017، بعد توجيه الرصيد المتبقي لتغطية عجز الخزينة العمومية، وهو ما يوحي بمواجهة صعوبات مالية أكبر مستقبلا، يفرضها واقع عدم وجود موارد مالية يتم الاستعانة بها لمواجهة عجز الخزينة العمومية، ومما قد يدفع الوضع للتدهور أكثر توجه الحكومة في الثلاثي الأخير من سنة 2017 لتعديل قانون النقد والقرض، بما يسمح بتقسيم تسبيقات أكبر من البنك المركزي لصالح الخزينة العمومية، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى إحداث تضخم بمعدلات أكبر لاسيما إن كان مصدر تلك التسبيقات عمليات إصدار نقدي، وهي سياسات قد لا يقوى الاقتصاد الجزائري المهش أصلا على تحملها.

❖ تبسيط إجراءات إقامة المشروعات الاستثمارية، وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لتلك الاستثمارات وتطوير التشريعات والقوانين النازمة لها، مع توفير الضمانات الكافية لأصحاب المشاريع، وتسهيل الإجراءات المتصلة بالضرائب والجمارك، حيث أن تشجيع القطاع الخاص بجانب أنه يخفف العبء الاستثماري على الموازنة العامة، فهو يعمل من جهة أخرى على زيادة الإيرادات في تلك الموازنة مجسدة في عائدات ضريبية ترتبط طرديا بحجم نشاط القطاع الخاص وأرباحه، فضلا عن ذلك لا يجب إغفال منح الإعفاءات الضرورية لتشجيع الاستثمار في مجالات أو أماكن معينة، بما يتماشى والأهداف العامة للتنمية؛

❖ مراجعة النظام المالي والمصرفي، وبعث منتجات تمويلية موافقة لمقتضيات الشريعة الإسلامية، لما فيها من خيرية ونمو للفرد والمجتمع، وهذا إيمانا وبقينا منا كمسلمين أن الأنظمة المالية القائمة على الربا هي آيلة للفشل والزوال، وفيها من المفسدة ما يغطي فائدتها إن وجدت، وفي هذا الباب لنا في قول المولى عز وجل خير هداية وتنبية، إذ يقول الله سبحانه وتعالى: "... يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ..."⁽¹⁾، فقد جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية ما يحرم الربا، وأجمع علماء الأمة الإسلامية على ذلك، كما نص بيان أول نوفمبر 1954 والدستور صراحة على المرجعية الإسلامية للدولة الجزائرية، لتضيف المادة 34⁽²⁾ من الدستور أن المساواة في الحقوق والواجبات والمشاركة في الحياة الاقتصادية مسؤولية تضمنها مؤسسات الدولة، غير أنه وللأسف الشديد فإن المنظومة البنكية المصرفية في الجزائر منذ الاستقلال لا تزال تسبح في ظلمات الربا، والربا فقط ذلك أن البنوك النشطة في السوق المالية، لم تبادر إلى بعث نظام تمويلي يتماشى ومقتضيات الشريعة الإسلامية، وهو الأمر الذي جعل فئة قليلة جدا من المستثمرين تستحوذ على الاستفادة من القروض التي تمنحها البنوك العمومية (ممولة من الخزينة العمومية)، في حين أن الشريحة الكبرى من الجزائريين وبالرغم من حيازتهم على أفكار استثمارية وإنمائية محرومون من هذا الحق، ذلك أن وازعهم الديني

1- القرآن الكريم: الآيتين الكريمتين 278 و 279 من سورة البقرة.

2 - القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016 المتضمن الدستور الجزائري.

الفصل الرابع ————— دراسة قياسية لأثر تطلبات الإبراهيم البترونية على المديونية الخارجية

والتزامهم الأخلاقي يحول دون طلبهم لقروض ربوية، وهو ما حال دون تحقيق مشاريع استثمارية وتنموية كان وما يزال لا بد منها، لضمان حركية في الاقتصاد الجزائري تنعكس إيجابا على خلق موارد مالية جديدة؛

❖ التكفل بلمف العقار الصناعي الذي بات معضلة يؤرق كل مستثمر محلي أو أجنبي، ذلك أن تكلفة توفير العقار إن وجد أصبحت تضاهي في كثير من الأحيان كلفة المشروع الاستثماري ذاته، وهو الأمر الذي يحول دون تجسيد العديد من المشاريع الاقتصادية المدرة للمداخيل؛

❖ إحصاء الممتلكات العمومية بشكل شامل ودقيق (عقارات، مؤسسات، وسائل وتجهيزات.....الخ) وتأمينها، ورد الاعتبار لتلك المهمة منها، واسترجاع المستغل منها بطرق غير قانونية، وتسوية ملفات وعقود الممتلكات التي لا يمكن استرجاعها (توسعات عقارية...) مقابل تحصيل حقوق مالية للتخزين العمومية ومراجعة وتقييم أسعار تأجير واستغلال الممتلكات العمومية تبعا لتلك المتداولة في السوق؛

❖ مراجعة سياسة شمولية الدعم الاجتماعي، وانتهاج سياسة تسعيرية تتناسب وكلفة إنتاج السلع والخدمات، كالكهرباء، والمياه وخدمات البريد والنقل، والخدمات الطبية والتعليم، مع مراعاة أحقية ذوي الدخل المحدود في التغطية الاجتماعية.

ب) ترشيد الإنفاق العمومي: من الضوابط أو القواعد التي ترد في الفكر المالي بالنسبة للإنفاق العام أن يكون معتدلا، حتى يؤدي الأهداف المرجوة منه في إشباع الحاجات والمصالح العامة، كما أن سلامة المالية العامة تقتضي اشتراط مثل هذا الضابط، لأن القائمين على إنفاق المال العام يتصرفون في أموال لا تخصهم وهي مبالغ ضخمة تغري بالبذخ والتبذير والإسراف، مما قد يؤدي إلى ضياع وهدر مبالغ كبيرة من الأموال في أوجه قليلة النفع والجدوى.

تزداد أهمية وضرورة ترشيد الانفاق في الدول التي تعاني من ضعف في مواردها العامة (حالة الجزائر) لذا ينادي الاقتصاديون بضرورة وضع ضوابط تحكم عملية الصرف والإنفاق للمال العام، وهي قواعد تدور حول الواقعية في تحديد حجم الإنفاق الكلي في الموازنة العامة للدولة، بما يتماشى مع إمكانيات التمويل الحقيقية في الموازنة بالمقابل فإنه في حالة ضرورة زيادة الإنفاق العام على حجم الموارد المتاحة لدواعي اقتصادية أو اجتماعية، يجب أن يتم ذلك في حدود العجز الممكن تمويله من مصادر تمويل حقيقية، وليس من مصادر تمويل تضخمية.

لا يعني ترشيد الإنفاق العمومي الحد من الإنفاق والتقليل فيه إذا دعت الحاجة إليه في الوجود التي تحقق المنفعة العامة، وهو ما يسمى بالتقتير، وإنما يقصد بالاعتدال (الترشيد) في الإنفاق العام أنه حسن التدبير والتصرف في إنفاق المال العام وتجنب جميع مظاهر الإسراف والتبذير والتقتير بهدف تحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة بأقل نفقة ممكنة⁽¹⁾.

1- وليد خالد الشايجي، مرجع سبق ذكره، ص324.

الفصل الرابع ————— دراسة قياسية لأثر تطلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

كما يأتي تعريف ترشيد الإنفاق العمومي محددًا بدقة بأنه "التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاة المجتمع"⁽¹⁾، ويقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات يتفق وتفضيلات أفراد المجتمع، فالفعالية تنصرف إلى مرحلة دراسة الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، وترتيب هذه الأهداف وفقا لأولويتها، كما تعرف الفعالية على أنها قياس الأهداف المجسدة من خلال الآثار الاجتماعية والاقتصادية لبرنامج إنفاقي معين مقارنة بالأهداف المحددة مسبقاً. أما الكفاءة فهي تعبير كمي عن العلاقة النسبية بين التكلفة والنتائج، أي بين المدخلات والمخرجات، وللكفاءة بعدين⁽²⁾:

❖ **كفاءة المخرجات:** وتعني تحقيق قدر أكبر من المخرجات بنفس القدر من المدخلات

❖ **كفاءة المدخلات:** وتعني تحقيق نفس القدر من المخرجات بقدر أقل من المدخلات.

مما سبق يمكن صياغة بعض النقاط التي تصب في صميم ترشيد النفقات العمومية في الجزائر بشيء من الإيجاز في النقاط الآتية:

❖ الاقتصاد في نفقات الخدمات والأشغال العامة ما أمكن دون المساس بمستوى أدائها، وضبط التكلفة المثلى للخدمة العمومية، بإجراء مقارنات بين تكلفة الخدمة التي يؤديها القطاع العام ومثيلاتها التي يقدمها القطاع الخاص، مع إجراء المقارنة مع دول أخرى نشارك معهم الظروف، ليتبع هذا البحث في أسباب الفروقات في التكاليف إن وجدت ومن ثم معالجتها؛

❖ إصلاح وإعادة هيكلة الأجهزة الحكومية وتنظيمها على أسس وأساليب علمية حديثة، مع تحديد اختصاصات الإدارات العمومية بدقة تمنع التداخل والازدواج في أداء الخدمة العمومية، وتجميع الهيئات التي يمكن أن يكفل لها القيام بوظائف متشابهة، مع إلغاء تلك التي يمكن الاستغناء عنها من الهيكل التنظيمي للدولة، وفي هذا الخصوص يمكن أن نقترح على سبيل المثال لا الحصر إلغاء بعض الهيئات والمصالح المركزية واللامركزية ودمج أخرى مع بعضها البعض، وهذا لتخفيف الضغط على الموازنة العامة خاصة في الشق المتعلق بنفقات التسيير التي أصبحت تتعاظم مع الوقت لأسباب موضوعية وأخرى غير منطقية بالطلق، ومن بين الهيئات التي نرى بأنه يمكن الاستغناء عنها نجد مجلس الأمة حيث يمكن الإبقاء على البرلمان الجزائري بغرفة واحدة هي المجلس الشعبي الوطني، لما للغرفتين من تشابه شبه مطلق في ممارسة نفس الصلاحيات التي يعاد تكرارها ليس إلا، كذلك يمكن أن يمتد الإلغاء إلى مصالح الدائرة فتزال هذه الأخيرة من التنظيم الإداري تدريجياً خاصة بعد أن أصبحت صلاحياتها لا تتجاوز مجرد التنسيق بين مصالح البلدية والولاية لا غير، وهو ما يمكننا من توفير مبالغ مالية هامة كانت ولا تزال تنفق على 522 دائرة على المستوى الوطني بدون جدوى إدارية أو اقتصادية واجتماعية، كذلك يمكن تجميع بعض الهيئات والمديريات التنفيذية في جهاز واحد، وهنا نذكر وجود

1- بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 67.

2- محمد عمر أبو دوح، "ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة"، الدر الجامعية، الإسكندرية، مصر 2006، ص 44.

الفصل الرابع ————— دراسة قياسية لأثر تطلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

أربع مديريات تنفيذية بكل ولاية على المستوى الوطني تتكفل بمهام ذات اختصاص متقارب جدا، ويتعلق الأمر بمديريات: السكن، التعمير، التجهيز، الأشغال العمومية، وهي المديريات التي يمكن دمجها في مديرية واحدة، تتبعها مصالح مختصة لا غير، فنكون بذلك أمام توفير نفقات جارية معتبرة تتعلق جلها بالرواتب والأجور، وهي المبالغ التي يمكن توجيهها لإنجاز مشاريع ذات جدوى تنموية؛

❖ الحد من زيادة الإنفاق العمومي على بند الرواتب والأجور، لكبح الضغوط التضخمية، وذلك بتخفيض عدد العاملين في الجهاز الإداري الحكومي، وتحويل المؤسسات العمومية غير المنتجة إلى القطاع الخاص⁽¹⁾؛

❖ تعميق التعاون بين القطاع الخاص والعام والتوسع في إقامة المشروعات المشتركة بينهما، وتشجيع القطاع الخاص في التوسع في استثماراته وتوجيهها بما يتفق مع أولويات التنمية الاقتصادية وخاصة في مجال الانتاج السلع⁽²⁾، فيحل بذلك في بعض الأوجه الإنفاق الخاص محل الإنفاق العمومي؛

❖ خلق مؤسسات عمومية مصغرة تختص بالأشغال العمومية والخدمات العامة، وتوظيفها لتلبية الطلب العمومي، من أجل كبح التوسع في عروض الأشغال والخدمات على المؤسسات الخاصة لا سيما الأجنبية منها خاصة إذا تعلق الأمر بالمشاريع الصغيرة، وهو ما من شأنه أن يوفر بعض الأغلفة المالية التي تذهب في شكل هوامش ربح، شريطة منح مسؤولية تسيير تلك المؤسسات العمومية لكفاءات يتم انتقاءهم وفقا لمعايير محددة بدقة؛

❖ ضبط النفقات العامة المتعلقة بالمواد والتجهيزات الاستهلاكية النهائية (أدوات وتجهيزات مكتبية سيارات سياحية، ترميم المقرات الإدارية....) وتسقيفها ماليا وزمنيا، لأنه من غير المعقول أن يبادر كل مسؤول مركزي أو محلي على تغيير أثاث مقره الإداري وترميمه، بالإضافة للسيارة الموضوعة تحت تصرفه، متى أوكل له مهمة تسيير هيئة عمومية ما، دون أن تكون هناك تنظيمات تحدد بدقة متى يتم اللجوء لتلك النفقات؛

❖ تقليص المصاريف المتعلقة بالتمثيل الدبلوماسي بالخارج، والإبقاء على السفارات والقنصليات في البلدان ذات تقطنها جالية جزائرية كثيفة أو تلك التي تحكمنا معهم علاقات اقتصادية وسياسية قوية، مع تفويض هذه التمثيليات لتقديم خدماتها للمقيمين في البلدان القريبة منها؛

❖ الضغط على نفقات التظاهرات الرياضية والفنية، وترك مجال تمويل إحيائها للخواص على أن يتحمل الفرد تكلفة طلبه للحفلات الغنائية وما شابهها، لا سيما وأن تفضيلات الإنفاق العام تستدعي توجيه الأموال العمومية نحو إشباع حاجات عامة تتوافق والشريعة الإسلامية وشمولية الفئات المستهدفة، لأنه لا يمكن بأي

1- وليد عبد الحميد عايب، "الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي"، مكتبة حسين العصرية، لبنان 2010، ص 370.

2- نفس المرجع ص 370.

الفصل الرابع ————— دراسة قياسية لأثر تطلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

حال من الأحوال أن يقع على عاتق الخزينة العمومية ثقل تمويل التظاهرات الفنية والرياضية، بالمقابل يتم تسجيل عجز في الهياكل القاعدية التربوية، حتى في المدن التي شهدت إحياء تلك الحفلات الغنائية.

❖ تقليص الحسابات الخاصة للخزينة العمومية إلى أقل حد ممكن، وإدراج تلك الأغلفة المالية المودعة بها في الموازنة العامة، مع خلق صندوق سيادي استثماري وحيد تكفل له القيام ببعض العمليات المالية الخاصة التي تكون تحت رقابة أجهزة مختصة متعددة ومستقلة؛

❖ تفعيل دور الرقابة على المال العام وأوجه وطرق صرفه، وتعزيز صلاحيات ومهام الأجهزة الرقابية المختصة، كمجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية، وتمكينهما من مباشرة الدعاوى القضائية متى انتهوا لممارسات غير قانونية تمس بالأموال العمومية، مع تشديد العقوبات الإدارية والقضائية على كل من سولت له نفسه المساس بالمال العام؛

❖ مكافحة الفساد المالي ومحاربه، وتفعيل دور لجان خاصة للتحقيق في الثراء غير المبرر للأشخاص والمؤسسات، لأن الظاهرة هي نتاج تهرب وغش ضريبيين، أو اغتراف من الأموال العمومية بغير وجه حق، مع مصادرة أموال من ثبت في حقهم القيام بتلك الممارسات غير المشروعة؛

❖ تعزيز الشفافية وتفعيلها وإتاحة حرية الوصول للمعلومات وعدم حجبها وضمن انتقالها الحر بدون حواجز، وفيما يتعلق بالموازنة العامة فالشفافية تقتضي الإفصاح عن العمليات المالية بطريقة واضحة بعيدة عن الغموض، وتمكين الجمهور من الحصول على المعلومات الخاصة بنشاطات الدولة⁽¹⁾، بما يضمن تحقيق الانضباط المالي والسيطرة على الإنفاق، وتخفيض تكاليف المشروعات، وحماية المستثمرين، وتوفير الثقة في السوق، ومن ثم زيادة كفاءة الاقتصاد ككل؛

❖ استخدام الأساليب الفنية المتطورة الخاصة بميزانيات البرامج والأداء، عند إعداد ميزانية الإنفاق العمومي، وذلك بهدف تنشيط عملية قياس التكاليف، وتحسين إنتاجية برامج الإنفاق، وإعادة هيكلة تلك البرامج بما يرفع من درجة كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة، إلى جانب أهمية تطوير نظم المعلومات الخاصة بقياس الأداء، خاصة في مشروعات القطاع العام⁽²⁾، ويعتبر ذلك عنصراً حيوياً لإصلاح الإدارة المالية والاقتصادية لوحدات القطاع العام، حيث أن توافر المعلومات الدقيقة والموضوعية عن معدلات أداء الوحدات الانتاجية يعد مطلباً سابقاً على استراتيجية إعادة هيكلة القطاع العام.

2/ ترقية الصادرات والتحكم في الواردات واستقطاب الاستثمار الأجنبي:

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة لما لرصيده الإيجابي والسلي من دلالة كبيرة، فالفائض فيه يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، فهو يشير أولاً لحصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها

1- المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الأنتوساي)، "مبادئ الشفافية والمساءلة"، فيينا 2009، ص 02.

2- عزيزة بن سميحة بنت عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 262.

الفصل الرابع ————— دراسة قياسية لأثر تطلبات الإبراهيم البترونية على المديونية الخارجية

إلى احتياجاته من هذه العملة لضمان تمويل وارداته وتسديد التزاماته الخارجية، وتقوية مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية، والمحافظة على قيمتها الشرائية، كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها، كما يعني الاستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد في تلبية حاجاته وزيادة صادراته.

في حين أن العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد، ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية فيه عن تلبية حاجاته، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير هذه الحاجات، كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي، فاستيراد المواد الغذائية يبين قصور إنتاج الغذاء فيه عن توفير متطلبات الأمن الغذائي، واستيراد الآلات والتجهيزات يكشف عن قصور صناعة الآلات والتجهيزات فيه كما أن العجز المستمر في الميزان التجاري يستنزف احتياطيات البلد من العملات الأجنبية، ويؤدي به إلى الاستدانة من الخارج، كما يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وقوتها الشرائية، وعليه سنحاول صياغة بعض الإجراءات التي من شأنها تحقيق فوائض أو على الأقل ضمان توازن الميزان التجاري وذلك في النقاط الآتية:

❖ صياغة وتنفيذ استراتيجية محددة بدقة زمنية تقوم على إحلال الواردات، بتفعيل الموارد والهيكل الاقتصادية العامة والخاصة لتوفير قسط مما يتم استيراده من الخارج، مع التركيز على القطاعات والمواد والمنتجات التي تملك فيها الجزائر ميزة تنافسية، (مشتقات البترول، القمح، الخضار والفواكه، الحديد والصلب مواد البناء....)، فعلى سبيل المثال ليس من المعقول أن نجد أن معدل إنتاج الهكتار الواحد من القمح بالجزائر زمن الاستعمار الفرنسي يضاها ما ينتجه نفس الهكتار بعد مرور أكثر من خمسين سنة على الاستقلال وهذا بالرغم مما شهدته القطاع الفلاحي من تطور تقني وفني في الزراعة، والمقصود هنا ليس "الاكتفاء التام وتقليل الاستيراد بكميات مطلقة، بل تدنية حصة السلع والتجهيزات الأجنبية من مجموع المستلزمات الإنتاجية، ومع تحقيق التعويض النسبي المنشود تستمر كميات الاستيراد في زيادتها، إلا أن هذه الزيادة يجب أن تكون بمعدلات أقل من معدلات زيادة الإنتاج المحلي"⁽¹⁾ ولنجاح عملية الإحلال لابد من وضع قيود لحماية الإنتاج الوطني حتى لا ينافس المنتج الأجنبي المماثل في السوق المحلية، كما يمكن لسياسة إحلال الواردات أن ترتقي نحو تصدير الفائض في الإنتاج في حالة أصبح السوق المحلي غير قادر على امتصاص المزيد من المنتجات؛

❖ ترقية الأداء التصديري بالاستفادة من الفرض المتاحة في الأسواق الخارجية، من خلال انسياب المواد والمنتجات الوطنية ذات الميزة التنافسية نحو الخارج، فالتصدير هو خيار مهم يمكن الاعتماد عليه لتأمين الاحتياجات من النقد الأجنبي، وفي ظل وجود منافسة شرسة من قبل صناعات عريقة في كثير من الدول المتقدمة، فإن الضرورة الاقتصادية تستدعي حماية الصناعة الجزائرية الناشئة حتى تتمكن المشروعات الصناعية

1- هوشيار معروف، "دراسات في التنمية الاقتصادية - استراتيجية التصنيع والتحول الهيكلي" دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان 2005، ص 42.

الفصل الرابع ————— دراسة قياسية لأثر تطلبات الإبراهيم البترونية على المديونية الخارجية

عامة كانت أو خاصة من اكتساب الخبرة والكفاءة الكافية، مع التركيز على النشاطات التي تتوفر فيها مؤشرات النجاح لاسيما نمو قدرتها التصديرية في المستقبل، وفي هذا الصدد يمكن الاعتماد على تجارب بعض الدول النامية الرائدة في مجال ترقية الصادرات كتركيا، كوريا الجنوبية، ماليزيا... الخ؛

❖ مراجعة اتفاق الشراكة الجزائرية - الأوربية⁽¹⁾ لا سيما في شقها المتعلق بالتبادل الحر للمنتجات والإعفاءات من الحقوق الجمركية والرسوم، حيث أنه بعد مضي 12 سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ (2005/09/01 - 2017/09/01) والإلغاء الكلي للحقوق الجمركية والرسوم المفروضة على حركة السلع والمنتجات المنصوص عليها، ظهر أن هناك عدم تكافؤ في المكاسب المحققة من قبل الطرفين (الجزائر - المجموعة الأوروبية)، ويعود ذلك لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر، إضافة لخضوع المنتجات الجزائرية لمعايير تقنية ونوعية حالت دون تحقيق صادرات ترتقي للأهداف المحددة، الأمر الذي أفضى إلى مكاسب اقتصادية ومالية للطرف الأوروبي على حساب الجزائر، إذ ناهيك عن خسارة موارد مالية هامة لصالح الخزينة العمومية نتيجة المبالغة في الإعفاءات الجمركية، سجل كذلك ضغط هائل على الميزان التجاري فرضته الميزة التنافسية للمنتج الأوروبي في السوق الوطني، لدرجة عجز المنتج الجزائري عن منافسة نظيره الأوروبي حتى في السوق الوطنية، ما جعل حجم الاستيراد يرتفع بمستويات مبالغ فيها، بالمقابل استمرار الاعتماد على النفط والغاز ومشتقاتهما كمصدر للعملة الصعبة بنسبة تتجاوز 90%، وعليه فلا بد من مراجعة اتفاقية الشراكة بالعمل على إرساء سياسة حمائية للمنتج الجزائري، وإلغاء الإعفاءات على المنتجات المستوردة الثانوية؛

❖ إقرار سياسة صرف مرنة ومواكبة للتطورات الاقتصادية، فبعكس نظام الصرف الثابت الذي يستوجب توظيف السياسات الاقتصادية المحلية لتلبية متطلبات التوازن الخارجي، فإن نظام الصرف المرن يعطي الحرية لصانعي السياسات في اختيار الملائم منها للاقتصاد الوطني، فإذا كان هدف السلطات النقدية مراقبة وحماية رصيد الاحتياطيات الأجنبية في النظام الثابت، فإن مهمتها في النظام المرن لا تقل أهمية عن ذلك، فهي مطالبة بأن تحدد بنفسها حجم النقود أو القوة الشرائية في المجتمع وفقا لمقتضيات الوضع الاقتصادي المحلي، وهذه مسألة غاية في الدقة قد تتعرض فيها السلطات النقدية لضغوط من أجل التوسع في الإصدار النقدي بدلا من زيادة الضرائب، وضغط الانفاق العام وترشيده، كذلك يساهم نظام الصرف المرن في استئصال الاختلال في ميزان المدفوعات إذ يعود التوازن لهذا الأخير بواسطة التحرك في سعر الصرف عن طريق آلية السوق⁽²⁾، هذا يوجب أن ترفق سياسة سعر الصرف بالعمل على تقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي، مما قد يساهم في الحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازي، مع العمل على تحسين وتكثيف عمليات الصرف والتحويل التي تمارسها البنوك التجارية، مما يساعد على استقطاب النقد الأجنبي من مصادر متنوعة؛

1- المرسوم الرئاسي رقم 05 - 159 المؤرخ في 27 أبريل سنة 2005 المتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها، الموقع بفالونسيا يوم 22 أبريل سنة 2002، العدد 31 من الجريدة الرسمية سنة 2005.

2- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، "سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2011، ص 92.

الفصل الرابع ————— دراسة قياسية لأثر تطلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

❖ الحد من التوسع في التعاقد مع المؤسسات الأجنبية لإنجاز الأشغال والدراسات، خاصة بالنسبة للمشاريع والخبرات التي يمكن للمتعاقد الوطني القيام بها، لأن واقع الحال يشير إلى أنه تم استهلاك أغلفة مالية ضخمة جدا بالعملة الصعبة أخذت وجهتها نحو شركات ومكاتب دراسات أجنبية، حولتها بدورها للخارج مقابل القيام ببعض الإنجازات والدراسات التي كان يمكن للقطاع العام أو الخاص أو بمشاركتها مع الشريك بكثير منها، ولو اقتضى الأمر القيام بدورات تكوينية للمؤسسات المحلية، أو على الأكثر التعاقد مع الشريك الأجنبي للإشراف الفني أو المشاركة في أجزاء من المشاريع ذات التعقيدات التقنية، وليس التكفل بالإنجاز الكلي، مع وجوب الحرص على مشاركة مؤسسات الإنجاز المحلية في الأشغال التي تنجز من قبل شركات أجنبية للاستفادة وأخذ الخبرات اللازمة لتوظيفها لاحقا في المشاريع المستقبلية دون اللجوء للمتعاقد الأجنبي.

❖ العمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي، بانتهاج سياسة ترويجية محددة المعالم لإبراز فرص الاستثمار في الجزائر، وتفعيل قنوات الاتصال الدبلوماسية والمؤسسية مع الدول المتقدمة والشركات الرائدة المهتمة بتوسعة استثماراتها في الخارج، مع العمل على استقرار القوانين والتشريعات الناظمة للنشاط الاقتصادي وإدراج سياسات ضريبية تحفيزية، مع إعادة النظر في شمولية قاعدة الاستثمار 49/51 الرامية لإلزام الشريك الأجنبي بالبحث عن شريك محلي بنسبة 51% لتحسيد المشاريع الأجنبية في الجزائر، لأنه قد لا يوجد في كثير من الأحيان مؤسسات وطنية عامة أو خاصة مؤهلة لمباشرة شراكة مع المستثمر الأجنبي، خاصة بالنسبة للمشاريع ذات التعقيدات التقنية والفنية، والكلفة المالية الضخمة.

❖ انتهاج سياسات تمويل حديثة لإقامة المشاريع الاستراتيجية المنجزة من قبل الشريك الأجنبي خاصة تقوم على الإنجاز مقابل الحق في الإيجار أو ما يسمى التمويل بالمشاركة، وهي المشاركة التي تحتل أن تكون دائمة في المشروع إلى حين انتهاء العمر الانتاجي له أو الاتفاق على حله، أو مشاركة متناقصة منتهية بالتمليك بعد فترة استغلال محددة زمنيا⁽¹⁾، بحيث تتولى الشركات التي رست عليها المناقصة وفازت بالعقود تمويل وإنجاز المشاريع المستهدفة، على أن تستفيد من حق استغلال المشروع وعائداته المالية لفترة زمنية محددة وبهذا لا تتحمل الخزينة العمومية تكلفة الإنجاز لكثير من المشاريع الاقتصادية الهامة كالمطارات والموانئ والطرق السيارة ومشاريع توليد الطاقة الشمسية وغيرها، كما يمكن للدولة أن تحصل على عائدات مالية إضافية لتحمل الغير تكلفة الإنجاز مقابل حق الاستغلال، وفي هذا الخصوص يمكن الاستفادة من تجربة بعض الدول التي سبقتنا في هذا الاتجاه كتركيا مثلا حيث أبرمت صفقة إنجاز مطار "إسنطبول الثالث الجديد" مع تجمع شركات تلتزم بموجبه هذه الشركات بأن تدفع للدولة التركية مبلغا ماليا بحوالي 23 مليار دولار يتضمن تكلفة المشروع بحوالي 7 مليار أورو، مقابل حق استغلال المشروع لمدة 25 سنة انطلاقا من دخول المطار حيز الخدمة، على أن تعود ملكية المطار بعد هذه المدة للدولة تركيا. كما أن هناك طرق أخرى متعددة لتمويل المشاريع والمعدات الاقتصادية كالشراء بالتأجير، بحيث يمكن توزيع ثقل شراء التجهيزات الاقتصادية (بواخر، طائرات...) على

1- أحمد بوراس، "التمويل المنشآت الاقتصادية"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية، الجزائر 2008، ص 138.

الفصل الرابع ————— دراسة قياسية لأثر تقلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

عدة سنوات مالية، مع إمكانية دفع أقساط التأجير الذي ينتهي بالتسليم عن طريق عائدات استغلال ذات الأصول، وبهذا نخفف الضغط على الميزان التجاري.

❖ العمل على تحسين إدارة احتياطي النقد من العملة الصعبة، وتوظيف جزء من الاحتياطي في مشاريع استثمارية بالخارج ذات عائدات معقولة نسبياً مقارنة بتوظيفات تلك الاحتياطات في أدونات الخزانة الأمريكية مع ضبط عملية الصرف لتمويل الاستيراد بتحديد الأولويات، والعمل على تشديد الرقابة على الأسعار المعلنة على الواردات من السلع والخدمات، بتعيين مندوبين تجاريين في الخارج لمتابعة تطورات الأسعار في البورصات والأسواق العالمية، بما يخدم ترشيد قرار الشراء ومحاربة تضخم الفواتير لتهرب العملة الأجنبية.

المطلب الثاني: استراتيجية ترشيد إدارة المديونية العمومية

هناك ارتباط بين المديونية العامة وبين كل من السياستين المالية والنقدية، فالسياسة المالية هي التي تحدد أهداف الموازنة العامة للدولة بالنسبة للإيرادات وحجم العجز المتوقع في تلك الموازنة، وبناء عليه فهي بذلك تحدد الزيادة المتوقعة في الدين العام عن طريق تحديد حجم العجز المقدر، ويتيح العمل على تقليل حجم هذا العجز من خلال تعظيم الإيرادات وترشيد النفقات، تقليل الزيادة المستقبلية في هذا الدين. من جهة أخرى تؤثر السياسة النقدية في تكلفة تمويل العجز المقدر في الموازنة من خلال تأثيرها على أسعار الفائدة في السوق، وبالتالي فإن تخفيض سعر الفائدة أو الحد من ارتفاعها يقلل من تكلفة تمويل الموازنة وفضلاً عن ذلك فإن تلك السياسة بجانب السياسة الائتمانية وسياسة سعر الصرف، لها انعكاساتها على مستوى النشاط الاقتصادي، الذي يؤثر بدوره على بنود الموازنة إيرادات وإنفاقاً.

1/ الحدود الآمنة لحجم المديونية العمومية:

هناك عدداً من المتغيرات الاقتصادية المحددة لحجم المديونية العمومية ومعدل التغير فيها، وبالتالي الأعباء المترتبة عليها، مثل حجم العجز في الموازنة العامة للدولة ومتوسط سعر الفائدة على أدوات تمويل العجز والنتائج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه، وهنا تثار إشكالية تحديد حدود الأمان بالنسبة للمديونية العمومية أو سقف تلك المديونية التي يتعين على الدول التي تعاني تلك المشكلة عدم تجاوزها، وفي هذه الجزئية كانت هناك محاولات لتحديد حد الأمان من خلال المعادلة التالية⁽¹⁾:

$$D_{max} = P(1+G)/(G-R)$$

حيث:

D_{max} : الحد الأقصى للمديونية العمومية كنسبة أقصى من الناتج المحلي الإجمالي.

1- السيد عبد العزيز دحية، مرجع سبق ذكره، ص 167.

الفصل الرابع ————— دراسة قياسية لأثر تطلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

P: العجز الأولي (الأساسي) في الموازنة الذي يعادل العجز الكلي مطروحا منه مدفوعات الفائدة على الدين العام منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

G: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

R: متوسط سعر الفائدة على الدين العمومي.

تشير هذه المعادلة إلى أن سقف المديونية العمومية يتحدد بتلك المتغيرات الثلاث، وبافتراض حجم معين لنسبة العجز الأولي في الموازنة، نكون أمام تحقق أحد الاحتمالات الثلاثة الآتية:

(أ) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر من متوسط الفائدة، وفي هذه الحالة يصل الدين العام إلى السقف بعد فترة ثم يتجه للانخفاض، وتقل هذه الفترة كلما زاد الهامش بين معدل النمو وسعر الفائدة.

(ب) معدل النمو يعادل سعر الفائدة، وفيها يتجه الدين العام إلى الاستقرار بناء على حجم هذا الدين ونسبة العجز الأساسي في الموازنة.

(ج) معدل النمو أقل من سعر الفائدة، وفي هذه الحالة تتسارع نسبة الدين العام للناتج المحلي ويستمر الدين العام في التزايد.

في محاولة أخرى لتتبع الدين العام وأثره على الناتج المحلي الإجمالي، تمت دراسة العلاقة بين التغير في حجم هذا الدين وحجم الاستثمار الحكومي، وقد تبين أنه عندما يفوق حجم التغير (الزيادة) في الدين العام حجم الاستثمار الحكومي، يكون هناك أثر سلبي على معدل الناتج المحلي الإجمالي، وتفسير ذلك أن هذا الوضع يعني أن جزءا من الزيادة في هذا الدين ذهبت لتمويل جزء من العجز الجاري في الموازنة، ويمثل أموالا كان من الممكن استخدامها في تمويل الاستثمار الحكومي أو الخاص، والذي يؤدي إلى آثار إيجابية على النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

يتضح من ذلك أن الوصول إلى سقف الدين العام القابل للاستدامة، أي الذي تستطيع الدولة مواجهة أعبائه، يتوقف على إمكانية تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي يفوق متوسط سعر الفائدة على أدوات تمويل عجز الموازنة أو الدين العام، وكلما زاد هامش الفرق بينهما كلما أمكن الوصول إلى هذا السقف أو دونه في وقت أسرع.

2/ أساسيات ضبط إدارة المديونية العمومية:

انطلاقا من أن دراسة مشكلة المديونية لا يمكن أن تتم بمعزل عن دراسة حركة وطبيعة وتطور الاقتصاد الوطني، فإن تأطير هذه المشكلة ضمن الإطار العام لحركة الاقتصاد الوطني يعتبر مهمة ضرورية، لأن هذا يقودنا إلى طرح بعض الأسئلة التي تعتبر الإجابة عنها خطوات أولى لضمان تأطير المديونية العمومية وضبطها ويأتي في مقدمة هذه الأسئلة، مدى حاجة الاقتصاد الوطني للاقتراض، وطبيعة معدلات النمو التي يجب

1- معهد التخطيط القومي، "إدارة الدين العام المحلي وتمويل الاستثمارات العامة في مصر" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 158، مصر 2002، ص 33.

الفصل الرابع ————— دراسة قياسية لأثر تطلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

تحقيقها في الاقتصاد الوطني ليكون بالإمكان تسديد أعباء المديونية الداخلية والخارجية، ونسبة الاستثمارات من مجل الناتج المحلي الإجمالي التي تحقق معدلات النمو المناسبة لتجسيد الهدف العام (التحكم في المديونية) وعليه فإن الكيفية التي يتم بموجبها استخدام القروض وتوجيهها نحو النشاطات والمفاصل المختلفة في الاقتصاد الوطني، تعتبر عاملاً أساسياً في الحكم على كون الدين العمومي يمثل عبئاً على الاقتصاد الوطني، أم هو عامل مساهم في تنمية الاقتصاد الوطني، وهذا يعني اختبار إمكانية الوفاء بتسديد الدين وخدمته من خلال تحليل أثر الزيادات التي تتحقق في الناتج والدخل، والمتأتية من استثمار تلك القروض في المجالات والأنشطة المختلفة وعليه فإن التفكير في تأطير حجم المديونية بشقيها الداخلية والخارجية ضمن حركة الاقتصاد الوطني يعتبر مسألة مهمة ومفيدة، وفي هذا السياق يمكن أن نفيد ببعض النقاط المطلوب مراعاتها للتحكم في المديونية العمومية وإقرار توجهه نحو الاقتراض العام، واتجاهات استخدامات الحصيلة المالية لتلك القروض، وذلك في النقاط الآتية:

❖ تحديد الإطار القانوني والإداري والمؤسسي لإدارة المديونية، ووضع هيكل تنظيمي ملائم، لتوفير التناسق عند مستويات التحليل، بما يضمن وجود نظام لتدفق المعلومات، مع العمل على تأمين موظفين مهنيين على درجة عالية من الدراية والخبرة، للقيام بمهام التبليغ والتدوين والتحليل ومراقبة العمليات المتعلقة بالمديونية، بالإضافة إلى ذلك يمكن للإدارة العليا أن تلجأ للتعاقد مع محللين ومستشارين لتقديم المشورة والنصائح في مجال إدارة المديونية⁽¹⁾؛

❖ خلق وحدات إدارية فنية واستشارية ضمن الهيكل العام لإدارة المديونية العمومية، يكفل لها القيام بمهام تتبع اتجاهات أسواق المال العالمية وتطورات أسعار الفائدة والصرف، ومتابعة قدرة الدولة على الاستدانة والتحديد الدقيق للحجم الأمثل للاقتراض وتلك الحدود القصوى التي لا يمكن تجاوزها، مع تحديد طبيعة وخصائص القروض المستهدفة، وتكلفة عروض الإقراض المتاحة، ومدى قدرة الاقتصاد الوطني والمالية العمومية على الوفاء بها في الآجال المحددة، حيث من شأن هذه الآلية أن تساهم في تحديد الخيار الأنسب للحكومة من ناحية مدة وحجم القرض وطبيعته وتكلفته؛

❖ تتبع واقع المديونية العمومية ورصد آفاقها المستقبلية في إطار زمني متوسط إلى طويل الآجال، مع العمل على وضع وحصر البدائل المتاحة التي يمكن اللجوء إليها لتعويض ومواجهة خطر التقلبات في المتغيرات الاقتصادية ذات الارتباط الوثيق بتسيير ملف المديونية⁽²⁾؛

❖ إيلاء أهمية قصوى لإدارة سعر الصرف بطريقة جيدة تساهم في تحديد سعر الصرف المناسب لتعزيز القدرة التنافسية للبلد، والرفع من الموارد المالية المخصصة للتنمية عن طريق زيادة الصادرات، فالإدارة الجيدة

1- أشرف محمد موسى، مرجع سبق ذكره، ص 251.

2- نفس المرجع، ص 256.

الفصل الرابع ————— دراسة قياسية لأثر تطلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

لسعر الصرف تجنب انخيار العملة الوطنية، مما يساعد البلد على الحفاظ على موارده، ويمنع الزيادة في كلفة الواردات وخدمة الديون؛

❖ ضرورة استقلالية إدارة المديونية عن الضغوط السياسية لضمان الشفافية والمحاسبة، مع الفصل بين القرار الاقتصادي والسياسي، وعدم جلب السياسة إلى ميدان الاقتصاد، مع تفعيل دور أجهزة الرقابة والخبراء والمختصين والمنظمات الجماهيرية لترشيد القرار السياسي والاقتصادي، والحيلولة دون اتخاذ قرارات متسرفة وآنية تساهم في معالجة آنية للمشكلات الاقتصادية، ولكنها تفضي إلى تعميق الواقع الاقتصادي مستقبلا بما قد يؤدي إلى أزمات يصعب الخروج منها لا سيما فيما يتعلق بالاستدانة من الخارج؛

❖ السعي الجاد لإقامة تكامل اقتصادي إسلامي ينطوي على نظام تمويلي للدول العضوة، يقوم على أساس القرض الحسن، لتمويل المشاريع الإنمائية ذات الجدوى الاقتصادية، على أن تكون أولى خطوات هذا التكامل بعث صندوق إسلامي يتم تمويله سنويا بتخصيص نسبة مئوية من 01% إلى 05% من عائدات صادرات الدول المعنية، مع اشتراط أن تتولى مؤسسات الإنجاز في البلد المقترض تنفيذ المشاريع المستهدفة، وإن تعذر ذلك يتم التعاقد مع مؤسسات إنجاز من البلدان العضوة في هذا الكيان الاقتصادي؛

❖ التحرر وفك الارتباط مع المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي....) والبنوك التجارية العالمية، بالوفاء بالالتزامات المالية اتجاه هذه المؤسسات مسبقا إن ساعدت الظروف المالية على ذلك أو على الأقل في الآجال المحددة، مع عدم العودة مستقبلا لطلب قروض من هذه الهيئات ذات الشروط المجحفة والكلفة الباهظة؛

❖ تقليص الاقتراض عموما وحصره في حالات الضرورة، وتقييده بفترات زمنية قصيرة أو متوسطة لا تتجاوز خمس سنوات؛

❖ تحويل المديونية العمومية التي يتعسر الوفاء بها، إلى حقوق انتفاع من الأصول المملوكة للدولة ملكية عامة، على أن يكون حق الانتفاع أو الاستغلال مقيد بفترات زمنية محددة، على أن لا يتعلق الانتفاع بأصول سيادية أو استراتيجية، أو ذات استعمال واسع من قبل الجمهور، بحيث قد يؤثر حق الاستغلال على الحق العام في الانتفاع، مع إبقاء الدولة على نسب شائعة في الحق بالتصرف بحوزتها، بحيث لا يستطيع صاحب الحق في الانتفاع (الدائن) أن يتصرف بحرية مطلقة في الأصول العامة المستغلة من قبله؛

❖ التوجه نحو الاقتراض من المؤسسات والأفراد من داخل الوطن، وفي حالة فرضت الحاجة للنقد الأجنبي ضرورة الاقتراض من الخارج، يتم العمل بكافة الوسائل الممكنة على تأمين المبلغ المطلوب من العملة الصعبة بالاقتراض من الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج، بتفعيل أداء التمثيليات الدبلوماسية بالخارج، وتقديم الضمانات الكافية للجمهور المستهدف، مع العمل على خفض تكلفة العملية إلى الحدود القصوى، وتبيان أوجه الإنفاق المراد تغطيتها، على أن تتبع العملية الاقتراض من الدول الصديقة في حالة عدم كفاية الوسائل المبالغ المحصل عليها؛

الفصل الرابع ————— دراسة قياسية لأثر تطلبات الإبراهيم البترونية على المديونية الخارجية

❖ توجيه حصيلة القروض الخارجية إذا دعت الضرورة الحصول عليها فقط لتمويل مشاريع إنتاجية ينتج عن تشغيلها إمكانية لبلوغ قدرات تنافسية أكبر للتصدير، أو على الأقل إحلال للواردات بما يؤدي إلى خفض تكلفة الاستيراد، لأن ذلك سيكون بمثابة ضمان لتتولى المشاريع المستحدثة سداد القروض التي استقرضت لأجلها، على أن يتم تمويل مشاريع البنى التحتية التي لا تدر مداخيل مباشرة من خلال فائض الحصيلة الضريبية بعد تمويل نفقات التسيير؛

❖ تفادي التمويل التضخمي وضبط عملية الإصدار النقدي من البنك المركزي لإقراض الخزينة العمومية إذ من المتعارف عليه اقتصادياً أن التوسع النقدي الذي يؤدي إلى زيادة وسائل الدفع وعرض النقود في المجتمع سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وإذا لم يقابلها زيادة مماثلة في الإنتاج الوطني من السلع والخدمات أدى ذلك لارتفاع مستوى الأسعار، فإذا تواصل هذا الارتفاع ينشأ عنه التضخم، وهو حالة مرضية غير مرغوبة اقتصادياً بسبب آثاره السيئة التي يحدثها في المجتمع من ناحية اجتماعية وسياسية واقتصادية، ومن أهم هذه الآثار ما يلي⁽¹⁾:

- ازدياد الصراعات والنزاعات والاضرابات العمالية للمطالبة بزيادة الأجور بسبب انخفاض القيمة الشرائية لدخولهم، مع ارتفاع تكاليف المعيشة، الأمر الذي قد يدفع إلى هجرة اليد العاملة لا سيما المؤهلة منها إلى الخارج، ما يعني هدر لأهم موارد التنمية؛
- تفشي الظلم وعدم العدالة بين أفراد المجتمع لما يتسبب به التضخم من إعادة توزيع الثروة والدخل القومي من الفقراء وأصحاب الدخل الضعيف إلى الأغنياء وذوي الدخل المرتفعة، مما يفضي إلى زيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وزعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي؛
- عدم إقبال الأفراد على الادخار الموجه للاستثمار المنتج، بسبب انصرافهم إلى المشاريع غير المنتجة ذات العائد السريع كالمضاربات وشراء العقارات والذهب والعملية الصعبة، لعدم التأكد بما سيكون عليه الوضع في المستقبل؛
- تأثر ميزان المدفوعات بسبب قلة الصادرات وارتفاع الواردات، الناتج عن ضعف تنافسية المنتج الوطني بسبب ارتفاع أسعارها.

1 - وليد خالد الشايحي، مرجع سبق ذكره، ص186.

المطلب الثالث: علاج مشكلة المديونية من منظور إسلامي

حظيت مشكلة الديون الخارجية باهتمام عالمي واسع النطاق، وتم طرح العديد من المبادرات من قبل كل من الدول الدائنة والمدينة على حد سواء، كما تم عقد العديد من الاجتماعات بين الأطراف المعنية بهذا الأمر وعلى الرغم من تلك الجهود وذلك الاهتمام، لاتزال إشكالية المديونية العمومية قائمة بل ازداد الوضع تأزما بسبب آثار هذه المشكلة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ونتيجة لذلك الوضع ظهرت العديد من الدراسات والأبحاث العلمية التي تناولت هذه المشكلة دوليا وإقليميا ومحليا، إلا أن الكثير من هذه الدراسات والمعدة من قبل باحثين ومفكرين مسلمين أغفلت تماما أثر الاقتراض الربوي على تدهور الأوضاع الاقتصادية في جميع الدول المدينة وهذا يعتبر مخالفة صريحة وواضحة لأوامر الله سبحانه وتعالى ونواهيه، وقد ورد في كتاب الله الكريم ذكر حال الأمم السابقة التي خالفت أوامر الله عز وجل وكيف كان جزاؤها، وعاقبة أمرها.

قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ قال ربي لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيرا* قال كذلك أتتك آياتنا فنسيتها وكذلك اليوم تنسى* وكذلك نجزي من أسرف ولم يؤمن بآيات ربه ولعذاب الآخرة أشد وأبقى⁽¹⁾.

ويجد المتأمل في كتاب الله سبحانه وتعالى أن ما تعرضت له الأمم السابقة من المصائب والفتن وتحريم الطيبات كان بسبب عدم اتباعهم لما أمرهم الله سبحانه وتعالى وما نهاهم عنه، قال تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّت لَهُمْ وَبَدَّوهُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا وَأَخَذُوا الرِّبَا وَقَدِّمُوا بِهِمْ مَالَهُمْ وَالنَّاسَ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾⁽²⁾.

وعليه فمن أجل بحث سبل علاج هذه المشكلة الاقتصادية لا بد من تأكيد وترسيخ القاعدة الأساسية والتي تعتبر طوق نجاة للمسلمين جميعا وهي: تقوى الله سبحانه وتعالى والعودة الصادقة إليه في شتى نواحي الحياة، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾⁽³⁾.

فالإيمان والتقوى سببان رئيسيان من أسباب الرخاء، فالإيمان الصحيح يحض على الأخذ بالأسباب ويحث على السعي والعمل، والاجتهاد في عمارة الأرض، ويجعل الأعمال خالصة له سبحانه وتعالى حيث لا مجال لمعصيته بظلم، أو تعدد وإهمال، أو أخذ ربا أو مجافاة للمنهج الإسلامي القويم في الحياة، وبنبغي التنويه في هذا المقام بأن التوبة لن تكون صحيحة بطبيعة الحال إلا من خلال الفهم الصحيح لها والمتضمن نبد جميع ما يخالف المنهج الإسلامي في العبادات والمعاملات، فقد تبين من خلال البحث في الأسباب الرئيسية لتنامي

1- القرآن الكريم، سورة طه، الآيات من 124 إلى 127.

2- القرآن الكريم، سورة النساء، الآيات: 160، 161.

3- القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية: 96.

الفصل الرابع — دراسة قياسية لأثر تطلبات الإبراهيم البترونية على المديونية الخارجية

إجمالي حجم الديون الخارجية هو مقدار الفوائد الربوية المفروضة على الديون⁽¹⁾، وهذا التعامل بالربا محرم شرعا بنص الآية الكريمة: ﴿الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾⁽²⁾، وقال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين* فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون﴾⁽³⁾

لاشك أن قواعد الشريعة الإسلامية المحددة للواجبات والتكاليف والحقوق المالية للفرد والدولة تساهم في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وتوفير إيرادات مالية كافية، ومن هذه القواعد تحريم الربا، واسترداد الموارد الاقتصادية المقطوعة من قبل الدولة للأفراد إذا عجزوا عن استثمارها خلال فترة ومنية معينة، وتحريم اكتناز الأموال والذهب والفضة، مما يقلل من حاجة المجتمع للاستدانة لتغطية عجز الموازنة العامة أو عجز ميزان المدفوعات، غير أن واقع الحال يشير إلى أن الدول الإسلامية تواجه صعوبات حمة في محاولاتها تطبيق قواعد الشريعة في مجال الاقتصاد، وفي غيره من المجالات، بسبب الهيمنة المعاصرة للنظام الرأسمالي والعملة القائمة، ونتيجة لذلك ظهرت سيادة مؤقتة لعنصر الفائدة في النظام الاقتصادي والمصرفي العالمي، وقيادته لنظم وأساليب التمويل والتنمية الدولية، لهذا فإن اتباع الشريعة الغراء في مجال الاقتصاد هو جهاد اقتصادي ضروري لتحقيق التكامل بين الجانبين الاقتصادي والشرعي من أجل إنجاح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخلص من مشكلات التبعية الاقتصادية للغرب، وضخامة اتساع الديون العامة، أما الصعوبة الحقيقية التي تواجه دول العالم الإسلامي فهي كيف يمكن الابتعاد عن النموذج الربوي المسيطر على مقدرات العالم خصوصا في زمن العمولة وتشابك الاقتصاديات الدولية⁽⁴⁾.

في هذا المطلب سنستعرض بشيء من الإيجاز بعض صيغ التمويل الإسلامية لسد عجز الموازنة العامة وحل مشكلة اتساع المديونية العمومية، وهي على النحو الآتي⁽⁵⁾:

1/ التمويل على أساس البيع:

تتضمن هذه الصيغة تقديم السلعة إلى الحكومة مع تأجيل دفع الثمن، ويمكن ان يتم إما مباشرة من قبل المقاولين مع الحكومة، أو بواسطة البنوك الإسلامية، وينتج عنها مديونية ثابتة محددة، لذا يمكن تقديم الضمانات والكفالات والرهون للمول، ويأخذ هذا النوع من التمويل ثلاثة أشكال:

أ) **بيع المرابحة للأمر بالشراء:** يتمثل في البيع برأس المال مضافا إليه ربح معلوم يشترط فيه أن يكون العقد الأول صحيحا وأن يكون الثمن موجودا، والعلم بالربح الذي يستحقه البائع، ويمكن استخدام هذا العقد

1- محمد بن علي العقلا، مرجع سبق ذكره، ص 60.

2- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 275.

3- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآيات: 278، 279.

4- المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 335.

5- حسين راتب يوسف ريان، "عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي"، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن 1999، ص 289 - 291.

الفصل الرابع ————— دراسة قياسية لأثر تطلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

لتمويل الاحتياجات الاستهلاكية والانتاجية، ويأخذ هذا الشكل صورة قيام البنك الإسلامي بشراء هذه السلع وإعادة بيعها للحكومة مع الدفع الآجل أو بالتقسيط، فيكون التمويل هنا لمدة بيع الأجل، ويكون ربح البنك ربحا تمويليا شرعيا، وذلك لامتلاكه السلعة قبل إعادة بيعها للدولة.

(ب) **الاستصناع:** يكون فيه التمويل من بائع السلعة إلى الحكومة، وقد يتوسط البنك الإسلامي في الاستصناع فيكون صانعا في علاقته بالدولة مع تأجيل الثمن، ويكون مستصنعا في علاقته بالمقاول مع تعجيل الثمن، ولا يشترط في هذا النمط من التمويل أن يكون الممول هو الذي يقوم بنفسه فعلا بصناعة السلعة التي التزم ببيعها وتسليمها في موعد مستقبلي، بل يمكن له أن يعهد بأمر صناعتها لشخص آخر، لذا يستطيع البنك الإسلامي في هذه الحال أن يمول المشتري والبائع معا أو أي منهما، وبالطبع يتطلب نجاح هذه الصيغة التمويلية وغيرها من الصيغ الإسلامية الأخرى توفر الرشد من قبل المسؤولين الحكوميين حتى لا يتضخم الدين العام.

(ج) **بيع السلم:** وهو شراء آجل بعاجل، فالمديونية فيه عينية على الدولة، التي تلتزم بتسليم سلعة في وقت محدد في المستقبل، مع قبض الثمن وقت إبرام العقد.

2/ التمويل على أساس المشاركة في الربح:

يشمل هذا النوع التمويل بالشركة والمضاربة، ويوزع فيهما الربح حسب الاتفاق، أما الخسارة فتوزع حسب أسهم رأس المال، والفرق بينهما من الناحية التمويلية أن الشركة يشارك فيها جميع أرباب المال في الإدارة، لأنها تعاقد بين عدد من الأفراد على خلط أموالهم وجهودهم، أما في المضاربة فإن هناك انفصالا تاما بين ملكية رأس المال الذي يقدمه أحد الأطراف، وإدارته التي يتولاها المضارب، ولابتعاد رب المال عن الإدارة أثر مهم بالنسبة لتغطية العجز في الموازنة العامة نظرا لأن هذا يحفظ للسلطات العامة حرية التصرف بمشروعات الموازنة كلها وعدم تدخل الجهة الممولة بالقرار الإداري للجهة الحكومية الآمرة بالصرف، وتعتبر صيغة المشاركة في الربح والخسارة من أكثر الطرق تعبيرا عن روح الإسلام ومبادئه الاقتصادية في توظيف المال وتحقيق العدالة.

يستعمل شكل الشركة في تمويل رأس المال الثابت والعامل بحسب مدتها وهدفها التمويلي، ويحصل فيها دائما تقييم للمؤسسة بتاريخ بدء المشاركة التمويلية، ويمكن أن تستخدم هذه الصيغة في حال إذا ما إذا رغب القطاع العام في الاستفادة من مهارات رجال الاعمال في اتخاذ القرارات، وهنا سيقدم القطاع الخاص التمويل والإدارة، أما الفائدة التي ستعود على الدولة فهي تنفيذ المشروع مع الاحتفاظ بحق الرقابة الإدارية، ويمكن للحكومة ان تخفض أو تزيد من نسبة مشاركتها من خلال تداول أسهم الشركة بسوق الأوراق المالية⁽¹⁾

1- المرسي السيد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص 339.

الفصل الرابع ————— دراسة قياسية لأثر تطلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

وفيما يتعلق بالمضاربة فهي تصلح لتحريك الموارد الاقتصادية لمشروعات القطاع العام التي تحقق دخلا بشرط قيام الحكومة باتخاذ خطوات جادة لتوفير المهارات الإدارية اللازمة لدعم الممولين، كما ينبغي عليها دعم المضاربة إذا ما قامت الشركات بإصدار شهاداتها، وذلك من أجل تغطية الأخطار غير التجارية التي يمكن أن تتعرض لها تلك الشركات.

3/ التمويل على أساس المشاركة في الإنتاج:

تكون هذه الصيغة لتمويل مشروع تتم فيه مقاسمة الإنتاج بدل العائد الصافي، وتقوم الإدارة المعنية في الحكومة حصص الإنتاج ودعوة المستثمرين لشرائها، وتتداول في السوق الثانوي، وتحدد أسعارها وفق عاملي العرض والطلب⁽¹⁾.

4/ القروض الشرعية:

وهي القروض التي لا تقوم على الربا بل على الإحسان، ولهذا يطلق على هذا النوع من القروض القرض الحسن، حيث يمكن أن تشجع الدولة في ظل ظروف معينة مرتبطة بإمكانية سداد القروض أفراد المجتمع ومؤسساته التجارية والصناعية ومصارفه التجارية في الاكتتاب في القرض الحسن من أجل التعجيل بالتنمية الاقتصادية، ويمكن اللجوء إلى الاقتراض بتحريك الدوافع الوطنية لديهم للحفاظ على الصالح العام، وأيضا من باب التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع ومؤسساته الاقتصادية والاجتماعية الحكومية، غير أن نجاح هذا المسعى يكون بمدى رشادة الأجهزة الحكومية في تسييرها للشؤون العامة وحسن تدبير المالية العمومية.

5/ فرض التوظيف:

هو إجراء تلجأ إليه الدولة في الظروف غير العادية لسد مصلحة أو ضرورة لا تكفي أموال بيت المال لسدها، ولا يتوقع إيرادا ماليا في المستقبل، ولا تستطيع أن تلجأ إلى وسيلة عادية أخرى لتغطية نفقات هذه المصلحة أو الضرورة، فالأصل في الإسلام أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة أو ضرورة بعد أداء الزكاة وعدم كفاية أموال بيت المال عن سدها يجب على المسلمين صرف المال إليها، كما أن الأصل في الشريعة الإسلامية أن المسلمين إذا ما التزموا بأداء الواجبات التي تتعلق بأموالهم لا يجوز التعرض لها دون حق إلا إذا اقتضت المصلحة أو الضرورة وكان ذلك في إطار القواعد الشرعية المقررة. فالتوظيف هو فريضة مالية يقررها ولاة الأمر على الميسورين لسد حاجة شرعية بشروط هي كالاتي⁽²⁾:

❖ وجود المصلحة أو الحاجة المعتبرة شرعا؛

❖ عدم كفاية أموال بيت المال عن تغطية هذه المصلحة أو الضرورة؛

1- حازم محمود عيسى الوادي، "كفاءة السياسة النقدية في الإسلام -دراسة مقارنة-" عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى 2010، ص115.

2- وليد خالد الشابيحي، مرجع سبق ذكره، ص 112.

الفصل الرابع ————— دراسة قياسية لأثر تقلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

- ❖ تفرض على الأغنياء؛
- ❖ تفرض وتجي بالعدل والمعروف؛
- ❖ تفرض بقدر الحاجة؛
- ❖ تصرف الحصيلة فيما جمعت له على الوجه المشروع؛
- ❖ يكون الحاكم عادلا مستجمعا لصفات العدالة الشرعية والتي تصح معها شهادته وولايته ليكون هذا ضمانا لعدم ظلمه وتعسفه؛
- ❖ اشتراط أن تكون أحكام الله في تلك الحالة نافذة وحدوده مقامة كما يرضى؛
- ❖ أن يبدأ الإمام (الحاكم) قبل التوظيف بحث الناس على التبرع والإنفاق فإذا لم تكف يلجأ إلى التوظيف؛
- ❖ وجوب موافقة أهل الشورى والرأي في الأمة.

الفصل الرابع — دراسة قياسية لأثر تطلبات الإيرادات البترولية على المديونية الخارجية

خلاصة:

غني عن البيان أن تخفيض عجز الموازنة العامة والذي يمكن أن يتحقق برفع معدل الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يساعد في ضبط حجم المديونية العمومية بشقيها الداخلي والخارجي، ويرتبط تحقيق ذلك بقدرة السلطات على الرفع من الإيرادات العامة بمعدلات تفوق الزيادة في النفقات العامة، ورفع نسبة الإيرادات العامة للناتج المحلي الإجمالي، والعمل على تخفيض نسبة النفقات لهذا الناتج، مع إعادة هيكلة الدين العام بحد ذاته.

لاشك بأن هذه الإجراءات تتماشى مع بعض المعايير الدولية المحددة للحدود الآمنة والمقبولة للدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مثل تلك التي تضمنتها اتفاقية ماستريخت التي حددت هذه النسبة بـ 60%، مع تحديد نسبة عجز الموازنة للناتج بنسبة 03%.

كما أن مزيدا من التحسن في مستوى المديونية العمومية يمكن أن يتحقق بدون شك لو أمكن تحويل عجز الموازنة العامة إلى فائض موازني، حيث سيتسارع علاج المشكلة بوتيرة أحسن، وكلما زاد الفائض عن أعباء خدمة الديون كلما تسارعت وتيرة التحسن.

في الأخير نشير إلى أن تحسين وضع المديونية العمومية يتطلب العمل على أكثر من جبهة في نفس الوقت، وأهم هذه الجبهات فك الارتباط الوثيق بالنظام الرأسمالي القائم على الربا، والتوجه نحو صياغة نظام مالي شامل يتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية، والعمل على رفع معدل النمو في الاقتصاد الوطني، وتخفيض تكلفة تمويل عجز الموازنة العامة، مع السعي إلى تخفيض هذا العجز تدريجيا أملا في تحقيق فائض أو على الأقل توازن في فترة لاحقة، مع توجيه حاصل القروض العامة نحو مجالات إنتاجية تزيد من قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الأعباء المترتبة عليه، وأن يكون الداعي لهذا الدين الحاجة لتمويل العجز في الاستثمارات العامة بصورة أساسية.

الخاتمة

الخاتمة:

إن التطور الفعلي لدور الدولة يسمح اليوم بتصميم مفاهيم جديدة بعيدة عن التصميمات الليبرالية، التي تعرض كأسباب شافية للفعالية الاقتصادية، حيث أن برامج التقويم الهيكلي التي دفعت الدول إلى التخلي عن دورها كمنشط أساسي للتنمية واللجوء إلى منطق السوق، أصبحت غير مرغوب فيها ومنتقدة حتى من قبل الذين صمموها وجربوها، وحتى مهام الدولة التي تقتصر على مجال الضبط والتحكيم أصبحت غير مجدية أمام ظهور رهانات كبرى في محيط تفرض عليه قواعد العوامة، وهنا يتعلق الأمر ببدايات مفتوحة تستدعي مفاهيم جديدة للدولة وصيغ جديدة للأمن الاقتصادي.

فهناك تيارات تفكير عديدة ظهرت في محيط مشكوك فيه أمام الحلول الليبرالية الجديدة، واختفاء منطق الدولة الحامية مع اسقاط النظم الاقتصادية غير الرأسمالية، واهتزاز النموذج الفردي للتنمية أو أزمة نماذج الضبط، وقد كانت المديونية العمومية خاصة في شقها الخارجي من بين تلك الرهانات التي استقطبت اهتمام وجهود الدول الدائنة والمدينة، بغض النظر عن توجهاتها الاقتصادية، حيث تحول الفعل الاقتصادي من اقراض واقتراض إلى أزمة مالية عالمية شاملة حطت رحالها بداية من النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، في كثير من أقطار العالم، فتم تدارس الظاهرة بين باحث عن الأسباب، وآخر عن من يتحمل مسؤولية الأزمة، وآخرون عن كيفية معالجة الظاهرة، بدورنا حاولنا تناول موضوع المديونية العمومية بالتركيز على الخارجية منها لما لها من تأثير على العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي واستقراره، مع ربط تطورها بتقلبات الإيرادات البترولية، للوصول إلى تقدير تأثير عامل التقلبات هذا على مستويات المديونية الخارجية، وهذا بدون أن نغفل إدخال بعض العوامل الاقتصادية الأخرى، التي قد تكون ذات تأثير ومدلول على التغيرات في مسار منحنيات المديونية وخدمتها، فاستمرار الحاجة لثروة المحروقات وتزايدها سواء من الناحية الطاقوية أو المالية من جهة، ومن جهة أخرى مجانبة الصواب في عملية تقدير وتوقع توجهات أسعار البترول في كثير من الأحيان، بالرغم من تجاوز عمر السوق النفطية لستين سنة، كلها عوامل فرضت تناول هذا الموضوع من جوانب متعددة، هذا وقد جاءت دراستنا هذه كاختبار لفرضيات الدراسة، ومن ثم الوصول لجملة من النتائج والتوصيات هي على النحو التالي:

اختبار الفرضيات:

تنوعت نتائج اختبار فرضيات الدراسة بين صحيحة وأخرى خاطئة، وقد جاءت على النحو التالي:

فيما يخص الفرضية الأولى التي رأت أن أسباب المديونية العمومية قد تعود إلى التخلف الاقتصادي لدول العالم الثالث، واعتمادها شبه المطلق على الموارد الخام (اقتصاد ريعي)، فقد ثبتت صحتها، حيث بالرجوع إلى مقارنة لحجم المديونية العمومية ما بين الدول المتخلفة والتي تتفوق عليها ولو نسبيا فيما يخص القاعدة الاقتصادية والصناعية، يمكن ملاحظة أن المديونية تمثل أزمة بالنسبة للصنف الأول، في حين لا تعدو أن تكون سوى التزامات مالية للداخل اتجاه الخارج، يمكن الوفاء بها بسهولة، فدولة كالبرازيل مثلا نجد أن حجم ديونها الخارجية لسنة 2012 وبالرغم من تجاوزه لـ 440,5 مليار دولار، إلا أن هذه الديون لم تمثل سوى ما نسبته 19% من الناتج الداخلي الخام، ما يعني أن المقدرة الإنتاجية للبلد لأقل من شهرين كفيلا بسداد المستحقات الخارجية، بالمقابل وجدنا أن دولة مثل نيجيريا وبالرغم من ثروتها الطبيعية المعتبرة إلا أن بلوغ مديونيتها لسنة 2000 حوالي 31 مليار دولار مثل ما نسبته 78% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة للفرضية الثانية والثالثة المبنيان على افتراض وجود أثر بالغ لتقلبات الإيرادات البترولية على حجم المديونية العمومية فقد ثبت خطأ هتين الفرضيتين، حيث أظهرت الدراسة القياسية عدم وجود تأثير معنوي إحصائيا لكل من الجباية البترولية، وعائدات صادرات المحروقات على حجم المديونية الخارجية، بالمقابل جاءت نتائج الدراسة القياسية لتشير إلى وجود تأثير طردي معنوي إحصائيا، لكل من توازن الموازنة، وسعر الصرف، ويعني هذا أن ارتفاع العجز بالموازنة العامة وارتفاع عدد الوحدات النقدية من الدينار الجزائري مقابل كل دولار أمريكي (انخفاض قيمة الدينار الجزائري) يؤثران على المديونية الخارجية بتوجيهها نحو الارتفاع (علاقة طردية)، أما الفرضية الرابعة فقد أثبتت الدراسة أنها صحيحة حيث يمكن لتنوع مصادر الدخل الوطني ولاسيما هيكل الصادرات أن يكون عاملا مهما للتحكم في المديونية العمومية بشقيها الداخلي والخارجي حيث بإمكان سياسة تنوع الاقتصاد الوطني أن تعمل على تضيق فجوة الموارد بين الانتاج الوطني والاحتياجات الوطنية، ما يعني خفض مستويات الاستيراد من جهة، ومن جهة ثانية تنوع سلة الصادرات، مما يساهم في تحقيق فوائض في ميزان المدفوعات، والموازنة العامة.

نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي:

❖ بلغ حجم المديونية الخارجية لفترة من الزمن مستويات حرجة جدا، الأمر الذي يستدعي العمل على توفير المستلزمات الاقتصادية، والخطط البديلة للحيلولة دون الرجوع لتلك الوضعيات التي شكلت خطورة على استقرار النظام الاقتصادي الجزائري.

❖ أثبتت تغيرات أسعار البترول في السوق العالمية، محدودية القدرة على التنبؤ بها حتى من قبل المختصين في هذه الأسواق، وبالتالي فإن استمرار اتكاء الاقتصاد الجزائري على أسس تتسم بعدم الثبات وبصعوبة توقع اتجاهات تغيراتها مستقبلا، هو من الخطورة بما يفضي إلى تسجيل ارتدادات قد لا يسع الاقتصاد الجزائري تحملها؛

❖ مكنتنا تتبع سياسة إدارة المديونية العمومية بالجزائر بالتوصل لحقيقة إغفال أصحاب القرار المالي بالأخذ بالأسباب والحلول الاقتصادية الموافقة للشريعة الإسلامية الغراء، لمعالجة مشكلة المديونية العمومية، بالمقابل كان هناك نوع من الالتزام بتوجيهات المؤسسات المالية الدولية الرأسمالية القائمة على ربوية الأنظمة المالية، هذا ويعتبر هذا التوجه العام مناهض للشريعة الإسلامية وما فيها من خيرية للأمم اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا؛

❖ أشارت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة العامة وحجم المديونية الخارجية، بحيث يؤدي ارتفاع عجز الموازنة إلى ارتفاع مقابل في مستوى المديونية الخارجية، وعليه فإن التحكم في عجز الموازنة العامة، بترشيد الإنفاق العمومي، وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية التي من شأنها أن تخلق قيم مضافة، مع استهداف تنمية واستغلال الطاقات الانتاجية الراكدة (طاقات متعددة، موارد فلاحية وسياحية...) بما يفضي إلى تحقيق مزيد من الإيرادات العمومية، هو من بين السبل الناجعة للتحكم في المديونية العمومية؛

❖ توصلت نتائج الدراسة كذلك إلى وجود تأثير طردي بين ارتفاع مقدار الوحدات النقدية من الدينار الجزائري مقابل كل دولار واحد (انخفاض قيمة الدينار الجزائري)، حيث نتج عن انخفاض قيمة الدينار الجزائري ارتفاع في المديونية الخارجية، ما يعني أن تعزيز قيمة الدينار بإقامة قاعدة إنتاجية صلبة، واستقطاب العملات الأجنبية بالتركيز على القطاع السياحي، وتهيئة المناخ للاستثمار الأجنبي المباشر، كلها عوامل من شأنها أن تحد من أزمة المديونية الخارجية.

توصيات الدراسة:

في ظل النتائج السلبية التي أفرزها واقع الارتباط الشائك للاقتصاد الجزائري بالإيرادات البترولية، لاسيما التوجه للاستدانة من الخارج كلما سجل انخفاض في هذا المورد الأحادي للعملة الأجنبية، ولتفادي حزم السياسات التي فرضتها المنظمات النقدية الدولية من شروط تجسد غياب استقلالية القرار الاقتصادي، ومن أجل بناء اقتصاد قوي ذو قابلية على امتصاص صدمات الأزمات الاقتصادية الداخلية والخارجية، فإننا نقترح جملة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

- ❖ ترشيد عملية الإنفاق العمومي، باتباع مناهج حديثة في صرف الأموال العمومية، ترمي إلى اعتماد الكفاءة في الإنفاق، باتباع ميزانية البرامج، ورسم أهداف محددة بدقة لذلك، وقياس نجاعة النفقات العمومية بتقدير النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المسطرة؛
- ❖ تخفيف الضغط الجبائي ومسايرة النظام الجبائي للأنظمة التحفيزية العالمية، من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ❖ حصر عملية الاستدانة من الخارج في حالات الضرورة القصوى وتمويل المشاريع الاستثمارية الإنتاجية، التي باستطاعتها تحقيق معدلات نمو معتبرة تمكن من الوفاء بقروض الإنجاز؛
- ❖ مراجعة نظام تسيير صندوق ضبط الإيرادات، والاستفادة من تجارب الدول الرائدة في استثمار الموارد المالية المودعة في الصناديق السيادية بما يضمن تحقيق عوائد مالية معتبرة؛
- ❖ تفعيل وظيفة الأجهزة الرقابية ومحاربة الفساد المالي والإداري، وتهريب العملة الصعبة؛
- ❖ العمل على تحقيق استقلالية القرار الاقتصادي عن السياسي، واستقطاب الكفاءات الوطنية بالداخل والخارج وتحفيزها للنهوض بالتنمية الاقتصادية، على أسس حقيقية وصلبة، وفقا لبرنامج مسطر يحظى بضمانات كافية تمنع الحيلولة دون تنفيذه أو تعطيله، يتم العمل عليه في إطار زمني محدد بعيدا عن تأثير أصحاب المصالح الضيقة واللوبيات؛
- ❖ أخلاقية السلوكيات العامة، والاستثمار في العنصر البشري، وتفعيل مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحياة العامة لضمان مزيد من الشفافية في تسيير الشأن العمومي بما يفضي إلى خلق ثقافة العمل على كافة المستويات، وفي كل القطاعات وفقا لما تمليه المصلحة الوطنية.

آفاق الدراسة:

من أجل تعميق الدراسة في هذا الموضوع والإلمام بمختلف الجوانب ذات العلاقة، التي لم يسعنا التطرق لها في هذا العمل، فإننا نقترح جملة من المواضيع التي يمكن البحث فيها وهي كالآتي:

- ❖ دراسة قياسية لأثر استخدامات القروض الخارجية على توازن الموازنة العامة؛
- ❖ استراتيجية إحلال الواردات وترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل الظروف الدولية الراهنة؛
- ❖ آليات توظيف الفوائض المالية لقطاع المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- ❖ تطوير استخدامات الطاقات المتجددة وأثره الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع والمصادر

❖ الكتب:

1. القرآن الكريم.
2. أحمد بوراس، "تمويل المنشآت الاقتصادية"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر 2008.
3. أحمد حسين علي الهيتي، "مقدمة في إقتصاد النفط"، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت 1994.
4. المرسي السيد حجازي، "مبادئ الإقتصاد العام: الموازنة العامة - الإيرادات العامة - القروض"، الدار الجامعية، بيروت 2009.
5. باهر محمد عتلم، "المالية العامة ومبادئ الإقتصاد المالي"، دار نهضة مصر، القاهرة، ط01، 1973.
6. داليا محمد يونس، "تقييم سياسات تصدير وتصنيع الغاز الطبيعي محليا ومقارنته بنظرياته عالميا" الدار الجامعية، مصر 2011.
7. وليد خالد الشايحي، "المدخل إلى المالية العامة الإسلامية"، دار النفائس، الأردن 2005.
8. وليد عبد الحميد عايب، "الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي"، مكتبة حسين العصرية لبنان 2010.
9. زكي رمزي، "الديون والتنمية"، دار المستقبل العربي، القاهرة 1985.
10. زكي رمزي، "الإقتصاد العربي تحت الحصار" مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 1989.
11. حياة بن إسماعيل، "تطوير إيرادات الموازنة العامة للدولة (دراسة نظرية)"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2009.
12. حسين راتب يوسف ريان، "عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي"، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن 1999.
13. حازم محمود عيسى الوادي، "كفاءة السياسة النقدية في الإسلام - دراسة مقارنة -" عالم الكتب الحديث، الأردن الطبعة الأولى 2010.
14. حمدي البني، "البتروال المصري الماضي وآفاق المستقبل"، دار المعارف، القاهرة 1999.
15. حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2006.
16. يسرى محمد أبو العلا، "نظرية البتروال - بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول -" دار الفكر الجامعي مصر 2008.
17. كريمة كريم، "التخطيط العيني والمالي للإقتصاد القومي" دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة 1985.
18. لعمارة جمال، "منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر 2004.
19. لخلو موسى بوخاري، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية"، مكتبة حسين العصرية، لبنان 2010.
20. محمد بن علي العقلا، "مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية وآثارها"، مؤسسة شباب الجامعة مصر 1999.
21. ميثم صاحب عجم، علي محمد سعود، "فخ المديونية الخارجية للدول النامية"، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن 2006.
22. محمد عجمية، صبحي تادرس، محمد يونس، "مذكرات في التنمية والتخطيط"، دار النهضة العربية بيروت 1984.

23. محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجما، "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، مصر 2007.
24. محمد عمر أبو دوح، "ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة"، الدر الجامعية، الإسكندرية، مصر 2006.
25. محمد طاقة، هدى العزاوي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن 2007.
26. محمد خالد المهاني، "الموازنات المالية"، الجامعة الافتراضية، دمشق 2008.
27. محمد خالد المهاني، "الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة - تجارب عربية مقارنة -" المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية القاهرة 2012.
28. ميثم صاحب عجم، "التمويل الدولي"، دار الكندي، إربد، الأردن 2004.
29. محرز محمد عباس، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008.
30. محسن أحمد الخضيرى، "الديون المتعثرة: الظاهرة، الأسباب، العلاج" الطبعة الأولى، القاهرة، 1996.
31. ميثم عجم، "النظرية الاقتصادية"، دار النخلة، طرابلس 2002.
32. نبيل جعفر عبد الرضا، "إقتصاد النفط"، دار إحياء التراث العربي، بيروت 2011.
33. نذير عدنان عبد الرحمان الصالحي، "القروض المتبادلة، مفهومها وحكمها وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي"، دار النفائس، الأردن 2011،
34. عاطف سليمان، "معركة البترول في الجزائر" دار الطليعة، بيروت 1984.
35. عبد العزيز دحية، "المدىونية العامة"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم، لبنان 2007.
36. عبد الكريم جابر العيساوي، "التمويل الدولي - مدخل حديث -"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2011.
37. عبد الحميد القاضي، "اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام"، دار الجامعات المصرية الإسكندرية 1980.
38. عبد الكريم جابر العيساوي، "التمويل الدولي - مدخل حديث -" دار صفاء للنشر والتوزيع الأردن 2012.
39. علي لطفي، "الطاقة والتنمية في الدول العربية"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2008.
40. عبد الخالق مطلق الراوي، "محاسبة النفط والغاز" دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2011.
41. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، "سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2011.
42. عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة 1997.
43. عبد الهادي حسن طاهر، "تحديد الدخل في صناعة البترول الدولية"، دار الساقى، بيروت 2008.
44. عزيزة بن سميحة بنت عمارة، "الدول النامية وأزمة المدىونية - الأسباب والحلول -" دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن 2014.
45. قاليري مارسيل، جون ميتشيل، ترجمة حسان البستاني "عمالقة النفط: شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط" الدار العربية للعلوم ، بيروت 2007.
46. رمزي زكي، "الديون والتنمية"، الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، مصر، 1985.
47. روبرت سليتر، "سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية"، ترجمة محمد فتحي خضر، القاهرة 2016.

48. شفيق علي المارك، محمد عبد العزيز، "أصول وقواعد الموازنة العامة"، مطبعة جامعة الملك سعود الرياض 2002.
49. شيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2012.
50. تريزا هايتر، "إمبريالية المساعدات"، دار ابن رشد، بيروت 1979.

❖ أطروحات الدكتوراه:

51. أشرف محمد موسى، "المنظمات النقدية الدولية وأثرها في أزمة المديونية العربية"، رسالة دكتوراه في العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد بجامعة حلب، سوريا 2007.
52. الهاشمي بوجعدار، "أزمة المديونية الخارجية وبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المتخلفة مع دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة قسنطينة 2002-2003.
53. بلقلة ابراهيم "سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف 2014-2015.
54. بن عزة محمد، "ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - 2015.
55. بوفليح نبيل، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية - الواقع والآفاق مع الإشارة لحالة الجزائر - دكتوراه في علوم التسيير، فرع نقود ومالية بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، 2011.
56. موري سمية، "أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر - دراسة قياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، بجامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، 2014-2015.
57. نجود أحمد ملحم، "المديونية الخارجية وعلاجها من منظور الاقتصاد الإسلامي - دراسة حالة الأردن للفترة (1990-2004)" أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية بجامعة اليرموك، الأردن 2007.
58. عبد الله منصور، "السياسات النقدية والجبائية لمواجهة الانخفاض الكبير في الصادرات - حالة اقتصاد صغير مفتوح" أطروحة دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006.
59. روابح عبد الباقي، "المديونية الخارجية والاصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة باتنة 2005-2006.
60. فضيلة جنوحات، "إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية - حالة بعض الدول المدينة" - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بجامعة الجزائر، 2006.
61. روابح عبد الباقي، "المديونية الخارجية والاصلاحات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية مقارنة" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة باتنة 2005-2006.
62. خلود أحمد محمود طنش، "مديونية العالم الإسلامي: واقعها واتجاهاتها وآفاق معالجتها (دراسة اقتصادية شرعية)" أطروحة دكتوراه، بجامعة اليرموك بالأردن، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، الأردن 2014.

❖ المقالات و المجالات:

63. أديب ميرو، "رؤية نقابية لتوجهات أولية على طريق معالجة أزمة المديونية"، سلسلة الثقافة العمالية "المديونية" منظمة العمل العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر 2008.
64. الأكاديمية العربية للعلوم، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، عبد العزيز دحية "المديونية العامة" الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت 2007.
65. الحسين مرهج العماش، "معالجة المتأخرات العربية: الحاجة إلى جهاز عربي مماثل لنادي باريس"، مقالة بمجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 25 العدد 01، الكويت 1997.
66. طارق نوير، "نحو تطبيق موازنة الأداء لتحقيق الإدارة الرشيدة في الدول العربية"، مجلة الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر 2007.
67. ندوى خزعل رشاد، "استخدام اختبار كرينجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة" المجلة العراقية للعلوم الاجتماعية جامعة الموصل 2011، العدد 19.
68. نيفن فرج إبراهيم إبراهيم، "أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية" مقالة بحثية في مجلة بحوث اقتصادية عربية الصادرة عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 71، لبنان 2015.
69. عبد البر عبد الحميد، "تطور الدين العام الداخلي وعلاقته بالمتغيرات والتنمية الاقتصادية" مصر المعاصرة 2004 الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد 463.
70. عية عبد الرحمان، "دور عوائد النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية حالة 200-2011"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جوان 2001 .
71. عمار موسى، "المديونية الخارجية: قياسها وآثارها الاقتصادية"، مقالة بمجلة الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الصادرة عن الأكاديمية العربية للعلوم بيروت 2006.
72. راتول محمد، "تحولات الاقتصاد الجزائري- برامج التعديل الهيكلي ومدى انعكاساته على مستوى المعاملات مع الخارج"، مجلة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 23، القاهرة 2001.
73. خالد حسين أحمد عوني، "نموذج رياضي لتأثير المديونية الخارجية" مقالة غير منشورة، كلية العلوم الإدارية والمالية جامعة البتراء الخاصة، الأردن 2016.

❖ الملتقيات:

74. بلجيلالي أحمد، " قانون المالية 2017 - بين حتمية الإقرار والأمل في تخفيف عجز الموازنة العامة -" مداخلة مقدمة لليوم الدراسي الإعلامي بعنوان: " قانون المالية 2017: تدابير إجراءات والتزام اجتماعي" 26 جانفي 2017 - بدار الثقافة الشلف- .
75. محمد عبد الحليم عمر، "الدين العام: المفاهيم - المؤشرات - الآثار"، ندوة إدارة الدين العام المنعقدة بتاريخ 21 ديسمبر 2003، جامعة الأزهر، مصر.

❖ تقارير الهيئات والمنظمات الوطنية و الدولية:

76. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية - المجلد رقم (33) الخراطوم 2013.
77. المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الأنتوساي)، " مبادئ الشفافية والمساءلة"، فيينا 2009.
78. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية - المجلد رقم (33) الخراطوم 2013.
79. وكالة الطاقة الدولية، "دليل إحصاءات الطاقة"، باريس 2005.
80. معهد التخطيط القومي، "إدارة الدين العام المحلي وتمويل الاستثمارات العامة في مصر" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 158، مصر 2002.
81. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، "تطور خارطة سوق النفط العالمية، والانعكاسات المحتملة على الدول الأعضاء في أوابك"، الكويت، مارس 2016.
82. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، "التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء"، العدد 10 الكويت أكتوبر 2015.
83. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، "أوابك"، نشرة شهرية صادرة عن المنظمة، العدد 10، الكويت 2015.
84. مصلحة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، "دور الزراعة في التنمية في البلدان الأقل نمواً وفي إدماجها في الاقتصاد العالمي"، ورقة بحثية منشورة على موقع منظمة FAO.
85. سوناطراك، " التقرير السنوي 2010"، الجزائر 2010.
86. صندوق النقد الدولي، "التمويل والتنمية"، مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي، العدد 51 سبتمبر 2014.
87. صندوق النقد الدولي، "من الاستقرار إلى النمو القابل للاستمرار"، التقرير السنوي لسنة 2014.
88. صندوق النقد الدولي، "اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي"، الطبعة العربية، واشنطن 2011.
89. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، الفصل العاشر: "تطور السوق البترولية العالمية وتأثيراتها على الاقتصاديات العربية"، أبو ظبي 2011.
- القوانين والمراسيم والأوامر:
90. القانون رقم 01-16 المؤرخ في 6 مارس 2016 المتضمن الدستور الجزائري.
91. القانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض.
92. القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية
93. القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالحاسبة العمومية.
94. القانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنشاطات البحث، الاستكشاف والاستغلال، والنقل عبر القنوت للمحروقات.
95. القانون 05-07 المؤرخ في 28 أبريل 2005 المتعلق بالمحروقات.
96. القانون رقم 13-01 المؤرخ في 20 فيفري 2013 المعدل والمتمم للقانون 05-07 المتعلق بالمحروقات.

97. المرسوم الرئاسي رقم 05 - 159 المؤرخ في 27 أبريل سنة 2005 المتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها، العدد 31 من الجريدة الرسمية سنة 2005.
98. قوانين المالية ابتداء من القانون رقم 90 - 16 المتضمن قانون المالية لسنة 1990 إلى غاية القانون رقم 16 - 14 المتعلق بقانون المالية لسنة 2017.

المراجع باللغة الفرنسية:

❖ الكتب:

99. Ahmed Henni « LA DETTE », Mofem Editions, Alger, 1992.
100. Ahmed Henni, «Monnaie, Crédit et Financement En Algérie» C.R.E.A.D Algérie.
101. Arezki Lghemat, «La Crise de L'endettement des Pays en Développement» Alger, ENAP, 1990.
102. Ammar Belhimer, «LA DETTE EXTERIEURE DE L'ALGERIE » CASBAH Editions, Alger 1998.
103. Benoît de la Chapelle Bizot, « La dette des pays en développement 1982-2000 », La documentation Française, Paris 2001.
104. Christian Jimenez, «Économie Générale », éditions NATHAN, Paris 1992.
105. Elias Gannage, «Économie de l'endettement international »,PUF, Paris 1994.
106. François CHOUVEL, « Finances publiques », Gualino éditeur, EJA-Paris- 2007.
107. M.E BNISSAD, « La réforme économique en Algérie », O.P.U, Alger 1991.
108. Mohamed elhocin benisaad, « éléments d'économie pétrolière, les hydrocarbures présent et futur » OPU, 1981.
109. Mustapha mekideche, « l'économie algérienne à la croisée de chemins» éditions dahlab, Alger, 2008.
110. Robert Brasseur, « Législation et fiscalité internationales des hydrocarbures exploitation et Production », édition technique 1975.

❖ التقارير والمقالات:

111. BANQUE D'ALGERIE, « Bulletin Statistique Trimestriel 2007» Alger 2007.
112. BANQUE D'ALGÉRIE, « Bulletin Statistique Trimestriel », N°33 Mars 2016.
113. Fonds monétaire international, «PERSPECTIVES DE L'ÉCONOMIE MONDIALE ,La reprise s'affermite mais reste inégale » Avril 2014.
114. Gervasio Semedo, L'évolution des dépenses publiques en France : loi de Wagner, cycle électoral et contrainte européenne de subsidiarité, L'Actualité économique, Revue d'analyse économique, vol 83, no 2 juin 2007.

❖ المراجع باللغة الانجليزية:

115. Hubber's Peak, « The Expectant Déficit of World Oil »,USA. 2003.
116. Moh. S. Khan – Nadeem Ul-Haque, « Capital Flight form Developing Countries », IMF , Finance & Development, March 1987, Vol 24.
117. Granof Michael H, « Government & not-for-profit Accounting » 3ed Inc United Stated America, 2005.

❖ التقارير; والمقالات:

118. INTERNATIONAL ENAREGY AGENCY, « Resources to Reserves oil and Gas Technologies for the Energy Markets of the Future » , Paris 2006.
119. International Energy Agency, WORLD ENERGY OUTLOOK 2013 » Paris 2013.
120. INTERNATIONAL MONETARY FUND , ANNUAL REPORT «PROMOTING A MORE SECURE AND STABLE GLOBAL ECONOMY », WASHINGTON USA 2014 .
121. Richard Brath, “technical aspects of effective exchange rate analysis” IMF institute, Washington, 2005.
122. OPEC « Monthly Oil Market Report » Vienna 13 May 2016.

123. OPEC : « Annual Statistical Bulletin, 2016 », Vienna 2016.
124. OPEC, «An Introduction to the Oil Industry & OPEC », Second Edition Vienna 2013.
125. Winner. L, « The Relationship of The Current Account Balance and The Budget Balance » The American Economist, vol 37, No 02, 2005.

❖ المواقع الالكترونية:

http://www.mf.gov.dz	وزارة المالية
http://www.ons.dz	الديوان الوطني للإحصائيات
http://www.sonatrach.com	شركة سوناطراك
http://www.worldbank.org	مجموعة البنك الدولي
https://www.imf.org	صندوق النقد الدولي
https://www.iea.org	الوكالة الدولية للطاقة
http://www.opec.org	منظمة البلدان المصدرة للبترول
http://www.clubdeparis.org	نادي باريس للمناخين
www.radioalgerie.dz	الإذاعة الجزائرية
www.alhewar.org	جريدة الحوار المتمدن
http://sciences.uodiyala.edu.iq	كلية العلوم بجامعة ديالى - بعقوبة - العراق
http://www.aleqt.com	صحيفة الاقتصادية بالرياض السعودية

الملاحق

الملحق رقم (01): جدول يوضح مخرجات البرنامج الاحصائي المتعلقة بالتقدم الوصفي لمتغيرات الدراسة القياسية

	DETTE	FPT	IMP	R	TCH	BE
	DETTE	FPT	IMP	R	TCH	BE
Mean	33.02134	21.64061	23.20310	31.62654	62.01769	-5.146578
Median	37.00983	21.40612	23.37831	31.02532	72.35000	-4.516062
Maximum	77.52949	36.14258	31.13937	45.72626	100.4600	11.34958
Minimum	1.613387	10.15905	16.80247	19.78201	8.950000	-21.04267
Std. Dev.	27.69524	6.413664	3.914596	7.733687	22.77431	8.364562
Skewness	0.107277	0.298890	0.361471	0.375729	-0.974164	-0.173891
Kurtosis	1.453846	2.488049	2.387919	2.164619	3.050885	2.549610
Jarque-Bera	2.639677	0.671053	0.972061	1.367764	4.115117	0.350786
Probability	0.267178	0.714961	0.615063	0.504654	0.127766	0.839127
Sum	858.5547	562.6559	603.2806	822.2900	1612.460	-133.8110
Sum Sq. Dev.	19175.66	1028.377	383.1015	1495.248	12966.73	1749.147
Observations	26	26	26	26	26	26

الملحق رقم (02): يوضح مخرجات البرنامج الاحصائي لاختبار استقرار سلسلة المتغير $DETTE$ عند المستوى

Null Hypothesis: $DETTE_A$ has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.592814	0.2861
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: $D(DETTE_A)$
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 12:58
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$DETTE_A(-1)$	-0.279856	0.107935	-2.592814	0.0166
C	25.66966	8.809740	2.913782	0.0080
@TREND(1990)	-0.211446	0.179803	-1.175986	0.2522
R-squared	0.261370	Mean dependent var	1.495724	
Adjusted R-squared	0.194222	S.D. dependent var	7.210449	
S.E. of regression	6.472471	Akaike info criterion	6.685160	
Sum squared resid	921.6434	Schwarz criterion	6.831425	
Log likelihood	-80.56450	Hannan-Quinn criter.	6.725727	
F-statistic	3.892433	Durbin-Watson stat	1.300936	
Prob(F-statistic)	0.035702			

Null Hypothesis: $DETTE_A$ has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.720116	0.4089
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: $D(DETTE_A)$
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:00
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$DETTE_A(-1)$	-0.199037	0.115712	-1.720116	0.1001
$D(DETTE_A(-1))$	0.259454	0.174065	1.490558	0.1509
C	15.88630	9.047782	1.755823	0.0937
R-squared	0.179071	Mean dependent var	0.788239	
Adjusted R-squared	0.100887	S.D. dependent var	6.418226	
S.E. of regression	6.085861	Akaike info criterion	6.566282	
Sum squared resid	777.7918	Schwarz criterion	6.713539	
Log likelihood	-75.79539	Hannan-Quinn criter.	6.605349	
F-statistic	2.290390	Durbin-Watson stat	1.551706	
Prob(F-statistic)	0.125953			

Null Hypothesis: $DETTE_A$ has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.664016	0.8529
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: $D(DETTE_A)$
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:07
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$DETTE_A(-1)$	0.012516	0.018849	0.664016	0.5130
R-squared	-0.025975	Mean dependent var	1.495724	
Adjusted R-squared	-0.025975	S.D. dependent var	7.210449	
S.E. of regression	7.303494	Akaike info criterion	6.853761	
Sum squared resid	1280.185	Schwarz criterion	6.902516	
Log likelihood	-84.67201	Hannan-Quinn criter.	6.867283	
Durbin-Watson stat	1.311995			

الملحق رقم (03): يوضح مخرجات البرنامج الاحصائي لاستقرار سلسلة المتغير *DETTE* عند الفروق من الدرجة الأولى

Null Hypothesis: D(DETTE_A) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.102025	0.0186
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DETTE_A,2)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:08
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DETTE_A(-1))	-0.774561	0.188824	-4.102025	0.0005
C	0.103358	3.029021	0.034122	0.9731
@TREND(1990)	0.027019	0.196416	0.137558	0.8919
R-squared	0.461036	Mean dependent var	-0.631791	
Adjusted R-squared	0.409706	S.D. dependent var	8.456976	
S.E. of regression	6.497545	Akaike info criterion	6.697195	
Sum squared resid	886.5800	Schwarz criterion	6.844451	
Log likelihood	-77.36634	Hannan-Quinn criter.	6.736262	
F-statistic	8.981813	Durbin-Watson stat	1.620816	
Prob(F-statistic)	0.001518			

Null Hypothesis: D(DETTE_A) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.333854	0.0025
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DETTE_A,2)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:09
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DETTE_A(-1))	-0.780277	0.180042	-4.333854	0.0003
C	0.476225	1.321365	0.360404	0.7220
R-squared	0.460550	Mean dependent var	-0.631791	
Adjusted R-squared	0.436030	S.D. dependent var	8.456976	
S.E. of regression	6.351016	Akaike info criterion	6.614762	
Sum squared resid	887.3789	Schwarz criterion	6.712933	
Log likelihood	-77.37714	Hannan-Quinn criter.	6.640807	
F-statistic	18.78229	Durbin-Watson stat	1.611788	
Prob(F-statistic)	0.000267			

Null Hypothesis: D(DETTE_A) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.430871	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DETTE_A,2)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:09
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DETTE_A(-1))	-0.767722	0.173267	-4.430871	0.0002
R-squared	0.457365	Mean dependent var	-0.631791	
Adjusted R-squared	0.457365	S.D. dependent var	8.456976	
S.E. of regression	6.229726	Akaike info criterion	6.537315	
Sum squared resid	892.6181	Schwarz criterion	6.586401	
Log likelihood	-77.44778	Hannan-Quinn criter.	6.550338	
Durbin-Watson stat	1.620130			

الملحق رقم (04): يوضح مخرجات البرنامج الاحصائي لاختبار استقرار سلسلة المتغير FPT عند المستوى

Null Hypothesis: FPT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.743769	0.7010
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FPT)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:15
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FPT(-1)	-0.372125	0.213403	-1.743769	0.0952
C	8.355997	3.759607	2.222572	0.0368
@TREND(1990)	-0.006914	0.180349	-0.038337	0.9698
R-squared	0.199370	Mean dependent var	0.067218	
Adjusted R-squared	0.126586	S.D. dependent var	5.258991	
S.E. of regression	4.914875	Akaike info criterion	6.134576	
Sum squared resid	531.4320	Schwarz criterion	6.280842	
Log likelihood	-73.68221	Hannan-Quinn criter.	6.175144	
F-statistic	2.739189	Durbin-Watson stat	2.074517	
Prob(F-statistic)	0.086646			

Null Hypothesis: FPT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.392797	0.1537
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FPT)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:15
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FPT(-1)	-0.377481	0.157757	-2.392797	0.0253
C	8.384138	3.606326	2.324842	0.0293
R-squared	0.199317	Mean dependent var	0.067218	
Adjusted R-squared	0.164505	S.D. dependent var	5.258991	
S.E. of regression	4.807003	Akaike info criterion	6.054643	
Sum squared resid	531.4675	Schwarz criterion	6.152153	
Log likelihood	-73.68304	Hannan-Quinn criter.	6.081688	
F-statistic	5.725476	Durbin-Watson stat	2.063054	
Prob(F-statistic)	0.025277			

Null Hypothesis: FPT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.524405	0.4793
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FPT)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:16
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FPT(-1)	-0.023993	0.045753	-0.524405	0.6048
R-squared	0.011160	Mean dependent var	0.067218	
Adjusted R-squared	0.011160	S.D. dependent var	5.258991	
S.E. of regression	5.229563	Akaike info criterion	6.185710	
Sum squared resid	656.3598	Schwarz criterion	6.234465	
Log likelihood	-76.32138	Hannan-Quinn criter.	6.199233	
Durbin-Watson stat	2.404122			

الملحق رقم (05): يوضح مخرجات البرنامج الاحصائي لاختبار استقرار سلسلة المتغير FPT عند الفروق من الدرجة الأولى

Null Hypothesis: D(FPT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.902813	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FPT,2)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:16
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FPT(-1))	-1.397768	0.202493	-6.902813	0.0000
C	2.987105	2.221903	1.344390	0.1932
@TREND(1990)	-0.226111	0.146044	-1.548239	0.1365

R-squared	0.694119	Mean dependent var	-0.621409
Adjusted R-squared	0.664987	S.D. dependent var	8.358378
S.E. of regression	4.837853	Akaike info criterion	6.107288
Sum squared resid	491.5013	Schwarz criterion	6.254545
Log likelihood	-70.28745	Hannan-Quinn criter.	6.146355
F-statistic	23.82705	Durbin-Watson stat	2.141866
Prob(F-statistic)	0.000004		

Null Hypothesis: D(FPT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.523400	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FPT,2)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:17
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FPT(-1))	-1.330674	0.203985	-6.523400	0.0000
C	-0.092087	1.021622	-0.090138	0.9290

R-squared	0.659204	Mean dependent var	-0.621409
Adjusted R-squared	0.643713	S.D. dependent var	8.358378
S.E. of regression	4.989096	Akaike info criterion	6.132042
Sum squared resid	547.6037	Schwarz criterion	6.230213
Log likelihood	-71.58450	Hannan-Quinn criter.	6.158087
F-statistic	42.55475	Durbin-Watson stat	2.033630
Prob(F-statistic)	0.000001		

Null Hypothesis: D(FPT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.697257	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FPT,2)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:17
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FPT(-1))	-1.332134	0.198907	-6.697257	0.0000

R-squared	0.659078	Mean dependent var	-0.621409
Adjusted R-squared	0.659078	S.D. dependent var	8.358378
S.E. of regression	4.880333	Akaike info criterion	6.049078
Sum squared resid	547.8059	Schwarz criterion	6.098163
Log likelihood	-71.58893	Hannan-Quinn criter.	6.062100
Durbin-Watson stat	2.030391		

الملحق رقم (06): يوضح مخرجات البرنامج الاحصائي لاختبار استقرار سلسلة المتغير IMP عند المستوى

Null Hypothesis: IMP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.323430	0.8581
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IMP)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:18
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMP(-1)	-0.202201	0.152786	-1.323430	0.1993
C	3.662524	3.687992	0.993094	0.3315
@TREND(1990)	0.092720	0.076015	1.219754	0.2355

R-squared	0.129762	Mean dependent var	2.812708
Adjusted R-squared	0.050649	S.D. dependent var	2.812708
S.E. of regression	2.740552	Akaike info criterion	4.966363
Sum squared resid	165.2338	Schwarz criterion	5.112628
Log likelihood	-59.07953	Hannan-Quinn criter.	5.006930
F-statistic	1.640214	Durbin-Watson stat	1.679988
Prob(F-statistic)	0.216781		

Null Hypothesis: IMP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.324914	0.6017
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IMP)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:19
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMP(-1)	-0.204547	0.154385	-1.324914	0.1982
C	4.921594	3.577939	1.375539	0.1822

R-squared	0.070910	Mean dependent var	2.812708
Adjusted R-squared	0.030514	S.D. dependent var	2.812708
S.E. of regression	2.769462	Akaike info criterion	4.951801
Sum squared resid	176.4081	Schwarz criterion	5.049312
Log likelihood	-59.89752	Hannan-Quinn criter.	4.978847
F-statistic	1.755397	Durbin-Watson stat	1.574683
Prob(F-statistic)	0.198213		

Null Hypothesis: IMP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.215925	0.7406
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IMP)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:19
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMP(-1)	0.005256	0.024340	0.215925	0.8309

R-squared	-0.005522	Mean dependent var	2.812708
Adjusted R-squared	-0.005522	S.D. dependent var	2.812708
S.E. of regression	2.820464	Akaike info criterion	4.950858
Sum squared resid	190.9204	Schwarz criterion	4.999613
Log likelihood	-60.88573	Hannan-Quinn criter.	4.964381
Durbin-Watson stat	1.774146		

الملحق رقم (07): يوضح مخرجات البرنامج الاحصائي لاختبار استقرار سلسلة المتغير IMP عند الفروق من الدرجة الأولى

Null Hypothesis: D(IMP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.316126	0.0118
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IMP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:19
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IMP(-1))	-0.955810	0.221451	-4.316126	0.0003
C	-0.864315	1.315273	-0.657138	0.5182
@TREND(1990)	0.086170	0.087202	0.988167	0.3343
R-squared	0.470754	Mean dependent var	0.203868	
Adjusted R-squared	0.420350	S.D. dependent var	3.822160	
S.E. of regression	2.909992	Akaike info criterion	5.090646	
Sum squared resid	177.8291	Schwarz criterion	5.237903	
Log likelihood	-58.08775	Hannan-Quinn criter.	5.129713	
F-statistic	9.339562	Durbin-Watson stat	1.930705	
Prob(F-statistic)	0.001254			

Null Hypothesis: D(IMP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.209703	0.0034
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IMP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:20
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IMP(-1))	-0.916885	0.217803	-4.209703	0.0004
C	0.295103	0.594077	0.496742	0.6243
R-squared	0.446145	Mean dependent var	0.203868	
Adjusted R-squared	0.420970	S.D. dependent var	3.822160	
S.E. of regression	2.908435	Akaike info criterion	5.052763	
Sum squared resid	186.0979	Schwarz criterion	5.150934	
Log likelihood	-58.63315	Hannan-Quinn criter.	5.078808	
F-statistic	17.72160	Durbin-Watson stat	1.897599	
Prob(F-statistic)	0.000362			

Null Hypothesis: D(IMP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.264791	0.0002
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IMP,2)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:20
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IMP(-1))	-0.912938	0.214064	-4.264791	0.0003
R-squared	0.439933	Mean dependent var	0.203868	
Adjusted R-squared	0.439933	S.D. dependent var	3.822160	
S.E. of regression	2.860413	Akaike info criterion	4.980583	
Sum squared resid	188.1852	Schwarz criterion	5.029669	
Log likelihood	-58.76700	Hannan-Quinn criter.	4.993605	
Durbin-Watson stat	1.881936			

الملحق رقم (08): يوضح مخرجات البرنامج الاحصائي لاختبار استقرار سلسلة المتغير R عند المستوى

Null Hypothesis: R has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.027774	0.9215
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(R)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:21
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
R(-1)	-0.180925	0.176036	-1.027774	0.3152
C	6.980201	4.850183	1.439162	0.1642
@TREND(1990)	-0.100058	0.179345	-0.557904	0.5825
R-squared	0.119395	Mean dependent var	-0.128294	
Adjusted R-squared	0.039340	S.D. dependent var	5.428365	
S.E. of regression	5.320519	Akaike info criterion	6.293185	
Sum squared resid	622.7743	Schwarz criterion	6.439450	
Log likelihood	-75.66482	Hannan-Quinn criter.	6.333753	
F-statistic	1.491407	Durbin-Watson stat	1.899015	
Prob(F-statistic)	0.246942			

Null Hypothesis: R has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.659526	0.4386
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(R)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:21
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
R(-1)	-0.236742	0.142656	-1.659526	0.1106
C	7.471194	4.697713	1.590390	0.1254
R-squared	0.106936	Mean dependent var	-0.128294	
Adjusted R-squared	0.068107	S.D. dependent var	5.428365	
S.E. of regression	5.240251	Akaike info criterion	6.227234	
Sum squared resid	631.5853	Schwarz criterion	6.324744	
Log likelihood	-75.84043	Hannan-Quinn criter.	6.254279	
F-statistic	2.754027	Durbin-Watson stat	1.777557	
Prob(F-statistic)	0.110585			

Null Hypothesis: R has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.474673	0.4997
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(R)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:22
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
R(-1)	-0.015581	0.032825	-0.474673	0.6393
R-squared	0.008724	Mean dependent var	-0.128294	
Adjusted R-squared	0.008724	S.D. dependent var	5.428365	
S.E. of regression	5.404634	Akaike info criterion	6.251568	
Sum squared resid	701.0416	Schwarz criterion	6.300323	
Log likelihood	-77.14461	Hannan-Quinn criter.	6.265091	
Durbin-Watson stat	1.986656			

الملحق رقم (09): يوضح مخرجات البرنامج الاحصائي لاختبار استقرار سلسلة المتغير R عند الفروق من الدرجة الأولى

Null Hypothesis: D(R) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.056234	0.0024
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(R,2)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:23
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(R(-1))	-1.112768	0.220078	-5.056234	0.0001
C	2.226362	2.506933	0.888082	0.3846
@TREND(1990)	-0.189638	0.165448	-1.146213	0.2646
R-squared	0.549196	Mean dependent var	-0.534827	
Adjusted R-squared	0.506262	S.D. dependent var	7.822179	
S.E. of regression	5.496371	Akaike info criterion	6.362522	
Sum squared resid	634.4119	Schwarz criterion	6.509778	
Log likelihood	-73.35026	Hannan-Quinn criter.	6.401589	
F-statistic	12.79171	Durbin-Watson stat	1.929740	
Prob(F-statistic)	0.000233			

Null Hypothesis: D(R) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.891656	0.0007
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(R,2)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:23
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(R(-1))	-1.062124	0.217130	-4.891656	0.0001
C	-0.342904	1.130596	-0.303295	0.7645
R-squared	0.520993	Mean dependent var	-0.534827	
Adjusted R-squared	0.499219	S.D. dependent var	7.822179	
S.E. of regression	5.535431	Akaike info criterion	6.339871	
Sum squared resid	674.1020	Schwarz criterion	6.438042	
Log likelihood	-74.07846	Hannan-Quinn criter.	6.365916	
F-statistic	23.92830	Durbin-Watson stat	1.881203	
Prob(F-statistic)	0.000069			

Null Hypothesis: D(R) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.004925	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(R,2)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:23
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(R(-1))	-1.064410	0.212672	-5.004925	0.0000
R-squared	0.518990	Mean dependent var	-0.534827	
Adjusted R-squared	0.518990	S.D. dependent var	7.822179	
S.E. of regression	5.425065	Akaike info criterion	6.260711	
Sum squared resid	676.9206	Schwarz criterion	6.309796	
Log likelihood	-74.12853	Hannan-Quinn criter.	6.273733	
Durbin-Watson stat	1.870279			

الملحق رقم (10): يوضح مخرجات البرنامج الاحصائي لاختبار استقرار سلسلة المتغير TCH عند المستوى

Null Hypothesis: TCH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.944349	0.6019
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TCH)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:24
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH(-1)	-0.184134	0.094702	-1.944349	0.0647
C	10.79020	3.547411	3.041710	0.0060
@TREND(1990)	0.308204	0.280807	1.097564	0.2843
R-squared	0.174905	Mean dependent var		3.660400
Adjusted R-squared	0.099896	S.D. dependent var		5.914644
S.E. of regression	5.611448	Akaike info criterion		6.399661
Sum squared resid	692.7436	Schwarz criterion		6.545926
Log likelihood	-76.99576	Hannan-Quinn criter.		6.440229
F-statistic	2.331795	Durbin-Watson stat		1.280613
Prob(F-statistic)	0.120655			

Null Hypothesis: TCH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.851604	0.3483
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TCH)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:25
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH(-1)	-0.097617	0.052720	-1.851604	0.0770
C	9.564300	3.381934	2.828056	0.0095
R-squared	0.129725	Mean dependent var		3.660400
Adjusted R-squared	0.091887	S.D. dependent var		5.914644
S.E. of regression	5.636357	Akaike info criterion		6.372971
Sum squared resid	730.6759	Schwarz criterion		6.470481
Log likelihood	-77.66214	Hannan-Quinn criter.		6.400016
F-statistic	3.428439	Durbin-Watson stat		1.287295
Prob(F-statistic)	0.076964			

Null Hypothesis: TCH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.150735	0.9903
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TCH)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:26
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH(-1)	0.042953	0.019971	2.150735	0.0418
R-squared	-0.172900	Mean dependent var		3.660400
Adjusted R-squared	-0.172900	S.D. dependent var		5.914644
S.E. of regression	6.405588	Akaike info criterion		6.591397
Sum squared resid	984.7574	Schwarz criterion		6.640152
Log likelihood	-81.39246	Hannan-Quinn criter.		6.604919
Durbin-Watson stat	1.048389			

الملحق رقم (11): يوضح مخرجات البرنامج الاحصائي لاختبار استقرار سلسلة المتغير TCH عند الفروق من الدرجة الأولى

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.305367	0.4155
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TCH,2)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:27
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCH(-1))	-0.660629	0.286561	-2.305367	0.0314
C	2.209604	3.437550	0.642784	0.5273
@TREND(1990)	0.014374	0.200838	0.071570	0.9436
R-squared	0.255102	Mean dependent var		0.432500
Adjusted R-squared	0.184159	S.D. dependent var		6.582588
S.E. of regression	5.945651	Akaike info criterion		6.519666
Sum squared resid	742.3661	Schwarz criterion		6.666922
Log likelihood	-75.23599	Hannan-Quinn criter.		6.558733
F-statistic	3.595885	Durbin-Watson stat		1.517265
Prob(F-statistic)	0.045396			

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.743544	0.0816
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TCH,2)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:27
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCH(-1))	-0.670633	0.244440	-2.743544	0.0119
C	2.433501	1.392225	1.747923	0.0944
R-squared	0.254920	Mean dependent var		0.432500
Adjusted R-squared	0.221053	S.D. dependent var		6.582588
S.E. of regression	5.809659	Akaike info criterion		6.436576
Sum squared resid	742.5471	Schwarz criterion		6.534747
Log likelihood	-75.23892	Hannan-Quinn criter.		6.462621
F-statistic	7.527034	Durbin-Watson stat		1.508250
Prob(F-statistic)	0.011858			

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.055988	0.0404
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TCH,2)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:27
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCH(-1))	-0.446801	0.217317	-2.055988	0.0513
R-squared	0.151448	Mean dependent var		0.432500
Adjusted R-squared	0.151448	S.D. dependent var		6.582588
S.E. of regression	6.063676	Akaike info criterion		6.483283
Sum squared resid	845.6678	Schwarz criterion		6.532369
Log likelihood	-76.79940	Hannan-Quinn criter.		6.496306
Durbin-Watson stat	1.545610			

الملحق رقم (12): يوضح مخرجات البرنامج الاحصائي لاختبار استقرار سلسلة المتغير BE عند المستوى

Null Hypothesis: BE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.297678	0.4199
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BE)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:10
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BE(-1)	-0.434586	0.189142	-2.297678	0.0315
C	0.178006	2.930313	0.060746	0.9521
@TREND(1990)	-0.226461	0.202244	-1.119739	0.2749
R-squared	0.203788	Mean dependent var	-0.805682	
Adjusted R-squared	0.131405	S.D. dependent var	7.601984	
S.E. of regression	7.084930	Akaike info criterion	6.865984	
Sum squared resid	1104.317	Schwarz criterion	7.012249	
Log likelihood	-82.82480	Hannan-Quinn criter.	6.906551	
F-statistic	2.815416	Durbin-Watson stat	1.874791	
Prob(F-statistic)	0.081530			

Null Hypothesis: BE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.080683	0.2534
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BE)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:11
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BE(-1)	-0.384471	0.184781	-2.080683	0.0488
C	-2.539928	1.650675	-1.538721	0.1375
R-squared	0.158411	Mean dependent var	-0.805682	
Adjusted R-squared	0.121820	S.D. dependent var	7.601984	
S.E. of regression	7.123916	Akaike info criterion	6.841411	
Sum squared resid	1167.254	Schwarz criterion	6.938921	
Log likelihood	-83.51763	Hannan-Quinn criter.	6.868456	
F-statistic	4.329240	Durbin-Watson stat	1.864424	
Prob(F-statistic)	0.048789			

Null Hypothesis: BE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.469131	0.1294
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BE)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:11
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BE(-1)	-0.240902	0.163976	-1.469131	0.1548
R-squared	0.071776	Mean dependent var	-0.805682	
Adjusted R-squared	0.071776	S.D. dependent var	7.601984	
S.E. of regression	7.324085	Akaike info criterion	6.859392	
Sum squared resid	1287.413	Schwarz criterion	6.908147	
Log likelihood	-84.74239	Hannan-Quinn criter.	6.872914	
Durbin-Watson stat	1.938654			

الملحق رقم (13): يوضح مخرجات البرنامج الاحصائي لاختبار استقرار سلسلة المتغير BE عند الفروق من الدرجة الأولى

Null Hypothesis: D(BE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.381417	0.0012
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BE,2)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:12
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BE(-1))	-1.198052	0.222628	-5.381417	0.0000
C	0.395612	3.543138	0.111656	0.9122
@TREND(1990)	-0.103129	0.233553	-0.441565	0.6633

R-squared	0.580796	Mean dependent var	-0.570109
Adjusted R-squared	0.540871	S.D. dependent var	11.68762
S.E. of regression	7.919420	Akaike info criterion	7.092982
Sum squared resid	1317.062	Schwarz criterion	7.240238
Log likelihood	-82.11578	Hannan-Quinn criter.	7.132049
F-statistic	14.54745	Durbin-Watson stat	1.941176
Prob(F-statistic)	0.000109		

Null Hypothesis: D(BE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.477006	0.0002
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BE,2)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:12
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BE(-1))	-1.196703	0.218496	-5.477006	0.0000
C	-0.996148	1.588599	-0.627061	0.5371

R-squared	0.576903	Mean dependent var	-0.570109
Adjusted R-squared	0.557672	S.D. dependent var	11.68762
S.E. of regression	7.773177	Akaike info criterion	7.018890
Sum squared resid	1329.290	Schwarz criterion	7.117061
Log likelihood	-82.22668	Hannan-Quinn criter.	7.044935
F-statistic	29.99759	Durbin-Watson stat	1.925691
Prob(F-statistic)	0.000017		

Null Hypothesis: D(BE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.526227	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BE,2)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:13
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

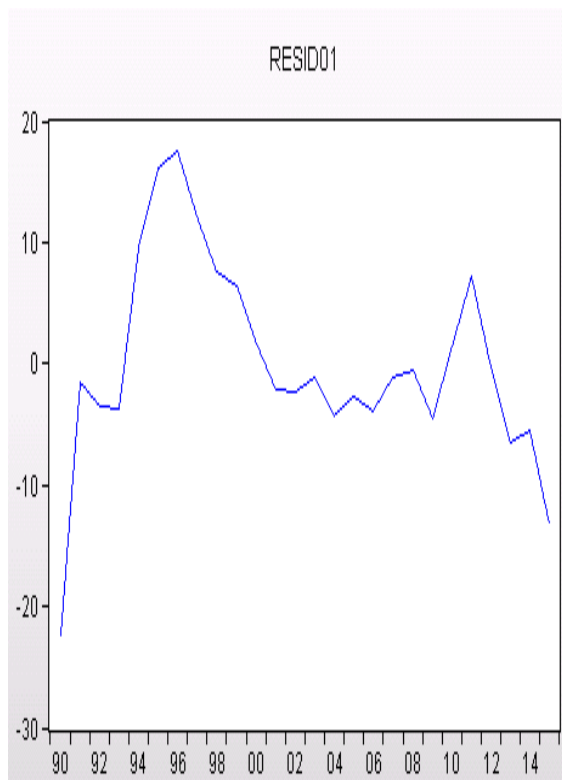
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BE(-1))	-1.189994	0.215336	-5.526227	0.0000
R-squared	0.569342	Mean dependent var	-0.570109	
Adjusted R-squared	0.569342	S.D. dependent var	11.68762	
S.E. of regression	7.669954	Akaike info criterion	6.953272	
Sum squared resid	1353.049	Schwarz criterion	7.002358	
Log likelihood	-82.43926	Hannan-Quinn criter.	6.966294	
Durbin-Watson stat	1.901138			

الملحق رقم (14): يوضح مخرجات البرنامج الاحصائي المتعلقة بتقدير العلاقة الإنحدارية

Dependent Variable: DETTE_A
 Method: Least Squares
 Date: 03/23/17 Time: 13:47
 Sample: 1990 2015
 Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BE	0.694760	0.368416	1.885802	0.0739
FPT	-0.071261	0.956411	-0.074509	0.9413
IMP	0.554771	0.734792	0.755004	0.4590
R	-1.177876	0.862300	-1.365970	0.1871
TCH	0.386580	0.099110	3.900510	0.0009
C	82.45827	21.71042	3.798096	0.0011
R-squared	0.510614	Mean dependent var		76.93559
Adjusted R-squared	0.388268	S.D. dependent var		12.16610
S.E. of regression	9.515512	Akaike info criterion		7.542898
Sum squared resid	1810.900	Schwarz criterion		7.833228
Log likelihood	-92.05767	Hannan-Quinn criter.		7.626502
F-statistic	4.173508	Durbin-Watson stat		0.557898
Prob(F-statistic)	0.009263			

الملحق رقم (15): يوضح مخرجات البرنامج الاحصائي المتعلقة باختبار استقرار البواقي



Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.878331	0.0287
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:54
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.462458	0.119241	-3.878331	0.0008
C	6.125649	1.987648	3.081859	0.0055
@TREND(1990)	-0.424466	0.133418	-3.181486	0.0043

R-squared	0.503290	Mean dependent var	0.361924
Adjusted R-squared	0.458135	S.D. dependent var	6.477595
S.E. of regression	4.768253	Akaike info criterion	6.074004
Sum squared resid	500.1973	Schwarz criterion	6.220269
Log likelihood	-72.92505	Hannan-Quinn criter.	6.114572
F-statistic	11.14574	Durbin-Watson stat	1.495785
Prob(F-statistic)	0.000454		

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.951904	0.0536
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:55
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.412326	0.139681	-2.951904	0.0072
C	0.580957	1.129445	0.514374	0.6119

R-squared	0.274762	Mean dependent var	0.361924
Adjusted R-squared	0.243230	S.D. dependent var	6.477595
S.E. of regression	5.635023	Akaike info criterion	6.372498
Sum squared resid	730.3301	Schwarz criterion	6.470008
Log likelihood	-77.65622	Hannan-Quinn criter.	6.399543
F-statistic	8.713738	Durbin-Watson stat	1.104604
Prob(F-statistic)	0.007152		

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.970292	0.0046
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 03/23/17 Time: 13:55
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.407606	0.137227	-2.970292	0.0067

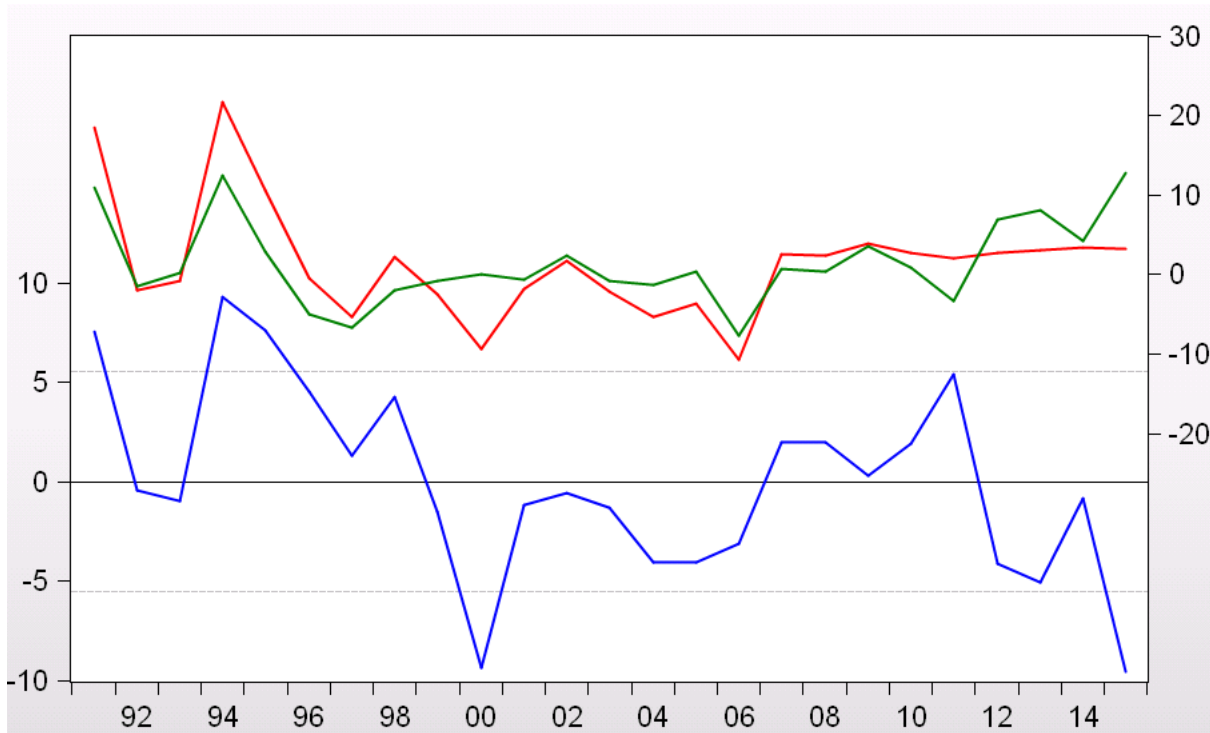
R-squared	0.266419	Mean dependent var	0.361924
Adjusted R-squared	0.266419	S.D. dependent var	6.477595
S.E. of regression	5.548016	Akaike info criterion	6.303936
Sum squared resid	738.7315	Schwarz criterion	6.352691
Log likelihood	-77.79920	Hannan-Quinn criter.	6.317458
Durbin-Watson stat	1.098137		

الملحق رقم (16): يوضح مخرجات البرنامج الاحصائي المتعلقة بتقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(DETTE_A)
 Method: Least Squares
 Date: 03/23/17 Time: 14:06
 Sample (adjusted): 1991 2015
 Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BE)	0.695354	0.288175	2.412961	0.0267
D(FPT)	-0.302591	0.505751	-0.598300	0.5571
D(IMP)	0.345786	0.537532	0.643285	0.5282
D(R)	-0.574731	0.536695	-1.070871	0.2984
D(TCH)	0.515283	0.207067	2.488479	0.0228
RESID01(-1)	-0.443612	0.165276	-2.684064	0.0152
C	0.269680	1.380994	0.195279	0.8474

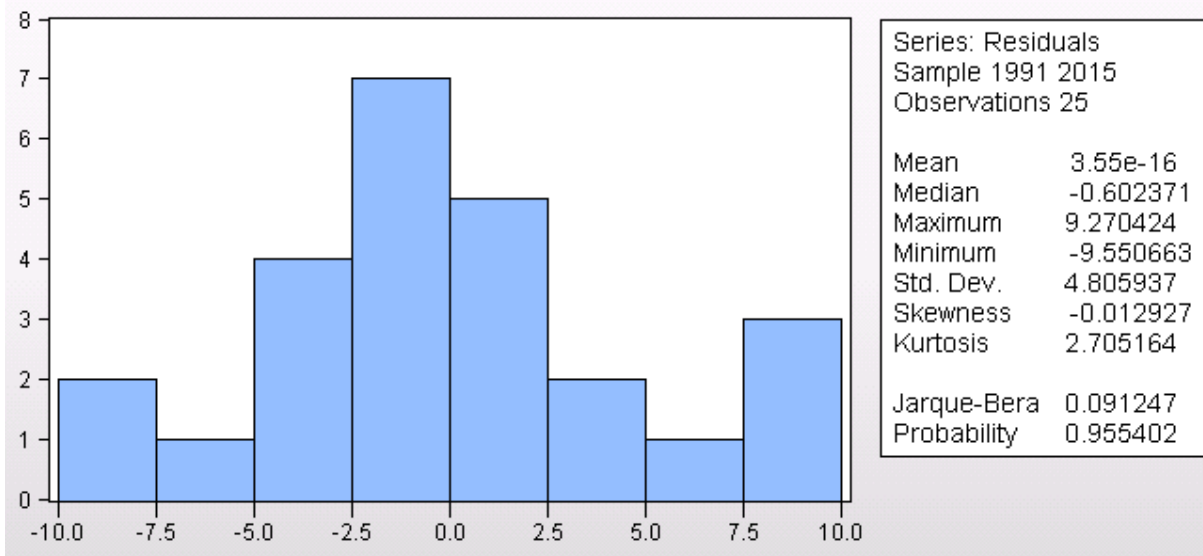
R-squared	0.555746	Mean dependent var	1.495724
Adjusted R-squared	0.407661	S.D. dependent var	7.210449
S.E. of regression	5.549418	Akaike info criterion	6.496759
Sum squared resid	554.3287	Schwarz criterion	6.838044
Log likelihood	-74.20949	Hannan-Quinn criter.	6.591417
F-statistic	3.752892	Durbin-Watson stat	1.083518
Prob(F-statistic)	0.013413		



الملحق رقم (17): يوضح مخرجات البرنامج الاحصائي المتعلقة باختبار صلاحية النموذج

Date: 03/23/17 Time: 14:34
Sample: 1991 2015
Included observations: 25

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.324	0.324	2.9558	0.086
		2	0.088	-0.019	3.1827	0.204
		3	0.232	0.234	4.8374	0.184
		4	0.021	-0.146	4.8521	0.303
		5	-0.155	-0.139	5.6662	0.340
		6	-0.193	-0.181	6.9954	0.321
		7	-0.055	0.099	7.1090	0.418
		8	-0.123	-0.082	7.7096	0.462
		9	-0.143	0.001	8.5740	0.477
		10	-0.094	-0.119	8.9758	0.534
		11	-0.098	-0.054	9.4383	0.582
		12	0.088	0.174	9.8387	0.630



Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.322441	Prob. F(2,16)	0.1302
Obs*R-squared	5.624738	Prob. Chi-Square(2)	0.0601

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.103776	Prob. F(1,22)	0.7504
Obs*R-squared	0.112679	Prob. Chi-Square(1)	0.7371

